المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
عمادة الدراسات العليا
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

المسائل النحوية المحكوم عليها بالكثرة أو القلة في ألفية ابن مالك

(دراسة وتقويم)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على

درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

إعداد

الطالب . عبد العزيز عبد الرحمن الزمام

الرقم الجامعي (٣٠٢٩٠٢٣٨٣)

إشراف

الدكتور . سليمان بن علي الضحيان

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

العام الجامعي ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح والدي:

الذي ابتدأت علاقتي بالبحث في أيام تشجيعه ودعواته، فنما وكبر البحث، والوهن ينمو في جسد والدي، إلى أن ودعناه – رحمة الله عليه– ولما أتمه.

إلى والدتي:

التي ما فتئت تحفني بدعواتها وتدفعني بتشجيعها.

إلى أخواتي.

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله، وصحبه، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإنَّ علماءنا الأوائل عنوا باللغة العربية أشدّ عناية، وذلك بعد خوفهم من فساد اللسان وتسرب اللحن إليه؛ فانكبوا على تدبر ظواهر اللغة محاولين ضبط قواعدها؛ لذا نجدهم رحلوا إلى البادية للسماع من العرب، وتدوين ما سمعوه منهم، وفي مرحلةٍ تاليةٍ نجدهم عكفوا على تنقيح هذا المسموع لتقعيد اللغة وضبطها من خلاله،بما يقتضيه المنهج العلمي في ضبط القواعد التي تعتمد على ما يطرد من الظواهر؛ إذ لم يكن هذا المسموع في مستوى واحد من القبول والاحتجاج به، وهذا هو المنهج الذي سار عليه علماء اللغة الأولون في ضبط قواعد اللغة؛ كما أُثر عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه قال: «عليك بباب يطَّرِدُ وينقاس»[(١)].

ومن هنا رأيت أن أتتبع الأحكام التي نص النحويون على كثرتها أو قلتها؛ وهل اتفقوا في ذلك؟، والبحث عن المصطلحات التي عبروا بها عن الكثرة أو القلة ، والأسباب التي دفعتهم لهذا التوصيف، ونظرًا لغزارة الأحكام التي حكم عليها النحويون بالكثرة أو القلة آثرت أن يكون بحثي في إحدى المدونات النحوية؛ واخترت بعد مشورة المشرف ألفية ابن مالك؛ فكان موضوع البحث (**المسائل النحوية المحكوم عليها بالكثرة أو القلة في ألفية ابن مالك (دراسة وتقويم)**.

مشكلة البحث، وتساؤلاته:

تفتقر المكتبة العربية إلى البحوث، والدراسات اللغوية التي تُظهر مدى عناية نحاة العرب بالمصطلحات المعيارية في حكمهم على المسموع، ودلالاتها التي تُضبَط قواعد اللغة على أساسها؛ لذلك تحاول الدراسة أن تجيب عن المشكلات الآتية:

- الكشف عن المعنى الدقيق لمصطلحي (الكثير، القليل) وغيرهما من المصطلحات المعيارية الدالة على القلة أو الكثرة، بتتبع آراء العلماء، وأقوالهم فيها.

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص: ٣٢، وانباه الرواة على أنباهِ النحاة: ١٠٨/٢.

- الكشف عن مدى المطابقة بين التنظير الذي وضعه العلماء للمصطلحات المعيارية في السماع في النحو العربي الدالة على الكثرة والقلة، وبين التطبيق في حكمهم على بعض القواعد بهذه المصطلحات، من خلال تتبع متن له حضور في الدراسات النحوية –ألفية ابن مالك– مع مقارنته بمصنفاته الأخرى.

ويجيب عن التساؤلات الآتية:

- هل المصطلحات المعيارية للسماع في النحو العربي التي توصف بها (الكثرة، أو القلة)، مصطلحات مترادفة، أو هي دالة على مراتب متباينة للمسموع؟
- ما أثر وصف المسموع بالكثرة أو القلة في تعقيد الأحكام النحوية؟
- هل وافق ابن مالك علماء العربية قبله في حكمهم بـــ(الكثرة، أو القلة)، وغيرها من المصطلحات المعيارية الدالة عليهما؟
- هل اتفق حكم ابن مالك بـــ(الكثير، والقليل)، وغيرها من المصطلحات المعيارية الدالة على الكثرة والقلة في مؤلفاته، أم اختلف؟

وأما أسباب اختياره فهي:

- كثرة حكم النحويين على القواعد بالكثرة والقلة، مع قلة الدراسات التي تُعنى بها.
- كثرة استخدام ابن مالك للألفاظ المعيارية التي تعبر عن حكمه بـــ (الكثرة) أو (القلة) على الأحكام النحوية في ألفيته.
- اختلاف المصطلحات التي يعبر بها ابن مالك عن القلة أو الكثرة في ألفيته.
- تَغيَّر تحكم ابن مالك بـــ(القلة) أو (الكثرة) على الحكم النحوي نفسه من مُؤلَّف له إلى آخر.

أهداف البحث:

- توضيح المعنى الدقيق لمصطلحي (الكثير، والقليل)، وما يندرج تحتها من مصطلحات تعبر عن الكثرة أو القلة.

- معرفة حجية هذا المسموع بناءً على هذه المصطلحات.
- معرفة مدى المطابقة بين التنظير الذي وضعه العلماء للمصطلحات المعيارية الدالة على القلة أو الكثرة في النحو العربي، وبين التطبيق في حكمهم على بعض القواعد بهذه المصطلحات، من خلال تتبع متن له حضور في الدراسات النحوية –ألفية ابن مالك– مع مقارنته بمصنفاته الأخرى.
- بيان مدى موافقة ابن مالك للعلماء قبله في الحكم على المسائل النحوية بـــ (الكثرة أو القلة)، وغيرها من الألفاظ المعيارية الدالة عليهما.
- معرفة مدى اختلاف المصطلحات المعيارية في الحكم على السماع بالكثرة أو القلة، واتفاقها بين مؤلفات ابن مالك.

الدراسات السابقة:

هذا الموضوع لم يدرس فيما أعلم، وإن وجدت بعض الأبحاث القريبة التي تشترك معه في جزئية مثل:

- المسائل الصرفية المنصوص عليها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ في ألفية ابن مالك، للدكتور سليمان الضحيان، نُشر في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الزقازيق بمصر نشر سنة ٢٠١١م، هذا البحث قريب لهذه الدراسة لكنه يمس الجانب الصرفي من الألفية، فيما سوف تكون دراستنا في الجانب النحوي بالألفية.
- ألفية ابن مالك، منهج تحليل ونقد، وهي رسالة ماجستير للطالب عبد الله علي محمد الهنادوه، نوقشت في جامعة أم القرى سنة ١٤٠٩هـــ، وقد أورد في الفصل الأول منها؛ وهو (منهج ابن مالك في الألفية) حديثًا مختصرًا عن القليل والشائع، في عشر صفحات تحت عنواني: (التنبيه على القليل في بعض الأحكام والقواعد)، و(التنبيه على المسائل الشائعة والمشهورة) ، وجاء حديث المؤلف وصفيًّا مختصرًا.

خطة البحث:

قُسِّم البحث حسب مادته، وأهدافه التي يسعى لتحقيقها إلى ثلاثة فصول، مسبوقة بمقدمةٍ، وتمهيد، ومتلوةٍ بخاتمة، وفهارس، وقد جاءت الخطة مفصلة حسب الآتي:

- **المقدمة:** وتضمنت مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.
- **التمهيد،** وتضمن:
  - ألفية ابن مالك، وأهميتها في الدراسات النحوية.
  - السماع في النحو العربي.
- **الفصل الأول، مصطلحا الكثرة، والقلة،** وتضمن المباحث التالية:
  - المبحث الأول: التعريف بمصطلحي الكثرة، والقلة في اللغة.
  - المبحث الثاني: مصطلحا الكَثْرة والقِلة في التقعيد النحوي.
  - المبحث الثالث: طرق الكشف عن القلة والكثرة في الدرس النحوي.
  - المبحث الرابع: حجية الاستدلال بالكثرة والقلة في التقعيد النحوي.
- **الفصل الثاني:** دراسة تطبيقية للمسائل التي حكم عليها ابن مالك بالكثرة، أو القلة، وغيرهما من الألفاظ المعيارية الدالة عليهما في الألفية، وتضمن المباحث التالية:
  - المبحث الأول: مسائل الكثرة.
  - المبحث الثاني: مسائل الشيوع.
  - المبحث الثالث: مسائل القليل.
  - المبحث الرابع: مسائل النزرة.
  - المبحث الخامس: المسائل التي دل تعبير ابن مالك على أنَّها من القليل.
- **الفصل الثالث:** منهج ابن مالك فيما حكم عليه بالكثرة، أو القلة، وتضمن المباحث التالية:

- المبحث الأول: المسائل التي سُـــبِق فيها ابن مالك بالحكم عليها بـــ (الكثرة) أو (القلة).
- المبحث الثاني: المسائل التي انفرد ابن مالك بالحكم عليها بـــ (الكثرة)، أو (القلة).
- المبحث الثالث: اختلاف حكم ابن مالك على المسائل بالكثرة أو القلة بين الألفية ومؤلفاته الأخرى.
- المبحث الرابع: أصول النحو وارتباطها بالألفاظ المعيارية الدالة على الكثرة أو القلة عند ابن مالك.
- **الخاتمة** : وفيها تبيان لأهم نتائج البحث.
- **الفهارس**، ويتضمن ما يلي:
- فهرس الآيات والقراءات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأمثال وكلام العرب النثري.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

سيتم تناول هذا البحث من خلال المناهج الثلاثة: الوصفي، والتحليلي، والمقارن؛ **فالوصفي** لدراسة المصطلحات الدالة على (الكثرة، والقلة)، والتعريف لها في اللغة والاصطلاح، والحديث عن دلالتها.

و**التحليلي** لتتبع أقوال العلماء في هذه المصطلحات، وضابط كل مصطلح، وحجية الاعتماد عليه، وعن استخدام ابن مالك لهذه المصطلحات وتعامله معها، ولدراسة المسائل النحوية في الألفية، وكيف حكم عليها بالكثرة والقلة، ثم **المقارن** لمعرفة مدى تطابق الأوصاف التي ذكرها ابن مالك على تلك المسائل، وبيان ما انفرد به ابن مالك عن غيره من

العلماء قبله، ثم مقارنة حكمه في الألفية بحكمه في باقي مؤلفاته.

أمَّا عن طريقة تناول المسائل المدروسة:

- جمع المسائل النحوية المحكوم عليها في الألفية بالكثرة، أو الشيوع، أو القلة، أو النزرة، وكذلك التي فُهم من ابن مالك إشارته إلى قلتها.
- وضع مقدمة لكل مسألة.
- وضع أبيات الألفية التي هي موضع دراسة المسألة.
- المقارنة بين حكم ابن مالك على كل مسألة بـــ(الكثير، أو القليل)، أو غيرهما من المصطلحات الدالة على الكثرة أو القلة في الألفية وبين مؤلفاته، وقد اخترت منها (الكافية الشافية، وشرح الكافية الشافية، ومتن التسهيل، وشرح التسهيل، وشواهد التوضيح في مشكلات الجامع الصحيح).
- البحث عن حكم المسألة من ناحية القلة أو الكثرة لدى من سبق ابن مالك من العلماء.
- مناقشة المسألة نحويا؛ وذلك من خلال ذكر أهم آراء النحويين، وأدلتهم، قبل ابن مالك.
- التعقيب على المسألة النحوية، وبيان الراجح –ما أمكن– وسبب الترجيح.
- بيان حكم العلماء بعد ابن مالك من شُرَّاح الألفية، ومتن التسهيل وغيرهم على المسألة من حيث الكثرة والقلة؛والمصطلحات المعيارية الدالة عليهما؛ سواء بالمتابعة، أو الاستدراك، أو المخالفة لابن مالك.
- الاهتمام بتوثيق الأقوال والآيات والشواهد وفقًا لما يلي:

– عزو كل قول لصاحبه من كتبه، فإن لم أجده في كتبه وثقته من أقرب المصنفين له زمنًا.

– تخريج الآيات وبيان أوجه القراءات فيها إن وجدت.

- تخريج الأحاديث الشريفة من مصادرها المعتمدة لدى المتخصصين في علم الحديث الشريف.
- تخريج أقوال العرب، والأمثال من مظانها من كتب اللغة العربية.
- تخريج الشواهد الشعرية من ديوان الشاعر، وكتب التراث النحوي قبل ابن مالك، وذكر بحر البيت، وشرح غريب الألفاظ.

وأما المصاعب التي واجهتني في كتابة الرسالة فهي تتلخص في قلة الدراسات التي تناولت تحديد المصطلحات المعيارية للمسموع من كلام العرب؛ إذ لم أجد دراسات خصصت مصطلحي (الكثرة) و(القلة) بالدراسة، وكل الذي وجدته كتابات مختصرة متفرقة في بطون بعض الكتب التي تتحدث عن (أصول النحو)، وما عدا هذا فقد كان الأمر هيِّنًا ولله الحمد والمنة.

وأختم بالشكر الجزيل -بعد شكر الله- لشيخي الفاضل مشرف هذه الرسالة الدكتور سليمان بن علي الضحيان، الذي قدم لي فكرة هذا البحث، وقدَّم لي الكثير من وقته وجهده، فقد كان مشجعًا، ومُسددًا، ومُذللاً للصعاب، حتى استوت هذه الرسالة على سوقها، فله منِّي جزيل الشكر.

كما أشكر كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية متمثلة بعميدها الأستاذ الدكتور علي السعود، وقسم اللغة العربية وآدابها ممثلاً برئيس القسم الدكتور فريد الزامل السليم، ورئيسه السابق الدكتور علي النملة، وأساتذة القسم الكرام، أخص منهم الدكتور عبد الله الوقيت، والأستاذ معاذ الدخيل على ما وجدته منهما من تشجيعٍ واهتمام، وتعاون.

وأشكر المناقشين الفاضلين اللذين سيقَبلان قراءة الرسالة وتقويمها؛ لأفيد من آرائهما وملحوظاتهما.

تمهيد

- المبحث الأول: أهمية ألفية ابن مالك في الدراسات النحوية.
- المبحث الثاني: السماع في النحو العربي.

المبحث الأول:

أهمية ألفية ابن مالك في الدراسات النحوية.

تتمثل البذرة الأولى للدراسات النحوية بجهود أبي الأسود الدؤلي الذي عُنِي بوضع المبادئ الأساسية، وهي نقط الحروف كأولِ نشاطٍ نحوي؛ ردًّا على تسرب اللحن إلى اللغة والقرآن، ثم جاء بعده تلميذه نصر بن عاصم ووضع نقط الإعجام؛ لتمييز الحروف عن مثيلاتها في الرسم، وامتد هذا الجهد للجيل التالي الذي بدأ بابن أبي إسحاق في القرن الثاني الهجري وانتهى بالخليل بن أحمد بالقرن نفسه، واهتم هذا الجيل بما اطَّرد من قضايا اللغة التي أبرزها عيسى بن عمر عندما حوَّل الدرس النحوي من درسٍ شفوي يُلقى على الطلاب، أو يُناقش به العلماء إلى مادةٍ علميةٍ مكتوبةٍ في كتابيه (الإكمال)، و(الجامع)، ثم سيبويه في كتابه المعروف بـــ(الكتاب) الذي اهتم بتحليل القضايا اللغوية، والحكم على الأساليبِ اللغويةِ بالصحةِ أو الخطأ استنادًا إلى كلام العرب، كما اهتم بالتقعيد والتنظير لقضايا اللغة، وقد توالت الدراسات النحوية بعدهما في القرن الثالث وتتمثل هذه الدراسات بالفرَّاء في كتابه (الحدود في النحو)، والمازني في كتابه (التصريف)، والـــمُبرد في كتابه (المقتضب) الذي ظهرت من خلاله اختلاف الآراء النحوية، وتلاه في القرن الرابع الهجري ابن السَّرَّاج في كتابه (الأصول) الذي عُني بالجانب التعليمي كالتمثيل لكلِّ قاعدةٍ نحوية، وبالقرن نفسه نجد الزجاجي وكتابه (الجمل)، والفارسي وكتبه التي تناول فيها علم النحو كمسائل مفردة كما في (المسائل الشيرازيات)، و(المسائل البصريات)، و(المسائل المنثورة)، و(المسائل البغداديات) وغيرها، وكان يسير في جانب هذا النوع من التأليف ما يسمى بالتأليف التطبيقي ككتب الأمالي، ومجالس العلماء، وتفاسير القرآن كـــ (معاني القرآن) للفرَّاء، و(معاني القرآن) للأخفش في القرن الثالث، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج، و(إعراب القرآن) لابن النحاس في القرن الرابع، وفي هذا القرن وصل النحو إلى مرحلة النضج إذ تجلت عبقرية العلماء في تعليلاتهم وتحليلاتهم المنطقية، وانتقلوا إلى مرحلة التسهيل للمتعلمين حيث بدأت تظهر المتون النحوية التعليمية كـــ (الجمل في النحو) للزجاجي، و(الإيضاح) للفارسي، و(اللمع في العربية) لابن جنِّي، وامتدت المتون التعليمية النحوية في القرن السادس إذ تمثلت في (المفصل) للزمخشري[1].

(١) انظر: مقدمة الدكتور شوقي ضيف على كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك، وأصول النحو العربي للدكتور محمود سليمان ياقوت ص: ٧، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي: ٢١-٤١، والتأليف النحوي بين التعليم والتفسير للدكتورة وضحة عبد الكريم جمعة الميعان ص:

أما النظم فقد ظهر نظم النحو في القرن الرابع عند أحمد بن منصور بن الأَغَرِّ اليَشْكُرِيِّ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، الذي نَظَمَ أرجوزة في النحو والصرف، بلغت أبياتها أحد عشر وتسعمائة وألفي بيت[١]، ثم جاء بعده في القرن السادس جمال الدين أبو القاسم يوسف بن محمد بن يوسف التَّوْزَريّ الرشيدي، المعروف بابن النحوي، المتوفى سنة ٥١٣هـ[٢]، ثم أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، صاحب المقامات المتوفى سنة ٥١٦هـ، في منظومته التي سَمَّاها (ملحة الإعراب)[٣]، وغيرهم كابن معطٍ الذي له قصب السبق في تأليف ما يسمى بالألفية[٤]، وقد اعترف له ابن مالك بذلك، بل ذكر فضل السبق له، وأثنى عليه ودعا له في معرض حديثه عن تميز ألفيته عن ألفية ابن معط فقال:

وَتَقْتَضي رِضًا بِغَيرِ سُخْطِ		فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ		مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا
واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ		لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرِهْ

ثم تلاه ابن مالك ونظم الكافية الشافية، وهي منظومة طويلة تقع في ما يقارب ثلاثة آلاف بيت من بحر الرجز، تضم النحو والصرف، وقد شرحها ابنُ مالك، ثم اختصر نظم الكافية الشافية بألفيته المشهورة، وهي تقع في ألف بيت بعدها ثلاث وأسماها بـ (الخلاصة)، وتُعد الألفية من أهم المؤلفات في النحو العربي؛ إذ احتلت مكانة بارزة في الدراسات النحوية؛ لأنها تحتوي على غالب قواعد النحو، وجل قواعد الصرف في نظمٍ موجزٍ؛ يسهل حفظه، وفهمه، واستيعابه لاهتمام ابن مالك بتنقيح عبارته وحرصه على تقريب المعاني البعيدة إلى الأفهام بالألفاظ السلسة، وهذه غاية ابن مالك من الألفية، إذ نجده ينصُّ على ما ذكرنا في قوله:

٤٧٣، وخصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري للدكتور سعود بن غازي أبو تاكي ص: ٤٣٩.

(١) انظر: المنظومات النحوية، وأثرها في تعليم النحو للدكتور: حسان الغنيمان ص: ٢١.

(٢) انظر: المرجع السابق ص: ٢٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ص: ٢٣.

(٤) انظر: المرجع السابق ص: ٢٦.

تُقَرِبُ الأقصى بلفظٍ موجزٍ		وتَبسطُ البذلَ، بوعدٍ مُنجزٍ

ولا غرابة إذا حكمنا عليها بأنها أشهر المنظومات النحوية على الإطلاق، إذ عكف عليها الدارسون منذ تأليفها؛ حيث أقبل عليها الطلبة حفظًا وفهمًا، والشيوخ تدريسًا وشرحًا، وخلَّفت أثرًا بالغًا في الدراسات النحوية بعد ابن مالك، وقد أحصى الدكتور حسين عبد المنعم بركات نحو مائة وأربعة وثمانين كتابًا حول الألفية، من شروحات، وما تبع شروحها من حواشٍ، وشروح لشواهدها، وتقريرات، وتقييدات، وتعليقات، وإعراب للألفية، وتصويب، ومحاولات لإكمالها، لذا يحسن بنا أن نذكر بعضًا منها(١)، فمن شروحها:

- شرح ابن الناظم بدر الدين بن محمد بن محمد بن مالك، ت٦٨٦هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، ت ٧٤٩ هـ(٢).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١ هـ.
- شرح الألفية لابن عقيل، ت ٧٦٩ هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت ٧٩٠ هـ.
- شرح الألفية للمكودي، ت٨٠٧ هـ.
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لشمس الدين محمد بن يوسف الخطيب الجزري، ت٨٣٣هـ.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، ت ٩٠٠ هـ.
- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي، ت ٩١١ هـ.

ومن الحواشي على الشروح:

(١) مقدمة تحقيق إتحاف ذو الاستحقاق ببعض مراد المرادي، وزوائد أبي إسحاق: ٥٨/١، وانظر: أيضًا: مقدمة محقق شرح الألفية للمرادي: ٦/١، ومقدمة محقق شرح ابن عقيل: ٦/١، واختيارات الشاطبي النحوية والتصريفية في كتابه (المقاصد الشافية): ١٦/١.

(٢) طبع مرتين، مرة بتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان باسم: (توضيح المقاصد والممالك في شرح ألفية ابن مالك)، ومرة أخرى بتحقيق د فخر الدين قباوة، باسم (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي.

- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، ت٩٠٥ هـ.
- حاشية على شرح ابن الناظم لأحمد بن قاسم العبَّادي الشافعي، ت ٩٩٤ هـ.
- حاشية على شرح التصريح للأزهري لياسين العُليمي الحمصي، ت١٠٦١ هـ.
- حاشية على شرح المكودي لشهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري، ت١١٨١ هـ.
- حاشية على شرح ابن عقيل للسجاعي، ت١١٧٨ هـ.
- زواهر الكواكب لبواهر المواكب، وهي حاشية على شرح الأشموني لمحمد بن علي التونسي، ت١١٩٩ هـ.
- حاشية على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصبان، ت١٢٠٦ هـ.

ومن شروح شواهد الألفية:

- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، ت٧٦١ هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المسمى بـ (الشواهد الكبرى) لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، ت٨٥٥ هـ، وله أيضًا فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد المسمى بـ (الشواهد الصغرى).
- تكميل المرام بشرح شواهد توضيح ابن هشام لمحمد بن أبي أحمد الفاسي، ت١٠٩١هـ.
- الشواهد على شرح ابن الناظم للألفية لمحمد الموسوي العاملي، ت١٠٩٨ هـ.
- شرح شواهد ابن عقيل لعبد المنعم الجرجاوي الأزهري، ت١١٩٥ هـ.

ومن التعليقات على الألفية:

- تعليقة ابن رسلان على ألفية ابن مالك، ت ٨٤٤ هـ. و لم تطبع.
- تعليقة على الألفية لعبد السلام بن أحمد المدني القيلوي، ت٨٥٩ هـ. وهي

مفقودة.

- المشنف على ابن المصنف، وهي تعليقة على شرح ابن الناظم لعبد الرحمن السيوطي لم يتمها، ت٩١١ هـ، مفقودة.
- تعليقة لمحمد بن مسعود الطُّرُنْبُلالي ألفها سنة ١٢٠٦ هـ. ولم تطبع.
- تعليقة على البهجة المرضية، لميرزا أبو طالب الأصفهاني، ت ١٢٣٨ هـ.

ومن كتب إعراب الألفية:

- اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية لمحمد بن علي الحلبي الصالحي، ت٧٨٩هـ.
- إعراب الألفية لخالد الأزهري، ت٩٠٥ هـ.
- إعراب الألفية للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ت١٣٩٢ هـ.

المبحث الثاني:

السماع في النحو العربي.

السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال هي الأسس التي اعتمد عليها العلماء الأوائل في معالجة المسائل النحوية؛ لأنها استطاعت توجيه عقولهم في الخلافات التي نشأت بينهم لتغليب رأي على آخر(١).

أولاً: تعريف السماع:

يُعد السماع هو الأصل في بناء القاعدة النحوية ومقدم على الإجماع والقياس، إذ لابد أن تكون القاعدة المـُحتج بصحتها مستمدة مما سُمِع من كلام العرب الفصيح(٢)، قال ابن جنِّي عن قوانين العربية في التقعيد: «ومنها أنْ يُسمعَ الشيء فيستدل به من وجه تصحيح شيء، أو إفساد غيره»(٣)، وقد أطلق أبو البركات الأنباري على السماع مصطلح النقل، وعرَّفَه بقوله: «اعلم أن النقل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»(٤)، ويُفهم من تعريفه السابق ضرورة توفر شروط منها(٥):

١- أن يكون الكلام عربيًا فصيحًا؛ قال الرعيني: «علوم الأدب ستة: اللغة، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد إلاَّ بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد بكلام المولدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل»(٦).

٢-صحة النقل، وهذا يستوجب تحديد اسم المروي عنه الذي اشترطوا فيه الأمانة والعدالة والصدق، مع اتصال السند.

٣- الكثرة: ويقصد بذلك التواتر، خلافًا للسيوطي الذي لم يشترط الكثرة، واكتفى

(١) انظر: أصول النحو العربي، للدكتور محمود سليمان ياقوت ص: ٨٩.

(٢) انظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني ص: ٦.

(٣) الخصائص ص: ١١١.

(٤) لمع الأدلة ص: ٢٨.

(٥) انظر: أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبو غربية ص: ٥٣.

(٦) خزانة الأدب للبغدادي: ١/٥، وفي أصول النحو، لسعيد الأفغاني ص: ١٧.

بأن يثبت عن العرب، فيُعرف السماع بقوله: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته»[١].

ثانيًا: مصادر السماع، وهي:

أ- القرآن الكريم[٢]، وهو المصدر الأول من مصادر السماع؛ لأنه لم يتوفر لنصٍّ مثل ما توفر للقرآن الكريم من تواترٍ في الرواية، وعناية العلماء بضبطه، وتحريره متنًا، وسندًا، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وقراءاته الواصلة إلينا بالسند الصحيح كلها حجة؛ إذا أنَّها مروية عن الصحابة والتابعين وهم جميعًا ممن يُحتج بكلامهم[٣]، ولا غرابة أن نجد سيبويه يقول في معرض تعليقه على قوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾[٤]: قال «فإنما أجرى هذا على كلام العباد، وبه أنزل القرآن»[٥].

وهذه القراءات المحتج بها لابد أن تتوفر بها الشروط الآتية[٦]:

١- أن تصح نسبتها إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بالتواتر.

٢- أن توافق العربية، ولو بوجه.

٣- أن توافق رسم المصحف العثماني.

ب- الحديث الشريف[٧]، وهو الأصل الثاني من مصادر السماع بعد القرآن الكريم، ونقصد هنا ما روي بلفظه عن النبي – صلى الله عليه وسلم– وهذا نادر جدًا، أما ما روي عنه بالمعنى أو كان وصفًا لأفعاله فأغلب النحاة لا يتخذونه أصلاً من أصول

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص: ٢٤.

(٢) حول الاستشهاد بالقراءات خلاف للاستزادة انظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص: ٢٥، وأصول النحو لسعيد الأفغاني ص: ٢٨، والأصول لتمام حسان ص: ٩٢، وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص: ٣٢، والقياس في اللغة العربية ص: ٥٦، وأصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبو غريبة ص: ٥٦.

(٣) انظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص: ٢٨، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص: ٣١.

(٤) التوبة: ٣٠.

(٥) الكتاب: ٣٣٢/١.

(٦) انظر: النشر في القراءات العشر: ٢٠/١، والأصول للدكتور تمام حسان ص: ٩٢،

(٧) للاستزادة حول الاستشهاد بالحديث انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٢٩، وخزانة الأدب للبغدادي: ٩/١، وأصول النحو لسعيد الأفغاني ص: ٤٦، والأصول لتمام حسان ص: ٩٣، والقياس في اللغة العربية ص: ٨٥، وأصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبو غريبة ص: ٨٠، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص: ٦٣.

السماع؛ لأننا نقف على معنى الحديث الواحد بعدة روايات، ولأن بعضها بلفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم– وبعضها بأكثر ألفاظه، كما أن بعض رواة الأحاديث من الأعاجم، إذ إنَّ الشك جعلهم يبتعدون عن الاستشهاد بالحديث، لذا نجد أبا حيان يعيب على ابن مالك استشهاده بالحديث[1].

ج- كلام العرب[2]، والمقصود به: ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، لذا اقتصر العلماء على العرب الضاربين في وسط الجزيرة العربية، كقيسٍ، وتميمٍ، وأسدٍ، وهذيلٍ، وبعض كنانة والطائيين، دون القابعين في أطراف جزيرة العرب، إذ نجد أبا حيان يعيب على ابن مالك استشهاده بلغةِ لخمٍ، وخزاعة، وقضاعة[3]، والمـــدَقِق في تقعيد النحاة يلحظ اهتمامهم البالغ في الشعر مقارنةً بالمنثور من كلام العرب؛ لأن الشعر يتمتع بمنزلةٍ عظيمةٍ في نفوسِ العرب إذ إنَّه الطبقة العليا من كلامهم، ولمنزلة الشعراء المعتد بروايتهم عند النحاة، ولسرعة حفظه وروايته، ساعده قلة ما وصل إلى النحاة من نثر العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه نفوسهم[4].

ثالثًا: مراتب السماع:

اهتم العلماء في أثناء تقعيدهم بوضع الأحكام المعيارية على القواعد التي استنبطوها من كلام العرب، إذ نجدهم يقولون هذا عربيٌّ جيد، أو حسن، والحكم يرجع لكثرة استخدامهم له، أو قلته، وربما يصرحون بالقلة، أو الكثرة، والمسموع له عدة مراتب، قال ابن هشام: «اعلم أنَّهم يستعملون غالبًا، وكثيرًا، وقليلاً، ومطردًا. . . »[5]، وهذه المصطلحات محل دراستنا في الفصل القادم -إن شاء الله-.

(١) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٢٩، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص: ٦٣.

(٢) للاستزادة حول الاستشهاد بكلام العرب انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٣٣، وأصول النحو لسعيد الأفغاني ص: ٥٩، والأصول لتمام حسان ص: ٩٥، والقياس في اللغة العربية ص: ١٠٠، وأصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبو غربية ص: ٩٥، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص: ٧٧.

(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٣٤.

(٤) انظر: أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبو غربية ص: ٩٦.

(٥) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٣٦.

الفصل الأول

مصطلحا الكثرة، والقلة:

- المبحث الأول: التعريف بمصطلحي الكثرة، والقلة في اللغة.
- المبحث الثاني: مصطلحا الكَثْرة والقِلة في التقعيد النحوي.
- المبحث الثالث: طرق الكشف عن القلة والكثرة في الدرس النحوي.
- المبحث الرابع: حجية الاستدلال بالكثرة والقلة في التقعيد النحوي.

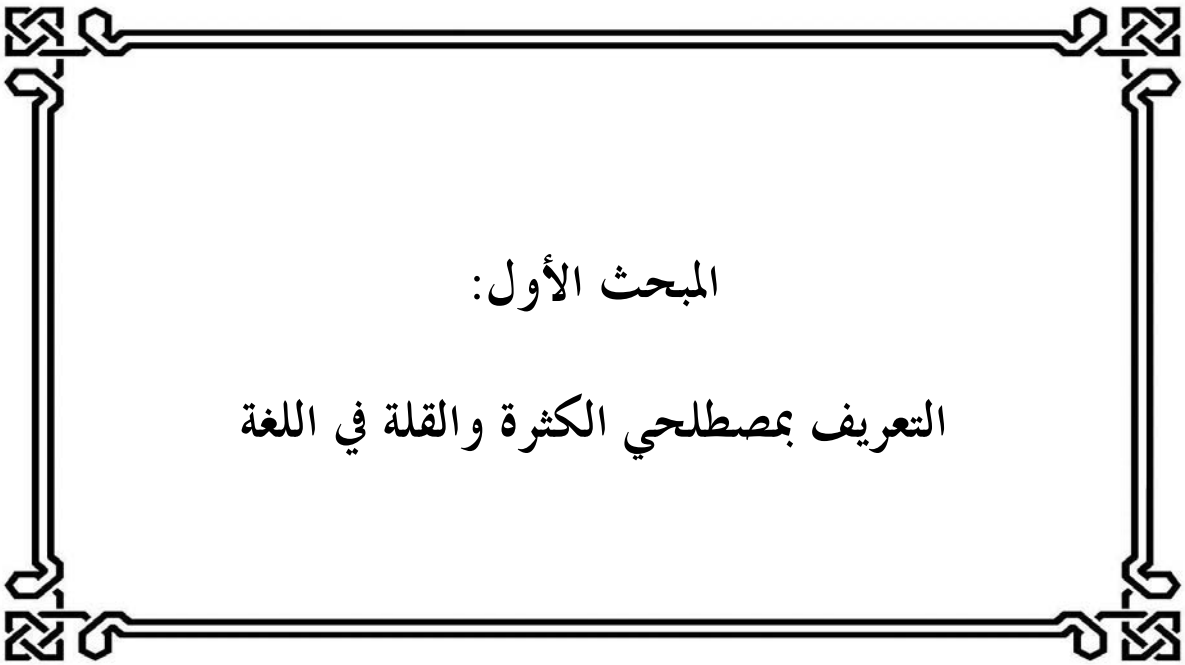

المبحث الأول:

التعريف بمصطلحي الكثرة والقلة في اللغة

الكَثْرَةُ في اللغة هي: نقيض القِلة[١].

ويجوز أن تقول: الكَثْرَةُ بفتح الكاف، أو الكِثْرةُ بكسر الكاف، أو الكُثْرَةُ بضم الكاف، و"الكِثْرةُ" لغةٌ رديئةٌ[٢].

وتكون الكَثْرَةُ باعتبار العددِ والكمية، تقول: قومٌ كثير وهم كثيرون[٣].

والكثرة نماء العدد، ويقال: كَثُر الشيء يكثُر كَثرة، فهو كثير، وكُثْرُ الشيء: أكثره[٤]، ولا يصلح لفظ الكثرة إلا فيما له عدد وكمية فلا تقول: رجلٌ كثيرٌ، وحظٌ كثير، وإنَّما تقول: رجالٌ كثيرون، وحظوظٌ كثيرةٌ؛ لأنَّه لا يصلح إلا فيما يُعد إلا على سبيل الاستعارة والتوسع[٥].

والتَّكْثِرُ يستعمل في الذوات، والإكثار في الصفات[٦].

ويقال: الحمد لله على القُلِّ والكُثْرِ، والقِلِّ والكِثْرِ، والكُثْرُ معظم الشيءِ وأَكْثَرُه[٧].

وكثَّر الشيء أي: جعله كثيرًا، وأَكْثَرَ: أي: أتى بكثير[٨]، قال سيبويه: «وتقول: أكْثَرَ اللهُ اللهُ فينا مثلك، أي: أدخلَ اللهُ فينا كثيرًا مثلك، وتقول للرجل: أكثرتَ، وإذا جاء بقليل قلت: أقْللتَ،. . . ، وتقول: أقْللت، وأكثرت أيضًا في معنى: قلَّلت، وكثَّرت»[٩].

والأكثرُ عِبارة عمَّا فوق النصف[١٠]، وتقول: رجلٌ مُكْثِير: أي ذو كثيرٍ من المال، ورجلٌ مكثار ومكثير أي: كثير الكلام ويستوي فيه الذكر والأنثى، ويقولون: كاثرناهم، أي: غالبناهم بالكثرة.

---

(١) انظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٧٣/٨، والفروق اللغوية ص: ٢٨٢، واللسان: ٥/ ٣٨٢٧، والكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٧٧٤.

(٢) انظر: اللسان، مادة (ك. ث. ر): ٥/ ٣٨٢٧.

(٣) انظر: الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٣٠٨.

(٤) انظر: اللسان، مادة (ك. ث. ر): ٥/ ٣٨٢٧

(٥) انظر: الفروق اللغوية ص: ٢٨٣.

(٦) انظر: الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٣٠٨.

(٧) انظر: اللسان، مادة (ك. ث. ر): ٥/ ٣٨٢٨.

(٨) انظر: اللسان، مادة (ك. ث. ر): ٥/ ٣٨٢٩.

(٩) الكتاب: ٦٢/٤.

(١٠) انظر: الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٧٧٤.

والكوثر: هو الكثير من كل شيء، والكوثر في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[1]، هو: نهرٌ في الجنة، وقيل: الخير الكثير الذي أُعْطِي نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهذا كله مرده إلى الكثرة[2].

وأمَّا القِلَّةُ فهي: خلاف الكَثْرة[3].

ويقالُ: قَلَّ يَقِلُّ قِلَّةً وقُلاً فهو قليلٌ[4].

وذكر ابن منظور عن ابن جني أنَّ (قَلَّلهُ)، و(أقْلَلَهُ)، و(أقَلَّ منه) أي: جعلهُ قليلاً، ويُقالُ: تَقَلَّل الشيء واسْتَقَلَّهُ وتَقَالهُ إذا رآه قليلاً[5].

والقِلُّ والقِلَّة مثل: الذِلِّ والذِلَّةُ، ويقال: الحمد لله على القُلِّ والكُثْرِ، والقِلِّ والكِثْرِ، ويستخدم لفظ القِلَّةُ في وصف العدد، والصفات، ومِنْ ذلك: قومٌ قليلون وأقِلَّاء وقُلُلٌ وقُلُلون يكون ذلك قِلة العدد والجثَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[6]، ومثل ذلك قومٌ قليل، والقليل من الرجال القصير القليل الجثة[7].

وقد وردت القِلَّةُ للنفي العام ففي نصِّ سيبويه: «أَقَلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ»[8]، قال السيرافي عن (أَقَلُّ): «ينصرف لأحد معنيين، أحدهما: النفي العام، والآخر: ضد الكثرة»[9].

---

(١) الكوثر: ١.

(٢) انظر: اللسان، مادة (ق. ل. ل): ٥/ ٢٨٢٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٧٣/٨، والفروق اللغوية ص: ٢٨٢، واللسان: ٣٧٢٦/٥، والوجوه والنظائر في ألفاظ كتاب الله العزيز ص: ٣٧٤، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ص: ٤٩٤، والكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٧٣٢.

(٤) انظر: اللسان مادة (ق. ل. ل): ٣٧٢٦/٥.

(٥) انظر: اللسان مادة (ق. ل. ل): ٣٧٢٦/٥.

(٦) الأنفال: ٢٦.

(٧) انظر: اللسان مادة (ق. ل. ل): ٣٧٢٧/٥.

(٨) انظر: الكتاب: ٣١٤/٢.

(٩) انظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٧٣/٨.

وذكر أبو الفرج ابن الجوزي أنَّ (قليلاً) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[1]، بمعنى: لا تشكرون أصلاً[2]، كما ذكر ابن منظور عن ابن الأثير أنه يرد بمعنى نفي الشيء أصلاً[3]، ومثلهم أبو البقاء الكفوي إذ بيَّن أنَّه ورد في القرآنِ بالمعنيين، ففي قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[4]، أي: علمًا قليلاً، وورد بمعنى نفي الشيء أصلاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[5]، أي: لم تشكروا لا قليلاً ولا كثيرًا؛ على أنَّ (ما) نافية، وقيل: إن (ما) مزيدة للتأكيد؛ لأن ما في حيزها لا يتقدمها، ويجوز أن تكون للمبالغة في القلةِ كناية عن العدم بناء على أنَّ القليل إذا بُولغ فيه يستتبعه العدم[6].

ولم تذكر المعاجم الحد الفاصل من حيث العدد بين القلة والكثرة، لكن من بحث النحويين لجموع الكثرة والقلة يتضح أن الأمر مختلف فيه، فالمبرد في حديثه عن جموع الكثرة وجموع القلة في باب جمع التكسير يقول: «فإذا جاوزت الثلاثة إلى العشرة فقد خرجت من أدنى العدد»[7]، أي: خرج من جمع القِلَّةِ إلى جمع الكثرة.

وزاد ابن السَّرَّاج بقوله: «منها ما بُني للأقل من العدد، وهي العشرة فما دونها، ومنها ما هي للأكثر، والكثير ما جاوز العشرة»[8].

وبهذا قال الزجاجي[9]، والزمخشري[10]، وغيرهما[1].

(١) الأعراف: ١٠.
(٢) انظر: الوجوه والنظائر في ألفاظ كتاب الله العزيز ص: ٣٧٤، وإصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ص: ٣٨٩، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ص: ٤٩٤.
(٣) انظر: اللسان مادة (ق. ل. ل): ٣٧٢٦/٥.
(٤) الإسراء: ٨٥.
(٥) السجدة: ٩.
(٦) انظر: الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٧٣٢.
(٧) انظر: المقتضب: ٢٦٩/١.
(٨) الأصول في النحو: ٤٣٠/٢.
(٩) انظر: الإيضاح في علل النحو ص: ١٢١.
(١٠) انظر: المفصل ص: ٢٣٣.

المبحث الثاني:

مصطلحا الكَثْرة والقِلة في التقعيد النحوي

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٣٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٧/٣، والمحصول في شرح الفصول: ٩١٩/٢.

عندما ننظر في الدرس النحوي نجد النحاة الأوائل يثبتون القواعد، والصيغ، والتراكيب ويضعفونها وذلك بالرجوع إلى كلام العرب والفاصل في ذلك كثرة وروده عندهم وقلته.

والقارئ للتراث النحوي القديم يلحظ وبصورةٍ واضحةٍ كثرة استعمال العلماء لمصطلحي الكثرة والقلة وارتكازهم عليها كأساسٍ في التقعيد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- كتاب سيبويه:

يتردد في الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثَّقين في موطنه الذين سمعوا عن العرب وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، ويونس بن حبيب، والأخفش الأكبر، ثم عيسى بن عُمر، ثم ابن أبي إسحق، كما أنَّ سيبويه نفسه دخل بوادي نجد والحجاز وقيَّد كثيرًا عن العرب، وكان موقفه من العرب دائمًا أن يُسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير معتمدًا عليها في تقريره قواعده، كما كان يسجل ما جاء شاذًا على ألسنتهم ويشير إليه ثم ينعته بالضعيف والشاذ والقبيح[١]، فمن تقويته للأساليب بالعودة لكثرة وروده في الفصيح من كلام العرب وقلته نجده يقول: «وهو عربيٌ جيدٌ كثير»[٢]، أو يقول: «وهذا النحو في الكلام كثير»[٣]، أو يخصص الكثرة بالقرآن إذ يقول بعد استشهاده ببعض آي القرآن الكريم: «وهذا في القرآن كثير»[٤]، أو بالشعر إذ يقول: «وهو في الشعر كثير»[٥].

ومن نماذج تضعيف الأساليب بسبب قلتها عند العرب قوله: «وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف»[٦]، وقوله: «وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر»[٧]، وقوله: «وهذا قليل في كلام العرب»[٨]، وقوله: «وذلك قليل غير مطرد»[٩].

(١) انظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ٨١.
(٢) انظر: الكتاب: ٥٦/١.
(٣) المرجع السابق: ٨٣/١.
(٤) المرجع السابق: ٨٩/١.
(٥) الكتاب: ١٩٦/١.
(٦) المرجع السابق: ١٤٧/١.
(٧) المرجع السابق: ١٢٥/٢.
(٨) المرجع السابق: ٣٠٣/١.
(٩) المرجع السابق: ٣٣٤/٤.

٢- المقتضب للمبرد.

يُعد الـــمُبرد من أهم أئمة المدرسة البصرية، وقد قال عنه ابن جنِّي: «يُعد جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرَّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»[١].

وقد جعل الـــمُبرد السماع هو الأساس، إذ يستمد أقيسته من المسموع من كلام العرب[٢].

ومن استعماله للمصطلحات المعيارية في تقويته للأساليب وتضعيفها، نجده بعد استشهاده بأحد الأبيات يقول: «وهذا كثيرٌ في الشعر جدًا»[٣].

وقوله في موضعٍ آخر: «ومثل هذا كثير»[٤]، ويُلحظ هنا عدم اقتصار الكثرة على الشعر. الشعر.

ومثله قوله: «والبدل كثير في الكلام»[٥] أي: غير مقصور على الشعر، وفي موضعٍ آخر يتجلى اهتمامه بالمعيارية إذ نجده يقول: «وهذا كثيرٌ جدًا»[٦].

وفي حديثه عن إضافة العدد قال: «واعلم أنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول:...»[٧].

ومن نماذج تضعيفه الأساليب بالحكم عليها بالقلةِ قوله: «وهو قليلٌ في الكلام »[٨].

وذكر في موضعٍ آخر أسلوبًا لقومٍ من العرب ثم أردفه بقوله: «وهم قليل»[٩].

وقوله في موضعٍ آخر: «وهذا قليل جدًا»[١].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/١٢٩-١٣٠.

(٢) انظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ١٣٤.

(٣) المقتضب: ١/٤٠٢.

(٤) المرجع السابق: ٢/٥٤.

(٥) المرجع السابق: ٣/١٤٥.

(٦) المرجع السابق: ٢/١١٥.

(٧) المرجع السابق ٢/١٧٧.

(٨) المرجع السابق: ٢/٨٢.

(٩) المقتضب: ٢/١٧٧.

٣- الأصول في النحو لابن السَّرَّاج.

كان ابن السَّرَّاج ممن يعتنون عنايةً فائقة بالقياس مما جعله يُهاجم مَن يعتدُّون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية؛ إذ إنَّ الأساس في كل قاعدةٍ نحوية أن تطَّرِد، وأن يحكم على ما يخالفها بالشذوذ، لا أن تتخذ قاعدةً مستقلة كما يصنع الكوفيون، لأنَّ ذلك يُعطل القواعد المستنبطة لمجرد وجود بيتٍ شاذ، أو كلامٍ محفوظ(٢).

ومن عنايته بالكثير قوله: «ومثل هذا في كلامهم كثير»(٣).

ومثله قوله: «ومثل هذا في العربية كثير»(٤).

وفي موضعٍ آخر نصَّ على الكثرة ثم حدد هؤلاء الكثير؛ إذ إن العرب يختلفون في فصاحتهم قوةً وضعفا وذلك في قوله: «وناس من العرب كثير،. . . ، ومنهم تميم وأسد»(٥).

أو يُخصص الكثرة بالقرآن الكريم إذ يقول: «وهذا الضربُ في القرآن كثير»(٦).

ومن نماذج تضعيف الأساليب بسبب قلتها عنده قوله: «وهو قليل»(٧).

أو يجعل هذا القليل ضمن مرتبة الشاذ كما في قوله: «وهذا قليلٌ شاذ»(٨).

والكَثْرةُ والقِلة أمر نسبي، وذلك لأنه لا يمكن تحديد إحداهما إلا بوجود الأخرى،

(١) المرجع السابق: ٢/٢٠٠.

(٢) انظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ١٤٣.

(٣) الأصول في النحو: ١/١٤٤.

(٤) المرجع السابق: ٢/٢٢٨.

(٥) الأصول في النحو: ٢/٣٧٧.

(٦) المرجع السابق: ١/٣٧.

(٧) المرجع السابق: ٢/٢٨.

(٨) المرجع السابق: ١/١٤٢.

فالحكم على أسلوب ما بأنه قليل إنما هو بالنظر لما خالفه إذا كان أكثر منه[١]، وفي هذا يقول أبو الفرج الجوزي: «القليل: لا حدَّ له في نفسه، وإنما يُعرف بالإضافةِ إلى غيره، مثله الكثير»[٢].

إذن فالكثرة، والقلة مسألة نسبية؛ إذ إننا لا يمكننا تحديد كثرة أو قلة الشيء بذاته، وإنما يتم تحديد كثرة الشيء بمقارنة بغيره القليل، والعكس يصح.

ويعضد هذا ما قاله أهل العلوم الأخرى، إذ ذكر المفسرون أن القلة وردت في القرآن بمعنى القليل في الكثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٣]، أي: أقلهم[٤].

كما جرى استخدام مصطلحي القلة والكثرة في مسائل الفقه، وبذل الفقهاء جهودًا في تحديد مفهومهما، ومع ذلك فإنَّ الفرق بين القليل والكثير غير منصوص عليه في جميع الأمور[٥]، وقد نصَّ على هذا من علماء الفقه المتقدمين السرخسي إذ قال: «القلة والكثرة من الأسماء المشتركة، فإن الشيء إذا قوبل بما هو أكثر منه يكون قليلاً، وإذا قوبل بما هو أقل منه يكون كثيرًا»[٦]، وقال بمثله علاء الدين أبو بكر الكاساني[٧].

وجرى استخدام هذين المصطلحين في مسائل العقيدة، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[٨]، ردَّ ابن تيمية على الشيعة بقوله: «والكثرة هاهنا تتناول أنواعًا من

(١) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص: ٢٣٨.

(٢) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ص: ٤٩٢.

(٣) النساء: ٦٦.

(٤) انظر: الوجوه والنظائر في ألفاظ كتاب الله العزيز ص: ٣٧٤، وإصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ص: ٣٨٩، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ص: ٤٩٤.

(٥) انظر: رسالة دكتوراه بعنوان: الكثرة والقلة وأثرهما في أصول الفقه، للدكتور وليد العجاجي: ٨٩/١.

(٦) انظر: المبسوط: ١٩٧/١.

(٧) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٨٠/١.

(٨) البقرة: ٢٤٩.

المقادير؛ لأن الفئات المعلومة مع الكثرة لا تحصر في عدد معين، وقد تكون الفئة القليلة ألفًا، والفئة الكثيرة ثلاثة آلاف، فهي كثيرة بالنسبة إلى عدد الفئة الأخرى»[1]، ثم راح يستطرد مُعَلِلاً لهذا النسبية بذكر خلاف الفقهاء في تفسير معنى (كثير)[2]، وهذا كله يعضد النسبية بين الكثرة والقلة، فالعدد لا يكون كثيرًا أو قليلاً بذاته؛ إذ لا كثرة دون مقارنتها بالآخر القليل والعكس، وتدرك الكثرة والقلة بالعدِّ والإحصاء، كما تُدرك بالعرف، وعلى اعتبار كثرة وقلة ورود الأساليب والتراكيب النحوية تعامل النحاة في تقويتها وتضعيفها وهذا ما سوف أتوسع بالحديث عنه في هذا الفصل -إن شاء الله-.

ولنكون أكثر دقة فهذه النسبية ليست خاصة بمصطلحي (القلة)، و(الكثرة)، فكل مصطلحات السماع وهي (المطرد)، و(الغالب)، و(الفاشي)، و(الشائع)، و(القليل)، و(النزر) لا يستبين المراد بها إلا بمقابلة غيرها، وقبل أن أورد محاولة بعض العلماء وضع معيارٍ عدديٍّ لضبط هذه المصطلحات يحسن بي أن نذكر معناها في اللغة.

الـــمُطَّرِد: اطَّرَد الشيء، أي: تبع بعضُهُ بعضًا وجرى، واطَّرَد الأمر، أي: استقام، واطَّرَدت الأشياء إذا تبع بعضها بعضًا، واطَّرَد الكلام إذا تتابع، واطَّرَد الماء إذا تتابع سيلانه، والماء الطِّرِد هو الذي تخوض فيه الدواب فتدفعه، ورمل مُتطاردٌ يطردُ بعضهُ بعضًا ويتبعهُ، وجدول مُطَّرِد سريع الجرية، وأمرٌ مُطَّرِد مستقيم على جهته[3].

وفي اصطلاح النحويين ذكر ابن جنِّي في سياق حديثه عن الاطراد والشذوذ قوله: «فجعل أهل علم العرب ما استمَرَّ من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطردًا»[4]، وهو في مرتبةٍ تقابل الشاذ[5]، أي: عكسه.

الشائع: شاعَ الخبرُ في الناس يشيعُ شَيْعًا وشَيَعَانًا ومَشَاعًا وشَيْعُوعَةً فهو شائعٌ، انتشر وافترق وذاع وظهر، وأشاعه هو، وأشاع ذكر الشيء: أطاره وأظهره.

(١) منهاج السنة النبوية: ٤/٨٣.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: الخصائص ص: ١٠٨، واللسان مادة (ط. ر. د): ٤/٢٦٥٢.

(٤)الخصائص ص: ١٠٨.

(٥) انظر: الخصائص ص: ١٠٨.

وقولهم: هذا خبرٌ شائع، وقد شاع في الناس معناه قد اتصل بكلِ أحدٍ فاستوى علم الناس به، و لم يكن علمه عند بعضهم دون بعض، والشَّاعةُ: الأخبار المنتشرة[1].

الفاشي: فَشَا خَبَرُهُ يَفْشُو فُشُوًّا وفُشِيًا، انتشر وذاع، وفشا الشيء يَفْشُو فُشُوًّا إذا ظهر، وهو عامٌ في كلِ شيء، ومنه إفشاءُ السر، ويُقالُ: تَفَشَّى بهم المرض، وتَفَشاهُم إذا عَمَّهُم، والفواشي: كل شيءٍ مُنْتشر من المال، وتَفَشَّى الشيء إذا اتسع، والفشاء –بالمد– تناسل الماء وكثرته[2].

ومما يُذكر هنا، أنَّ النحويين يعبرون بالشائع والفاشي لا يفرقون بينها ويدخلونها مع الكثير.

الغالب: غَلَبَهُ يَغْلِبُهُ غَلْبًا وغَلَبًا، يُقال غَلَبَ على فلانٍ الكرم، أي: على أكثر خصاله، ورَجُلٌ غُلُبة، أي كثير الغَلَبَة[3].

والغالب في اصطلاح النحويين في مرتبةٍ بين الـــمُطَّرِد والكثير[4]، وقد ذكر الشاطبي أنَّ الغالب يُقابل النادر في اصطلاح ابن مالك[5].

النزر: القليل التافه، ونزَّر عطاءه: قللهُ، وطعامٌ منزور، وعطاءٌ منزور أي: قليل، وقيل كلُّ قليلٍ نَزْرٌ ومنزور، وامرأةٌ نزور: قليلة الولد ومنه وصف أم معبد للنبي – صلى الله عليه وسلم– عندما وصفته بأنه لا نزر ولا هذر: أي ليس بقليلٍ فيدل على عِي ولا كثيرٌ فاسد، ونَزَرُ الرَّجُلَ: احْتَقَرَه واسْتَقَلَّه[6].

والنـــزر عند النحويين مرادف للقليل، إذ إنَّ النحاة الأوائل كانوا يعبرون بالقلة والضعف والرداءة في مواضعه[7].

(١) انظر: اللسان مادة (ش. ا. ع): ٢٣٧٨/٥.

(٢) انظر: اللسان مادة (ف. ش. ا): ٣٤١٩/٥.

(٣) انظر: اللسان مادة (غ. ل. ب): ٣٢٧٨/٥.

(٤) المزهر في علوم اللغة العربية ص: ٢٣٤، والكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٥٢٩، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص: ٢٣٨.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٣٩٤/٢.

(٦) انظر: اللسان مادة (ن. ز. ر): ٤٣٩٣/٥.

(٧) انظر: الخصائص ص: ٢٠٥.

النادر: نَدَرَ الشيء يَنْدرُ نُدورًا: سقط، وقيل سقط وشذَّ، ونوادر الكلام تندر وهي ما شذَّ وخرج من الجمهور، وذلك لظهوره، ولقيته ندرةً، وفي النَّدْرَة والنَّدرة ونَدْرى والنَّدَرى وفي النَّدَرى أي: فيما بين الأيام، وإن شئت قلت: ندرى بلا ألف ولام[١].

والنادر عند النحويين أقرب إلى الشذوذ إلا أنَّه يوافق القياس[٢]، وذكر بعض المتأخرين أن النادر ما يقل وجوده مطلقًا، لا ما يشيع عند قومٍ ويقل عن آخرين كالقليل والنـــزر[٣].

الشاذ: شَذَّ عَنْهُ ويَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذًا: انفرد عن الجمهور، وندر فهو شاذ[٤]، وهو بمعنى التفرق والتَّفرُّد، وجمعه شُذَّاذًا[٥].

وعرفه ابن جني بأنه ما فارق عليه بقية باب وانفرد عن ذلك[٦]، وهو في مرتبة تُقابل الـــمُطرد[٧]، وعند النحويين القليل الذي يخالف القياس[٨]، وقد ذكر الشاطبي أنَّه الذي لم يظهر لهم فيه وجه القياس، أو عارضه كثيرٌ لقلته[٩].

وأما في الاصطلاح النحوي فلم نقف على معيارٍ واضح لها، وهذا ما جعل بعض الباحثين يأخذون على ابن جنِّي وغيره من النحاة أنَّهم لم يحددوا عددًا للمطرد إذا بلغه المسموع صار مُطردًا، وإذ لم يبلغه صار شاذًا[١٠].

وقد حاول بعض العلماء وضع معيارٍ لها، ومنهم ابن هشام، إذ تناول هذه المصطلحات بدقة وعنايةٍ ووضوح ذكره عنه السيوطي في الـــمُزْهِر في قوله: «اعلم أنهم يستعملون (غالبًا)، و(كثيرًا)، و(نادرًا)، و(قليلاً)، و(مطردًا)؛ فـــ(الـــمُطَّرِد): لا يتخلف، و(الغالبُ):

(١) انظر: اللسان مادة (ن. د. ر): ٥/ ٤٣٨٢.

(٢) انظر: التعريفات ص: ٢٥٨، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص: ٢٣٨، ورسالة ماجستير بعنوان: الندرة في الدراسات النحوية لأحمد بويا ولد الشيخ تقي الله ص: ٦٤.

(٣) انظر: رسالة ماجستير بعنوان: الندرة في الدراسات النحوية لأحمد بويا ولد الشيخ تقي الله ص: ٦٦.

(٤) انظر: اللسان مادة (ش. ذ. ذ): ٤/٢٢١٩.

(٥) انظر: الخصائص ص: ١٠٨.

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: الخصائص ص: ١٠٨.

(٨) انظر: المرجع السابق.

(٩) انظر: المقاصد الشافية: ٣/٤٥٧.

(١٠) انظر: أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نحلة ص: ١١٥.

أكثر الأشياء، لكنه يختلف، و(الكثير): دونه، و(القليل): دون الكثير، و(النادر): أقل القليل، فالعشرون بالنسبةِ إلى الثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر»[١]، وقد اختار هذا الترتيب أبو البقاء الكفوي[٢]، ومن المتأخرين الشيخ أمين الخولي[٣]، والدكتورة خديجة الحديثي[٤]، والدكتور محمود أحمد نحلة الذي حاول ضبط المصطلحات السابقة من خلال استخلاص النسب المئوية لكل منها على النحو الآتي:

١- الـــمُطرد: ١٠٠%.

٢- الغالب: ٨٧%.

٣- الكثير: ٦٥%.

٤- القليل: ١٣%.

٥- النادر: ٤%[٥].

وهذا هو الترتيب الذي أرتضيه، وعلى أساسه سأتناول هذه المصطلحات التي ذكرها ابن هشام مع إضافة بعض المصطلحات التي وقفت عليها بألفية ابن مالك – محل دراستنا، كـــ(الشائع) و(الفاشي) و(النـــزر)، وعلى هذا أخلص إلى أن المراتب للألفاظ المعيارية التي ذكرها النحويون أعلاها (الـــمُطرِد) إذ إنَّه الذي لا يتخلف، ثم يأتي بعده في مرتبةٍ واحدةٍ لفظان هما: (الشائع)، و(الفاشي)، ويعضد ذلك أن ابن جنِّي قرنهما في قوله: «لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر»[٦]، ثم يأتي بعدهما (الغالب)، ثم (الكثير)، ثم بعدهما لفظان هما: (القليل) و(النزر) وهما بمرتبةٍ واحدة، ويعضد هذا أنَّ ابن جني جعلهما مترادفين؛ إذ يقول في حديثه عن الخلاف: « هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة العربية ص: ٢٣٤.

(٢) انظر: الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية ص: ٥٢٩.

(٣) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص: ٢٣٨.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: أصول النحو العربي للدكتور: محمود أحمد نحلة ص: ١١٨.

(٦) الخصائص ص: ٣١١.

به»[1]، ثم يأتي بعدهما (النادر) وهو أَقَلُّ من القليل، وهنا أُلِحُ على أن (الغالب) أقرب إلى (الكثير) و(الفاشي) و(الشائع) و(المطرد) منه إلى (القليل)؛ لأنها جميعًا تدور في معنى الكثرة، و(القليل) تدور معه في المعنى الألفاظ الأخرى –النزر والنادر الشذوذ –، أي أنَّ تجاور (الغالب) مع (القليل) في الترتيب لا يعني تقاربهما معياريًا.

وقد وقفت على بعض التداخل في استعمال العلماء للمصطلحات، مع أنَّ في نص ابن هشام ما يُشعر بترتيب هذه المصطلحات، واختلافها في الكمية، ومع ذلك فإنَّ معناها والصلة بينها لا يزالان غامضين، وإنْ كان ما نُقِل عن ابن هشام في النص السابق يُشعر بتحديد الكمية، إلا أنَّه أورده على سبيل التقريب لا التحديد، ولذا فلا غرابة أن نقف على الكثير من الخلط بينها عند علماء النحو إذ استخدموا كل منها مكان الآخر، ومع التجاوز عن هذه الدقة في تحديد المعنى، فإنه يمكن من كلامهم واستعمالهم لها استخلاص أساس لتقسيم تلك المصطلحات، وهو الكثرة النسبية للنصوص، أو القلة النسبية[2].

ومن نماذج تداخل المصطلحات عند العلماء:

ساوى ابن جنِّي في الخصائص في باب غلبة الفروع على الأصول بين (المطرد) و(الشائع) و(الكثير) في قوله: «وهو كثير، فلما شاع ذلك واطرد صار كأنَّه أصلٌ في بابه»[3].

وفي باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ساوى بين الكثير وما فشا في قوله: «هذا في كلام العرب كثير فاشٍ»[4]، كما ساوى في موضعٍ آخر بين الشائع والكثير في باب التدرج في اللغة في قوله: «ثم تجاوزوا ذلك لـــمَّا كثر وشاع إلى أنْ قالوا: ديمتِ السماء ودوَّمت»[5]، التي أصلها ديمة وديم، كما ساوى الأنباري بين الشذوذ والقلة عندما ضعَّف مجيء (كما) بمعنى: (كيما) برده لشواهد الكوفيين ثم قال: «على أنَّه لو صحَّ ما رووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة»[6]، ومن تداخل

(١) المرجع السابق ص: ٢٠٥.

(٢) انظر: أصول النحو العربي للدكتور: محمد عيد ص: ٧٧.

(٣) الخصائص ص: ٢٤٥.

(٤) المرجع السابق ص: ٢٧٢.

(٥) المرجع السابق ص: ٢٨١.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٤٧٣.

المصطلحات عند العلماء، ذكر سيبويه بأنَّ مجيء اسم الفعل من الأمر في كلام العرب غالبًا على الماضي والمضارع[1]، كما عبَّر بغلبة مجيئه من الأمر الزمخشري[2]، فيما خالفهم الرضي وعبَّر بالكثرة[3].

(١) انظر: الكتاب: ٢٤٢/١

(٢) انظر: المفصل ص: ١٩٥.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي: ٨٩/٣.

المبحث الثالث:

طرق الكشف عن القلة والكثرة في الدرس النحوي

الكشفُ عن القلةِ والكثرةِ يكون بالاستقراء للكلام العربي الفصيح، ويقف على رأس هرمه كلام الله- القرآن الكريم- الذي تحدى الله العرب بفصاحته وقوته[1]، قال الفرَّاء: «والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[2]، ثم كلام البشر؛ ومنه الحديث الشريف كلام أفصح الخلق محمد –صلى الله عليه وسلم-، وبعده كلام العرب الموثوق بفصاحتهم وعربيتهم، ومما يذكر في هذا الجانب عناية العلماء الأوائل بالمنقول من كلام العرب لذا نجد كتب النحاة الأوائل تهتم بتوثيق السماع عن العرب الفصحاء، فسيبويه كثيرًا ما يقول: «سمعت من أثق به من العرب»[3]، وأيضا: «سمعنا بعض العرب الموثوق بهم»[4].

وفي سياق ذكره من يُنقل عنه قال الأنباري: «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[5]، وبمثل هذا قال السيوطي[6]، إذ لم يأخذوا من أيٍّ أحد بل حددوا الزمان والمكان وأحوال المسموعِ منهم.

فأمَّا الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى مُنْتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أو البادية، أما الشعراء فقسموهم إلى أربع طبقات، وهي:

- جاهليون لم يدركوا الإسلام.
- مخضرمون أدركوا الجاهلية والإسلام.
- إسلاميون لم يدركوا الجاهلية.
- محدثون أولهم بشار بن برد.

وانعقد الإجماع على الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، واختلفوا في الثالثة، أمَّا الرابعة فلا يستشهد بها في النحو والصرف خاصة، وعلى هذا الأساس فآخر من يحتج بشعره إبراهيم بن

(١) انظر: التمهيد في هذه الرسالة.

(٢) انظر: معاني القرآن: ١/١٤.

(٣) الكتاب: ١/٢٣٠.

(٤) الكتاب: ١/٣١٩.

(٥) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو ص: ٨١.

(٦) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٣٣.

هرمة ت ١٥٠ هـ.

وأمَّا المكان فلم يأخذوا من حضريٍّ قط، ولا عن سكان البراري ممكن كان يسكن على أطراف الجزيرة العربية التي تجاور سائر الأُمم، إذ اقتصر العلماء على العرب الضاربين في وسط الجزيرة العربية كقيسٍ، وتميمٍ، وأسدٍ، وهذيلٍ، وبعض كنانةٍ والطائيين، دون القابعين في أطراف جزيرة العرب(١).

لذا نجد أبا حيان يعيب على ابن مالك استشهاده بلغةِ لخمٍ، وخزاعة، وقضاعة(٢)، ومثلهم تغلب، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان، وأهل اليمن، وبني حنيفة، ولا حاضرة الحجاز(٣)، وعن علة ترك الأخذ من أهل الحاضرة وبعض القبائل التي ذكرناها؛ ما عرض لها من الاختلال والفساد في الألسنة، قال ابن جنِّي: «علة امتناع ذلك – الأخذ من أهل المَدَر- ما عَرَض لِلُغات الحاضرةِ، وأهل المدرِ من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، و لم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغةِ أهل المدرِ من اضطراب الألسنةِ وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقِّي ما يَرِد عنها»(٤).

أمَّا عن النظر في أحوال المحتج بلغتهم فقد عُني العلماء بهذا الجانب إذ إنَّ التعمق في التبدي يقوي اللغة المُحْتجِ بها لذا نجدهم رحلوا للبادية للسماع من العرب الفصحاء، وتدوين ما سمعوه، وهذا ما يفتخر به البصريون على الكوفيين، لذا نجد سيبويه في حديثه عن التقديم والتأخير سبق ما نقله عن العرب بقوله: « وأهل الجفاء من العرب يقولون: و لم يكن

(١) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص: ٣٣، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص: ٢١-٢٢، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ١٩، وأصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق لعصام عيد فهمي أبو غريبة ص: ١٠٠.

(٢) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٣٤.

(٣) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص: ٣٣، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص: ٢١-٢٢، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبو غريبة ص: ١٠٠.

(٤) الخصائص ص: ٣١١.

كفوًا له أحد»[1]، وقد بدأت الرحلة إلى الصحراء في وقتٍ مُبكر، ومن أوائل الذين رحلوا إلى البادية كالشعبي ت١٠٥ هـ، والحضرمي ت١١٧ هـ، وقتادة السدوسي ت١١٧ هـ، وأبو عمرو الشيباني ت١٢٩ هـ، وأبان بن تغلب ت١٤١ هـ، عيسى بن عمرو ت١٥٤هـ، وأبو عمرو بن العلاء ت١٤٥ هـ[2]، وهؤلاء قننوا السماع على الفصاحة التي ربطوها بالبداوة كما ذكرت[3].

وبعد جمع هذا المسموع وتدقيقه، يأتي في مرحلةٍ تالية لهذا الجهد الكبير تأصيل هذا المجموع، ليتم الحكم على الأساليب بالقوة والضعف والبطلان رجوعًا إلى كثرةِ ورودها وقلته في كلام العرب، والحكم على كثرة وروده وقلته يختلف بحسب الزمان، فبالنسبة للعلماء المتقدمين يكون بإحدى طريقتين:

الأولى: الاستقراء، النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب[4]، ولكي يُصاغ علمٌ صياغةً دقيقة لابد له من اطراد قواعده، وأنْ يقوم على الاستقراء الدقيق، وأنْ يُكفل لها التعليل وأن تُصبح كل قاعدةٍ أصلاً مضبوطًا تُقاس عليه الجزئيات قياسًا دقيقًا[5]، إذن فليست المسألة عندهم مسألة سماع شواهد فحسب، فقد جعل استقراؤهم للغة العرب تستقر في سليقتهم استقرارًا مكنَّه من ضبط القواعد النحوية، والصرفية ضبطًا يُبْهِرُ كل مَنْ يقرأ مراجعات النحويين الأوائل[6].

والنحاة لا يذكرون أن هذا الأسلوب خاصٌ بقومٍ من العرب أو يعبرون بأنَّه لغة، أو كثير

(١) الكتاب :٥٦/١.

(٢) انظر: الأصول لتمام حسان ص: ٩٥.

(٣) حول الاستشهاد بكلام العرب انظر: الخصائص ص: ٣١١، الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٣٣، أصول النحو لسعيد الأفغاني ص: ٥٩، وانظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ١٩-٢٠، والأصول لتمام حسان ص: ٩٥، وأصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبو غريبة ص: ٩٥، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص: ٧٧.

(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٣٤.

(٤) انظر: أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص: ٧٣.

(٥) انظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ١٩.

(٦) انظر: المرجع السابق ص: ٤٧.

في اللغة أو قليل، إلا بعد تدقيق وتأصيل للكلام العربي الموثوق بفصاحته، ولذ فقد قال الشاطبي: «لا يصح أن يُقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوفُ مع السماع، لئلا نَدَّعي على العرب ما لا نعرف»[1].

ومن ذلك ما ذكره ابن جنِّي في قوله: «قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنَّه ذكر حروفًا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدًا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي»[2].

ومن ذلك أيضًا قول ابن جنِّي: «قال أبو العباس أحمد بن يحيى-أيضًا-: وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعي قال: من قول ابن أحمد (الحَيْرَمُ)، وهو: البقر، ما جاء به غيره»[3].

ومن صور اهتمامهم بالاستقراء عنايتهم بالرواية ومن ذلك قول الفارسي: «وأخبرني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال أخبرني ابن قطرب عن أبيه أنَّه سمع من العرب من يقول. . .»[4].

الثانية: الاشتهار، أي: من خلال كثرة سماعهم عن العرب، أو سؤالهم الأعراب الموثوق بفصاحتهم عن صحة تلك الأساليب ومدى ترددها على الألسنة، وهو ما وصفه العلماء والمحققون بالكثرةِ أو القلةِ أو ما يرادفها من أوصاف، ومن ذلك قول سيبويه في الكتاب: «وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف»[5]، وقول المبرد: «وليس هذا جيدًا في القياس، ولا معروفًا في اللغة»[6]، عندما تحدث عن حذف الواو قبل لفظ الجلالة في قولهم: (والله لأفعلن)، ومثله ما ذكره أبو علي الفارسي عن المازني إذ قال: «قال أبو عُثمان: فإنْ حُذِف الضميرُ من اسم الفاعل كان قبيحًا، غير جائز في القياس، ولا يكاد يوجد في كلامٍ، ولا شعر»[7].

ومن ذلك أيضًا قول ابن جنِّي في حديثه عن تخفيف الهمزة: «ولا تكاد تجد شيئًا من

(١) المقاصد الشافية: ٥٩٩/٣.

(٢) الخصائص ص: ٣٢١.

(٣) المرجع السابق ص: ٣٢٢.

(٤) المسائل العسكرية ص: ١٨٧.

(٥) الكتاب: ١٤٧/١.

(٦) المقتضب: ٣٣٥/٢.

(٧) المسائل العسكرية ص: ١٨٧.

تصحيح نحو مثل هذا في الياء: لم يأتِ عنهم في نحو: (بائع) و (سائر)، (بيعة) و(سيرة)»[1].

ثم بالنسبة للمتأخرين الذين جاؤوا بعد انقضاء عهد الاحتجاج فإن الطريقة هي البحث عن نصوص العلماء المتقدمين ومن حكم منهم بالكثرة أو بالقلة على حكم نحوي ما، ومن ذلك قول الفارسي: «وهذا في الشعر منه كثير، وفي الكتاب منه غير بيت»[2].

وهذه الأوصاف تخضع للمقارنة مع أوصاف غيرهم من العلماء، أو ما يفهم من كلامهم.

(١) الخصائص ص: ١٢٦.

(٢) المسائل العسكرية ص: ١٥١.

المبحث الرابع:

حجية الاستدلال بالكثرة والقلة في التقعيد النحوي

الأصل في بناء القاعد النحوية أن تكون مستمدة مما سمع من الكلام الفصيح؛ لذا فابن جنِّي يقول: «إنَّما هو علمٌ مُنتزع من استقراء هذه اللغة»[١]، والأنباري يقول: «النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[٢].

والسماع يشمل القرآن الكريم بقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب نثرًا وشعرًا كما ذكرت في المبحث السابق؛ ولأن اللغة تعبر عن النشاط البشري الذي يلامس حياة الإنسان؛ فهي عرضة لاختلاف اللهجات من مكان لآخر، وهذا ما أَثَّر في تقعيد القواعد النحوية؛ إذ إن العلماء حينما استنبطوها من كلام العرب اعتمدوا على ما سمع كثيرًا عن العرب، ونصَّوا على كثرته أو اطراده، أو شيوعه، أو فشوه، أو غلبته على بابه، ثم وَسَمُوا ما خالفه بأنه قليل، أو ما يُرادفه من الألفاظ كـــ (النزر) و(النادر) و(الشاذ)، وهذه المعيارية في المسموع من كلام العرب، تكاد تعم كل القواعد النحوية؛ إذ ما من قاعدة نحوية إلا وقد سمع ما يخالفها.

ومن الأهمية بمكان أن يُدرس هذا المسموع قليلاً أو كثيرًا، لمعرفة رأي علماء اللغة في صدق هذا الوصف عليه، ولمعرفة تخريجه، وسبب الحكم عليه بكثرته أو قلته وما يندرج معها من ألفاظ[٣].

والعلماء بنوا قواعدهم النحوية على المطرد في كلام العرب، الشائع على ألسنتهم، يروى أن يونس بن حبيب سأل ابن أبي اسحق عن كلمة "السويق"، وهو الناعم من دقيق الحنطة، هل ينطقها أحد من العرب "الصويق" بالصاد؟ فأجابه: نعم قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[٤].

ومن عنايتهم بالكثير قول أبي عمرو بن العلاء عندما سُئِل: «كيف تصنع فيما خالفتك

(١) انظر: الخصائص ص: ١٦٩.

(٢) انظر: لمع الأدلة ص: ٩٥.

(٣) انظر: المسائل الصرفية المنصوص عليها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ في ألفية ابن مالك، للدكتور سليمان الضحيان.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص: ٣٢.

فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعملُ على الأكثر، وأُسَمِّي ما خالفني لغات»[1].

وقد كان الخليل يعتمد على الشاهد المسموع من كلام العرب ويجعله مدار القاعدة النحوية، التي يستنبطها من الأمثلة الكثيرة[2].

وقول سيبويه: «ولا ينبغي لك أنْ تقيس على الشاذ المنكر في القياس»[3].

وقول ابن السَّرَّاج في حديثه عن الشذوذ: «القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائِره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، لو اعترض على القياس المطرد بالشاذ لبطل أكثر الصناعات والعلوم»[4]، وفي حديثه عن قولهم: (الدار تدخل فدارنا) أي: التي تدخل قال: «وهذا لا يجوز إلا لما عرفتك، إلا أن يصح أنّه شائع في كلام العرب»[5].

ومثلهم ابن جني إذ قال عن الكثير: «وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة»[6]، كما قال في موضعٍ آخر: «وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه،...، وأمَّا إذا ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول، مطَّرِح»[7].

وقال أيضًا في حديثه عن الاحتجاج بالكثير: «فإنْ ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنَّه لا يقنع في قبوله أنْ تسمعه من الواحد، ولا من العِدة القليلة، إلا أنْ يكثر من ينطق به منهم»[8].

ويُلِحُّ على العناية بالكثير من المنقول غيرهم كالأنباري في قوله: «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[9]، وابن مالك إذ

(١) طبقات النحويين واللغويين ص: ٣٩.

(٢) انظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص: ٤٧، ورسالة ماجستير بعنوان: أسباب ترجيحات ابن مالك في شرحه للتسهيل لعلي بن علوي الشهري ص: ١٢٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٤٠٢/٢.

(٤) انظر: الأصول في النحو: ٥٦/١.

(٥) المرجع السابق: ٣٥٦/٢.

(٦) الخصائص ص: ١٠٩.

(٧) انظر: المرجع السابق ص: ١٢٨.

(٨) الخصائص ص: ٣٢٤.

(٩) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو ص: ٨١.

قال: «الحملُ على الكثير أولى من الحمل على القليل»[1].

والحسين بن موسى الدنيوري إذ قال: «اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضاعتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً»[2].

ووضح الشاطبي حقيقة القياس على الكثير إذ قال: «المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنَّما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه فنظروا إلى ما كثر مثلاً كثرةً مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطًا ينقاس، ويتكلم بمثله؛ لأنه من صريح كلامهم، وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرةً توازي تلك الكثرة، ولم يشع في الاستعمال، نظروا هل له معارض في قياس كلامهم أم لا؟ فما لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضًا، لأنَّهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس»[3].

إذن فالعلماء تتفق كلمتهم على أن التقعيد النحوي لا يكون إلا بالكثير من كلام العرب، إذ إنَّ كل سماع حُكم عليه بالقلة لا يقاس عليه ولا يحتج به، كما أنَّ كثرة ورود الشيء يستفز عقول العلماء لتفسير الظاهرة اللغوية حتى إنْ كان من الـــمُسَلَّمَات عندهم فابن جني يقول في حديثه عن الاطراد: «فمنها أنْ يكثر الشيء فيسأل عن علته، كرفع الفاعل ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، ويذهب آخرون إلى غيره،. . . ، ومنها أن يُسْمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره»[4].

ومنع ابن جنِّي المسموع من الواحد أو القليل المخالف للقياس، إلا أن يكثر من ينطق بهذا المخالف للقياس فيخرجه بقوله: «فإن كثر قائلوه إلا أنَّه مع هذا ضعيف الوجه في القياس، فإن ذلك مجازه وجهان: أحدهما أنْ يكون من نطق به لم يُحكِم قياسه على لغة

(١) شرح التسهيل: ٢/١٥٠.

(٢) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ٧١.

(٣) المقاصد الشافية: ٤/١٨٠.

(٤)الخصائص ص: ١١١.

آبائهم، وإمَّا أن تكون أنت قصَّرت عن استدراك وجه صحته»[1]، وفي (باب اختلاف اللغات وكلها حُجَّة) من الخصائص، قال ابن جنِّي في الترجيح بين اللغات: «فأمَّا أنْ تَقِل إحداهما جدًا، وتكثُر الأخرى جدًا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسًا»[2]، وألحَّ على ذلك في موضعٍ آخر إذ ذكر أن المسموع القليل يجب أن يترك ويؤخذ ما هو أقوى منه وأشيع[3].

وقد يطول باع النحوي فيعرف كثيرًا من الشواهد الشعرية، أو كلام العرب فيقوي به قاعدة ويضعف أخرى، وأحيانًا يقصر جهده عن الوصول لذلك فلا يثبته، وقد يوجد الشاهد الواحد عن غير نحويٍ ولكن قد تختلف نظرتهم لهذا الشاهد وفهمه وإعرابه، وربما اختلفت النظرة إلى قائلها من حيث الثقةِ به أو صحة عربيته، وكل هذا أسباب شخصية تتعلق بالباحثين[4].

وقد بيَّن الشاطبي العلة لعدم قياس النحاة على المسموع القليل إذ قال: «وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: (شاذٌّ)، أو (لا يقاس عليه)، أو (بعيد في النظر القياسي)، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن؛ فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى -لعمر الله- أن يشنع عليهم، ويمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح، فإن النحويين إنما قالوا ذلك لأنهم لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يُحذى حذوها وجدوه على قسمين:

قسم سهل عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق؛ علما بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه. وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس، أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا: إنَّه (شاذ) أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أنَّا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا

(١) المرجع السابق ص: ٣٢٤.

(٢) الخصائص ص: ٣١٤.

(٣) انظر: الخصائص ص: ٣١٥.

(٤) انظر: أصول النحو العربي للدكتور: محمد عيد ص: ٧٥.

نقيس عليه، لا لأنه غير فصيح، بل لأنَّا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يغلب على الظن ذلك، وترى المعارضَ له أقوى، وأشهرُ، وأكثرُ في الاستعمال، هذا الذي يعنون، لا أنَّهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف، والتهجين حاش لله، وهم الذين قاموا بفرض الذَّبِّ عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد-صلى الله عليه وسلم-»[1]؛ لأنَّ العلة إذا وجدت، ووجه القياس إذا ظهر، لا يعتبر إلا مع شياع السماع، أو كونه في قوة الشائع لعدم التعارض[2].

إذن فالمعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنَّما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه فنظروا إلى ما كثر مثلاً كثرةً مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطًا ينقاس، ويتكلم بمثله؛ لأنه من صريح كلامهم، أو أن يكون غير مسترسل لكنه لم يُعارضه غيره[3]؛ لأنَّ الشيء إذا قلَّ في السماع ولا معارض له فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس، أو لا، فإن كان مقبولاً في القياس، ولا معارض له، استوى مع ما كثر الاستعمال في القياس مطلقًا، ووجب أنْ يكون أصلاً، وإن كان غير مقبول لوجود ما ينتقضه ويُعارضه فهذا هو الذي يُوقف على السماع، وقد يصلح القياس فيه على استضعاف، وذلك بحسبِ قوة المعارض وقوته[4]، ولهذا فسيبويه يقول: «وليس كل شيءٍ يكثر في كلامهم يغير عن الأصل؛ لأنَّه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل»[5].

بعد سياق ما ذكرت من أقوال العلماء وعنايتهم بالكثير يحسن بي ذكر بعض النماذج التطبيقية للكثير، والغالب، والقليل، والنادر:

أولاً: الكثير:

- في مسألة جواز تقديم المفعول به على الفاعل أجاز سيبويه نحو: ضربَ زيدًا عبدُ الله

(١) المقاصد الشافية: ٤٥٧/٣.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١٨٢/٤، والمعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك د. سلوى محمد عمر عرب ص: ٥٧.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ١٨٠/٤.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٢٥١/٢- ٢١٩/٤.

(٥) الكتاب: ٢١٣/٢.

مُعللاً بكثرته في كلام العرب إذ قال: «وهو عربي جيد كثير»[1].

- وفي مسألة حذف المرفوع، وحذف المنصوب بعد (لات) المشبهة بـــ (ليس) ذكروا قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2]، بضم النون في (حين)، وقال سيبويه عن الضم: «وهذا من القليل»[3]، -فيفهم منه أن الكثير العكس - حذف المرفوع -، وتبعه ابن النحاس بقوله: «وحُكِي أن الرفع قليل»[4]، والرضي بقوله: «فإن وليها (حين) فنصبه أكثر من رفعه»[5]، ونصَّ السيرافي صراحة على كثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب بقوله: «الرفع قليل بعد (لات)، والأكثر حذف الاسم وإظهار الخبر»[6].

- كما انطلق العلماء في إجازتهم لحذف العائد المتصل المنصوب الذي عامله فعل على كثرة هذا الحذف في كلام العرب فابن الشجري يقول في هذه المسألة: «أمَّا حذف الضمير العائد من الموصول إلى صلته، فحسن كثير في التنـــزيل»[7].

وذكر ابن يعيش أنه بلغ من الكثرة ما جعله قياسا مطردا حيث قال: «اعلم أنَّهم حذفوا الرواجع من الصلة، وكثر ذلك عندهم حتى صار قياسًا،. . . ، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾»[8]، كما ذهب ابن عصفور إلى كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه فعلاً، وذلك في حديثه عن قلة الحذف فيما كان العائد فيه وصفًا فقال: «وإن كان الضمير منصوبًا فإما أن يكون العامل فيه فعلاً أو غيره، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلا قليلاً، كـــ (جاءني الضاربُهُ زيدٌ)»[9]، فيُفهم من كلامه كثرة الحذف

(١) الكتاب: ٣٤/١.

(٢) سورة ص: ٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٨/١، والأصول لابن السَّرَّاج: ٩٦/١

(٤) انظر: إعراب القرآن: ٣٠٣/٣.

(٥) انظر: شرح الرضي: ١٩٧/٢.

(٦) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣ /٢٠.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧١/٢.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣، والآية من سورة الفرقان.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٣/١.

فيما كان العائد فيه فعلاً.

وذكر ابن إياز أن حذفه كثير في أساليب القرآن الكريم فقال: «وقد كثر ذلك حتى لم يَجِئْ إثباته في الكتاب العزيز إلا في ثلاثة مواضع وهي:

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾[1]،

وقوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[2]،

وقوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾[3]» [4].

- وفي مسألة حذف العائد المجرور بالإضافة ذكر سيبويه معللاً هذا الحذف بقوله: «لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم، وفي الشعر كثيرًا، وذلك ليس في شيء من كلامهم، ولا يكاد يكون في الشعر»[5].

- أيضًا ابن يعيش في سياق حديثه عن مسألة جواز حذف (كان) مع اسمها قال: «اعلم أن كان تحذف كثيرًا وهي مرادة وذلك لكثرتها في الكلام فمن ذلك قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر»[6].

- في قول العرب: (هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ) ذكر ابن جنِّي عن المبرد أنها أقوى من قلب الياء ألفًا في لغة بالحارث بن كعب في قولهم: (مررت بأخواك جميعًا)، لأنه قد كثر عن العرب الإتباع[7].

ثانيًا، الغالب:

(١) البقرة: ٢٧٥.

(٢) الأنعام: ٧١.

(٣) الأعراف: ١٧٥.

(٤) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٨٤١/٢.

(٥) الكتاب: ٧٢/١.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٩٧.

(٧) انظر: الخصائص ص: ٣١٨.

- علل سيبويه لغلبة مجيء اسم الفعل من الأمر في كلام العرب على الماضي والمضارع بقوله: «وإنما كان أصلُ هذا في الأمر والنهي وكانا أولى بهِ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه»[1].

كما عبَّر بغلبة مجيئه من الأمر الزمخشري[2].

ثالثًا، القلة:

- ضعَّف ابن جنِّي حذف المضاف وبقاء المضاف إليه لقلته فقال: «وجه جوازه على عزته وقلة نظيره، أنه لما قال: (تريدون عَرضَ الدنيا) فجرى ذكر (العرض)، فصار كأنَّه أعاده ثانيا، فقال: (عرض الآخرةِ)»[3].

كما ضعَّفه وقال بالقلة ابن يعيش في قوله: «اعلم أنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال»[4].

- ضعَّف السيرافي حذف نون الوقاية في (ليت) فقال: «وأمَّا (ليت) فلم يكن في آخرها نون، ولا حرف يشبه النون ويقرب منها، فلزمتها النون، وقلَّ في كلامهم ليتي، إلا عند الضرورة»[5].

- ضَعَّف ابن الشجري حذف حرف الجر وبقاء عمله في حديثه عن حروف الجر فقال: «وتضمر قليلاً، ومما جاء من ذلك إضمار (رب) و(الباء) في القسم»[6].

- ضعَّف أبو علي الفارسي مجيء الاسم بعد حروف التحضيض وذكر قول الشاعر:

تَعدُّون عَقْر النيب أفْضل مَجْـدِكم بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ الـمُقنَّعا[7]

(١) الكتاب: ٢٤٢/١

(٢) انظر: المفصل ص: ١٩٥.

(٣) انظر: المحتسب: ٢٨١/١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٣.

(٥) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٧٦/٩.

(٦) المفصل ص: ٣٩٦.

(٧) البيت من الطويل، بلا نسبة في الجمل ص: ٣١١، والمسائل العسكرية ص: ١١٢، ولجرير في المقتصد: ٢١٨/١،

ثم قال: «فلم يستعمل الفعل بعدها للدلالةِ على الفعل، والعلم بأن هذا الوضع يختص به، ولم يَجِئْ هذا النحو في الخبر إلا أحرف قليلة»[1].

ويكون التقدير: لولا تعقرون الكميَّ.

- ضعَّف المبرد إعراب عجز العدد المركب إذا أضيف عندما نصَّ على قلة من قال به في قوله: «وقوم من العرب يقولون: (هذه أربعةَ عشرِك، ومررت بأربعةَ عشرِك)، وهم قليل»[2].

- ضعَّف الرضي مجيء خبر (عسى) بدون (أن) لقلته[3]، بعد أنْ مثَّل له عبَّر بقلته في قوله: «وهو قليل، وذلك لتشبيه (عسى) بـــ (كاد)»[4].

- ضعَّف العلماء رفع (أفعل التفضيل) للاسم الظاهر؛ لقلته، وقد نسب ابن يعيش عن سيبويه بأنَّ الرفع لغةٌ قليلة رديئة[5]، فيما عدَّه الرضي بأنه خلاف للأشهر والأعرف[6]، أي: قليل.

رابعًا، النادر:

- ضَعَّف ابن عصفور حذف حرف الجر وبقاء عمله لندوره فقال: «وأمَّا الخفض فلا يجوز؛ لأن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر، أو نادر كلام على ما يبين بعد»[7].

٢١٨/١، والمفصل ص: ٤٣٢.

(١) المسائل العسكرية ص: ١١٢.

(٢) المقتضب: ١٧٧/٢.

(٣) الجمل النحو ص: ٢٠٠.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢١٧/٤.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/٦.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٦٤/٣.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٩/١.

الفصل الثاني

- دراسة تطبيقية للمسائل التي حكم عليها ابن مالك بالكثرة، والقلة، وغيرهما من الألفاظ المعيارية في الألفية:

- المبحث الأول: مسائل الكثرة.
- المبحث الثاني: مسائل الشيوع.
- المبحث الثالث: مسائل القليل.
- المبحث الرابع: مسائل النزرة.
- المبحث الخامس: المسائل التي دل تعبير ابن مالك على أنَّها من القليل.

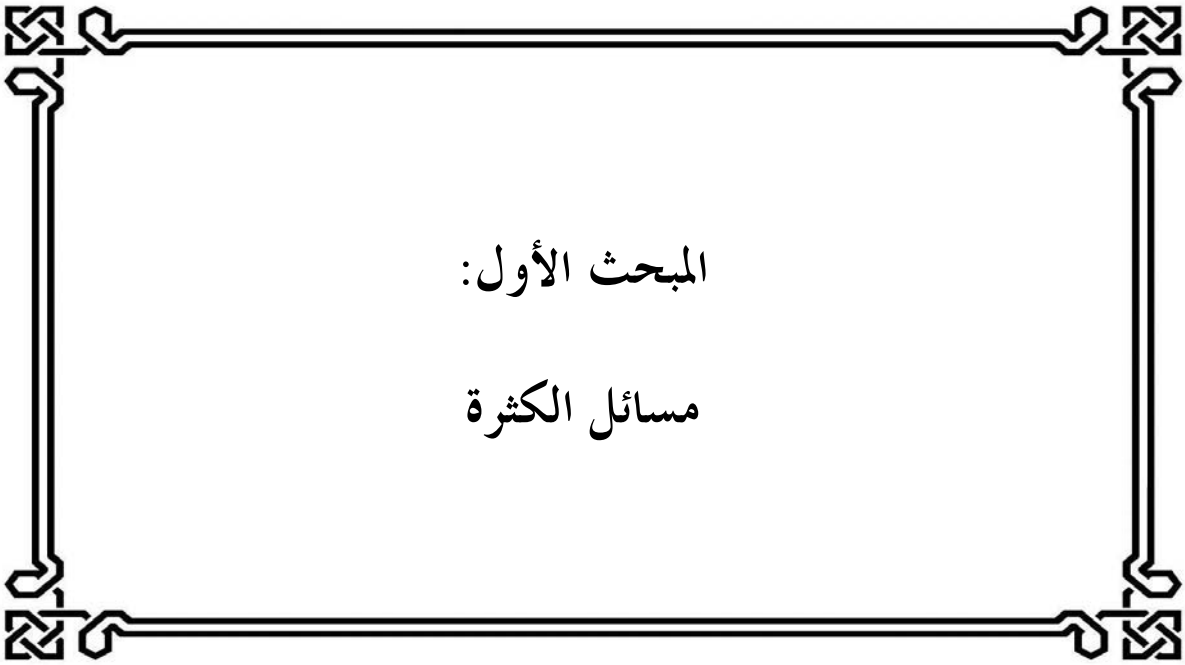

المبحث الأول:

مسائل الكثرة

(١) مسألة: كثرة حذف العائد المتصل المنصوب في صلة الموصول فيما كان عامله (فعلا).

صلة الموصول تشتمل على عائدٍ للموصول، والعائد إما أن يكون: مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، والمنصوب إما أن يكون عائد (الألف واللام) وهنا لا يجوز حذفه[١]، أو عائد غير (الألف واللام) ويكون ضميرًا منفصلاً وحذف العائد فيه (ممتنع)[٢]، أو (ضميرًا متصلاً) منصوبًا بفعل، أو بوصف، وهنا يجوز حذف العائد، قال ابن مالك وهو يتحدث عن صلة الموصول:

. . . . . وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلي

فِي عَائِدٍ متصلٍ إن انتصب بفعلٍ أو وصفٍ: كمَنْ نرْجُو يَهب

قول ابن مالك: «وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلي»، ذكر الشاطبي أن الضمير (هم) يعود على العرب[٣]، والأشموني لم يجزم بعودة الضمير على العرب أو النحاة[٤]، وسكت غيرهم غيرهم من شُرَّاح الألفية ولم يبينوا المقصود من الضمير[٥]، والذي يظهر لي أن الضمير (هم) يعود على العرب، وذلك لأن الأصل في تقعيد ابن مالك في ألفيته ذكر ما استقر في لغة العرب؛ فهو يشير إلى كلامهم.

وقد تحدث ابن مالك في هذين البيتين عن حذف العائد والعامل فيه فعل أو وصف، وسأرجي الكلام عن حذف العائد والعامل فيه وصف إلى المسألة القادمة، وأما حذفه والعامل فعل – وهي مسألتنا هذه– فقد قرر ابن مالك في البيتين السابقين كثرة حذف

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣، والتذييل والتكميل: ٨٣/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ٥٢٧/١.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ١٥٦/١.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٩٦، وشرح ابن عقيل: ١٤٦/١، وشرح المرادي للألفية: ١٦٥/١، وشرح المكودي ص: ٣٩، وشرح التصريح على التوضيح: ١٤٥/١، وحاشية شرح التصريح على التوضيح: ١٤٥/١، وحاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٢٦٤.

العائد المنصوب إذا كان العائد ضميرًا متصلاً منصوبًا بفعل[1]، وفي (الكافية الشافية)[2]، و(شرح الكافية الشافية) له أطلق القول بالجواز، و لم ينص على كثرة حذف العائد وذلك في قوله:

وحذْفَ عَائِدٍ أَجِــزْ إنْ اتَّصــلْ نَصْبًا بِفعْلٍ أَوْ بِوَصْفٍ ذِي عَمَلْ[3]

كما لم يُشر في متن (التسهيل) إلى كثرة الحذف إذ نجده يقول عن الحذف: «ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً، منصوبًا بفعل أو وصف»[4]، وفي شرحه لكلامه في (التسهيل) لم يُشر إلى كثرة الحذف أيضًا[5].

وقد وردت آيات كثيرة فيها حذف العائد المنصوب إذا كان العامل (فعلاً)، فمن ذلك، قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾[6]، والتقدير: (بما أنزلته)[7]، أنزلته)[7]، وقوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[8]، والتقدير: (بعثه الله رسولاً)[9].

أما العلماء قبل ابن مالك فالسيرافي ذهب إلى كثرة هذا الحذف في قوله: «اعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع: في الصلة، والصفة، والخبر؛ فالصلة قولك: الذي رأيتُ زيدٌ؛ في معنى: الذي رأيته،. . . ، فأما حذفها في الصلة فحسن، وليس بدون إثباتها، وفي كتاب الله حذفها وإثباتها»[10]، فالسيرافي هنا جعل الحذف حسنًا والحذف أكثر من

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٩٦، وشرح ابن عقيل: ١٤٦/١، وشرح المرادي للألفية: ١٦٥/١، والمقاصد الشافية: ٥٢٧/١، وشرح المكودي ص: ٣٩، وشرح الأشموني: ١٥٦/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٤٥/١، وحاشية شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٦٤/١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٤٣/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٤٣/١.

(٤) التسهيل ص: ٣٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٠٤/١

(٦) البقرة: ٤١.

(٧) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٤٩/١.

(٨) الفرقان: ٤١.

(٩) انظر: الدر المصون: ٤٨٥/٨.

(١٠) شرح الكتاب للسيرافي: ١١٥/٣.

الإثبات، ونصَّ ابن الشجري على حسنه وكثرة وروده في القرآن الكريم فقال: «أمَّا حذفُ الضميرِ العائد من الموصول إلى صلتِه، فحسنٌ كثيرٌ في التنزيلِ»[1]، وذكر ابن يعيش يعيش أنه بلغ من الكثرة ما جعله قياسا مطردا حيث قال: «اعلم أنَّهم حذفوا الرواجع من الصلة، وكَثُر ذلك عندهم حتى صار قياسًا،. . . ، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾»[2].

كما ذهب ابن عصفور إلى كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه فعلاً، وذلك في حديثه عن قلة الحذف فيما كان العائد فيه وصفًا فقال: «وإن كان الضمير منصوبًا فإمَّا أن يكون العامل فيه فعلاً أو غيره، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلا قليلاً، كـ (جاءني الضاربُهُ زيدٌ)»[3]، فيُفهم من كلامه كثرة الحذف فيما كان العائد فيه فعلاً.

وذكر ابن إياز أن حذفه كثير، وأنه هو الغالب في أساليب القرآن الكريم، قال: «وقد كثر ذلك حتى لم يَجِئْ إثباته في الكتاب العزيز إلا في ثلاثة مواضع وهي: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾[6]»[7].

أما غيرهم من العلماء – ممن اطَّلعت على كلامهم – فقد أطلقوا القول بالحذف دون أن يصفوه بالكثرة، وبعض منهم يصفه بالحسن، فسيبويه رأى أن حذفه من جملة الصلة أحسن من حذفه من جملة الخبر حيث قال: «(الذي رأيتُ فلان)، حيث لم يذكروا الهاء،

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٧١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٥٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨٣.

(٤) البقرة: ٢٧٥.

(٥) الأنعام: ٧١.

(٦) الأعراف: ١٧٥.

(٧) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٤١.

وهو في هذا أحسن؛ لأن (رأيتُ) تمام الاسم»[1]، ولا شك أن حكم سيبويه بحسن الحذف هنا إنما هو نظرًا لكثرة وروده في اللغة، وفي حديثة عن الصلة أطلق الجواز دون الإشارة إلى كثرة ذلك في قوله: « وتقول: هذا مَنْ أعرفُ منطلقًا، تجعل (أعرفُ)صلة»[2].

والمبرد أطلق القول بالجواز فقال: «(بلغَني ما صنعْتَ)؛ لأنَّ ههنا هاء محذوفة، والمعنى: (بلغَني ما صنَعْتَه)، وكذلك: (رأيت مَنْ ضربتَ)، و(أكرمتُ مَنْ أهنتَ)، في كل هذا قد حذفت هاء»[3]، وممن وصف الحذف بالحسن ابن جني، حيث قال: «فإن كان الضمير الذي في الصلة منصوبًا، مُتصلاً بـــ(الفعل) جاز حذفه جوازًا حسنًا؛ لطول الكلام، تقول: (كلمتُ الذي كلمتَ)، أي: (الذي كلمتَه)، فحذفت الهاء لطول الاسم»[4].

وممن أطلق القول بالحذف دون النص على كثرته ابن الحاجب[5]، والرضي[6].

وقد وافق ابنَ مالك في التعبير بالكثرة من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم، كـــابن الناظم[7]، وأبي حيان[8]، والمرادي[9]، وابن هشام[10]، وابن عقيل[11]، وناظر الجيش[12]، والشاطبي[13]، والمكودي[14]، والدماميني[15]، والأشموني[16]، والأزهري[1]،

(١) الكتاب: ٨٧/١.

(٢) الكتاب: ١٠٧/٢.

(٣) المقتضب: ١٥٧/١.

(٤) اللمع في العربية ص: ٢٤٩.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٢/١.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٩٦.

(٨) انظر: التذييل والتكميل: ٧٤/٣.

(٩) انظر: شرح المرادي للألفية: ١٦٥/١، وشرح المرادي للتسهيل: ٢٠٠/١.

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٦/٤.

(١١) انظر: شرح ابن عقيل: ١٤٦/١.

(١٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٩٢/٢.

(١٣) انظر: المقاصد الشافية: ٥٢٧/١.

(١٤) انظر: شرح المكودي ص: ٣٩.

(١٥) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢١/٢.

(١٦) انظر: شرح الأشموني: ١٥٦/١.

والسيوطي[٢]ويس الحمصي[٣] والصبان[٤].

والنص على كثرة حذف العائد المتصل المنصوب هنا مقيد بما يلي:

١- أن يكون الضمير متعين الربط بـــ (الفعل)، كجاءني الذي ضربته، فإذا لم يتعين الربط به لم يجز الحذف، كما في قولك: جاءني الذي ضربتُ في داره، فالأصح أن تقول جاءني الذي ضربته في داره[٥].

٢- أن يكون الفعل تامًا، فإن كان ناقصًا لم يجز حذف الضمير المنصوب، فلا تقول: جاءني الذي كانه زيد[٦]، وأما علة حذفه فذكر سيبويه أن علة الحذف كراهية طول الصلة؛ حيث إنها بمنزلة اسم واحد[٧]، وفسَّر المبرد طول الصلة بقوله: «وإنما حذفتها؛ لأن أربعة أشياء صارت اسمًا واحدًا، وهي: الذي، والفعل، والفاعل، والمفعول به، فخففت منها»[٨]، وفسَّرها السيرافي أيضًا بقوله: «لأن الذي، والفعل، والفاعل، والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذا كل موصول يكون هو والصلة كالشيء الواحد، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحدًا، فلم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل؛ لأنه الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأن الفعل لابد له من فاعل، فحذفوا المفعول؛ لأنه كالفضلة في الكلام»[٩] وبمثل هذا علل ابن السَّرَّاج[١٠]، وابن جني[١١]، وابن الشجري[١٢]، والأنباري[١]، وابن يعيش[٢].

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٥.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١ /٣٠٩.

(٣) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٥.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٦٤.

(٥) انظر: اللمع في العربية ص: ٢٤٩، وشرح الرضي للكافية: ٢٥/٣.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣، والتذييل والتكميل: ٧٤/٣، وشرح الأشموني: ١٥٩/١.

(٧) انظر: الكتاب: ٨٧/١.

(٨) المقتضب: ١٥٧/١.

(٩) شرح الكتاب للسيرافي: ١١٥/٣.

(١٠) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج: ٢٧١/٢.

(١١) انظر: اللمع في العربية ص: ٢٤٩.

(١٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٥/١.

(٢) مسألة: كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه (وصفًا).

سبق أن ناقشت في المسألة السابقة حكم ابن مالك بكثرة حذف العائد المنصوب إذا كان العامل فيه (فعلاً)، وهنا أطرح مسألة حذف العائد المنصوب إذا كان العامل فيه وصفًا، قال ابن مالك:

. . . . . وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ متصلٍ إن انتصب بفعل أو وصف: كمن نرجو يهب

قرر ابن مالك كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه فعلاً كما ذكرنا سابقًا[٣]، ويفهم منه أنه يساوي في حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه فعلا أو وصفا، وفي (الكافية الشافية) لم يُفَرق بينهما، وذلك في قوله:

وحذْفَ عَائِدٍ أَجِزْ إنْ اتَّصلْ نَصْبًا بِفعْلٍ أَوْ بِوَصْفٍ ذِي عَمَلْ[٤]

وأطلق جواز الحذف وساواه بـ (الفعل) في شرحه لـ (الكافية الشافية)[٥]، وفي متن (التسهيل) إذ يقول: «ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً، منصوبًا بفعل أو وصف»[٦]، و لم يُشر أيضًا إلى كثرة الحذف في شرحه لكلامه في (التسهيل)[٧]، وهذا ما فَهِمهُ شُرَّاح الألفية والتسهيل من ابن مالك كما سنذكر لاحقًا.

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فلم يذكر أحدٌ منهم –فيما اطَّلعت عليه– حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه وصفًا، إلا ابن عصفور الذي نصَّ على قلته في قوله: «وإن كان الضمير منصوبًا فإما أن يكون العامل فيه فعلاً أو لا، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلا

(١) انظر: أسرار العربية ص: ٢٦٤.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣

(٣) انظر: مسألة: كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان فيه العامل فعلاً ص: ٥٦.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ٤٣/١.

(٥) انظر: المرجع السابق.

(٦) التسهيل ص: ٣٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٢٠٤/١

قليلاً، كـــ (جاءني الضاربُه زيدٌ)، لا يجوز الضاربُ زيدٌ، إلا قليلاً»[1]، ويقصد بغير الفعل الوصف.

ولعل العلماء اعتنوا في تمثيلهم بـــ (الفعل) دون الوصف[2]؛ لكثرته قرآنًا، وشعرًا، ونثرًا؛ ولأن (الفعل) أصل بالعمل، و(الوصف) فرع[3]، لذا كثر مع (الفعل) وقلَّ مع (الوصف).

ومما استشهد به ابن مالك على حذف العائد المنصوب والعامل فيه وصف، قول الشاعر:

ما الله موليك فضلٌ فاحمدنه بِـــهِ فما لدى غيرِهِ نفعٌ ولا ضررُ[4]

والتقدير: (موليكَهُ).

وقول الشاعر:

وليس من الراجي يَخيـــب بماجـــدٍ إذا عجزه لم يستبن بدليلِ[5]

والتقدير: (مَنْ الراجِيْهِ)

لكن بعض مَنْ جاء بعد ابن مالك من شُرَّاح (الألفية)، و (التسهيل)، نَبّهُوا على غلط ابن مالك في مساواته بين ما كان العامل فيه (فعلاً) وما كان العاملُ فيه (وصفًا) كابن الناظم الذي نصَّ على كثرة ما كان العامل فيه فعلاً، وقلة ما كان العامل فيه وصفا[6]،

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٣/١.

(٢) انظر: الكتاب: ١٠٧/٢، والمقتضب: ٩٩/٣، واللمع في العربية ص: ٢٤٩، وأسرار العربية ص: ٢٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٤/١.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص: ٩٧، وشرح ابن عقيل: ١٤٨/١، والتذييل والتكميل: ٧٤/٣، وشرح الأشموني: ١٥٩/١.

(٤) بيت من البسيط، لم أجده في أي مرجع سبق ابن مالك، وهو بلا نسبه في شرح التسهيل: ١/ ٢٠٥، والمقاصد والمقاصد الشافية: ٥٢٨/١، والمقاصد النحوية: ٢٦٦/١.

(٥) البيت من الطويل، لم أجده في أي مرجع سبق ابن مالك، بلا نسبة في شرح التسهيل: ١/ ٢٠٥، والمقاصد الشافية: ٥٢٧/١.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص: ٩٧.

كما قال بقلته – أيضًا- ابن هشام[١]، وابن عقيل[٢]، والمرادي[٣]، والمكودي[٤]، والأشموني[٥]، والصبان[٦]، كما خَطَّأ أبو حيان ابنَ مالك في مساواته بينهما، فقال في تعقيبه على مساواة ابن مالك بينهما – الفعل والوصف -: «وليسا بسيين»[٧]، ثم نصَّ على أن الحذف فيما كان العامل فيه وصفًا نزرٌ جدًا[٨]، وكرر التعبير بأنه نزرٌ في الارتشاف في قوله: «وإن كان منصوبًا بوصف فحذفه نزرٌ جدًا»[٩]، والشاطبي جعله من القبيح وذلك في شرحه لأبيات ابن مالك حيث قال: «الحذف بالصفة قبيح قليل، ويقل قبحه إذا طالت الصلة بالمعمولات»[١٠].

وقد انفرد ابن مالك – فيما أعلم- بالقول بكثرة حذف العائد المنصوب إذا كان العامل فيه (وصفًا) ككثرة حذفه إذا كان العامل فيه (فعلاً)، والراجح عدم صحة المساواة بين الحذف والعامل فعل والحذف والعامل وصف للعائد المنصوب؛ لأن العمل في الفعل أصل، وفي الوصف فرع عن الفعل، وعليه فالحذف مع العامل الوصف لا يُساوى بالفعل، كما أنه لم يرد منه إلا في أبيات قليلةٍ لا يُعرف قائلها، وما جاء في الشعر خاصة قد يكون مما اضطر إليه الشاعر فلا يكون فيه حجة.

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٦/٤.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١٤٨/١.
(٣) انظر: شرح المرادي للتسهيل: ٢٠٠/١، وشرح المرادي للألفية: ١٦٥/١.
(٤) انظر: شرح المكودي ص: ٣٩.
(٥) انظر: شرح الأشموني: ١٥٩/١.
(٦) انظر: حاشية الصبان: ٢٢٦/١.
(٧) التذييل والتكميل: ٧٤/٣.
(٨) انظر: التذييل والتكميل: ٧٤/٣.
(٩) انظر: الارتشاف: ١٠١٩/٢.
(١٠) المقاصد الشافية: ٥٣٠/١.

(٣) مسألة: كثرة حذف العائد المجرور بحرف الجر في صلة الموصول.

سبق أن تحدثت عن حكم ابن مالك على حذف العائد المنصوب في صلة الموصول فيما كان العامل فيه فعلا، أو وصفا، وهنا أطرح حكم ابن مالك في حذف العائد من صلة الموصول المجرور، وهو إمَّا أن يكون مجرورًا بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديرًا، أو بحرف الجر، قال ابن مالك بعد كلامه عن حذف العائد المنصوب:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَــرْ كَمُرَّ بالَّذِي مَــرَرتُ فَهْــوَ بَــر

قرر ابن مالك في هذا البيت كثرة حذف العائد المجرور بحرف الجر إذا كان الموصول مجرورًا بمثله معنى ومتعلقًا به؛ لأنه قال: «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ» ويريد بقوله: (كذا)، أي: أن الحذف هنا كالحذف في العائد المنصوب الذي نصَّ على كثرته في الأبيات السابقة لهذا البيت[١]، أمَّا في (الكافية الشافية)[٢]، و(شرح الكافية الشافية) له[٣]، ومتن (التسهيل)[٤]، و(شرح التسهيل)[٥] له فأطلق الجواز دون التعبير بالكثرة، إلا أنَّه في موضعٍ موضعٍ آخر من (شرح التسهيل) قال: «ولا يجوزُ حذف العائدِ المجرورِ إنْ خلا مما شُرِط في جوازِ حذفه إلا قليلاً»[٦]، فيفهم من ذلك كثرة الحذف عنده مع توفر الشروط التي سوف نذكرها لاحقًا، ومِمَّا توفرت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[٧]، أي: (ممَّا تشربون منه)[٨]، ومنه أيضًا نحو: (مَرَرتُ بالذي مررتُ بِهِ) بذكر العائد، ويجوز الحذف فتقول: (مررتُ بالذي مررت)، فجاز حذف

(١) انظر: مسألة حذف العائد المنصوب فيما كان العائد فيه فعل ص: ٥٦.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤٤.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٣٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١/٢٠٥.

(٦) المرجع السابق: ١/٢٠٦.

(٧) المؤمنون: ٣٣.

(٨) انظر: معاني القرآن: ٢/٢٣٤، والدر المصون: ٨/٨٣٢.

حرف الجر والضمير؛ لأن المتعلق به حرف الجر الداخل على الموصول هو مثل المتعلق به حرف الجر الذي جرَّ الضمير، أما العلماء قبل ابن مالك، فهم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز الحذف بضعف.

وهو رأي سيبويه(١)، وابن الحاجب(٢)، ونُسِب هذا الرأي للأخفش(٣).

ذكر سيبويه ضُعف حذف حرف الجر والضمير في باب الجزاء، فقال: «وقد يجوز أن تقول: (بمَنْ تمرر أمرر، وعلى مَنْ تنزل أنزل)، إذا أردت معنى عليه، وبه؛ وليس بحد الكلام، وفيه ضعف، ومن ذلك قول الشاعر وهو بعض الأعراب:

إنَّ الكـــريم وأبيـــك يَعْتَمـــل إنْ لم يجِد يومًا على مَنْ يتَكِلْ(٤)

يريد: (يتكل عليه)، ولكنه حذف وهذا قول الخليل،. . . ، وتقول: (بمن تَمررُ أمرر بهِ، وبمَنْ تؤخذْ أوخذْ بهِ)، فحد الكلام أن تُثْبِت الباء»(٥)، ومع ضعفه إلا أنَّه عند سيبويه أمثل من الحذف فيما اختلف فيه المـُتعلق كقولهم: (مَنْ تضْرِبْ أنزلْ)، فمثل هذا لا يُجَوِزه حتى تقول: (أنزِلْ عليهِ)، إلا بالشعر(٦).

وعلل الرضي جواز الحذف بقوله: «والمجوِّز له ههنا استطالة الصفة»(٧)، وضَعَّفَ ابن الحاجب حذف العائد المجرور وأردف تضعيفه بعلته فقال: «أمَّا إذا لم يكن مفعولاً فحذفه ضعيف، وإنما ضَعُف إذا لم يكن مفعولاً؛ لأنَّه يكون أحد جزئي الجملة في غير الجر، وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي إلى الاختلال»(٨).

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٦/١، ٨١/٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٢٥/٣.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٢/١.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣.

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب ٨١/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩٨/١٠، شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٢٤/١، والمقاصد الشافية: ٥٤٢/١، وهمع الهوامع: ١٦٣/٤.

(٥) الكتاب: ٨١/٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٨٢/٣، والمقاصد الشافية: ٥٤٢/١.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٢٦/٣.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٢/١.

القول الثاني: منع الحذف.

نسب أبو جعفر النحاس هذا القول للبصريين في قوله: «وذا لا يجوز عند البصريين فلا يحتاج إلى حذفه البتة؛ لأنَّ ما إذا كانت مصدرًا لم تحتج إلى عائد»[(١)]، وهو قول الكسائي[(٢)]، والسيرافي[(٣)]، وابن الشجري[(٤)]، وابن يعيش[(٥)]، وابن إياز[(٦)]، وابن الضائع[(٧)]. الضائع[(٧)].

ففي قوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾[(٨)]، أشار ابن جنِّي إلى أنَّ – الكسائي- يحذف حرف الجر بحيث يصير التقدير: تأمرناه، ثم يحذف الضمير من الاسم الموصول؛ لأنه صار منصوبًا بعد اتصاله بالفعل فأصبح فضلة فيصح حذفه لطوله، فيصير: لما تأمرنا[(٩)]، وذهب إلى مثل هذا ابن الشجري[(١٠)].

والسيرافي في شرحه لتضعيف سيبويه هذا الحذف قال: «والباب فيه أن لا يحذف الحرف الذي يقتضيه أحد الفعلين لذكره في الآخر»[(١١)].

وابن يعيش في حديثه عن جواز حذف العائد في الموصول لم يُجزْ إلا المنصوب، ومنع المرفوع والمجرور[(١٢)]، ونبَّه ابن إياز على منعه الحذف بقوله: «وهنا تنبيه، وهو أنه لو اتصل

(١) إعراب القرآن: ٧٩/٣.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٠ /٩٨.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧/١.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣.

(٦) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٨٤١/٢.

(٧) انظر: رسالة ماجستير بعنوان: اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور ص: ٢٢٣.

(٨) الفرقان: ٦.

(٩) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٦/١، وشرح الرضي على الكافية: الكافية: ٢٥/٣.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧/١.

(١١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٠ /٩٨.

(١٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣.

الضمير بحرف جر لم يجز حذفه»[1].

وعلل السيرافي المنع؛ بأن لكل واحد من الفعلين حكما خاصا به[2]، وعلل ابن إياز بأن بأن حذف الضمير يفضي إلى حذف الحرف أيضًا؛ إذ لا تعلق للجار[3]، وأما ابن يعيش فعلته بأنَّ الجار والمجرور ليْسا بفضلةٍ في الكلام فيستغنى عنهما كالمفعول[4].

القول الثالث: جواز الحذف، لكن هذا الجواز بشرطين نصَّ عليها أصحاب هذا القول، وهي:

١- أن يُجر العائد بجنس حرف الجر الذي جرَّ الموصول[5].

٢- أن يتفقا في المتعلق[6].

مثال ما اجتمعت فيه الشروط: مررتُ بالذي مررتَ، أي: مررتُ به، وهذا القول الذي اختاره ابن مالك ونصَّ على كثرته[7]، وهذا رأي الفرَّاء[8]، وابن السَّرَّاج[9]، والزمخشري[10]، والرضي[11]، وابن عصفور[12].

ومنهم مَنْ يحذف الجار والمجرور دون تدرج، كالفرَّاء الذي أجاز الحذف في إعرابه

(١) المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٤٠ -٨٤١.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٠ /٩٨.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٤١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٥٢.

(٥) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج: ٢/٣٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٥، وشرح ابن عقيل: ١/١٥٢، وشرح المرادي للألفية: ١/١٦٧، والتذييل والتكميل: ٣/٧٧، وارتشاف الضرب: ٢/١٠٢٠، والمقاصد الشافية: ١ /٥٤٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/٦٩٨.

(٦) انظر: الأصول في النحو: ٢/٣٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٥، وشرح ابن عقيل: ١/١٥٢، وشرح المرادي للألفية: ١/١٦٧، والتذييل والتكميل: ٣/٧٧، والارتشاف: ٢/١٠٢٠، وشرح الشاطبي: ١ /٥٤٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/٦٩٨.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤٤، والتسهيل ص: ٣٥، وشرح التسهيل: ١/٢٠٥.

(٨) انظر: معاني القرآن: ٢/٢٣٤، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٣/٧٩.

(٩) انظر: الأصول في النحو: ٢/٣٥٢.

(١٠) انظر: الكشاف: ٣/ ١٠٠٨.

(١١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٥.

(١٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨٥.

لقوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1] فيقول «المعنى: (مما تشربون تشربون منه) وجاز حذف (منه)؛ لأنك تقول: (شربتُ من مائِك)، فصارت (ما تشربون) بمنزلة شرابكم، ولو حذفت من (تأكلونَ) (منه) كان صوابًا»[2].

ونصَّ ابن السَّرَّاج على شروط الحذف، بقوله: «إذا كان الفعلان متفقين في التعدي وفي الحرف الذي يتعديان به جاز أن تُضمر في الثاني،. . . ، وإذا اختلف الفعلان لم يجز، لو قلت: الذي ذهبتُ إليه، وكفلتُ زيدا، تريد: به لم يجز؛ لأن (به) خلاف (إليه)، وحكوا: مررتُ بالذي مررتَ، وكفلت بالذي كفلت، فاجتزوا بالأول، وإن اختلفت كان خطأ»[3].

واستشهد له ابن عصفور[4]، بقول الشاعر:

نُصَلِّي للذي صَلَّت قُريشٌ ونَعْبُدُهُ وإنْ جحد العُمومُ[5]

والتقدير: (للذي صلَّت له قريش).

وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن مالك في (الألفية)، لكنه انفرد عن غيره بالتعبير بكثرة حذف العائد المجرور بحرف الجر كما ذكرت[6]، فكل من أجاز هذا الحذف -قبله- أطلق الجواز، و لم ينص أحد قبله-فيما أعلم- على الكثرة.

ووافقه على القول بكثرة الحذف بعض مَنْ جاء بعده من شُرَّاح الألفية، والتسهيل، كابنه[7]، والشاطبي[8]، والمكودي[9]، وأطلق غيرهم القول بالجواز كأبي حيان[10]، وابن

(١) المؤمنون: ٣٣.

(٢) معاني القرآن: ٢/٢٣٤.

(٣) الأصول في النحو: ٢/٣٥٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨٥.

(٥) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨٥، والمقرب: ١/٦٢، وشرح التسهيل: ١/٢٠٦، التذييل والتكميل: ٣/٧٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/٦٩٨.

(٦) انظر: يُرجع للكلام في أول المسألة ص:٦٤ .

(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٩٧.

(٨) انظر: المقاصد الشافية: ١ /٥٤٠.

(٩) انظر: شرح المكودي ص: ٤٠.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل: ٣/٧٧، وارتشاف الضرب: ٢/١٠٢٠.

هشام[١]، وابن عقيل[٢]، والمرادي[٣]، وناظر الجيش[٤]، والدماميني[٥]، والأشموني[٦]، والأزهري[٧]، والسيوطي[٨]، ويس الحمصي[٩].

والراجح: جواز الحذف لكن بالشروط التي نصَّ عليها العلماء-الاتفاق بحرف الجر، والمتعلق-؛ لأن الجملة هنا بعد الحذف أُمن فيها اللبس، والمعنى واضح بدون حرف الجر والضمير المتعلق، ولذلك قال الرضي: «فينبغي أن يتعين، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره»[١٠].

والتفصيل فيما اختلَّ فيه أحد الشروط، كأن يختلف المتعلق، في مثل قول عنترة:

وقدْ كنتَ تُخْفِي حــبَّ سمــرَاءَ حقبــةً فبُحْ لانَ منها بالذي أنت بائحُ[١١]

والتقدير: (فبح بالذي أنت بائح به)، وهو التقدير الذي نصَّ عليه ابن جنِّي[١٢].

وهنا جاز الحذف مع اختلاف المتعلق، فالأول فعل، والثاني وصف لكنه جاز؛ لأنهما بمعنى واحد[١٣].

أو يكون الموصول مجرورًا بحرف لا يُماثل ما دخل على الضمير فلا يجوز الحذف، إلا في الضرورة ففي نحو: مررت بالذي مررت فيه، لا يجوز الحذف[١٤]، أو لم يدخل على

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٦/١.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١٥٢/١.
(٣) انظر: شرح المرادي: ١٦٧/١.
(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٩٨/٢.
(٥) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٣/٢.
(٦) انظر: شرح الأشموني: ١ /١٦٠.
(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٧.
(٨) انظر: همع الهوامع: ١ /٣١٠.
(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٤٧/١.
(١٠) شرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣.
(١١) بيت من الطويل، وهو لعنترة بن شداد في ديوانه ص: ٢٩٨، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤، وشرح التسهيل: ٢٠٦/١، والتذييل والتكميل: ٧٨/٣، والارتشاف: ١٠٢٠/٢.
(١٢) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤.
(١٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٠٥/١، المقاصد الشافية: ١ /٥٤١، والتذييل والتكميل: ٧٩/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٩٨/٢، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٣/٢.
(١٤) انظر: التذييل والتكميل: ٧٩/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٤/٢.

الموصول ولا الموصوف بالموصول حرف جر فلا يجوز حذف حرف الجر والضمير نحو: (جاءني الذي مررت به)[1]، وجعله ابن مالك من القليل[2].

أو إن جرَّ الموصول بالإضافة لا بحرف الجر لم يجز الحذف، كقولك: (جاء غلامُ الذي أنت غلامُه)[3].

وإن تماثل الحرفان معنى، واختلفا لفظًا نحو: (حللتُ في الذي حللتَ بهِ)، لم يجز الحذف[4]، وإن تماثلا لفظًا ومعنى واختلف المتعلق لم يجز الحذف، كقولك: (مررتُ بالذي بالذي سررتَ بهِ)[5].

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٥/١، وشرح الشاطبي: ١ /٥٤٢، والتذييل والتكميل: ٧٩/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٤/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢٠٦/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ٧٨/٣.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ٧٩/٣، وشرح ابن عقيل: ١٥٢/١، وشرح المرادي: ١٦٨/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٥/٢، وشرح الأشموني: ١٦١/١.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٤) مسألة: كثرة حذف العائد المجرور بالإضافة في صلة الموصول.

صلة الموصول تشتمل على عائدٍ للموصول، والعائد إما أن يكون: مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فالعائد المجرور في صلة الموصول إما أن يكون مجرورًا بحرف جر؛ وهذا سبق الكلام فيه، وإما أن يكون مجرورًا بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، وهذا محل الكلام في هذه المسألة، قال ابن مالك وهو يتحدث عن صلة الموصول:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَضَـى

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) كثرة حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان منصوبًا بالمعنى، والتعبير بـ (كذاك) يقصد به أن هذا الحذف كثير مثل كثرة حذف الضمير العائد المنصوب في الأبيات السابقة لهذا البيت[١]، وفي (الكافية الشافية)[٢]، و(شرح الكافية الشافية)[٣]، و(التسهيل)[٤]، و(شرح التسهيل)[٥] له، أطلق الجواز في حذف هذا العائد دون ذكر الكثرة، لكنه في موضع آخر في (شرح التسهيل) قال: «ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط في جواز حذفه إلا قليلا»[٦]، فيفهم من ذلك كثرة الحذف عنده وإن لم ينص على ذلك.

أما العلماء قبل ابن مالك، فقد نصَّ سيبويه على كثرة هذا الحذف فقال: «لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم، وفي الشعر كثيرًا»[٧]، وذلك في حديثه عن (ما الحجازية)، في قول الشاعر:

وقالَوا تَعَرَّفْها المَنَازل مِن مِنًى وما كلُّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارِفُ[٨]

(١) انظر: مسألة العائد المنصوب، والمجرور بحرف الجر ص : ٦٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤٣.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١/٤٤.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٣٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١/٢٠٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) الكتاب: ١/٧٢.

(٨) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي، وهو في ديوانه ص: ٢٨، والكتاب: ١/٧٢، وشرح كتاب سيبويه

جعل (الهاء) محذوفة من خبر ما الحجازية (أنا عارف)، بتقدير: (أنا عارفه)[1] على لغة الحجازيين؛ معللاً بأن هذا أحسن من التقديم والتأخير، ولم يجعلها على لغة تميم بحيث تكون: (أنا) مبتدأ و (عارف) خبره، وكلَّ منصوب بعارف[2]، وممن قالوا بكثرة الحذف -أيضًا- السيرافي في تعليله لعدم جعل كلَّ منصوب بعارف حيث قال: «لأنَّ حذف الهاء من الخبر كثير»[3]، وأبو علي الفارسي في توضيحه لكلام سيبويه حيث قال: «يُريد أن إضمار الهاء في (عارف) ورفع (كلّ) على أنَّه اسم مبتدأ أحسن من نصب (كل) وتقدير التقديم والتأخير»[4]، وأطلق الجواز غيرهم كالكسائي[5]، ويوسف السيرافي[6]، وابن جنِّي[7]، وابن الشجري[8].

وضعَّف الحذف ابن يعيش[9]، وابن الحاجب[10]، عندما أجازا حذف العائد المنصوب جعلا حذف العائد المرفوع والمجرور ضعيفًا، وعلتهما؛ بأن المجرور ليس بفضلة كالمنصوب فيجوز حذفه، فالحذف هنا لأحد جزئي جملة، فالجار والمجرور كالفعل والفاعل[11].

ونصَّ ابن عصفور على قلَّته في قوله: «وإنْ كان الضمير مخفوضًا فلا يخلو أنْ يكون مخفوضًا بإضافة اسم له، أو بحرف جر، فإن كان مخفوضًا بإضافة اسم له، لم يجز حذفه، نحو قولك: (جاءني الذي قام غلامه)، وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان

للسيرافي: ٦٦/٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٧٢/١، والمقاصد النحوية: ٤٥٢/١.

(١) انظر: الكتاب: ٧٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٦/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٧/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٧٢/١، والمقاصد النحوية: ٤٥٢/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٧٢/١.

(٣)شرح الكتاب للسيرافي: ٦٦/٣.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٧/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل: ٧٦/٣، والمقاصد الشافية: ١ /٥٣٦، وشرح التسهيل للمرادي ص: ٢٠١.

(٦) انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٧٢/١.

(٧) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨/١

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٣.

(١٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١ /٤٨٢.

(١١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١ /٤٨٢.

في الكلام ما يدل عليه، إلا أنَّه من القلة، بحيث لا يقاس عليه»[1]، وردَّ أبو حيان[2]، والمرادي[3]، والدماميني[4]، هذا القول بحجة وروده بالقرآن الكريم، كما أنَّه كثر مجيئه في لسان العرب فقوَّى قياسه، كما قوي من جهة أنَّه منصوب في المعنى أيضًا، فيعامل حينئذٍ كما لو أنَّ ناصبه هو الفعل.

ومن الحذف قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[5] تكون الآية بتقدير: (ما أنت قاضيه)[6]، وهذا التقدير هو الذي نسبه ابن جنِّي لأبي علي الفارسي[7].

ومنه -أيضًا- قول الشاعر:

سَاغْسِلُ عَنِّي العارَ بالسَّيفِ جالبِـــا عليَّ قضاءُ اللَّهِ ما كانَ جالِبَا[8]

قال ابن جنِّي: «أراد: جالبه، أي: جالبًا إياه، فحذف الضمير مع اسم الفاعل، كما يُحذف مع الفعل نفسه»[9].

وفي قول الشاعر:

ويَصْغُرُ في عيْنِي تِلاجـــي إذا انثنـــت يَميني بإدراكِ الذي كنتُ طالبا[10]

(١)شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٤/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ٧٦/٣، والارتشاف: ١٠٢٠/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي ص: ٢٠١

(٤) انظر: تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٢٢٣/٢.

(٥) طه: ٧٢.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨/١، والدر المصون: ٧٨/٨.

(٧) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤.

(٨) البيت من الطويل، وهو لسعد بن ناشب المازني، وهو في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤، وشرح وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٧/١، وشرح حماسة أبي تمام للمعري: ٦٤/١، والتذييل والتكميل: ٧٥/٣، والمقاصد الشافية: ١ /٥٣٧.

(٩) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤.

(١٠) البيت من الطويل، وهو لسعد بن ناشب المازني، وهو في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٩/١، وشرح حماسة أبي تمام للمعري: ٦٥/١، وشرح التسهيل: ٢٠٥/١، والتذييل والتكميل: ٧٥/٣، والمقاصد الشافية: ٥٣٧/١.

جعله ابن جنِّي بتقدير: طالبه، أو طالبًا له، أو طالبًا إياه[١].

وهذا الحذف ليس على إطلاقه، فقد قيده العلماء بشرطين، وهي:

١- أن يكون مجرورًا بإضافة صفة[٢].

خلافًا للكسائي الذي أجاز الحذف بإضافة غير الوصف، نحو: (أراكبُ سفينةَ الذي تَعْمَلُ؟)، على تقدير: (تعملُ سفينَتُه)[٣]، واستشهد بقول الشاعر:

أعـــــوذُ بـــــاللهِ وآياتـــــهِ مِنْ بابِ مَنْ يُغْلقُ مِنْ خارجِ[٤]

وذكر أبو حيان، بأن الكسائي يُقدره: (مَنْ يُغلق بابه من خارج)، فحذف (بابه) وردَّه الجمهور؛ لأن تقدير عندهم: (يُغلق بابه)، فحذف (باب)، وأُقيم الضمير مقامه فصار ضميرًا مرفوعًا، فاستتر في الفعل، أي: (يُغلق هو)، أي: (بابه) فلا يجوز الحذف لأنه نائب للفاعل، وهو بمنزلة الفاعل، فلا يجوز حذفه[٥].

٢- أن تكون هذه الصفة ناصبة له تقديرًا، مُحترزًا من أن يجر بصفة غير ناصبة له في التقدير، كاسم الفاعل الدال على الماضي، نحو: (جاءني الذي زيدٌ ضاربه أمس)[٦].

ومثال ما استوفى الشروط قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[٧].

وأمَّا مَنْ جاء بعد ابن مالك فمِنْ الذين وافقوه على القول بالجواز والكثرة ابنه[٨]، والشاطبي[٩]، والمكودي[١]، والأشموني[٢]، وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[٣]، وابن

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص: ٤٤.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣، وشرح التسهيل: ٢٠٥/١، والتذييل والتكميل: ٧٥/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٩٧/٢، والمقاصد الشافية: ٥٣٨/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ٧٦/٣، والمقاصد الشافية: ١ /٥٣٦، وشرح التسهيل للمرادي ص: ٢٠١.

(٤) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٤/١، والتذييل والتكميل: ٧٦/٣، والمقاصد الشافية: ١ /٥٣٦، وشرح التسهيل للمرادي ص: ٢٠١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل: ٧٧/٣.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣، وشرح التسهيل: ٢٠٥/١، والتذييل والتكميل: ٧٥/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٩٧/٢، والمقاصد الشافية: ٥٣٨/١.

(٧) طه: ٧٢.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٩٧.

(٩) انظر: شرح الشاطبي: ١ /٥٣٦.

هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، والمرادي[٦]، وناظر الجيش[٧]، والدماميني[٨]، والأزهري[٩]، والسيوطي[١٠]، ويس الحمصي[١١].

(١) انظر: شرح المكودي ص: ٤٠.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ١ /١٥٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ٧٦/٣، والارتشاف: ١٠٢٠/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٦/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ١٥٠/١.

(٦) انظر: شرح الألفية للمرادي: ١٦٧/١، وشرح التسهيل للمرادي ص: ٢٠١.

(٧) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٩٧/٢.

(٨) انظر: تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٢٢٢/٢.

(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٦.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ١ /٣٠٨.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٤٦/١.

(٥) مسألة: كثرة حذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين.

الأصل في (كان) أنْ تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وقد تُضمر مع اسمها كما قال ابن مالك:

وَيَحْـــذِفُونَهَا وَيُبْقُـــونَ الْخَبَـــرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَـــثِيرًا ذَا اشْـــتَهَرْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) كثرة حذف كان مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين، وأطلق الجواز دون الوصف بالكثرة في (الكافية الشافية)[١]، و(شرح الكافية الشافية)[٢] له، ومتن (التسهيل)[٣]، و(شرح التسهيل)[٤] له.

أول من وجدته عبر بكثرة حذف (كان) مع اسمها من العلماء قبل ابن مالك – ممن اطَّلعت على كلامهم – هو ابن يعيش في قوله: «اعلم أن كان تحذف كثيرًا وهي مرادة وذلك لكثرتها في الكلام فمن ذلك قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر»[٥]، وأطلق غيره جواز الحذف في (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) دون الوصف بالكثرة[٦]، ومنهم سيبويه الذي أشار إلى الحذف ثم قال: «وإنْ شئت أظهرت الفعل فقلت: (إن كان خنجرًا فخنجرٌ)»[٧]، وعلَّلوا الجواز؛ بأنه للتخفيف، ولكون الشهرة دالة عليه لكثرته، وبعد الحذف جاز لنا في الشرط والجزاء أربعة أوجه:

١- الرفعُ في الشرطِ والجزاءِ، كقولك: إن خيرٌ فخيرٌ.

٢- النصب فيهما، كقولك: إن خيرًا فخيرًا.

(١) انظر: الكافية الشافية: ٧٨/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٧٨/١.

(٣) انظر: التسهيل ص: ٥٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٦٣/١.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٩٧.

(٦) انظر: الكتاب: ٢٥٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٥، والمسائل الشيرازيات: ٤٧٤/٢، والمفصل ص: ١٢٦، وأمالي ابن الشجري: ١٥١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢ /١٤٦.

(٧) انظر: الكتاب: ٢٥٨/١.

٣- النصب في الشرط والرفع في الجزاء، كقولك إن خيرًا فخيرٌ.

٤- الرفع في الشرط والنصب في الجزاء، كقولك: إن خيرٌ فخيرًا[١].

ونصَّ على هذه الأوجه سيبويه في حديثه عن إضمار (كان) فمثَّل له بقوله: «(الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌ) و(المرء مقتولٌ بما قتَلَ به إن خنجرًا فخنجرٌ وإن سيفًا فسيفٌ)، وإنْ شئت أظهرت الفعل فقلت: (إن كان خنجرًا فخنجرٌ)، و(إن كان شرًّا فشرٌ)، ومن العرب من يقول: (إن خنجرًا فخنجرًا) و(إنْ خيرًا فخيرًا، وإن شرًّا فشرًّا) كأنه قال: (إن كان الذي عَمل خيرًا جُزِيَ خيرًا) و(إن كان شرًّا جُزي شرًّا)، و(إن كان الذي قتل به خنجرًا كان الذي يقتل به خنجرًا)»[٢].

فالرفع في الشرط، العامل فيه (كان)، والتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ، والرفع في الجزاء بتقدير مبتدأ وجاز إضمار الفعل، والنصب في الشرط والجزاء فبإضمار (كان) والتقدير في الشرط والجزاء: إن كان عملهم خيرًا فيكون جزاؤهم خيرًا، والمرفوع أو المنصوب بعد (إن، ولو) العامل فيه فعل؛ لأنهما من الحروف الخاصة بالدخول على الأفعال وليس الأسماء.

وأجود هذه الأوجه، النصب في الشرط، والرفع في الجزاء، وهذا الذي اختاره سيبويه في حديثه عن هذه الأوجه في قوله: «والرفع أكثر وأحسن في الثاني»[٣]، أي: جواب الشرط، نحو: إن خيرًا فخيرٌ، واختاره السيرافي[٤]، والفارسي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن الشجري[٧]، وابن

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٩٧، و الإيضاح في شرح المفصل: ١ /٣٨٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٨.

(٣) المرجع السابق : ١/ ٢٥٨.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٥

(٥) انظر: المسائل الشيرازيات: ٤٧٤/٢، البغداديات ص: ٤٦٠.

(٦) انظر: المفصل ص: ١٢٦.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٥١/٣.

يعيش[١]، وابن الحاجب[٢]، وابن مالك[٣]، والرضي[٤].

ومن شواهد الحذف بعد (إنْ)، قول هدبة بن خشرم:

فإن تَكُ في أموالِنا لا نضق بهـــا ذِراعًا وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصبرِ[٥]

الرفع هنا على تقدير: إن كان فينا صبرٌ، ومثله قول النعمان بن المنذر:

قد قيـــل ذلـــك إن حقًّـــا وإن كـــذبًا فمـــا اعتـــذارُك مـــن شـــيءٍ إذا قـــيلا[٦]

وممَّا استشهدوا به على جواز الحذف بعد (لو) قول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بَغْي ولـــو مَلِكًـــا جنوده ضاق عنها السهلُ والجبلُ[٧]

ويتعين النصب في حال عدم صلاحية تقدير ما يجعل خبرًا من (فيه) و(معه) نحو: مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيرًا، فهنا يتعين النصب لعدم صلاحية قولنا إن كان فيه طويلٌ، أما قولنا: إن خيرًا فيجوز الرفع لصلاحية قولنا إن كان في أعمالهم خيرٌ[٨]، ومنه قول ليلى الأخيلية:

لا تقربن الـــدهر آل مطـــرفٍ إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومَا[٩]

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٩٧.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٨٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ١/٣٦٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١٤٦.

(٥) البيت من الطويل وهو لهدبة بن خشرم، وهو في الكتاب: ١/٢٥٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥ /٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٥٢، وشرح الجمل لابن خروف: ٢/٨٤٠، وخزانة الأدب: ٩/٣٣٧.

(٦) البيت من البسيط وهو للنعمان بن المنذر في الكتاب ١ / ٢٦٠، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٥/٢٧، وشرح أبيات سيبويه: ١/٣٢٩، والمفصل ص: ١٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٩٧.

(٧) البيت من البسيط، لم أجده عند العلماء قبل ابن مالك، بلا نسبة في شرح التسهيل: ١/٣٦٣، وشرح ابن الناظم ص: ١٤١، والتذييل والتكميل: ٤/٢٢٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/١١٦٤، وحاشية الصبان على الأشموني: ١/٣٧٥.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١٤٦.

(٩) البيت من الوافر، وهو لليلى الأخيلية، وهو في الكتاب: ١/٢٦١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/٩٥، والبيت يُنْسب لحميد بن ثور على الرواية: لا ظالمًا أبدًا ولا مظلومًا، انظر: ديوانه

وهنا يتعين النصب؛ لأنك إنما تريد إن كنت ظالمًا، وإنْ كنت مظلومًا.

وقد وافق ابن مالك بالقول بالكثرة من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١]، وابن هشام[٢]، وابن عقيل[٣]، والمرادي[٤]، والشاطبي[٥]، والأشموني[٦]، والأزهري[٧]، والسيوطي[٨]، والصبان[٩]، وقد جعله المكودي من المطرد[١٠]، واكتفى غيرهم بإطلاق الجواز كأبي حيان[١١]، وناظر الجيش[١٢]، والدماميني[١٣]، ويس الحمصي[١٤].

ص: ١٣٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١١٦٦/٣.

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ١٤١.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٣٣/١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٣/١.

(٤) انظر: شرح المرادي: ٢٠٣/١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٢٠٤/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٢٤٦/١.

(٧) انظر: شرح التوضيح على التصريح: ١٩٣/١.

(٨) انظر: همع الهوامع: ١٠١/٢.

(٩) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٣٧٥/١.

(١٠) انظر: شرح المكودي ص: ٥٦.

(١١) انظر: التذييل والتكميل: ٢٢٢/٤.

(١٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١١٦٤/٣.

(١٣) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٦/٣.

(١٤) انظر: حاشية شرح التوضيح على التصريح: ١٩٣/١.

(٦-٧) مسألتا: كثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب بعد (لات) المشبهة بـ(ليس).

تعمل (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ) عمل (ليس) لشبهها في المعنى، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ونصَّ ابن مالك على عمل (لا) عمل (ليس) في النكرات ومثلها (إنْ) و(لات)، واشترط بعضهم[١] في (لات) اشترط اقترانها بـ (الحين) لتعمل عمل ليس، قال ابن مالك في حديثه عن حذف اسمها أو خبرها:

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كـ(ـليس) (لا) وَقَدْ تَلِي (لات) و(إنْ) ذَا الْعَمَلا

وَمَا لـ(لات) فِي سِوَى (حين) عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) كثرة حذف اسم (لات) المرفوع، وقلة حذف خبر (لات) المنصوب، وهذا يُفهم من قوله: «وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ»، وفي (التسهيل) عبَّر بكثرة حذف المرفوع وقلة حذف المنصوب مع (لات) فقال وهو يتحدث عن (ليس): «وتلحق بها (إنْ) النافية قليلاً، و(لا) كثيرًا،. . . وتُكْسَعُ بالتاء فتختص بالحين ومرادفه، مقتصرًا على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة»[٢]، ويقصد في في قوله: «وتلحق بها»، أي: تلحق بـ (ليس) فتعمل (لات) عمل (ليس)، وفي (الكافية الشافية) و(شرح الكافية الشافية) له، ذكر حذف الاسم وإظهار الخبر دون الإشارة إلى قلة أو كثرة[٣]، كما لم يُعبر بقلةٍ أو بكثرة في (شرح التسهيل) له[٤].

ذكر العلماء قبل ابن مالك أن (لات) لا تعمل إلا وأحد طرفيها – المرفوع أو المنصوب– محذوف، كما في قول سيبويه: «لا تكون (لات) إلا مع (الحين)، تضمر فيها مرفوعًا، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها»[٥]، ويوافقه الفرَّاء، والأخفش[١]، والزجاج[٢]، وابن السَّرَّاج[٣]، والنحاس[٤]،

(١) انظر: الكتاب: ٥٧/١، الأصول في النحو: ٩٦/١.

(٢) التسهيل ص: ٥٧.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٨٥/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٧٧/١.

(٥) الكتاب: ٥٧/١، ونصه هذا في الأصول في النحو: ٩٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ /١٩.

والسيرافي[٥]، والفارسي[٦]، والزمخشري[٧]، وابن يعيش[٨]، والرضي[٩].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١٠]، نسب أبو حيان هذه القراءة – نصب حينَ- للجمهور[١١].

وردت رواية بالرفع لـــ (حين) وجعلها سيبويه من القليل[١٢]، ونسب ابن السَّرَّاج[١٣]، وابن جني[١٤] هذه القراءة لعيسى بن عمر[١٥]، على هذه القراءة يصير المحذوف المنصوب على تقدير: ولات حينُ مناص حينَ ينادون فيه[١٦].

وممَّا يستشهد به أيضًا قول الشاعر:

ندم البغـــاة ولات ســـاعةَ منـــدمٍ والبغيُ مرتَعُ مُبْتَغيه وخيمُ[١٧]

(١) انظر: معاني القرآن: ٢/٦٧٠.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٤٠.

(٣) انظر: الأصول في النحو: ١/٩٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن: ٣/٣٠٣.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ /٢٠.

(٦) انظر: المسائل المثورة ص: ١٠٦.

(٧) انظر: المفصل ص: ١٣٤.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١١٦.

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/١٩٧.

(١٠) سورة ص: ٣.

(١١) انظر: تفسير البحر المحيط: ٣/٣٦٧.

(١٢) انظر: الكتاب: ١/٥٨، الأصول في النحو: ١/٩٦.

(١٣) انظر: الأصول في النحو: ١/٩٦

(١٤) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ص: ٥١١.

(١٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٢/٣٩٠، وتفسير البحر المحيط: ٧/٣٦٧، والكشاف: ٤/١٣٤٤.

(١٦) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/٦٧٠، والأصول في النحو: ١/٩٦، وسر صناعة الإعراب ص: ٥١١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢/٣٩٠، وتفسير البحر المحيط: ٧/٣٦٧، والكشاف: ٤/١٣٤٤.

(١٧) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو لمهلهل بن مالك الكناني، انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٧، وشرح ابن الناظم ص: ١٥١، والتذييل والتكميل: ٤/٢٩٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/١٢٢٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/٢٥٩.

أما عن كثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب عند العلماء غير ابن مالك فيُعد سيبويه أول مَنْ عبَّر بقلة حذف المنصوب، وذلك في تخريج قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، بضم النون في (حين) وقال عنها: «وهذا من القليل»[2]، ووافقه بهذا التعبير ابن السَّرَّاج[3]، إذ يفهم منهما أن الكثير العكس – حذف المرفوع –، وابن النحاس قال عن القراءة برفع (حين): «وحُكِي أن الرفع قليل»[4]، والرضي قال: «فإن وليها (حين) فنصبه أكثر من رفعه»[5]، والسمين الحلبي في قوله: «والأكثر حينئذٍ حذفُ مرفوعها تقديره: ولات الحينُ حينَ مناص»[6]، وصرَّح السيرافي بكثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب معًا بقوله: «الرفع قليل بعد (لات)، والأكثر حذف الاسم وإظهار الخبر»[7].

وأمَّا غيرهم من العلماء فلم ينصُّوا على كثرة حذف المرفوع؛ لكنهم جعلوا حذفه هو الأصل، ومنهم الفرَّاء بقوله: «والكلام أن ينصب بها لأنها بمعنى ليس»[8].

والأخفش بقوله: «فشبهوا (لات) بـــ (ليس) واضمروا فيها اسم الفاعل»[9]، وأبو علي الفارسي في حديثه عن المرفوع والمنصوب بعد لات قال: «إن نصبت التقدير: لات الحينُ حينَ مناص، والرفع إذا قلت: لات حينُ مناص مرتفعة بالابتداء»[10]، أي: ليس كاسم لات، وبمثل هذا قال الزمخشري[11]، وابن يعيش[12]، والرضي[13].

(١) سورة ص: ٣.
(٢) انظر: الكتاب: ٥٨/١.
(٣) انظر: الأصول في النحو: ٩٦/١.
(٤) انظر: إعراب القرآن: ٣٠٣/٣.
(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٧/٢.
(٦) الدر المصون: ٣٤٧/٩.
(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ٣ /٢٠.
(٨) معاني القرآن: ٣٩٧/٢.
(٩) معاني القرآن: ٦٧٠/٢.
(١٠) المسائل المثورة ص: ١٠٦.
(١١) انظر: المفصل ص: ١٣٤.
(١٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢.
(١٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٧/٢.

وأمَّا مَنْ جاء بعد ابن مالك فوافقه بالتعبير بكثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب كبعض شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، عقيل[٤]، والشاطبي[٥]، والمكودي[٦]، والدماميني[٧]، والأشموني[٨]، والأزهري[٩]، والسيوطي[١٠]، والصبان[١١]، فيما أطلق الجواز ولم ينص على الكثرة في حذف المرفوع، والقلة في حذف المنصوب غيرهم كأبي حيان[١٢]، وناظر الجيش[١٣]، ويس الحمصي[١٤].

(١) انظر: شرح ابن الناظم: ١٥١.
(٢) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢١٠/١.
(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥٧/١.
(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٧٤/١.
(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٢٥٢/٢.
(٦) انظر: شرح المكودي ص: ٦٠.
(٧) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٥٩/٣.
(٨) انظر: شرح الأشموني: ٢٧١/١.
(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٠/١.
(١٠) انظر: همع الهوامع: ١٢١/٢.
(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٩٨/١.
(١٢) انظر: التذييل والتكميل: ٢٩٠/٤.
(١٣) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٢٢٥/٣.
(١٤) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٠/١.

(٨) مسألة: كثرة إلحاق نون الوقاية بـــ(ليت) وقلة حذفها.

نون الوقاية هي النون التي تلحق آخر الكلمة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، وسبب دخولها لتقي الكلمة من الكسر لكونها مما لا يدخله الكسر كالفعل، أو مما يشبه الفعل كبعض الحروف، والأصل دخولها على الأفعال؛ لأن الأفعال أبعد ما تكون عن الجر والكسر؛ لأن الجر من خصائص الأسماء، لذا تدخل هذه النون لتقي آخر الفعل من الكسر[١]، قال سيبويه في حديثه عن (ياء المتكلم) ودخول نون الوقاية قبلها: «سألته رحمه الله (يقصد الخليل) عن الضاربي فقال: هذا اسم ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِع الجر»[٢]، فنقول: أكرمني، ويكرمني، قال ابن مالك في حديثه عن (نون الوقاية):

وَلَيـــــتَني فَشَـــــا وَلَـــــيْتي نَـــــدَرا وَمَعْ لَعَلّ اعْكِسْ وَكُـــنْ مُخَيَّـــرا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) أنَّ دخول (نون الوقاية) على (ليت) فشا، أي: كَثُر، وعدم دخولها من النادر، وفي (الكافية الشافية) ذكر أن تجريد (ليت) من (نون الوقاية) أقل من دخولها[٣]، وفي (شرح الكافية الشافية) له ذكر أن حذفها مع (ليت) يقل[٤]، وفي متن (التسهيل) ذكر أن ثبوتها أعرف من عدم ثبوتها[٥]، وفي (شرح التسهيل) له أن حذفها حسن للتخفيف[٦].

انفرد ابن خروف من العلماء قبل ابن مالك —ممن اطَّلعت على كلامهم–بالنص بأن ذكر نون الوقاية مع ليت كثير إذا كان اسمها ياء المتكلم وذلك في كلامه عن إنَّ وأخواتِها

(١) انظر: المقتضب: ٣٨٥/١، والشيرازيات: ٧٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٣/٣.

(٢) الكتاب: ٣٦٩/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٥/١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٢٦/١.

(٥) انظر: التسهيل ص: ٢٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ١٣٧/١.

قال: «وتستعمل بنون الوقاية وبحذفها، يُقال:. . . ، و(ليتني) و(ليتي)، أكثر بالنون»[1]، ولم ينص غيره –ممن اطَّلعت على كلامهم– على الكثرة وذكروا أنَّ ذكر نون الوقاية مع ليت هو الواجب الذي لا يجوز غيره، وأن ترك النون ضرورة شعرية لا تجوز في سعة الكلام؛ لأنه ليس آخرها نونًا ولا ما يشبه النون، لذا لزمتها النون[2]، وزاد ابن جني[3]، وابن يعيش[4] بأنَّ (ليت) أخت (لعل) التي يكثر تجريدها من النون فحذفت النون من (ليت) في الضرورة، ومن ثبوت النون قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾[6]، ومحصل ومحصل قولهم هذا – في الحقيقة – أنه هو الوارد الكثير عن العرب الذي لا يجوز غيره، وإن لم يصرحوا به، إذ ذكر سيبويه أن عدم دخولها من الضرورات في قوله: «قد قال الشعراء ليتي إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي، والمضمر منصوب»[7]، وذكر المـُبرد أن حذفها من الضرورة في قوله: «فأمَّا (ليتني) فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطَّر شاعر فيحذفها؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل الياء وحدها»[8]، ومما يُستشهد لهذا الحذف قول زيد الخيل:

كمنيـــة جـــابرٍ إذ قـــال لـــيتي أصادفه وأفقد جُلَّ مالي[9]

(١) شرح الجمل لابن خروف: ٤٥١/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٦٩/٢-٢٧٠، والمقتضب: ٣٨٥/١، والأصول في النحو: ١٢٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧٦/٩، وسر صناعة الإعراب: ٥٥٠/٢، والمفصل ص: ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٣/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٢/٢.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب: ٥٥٠/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٣/٣.

(٥) النبأ: ٤٠.

(٦) الفرقان: ٢٨.

(٧) الكتاب: ٣٦٩/٢-٣٧٠.

(٨)المقتضب: ٣٨٥/١.

(٩) البيت من الوافر، وهو لزيد بن مهلهل الطائي، وهو في الكتاب: ٣٧٠/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٥٠/٢، وشرح أبيات سيبويه: ٨٣/٢، والمفصل ص: ١٨١، وشرح ابن يعيش للمفصل: ٩٠/٣.

قال المبرد عن هذا البيت: «فهذا من المحذوف الذي بُلِغ به الأصل»[١].

وقال بهذا الرأي ابن السَّرَّاج[٢]، والسيرافي[٣]، وابن جنِّي[٤]، والزمخشري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، والرضي[٨].

ونُسب إلى الفرَّاء أنَّه أجاز حذف النون في غير الضرورة فتقول: ليتي وليتني[٩]، وتبعه الدماميني[١٠]، وأول مَنْ وجدته عبَّر بقلة حذف (نون الوقاية) مع (ليت) في الضرورة هو أبو سعيد السيرافي إذ قال: «وأمَّا (ليت) فلم يكن في آخرها نون، ولا حرف يشبه النون ويقرب منها، فلزمتها النون، وقلَّ في كلامهم: ليتي، إلا عند الضرورة»[١١]، ثم جاء بعده ابن الحاجب فقال: «وأمَّا الموضع الذي الأحسن فيه الإثبات فهو (ليت)،. . . ، وقد جاء حذفها شاذًا نظرًا إلى أنَّها ليست بفعل»[١٢]، ومن هذا يفهم قلة الحذف.

وقد تابع ابن مالك بالقول بكثرة إلحاق نون الوقاية بـــ (ليت) وقلة حذفها من جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١٣]، وابن عقيل[١٤]، والمرادي[١٥]، وناظر

(١) المقتضب: ٣٨٥/١.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ١٢٢/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٦/٩.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب: ٥٥٠/٢.

(٥) انظر: المفصل ص: ١٨١.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٣/٣.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٨/١.

(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٢/٢.

(٩) انظر: التذييل والتكميل: ٢/ ١٨٧، وشرح المرادي للألفية: ١١٢/١، وشرح الأشموني: ١٠٣/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٦١/٢.

(١٠) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٦١/٢.

(١١) شرح الكتاب للسيرافي: ٧٦/٩.

(١٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٨/١.

(١٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦٩.

(١٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٩٧/١.

(١٥) انظر: شرح المرادي للألفية: ١١٢/١.

الجيش[١]، والشاطبي[٢]، والمكودي[٣]، والدماميني[٤]، والأشموني[٥]، والأزهري[٦]، والصبان[٧]، والسيوطي جعل الحذف من الشاذ[٨]، فيما لم يُعبر أبو حيان بقلة أو ندور بل بل جعل القياس ثبوت (نون الوقاية)[٩].

(١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٨٨/١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ٣٣٢/١.

(٣) انظر: شرح المكودي ص: ٢٧.

(٤) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٦٠/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني: ١٠٢/١.

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١١١/١.

(٧) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩٧/١.

(٨) انظر: همع الهوامع: ٢٢٤/١.

(٩) انظر: التذييل والتكميل: ٢ / ١٨٧.

(٩) مسألة: كثرة تجريد (لعل) من (نون الوقاية).

في المسألة السابقة قرر ابن مالك كثرة ذكر نون الوقاية مع ليت، وهنا العكس وهو كثرة تجريدها منها قال ابن مالك في حديثه عن (نون الوقاية):

وَلَيْـــتَني فَشَـــا وَلَـــيْتي نَـــدَرا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّـــرا

فهنا ابن مالك في (الألفية) ذكر أن (لعل) عكس (ليت) أي: أن تجريدها من (نون الوقاية) أكثر من دخولها[١]، وفي (الكافية الشافية) ذكر أن تجريد (لعل) من (نون الوقاية) أولى من دخولها[٢]، وفي (شرح الكافية الشافية) له ذكر أن حذفها مع (لعل) يكثر[٣]، وفي وفي متن (التسهيل) ذكر أن ثبوتها أعرف من عدم ثبوتها[٤]، وفي (شرح التسهيل) له أن حذفها كثير[٥].

أول من وجدته نص على كثرة تجرد (لعلَّ) من نون الوقاية قبل ابن مالك هو ابن خروف وذلك في كلامه عن إنَّ وأخواتِها قال: «وتستعمل بنون الوقاية وبحذفها، يُقال:. . . ، و(لعلِّني) و(لعلِّي)، أكثر بغير النون»[٦]، وابن الحاجب إذ ذكر أن حذف نون الوقاية مع (لعل) أولى من ذكرها، وهذا يفهم منه أن الحذف أكثر من الذكر إذ قال في مواضع حذف نون الوقاية: «وأمَّا الموضع الذي الحذف فيه أولى فهو (لعل) وعلته تنـــزل اللام منـــزلة النون في قرب مخرجها مع لام أخرى»[٧]، والرضي عندما ذكر أن المشهور في (ليت) حذف نون الوقاية معها، وأن عكسها (لعلَّ) كما في كافية ابن الحاجب قال:

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧٠، وشرح ابن عقيل: ٩٩/١، وشرح المرادي للألفية ١١٢/١، والمقاصد الشافية: ٣٣٢/١، وشرح المكودي ص: ٢٧، وشرح الأشموني: ١٠٣/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١١١/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩٥/١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٥/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٦/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٢٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١٣٧/١.

(٦) شرح الجمل لابن خروف: ٤٥١/١.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٧/١-٤٧٨.

«أي: حذفها معها أولى»[1].

ومن الحذف قوله تعالى: ﴿فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[2].

وأمَّا بقية العلماء – ممن اطَّلعت على كلامهم– فلم يقيدوا حذف (نون الوقاية) مع (لعل) بالكثرة بل أطلقوا الجواز، قال سيبويه عن جواز حذف نون الوقاية في (إنَّي)، و(كأنّي)، و(لعلّي) و(لكننّي) علل بأن العرب يستثقلون التضعيف –تضعيف النون– وهو كثيرٌ في كلامهم، ثم قال عن (لعلَّ): «فإن قلت: (لعلي) ليس فيها نون، فإنه زعم أن اللام قريب من النون، وهي أقرب الحروف من النون، ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تُبدل مكانها لام، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه»[3]، ووضح السيرافي مُراد سيبويه من قُرب اللام من النون بقوله: «ولقربها من النون تُدغم النون فيها، ولا تُدغم في النون غير اللام من بين الحروف»[4]، وبهذا التعليل قال السَّرَّاج[5]، وابن جنِّي[6]، وابن يعيش[7]، وابن الحاجب[8]، والرضي[9]، وزاد المبرد بقوله: بقوله: «وليس في (لعلَّ) نون، فإنما ذلك لأنها مضعَّفة»[10]، أي: مضعفة اللام.

ومن النادر عدم تجرد (لعل) من (نون الوقاية) ومن ذلك الشاعر:

فقُلت أعيرانِي القــدومَ لَعَلَّنِــي أخطُّ بِها قَبْرًا لأبيضَ ماجِدِ[11]

(١) شرح الكافية للرضي: ٤٥٣/٢.

(٢) القصص: ٣٨.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٦٩/٢.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٧٦/٩.

(٥) انظر: الأصول في النحو: ١٢٢/٢.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب: ٥٥٠/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٣/٣.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٧/١.

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٣/٢.

(١٠) المقتضب: ٣٨٥/١.

(١١) البيت من الطويل، لم أجده عند العلماء قبل ابن مالك، وهو بلا نسبة في التسهيل: ٢٤/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٨٩/١، والمقاصد الشافية: ٣٣٣/١، وشرح الأشموني: ١٠٣/١، وشرح ابن عقيل: ٩٩/١.

وأمَّا عن قول ابن مالك بكثرة حذف نون الوقاية مع (لعلَّ) فقد تابعه مَنْ جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١]، وأبي حيان[٢]، وابن عقيل[٣]، والمرادي[٤]، وناظر وناظر الجيش[٥]، والشاطبي[٦]، والمكودي[٧]، والدماميني[٨]، والأشموني[٩]، والأزهري[١٠]، والأزهري[١٠]، والسيوطي[١١]، والصبان[١٢].

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧٠.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ٢ / ١٨٤

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٩٩/١.

(٤) انظر: شرح المرادي للألفية: ١١٢/١.

(٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٨٩/١.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٣٣٢/١.

(٧) انظر: شرح المكودي ص: ٢٧.

(٨) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٦٠/٢.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ١٠٣/١.

(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١١١/١.

(١١) انظر: همع الهوامع: ٢٢٤/١.

(١٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩٥/١.

(١٠) مسألة: كثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان.

الأصل بظرف الزمان أن يكون اسم وقت، مثل: يوم وحين ودهر، ويوم القيامة، وصباح ومساء، إلا أن العرب يتوسعون في كلامهم فيجعلون المصدر ظرف زمان[١]، قال ابن مالك في حديثه عن ظرفي الزمان والمكان:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَــانٍ مَصْــدَر وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَــانِ يَكْثُــرُ

قرر ابن مالك هنا بأن المصدر ينوب عن ظرف الزمان بكثرة، وذلك في قوله في الشطر الثاني: «وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ»، وفي الكافية الشافية عبَّر بأنه شائع وذلك في قوله:

وجَعَلُــوا مَصــادِرًا ظُرُوفــا في الوقتِ هذا شائعٌ معْرُوفًا[٢]

وفي شرحه لـــ (الكافية الشافية) لم يُعَبِر بالشيوع ولا الكثرة وإنما أطلق الجواز[٣]، وفعل مثل ذلك في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) له[٤].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد مثَّلوا له بـــنحو: انتظرته نحرَ جزورٍ، أو حلبَ ناقةٍ، طلوعَ الشمسِ، أي: مقدار نحر جزور، ومقدار حلب ناقة، ووقت طلوع الشمس[٥]، وأفرد سيبويه لنيابة المصدر عن ظرف الزمان بابًا أسماه: (ما يكون في المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار)[٦]، ثم قال ممثلا للمصدر النائب عن ظرف الزمان: «وذلك قولك متى سيرَ عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجِ، وخفوقَ النجمِ، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر. فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنة على سعة الكلام والاختصار،. . . ، وإن رفعته كان عربيًا كثيرًا»[٧]، وفسَّر السيرافي حكم سيبويه بكثرة الرفع بقوله: «يعني وإن

(١) انظر: المفصل ص: ١٠٤-١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٤١-٤٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٦٠.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٩١، وشرح التسهيل: ٢/٢٢٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٢٢، والمقتضب: ٤/٣٤٣، والأصول في النحو: ١/١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٤١-٤٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٢١، وشرح الرضي للكافية: ١/٥٠١.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٢٢، وبمثل هذا تحدث المبرد في المقتضب: ٤/٣٤٤.

(٧) الكتاب :١ / ٢٢٢.

قلت: (سير عليه مقدمُ الحاجِ)، و(خلافةُ فلان) جاز»[1]، والحاصل أن تعبير سيبويه بقوله: «وإن رفعته كان عربيًا كثيرًا»[2]، هو بلا أدنى شك حكم من سيبويه للنصب بأنه عربي كثير؛ لأن معنى كلامه أن المستقر لدى النحويين أن الكثير العربي هو النصب، ثم ذكر الرفع فخشي أن يفهم أنه غير صحيح فحكم عليه بأنه عربي وكثير، وعلى هذا فيكون سيبويه قد سبق ابن مالك بالحكم بكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان، كما وصفه ابن يعيش بأنَّه عربيٌ جيد في قوله بعد سياق الأمثلة السابقة: «إن شئت رفعته بفعل لم يُسم فاعله، وإن شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربيٌ جيد»[3]، ونصَّ الرضي صراحةً على على كثرته في قوله: «واعلم أنَّه يكثر جعل المصدر حينًا لسعة الكلام، نحو: انتظرني جَزْرَ جزورين، وسيرَ عليه ترويحتين، أي: مثلَ زمن جزرِ جزورين، ومثل: زمان ترويحتين»[4].

وأطلق الجواز غيرهم كالمـُبرد[5]، وابن السَّرَّاج[6]، والسيرافي[7]، والزمخشري[8]، وابن وابن الحاجب[9].

وعلة كثرة نيابة المصدر في ظرف الزمان بخلاف ظرف المكان؛ قُرب ظرف الزمان من المصدر، وبُعد ظرف المكان منه، فظرف الزمان شارك المصدر في دلالة الفعل عليهما، فهو يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته[10].

(١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٩٩/٤.
(٢) الكتاب: ٢٢٢/١.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥/٢.
(٤) شرح الرضي للكافية: ٥٠١/١.
(٥) انظر: المقتضب: ٣٤٣/٤.
(٦) انظر: الأصول في النحو: ١٩٣/١.
(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٩/٤.
(٨) انظر: المفصل ص: ١٠٥.
(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢١/١.
(١٠) انظر: المقاصد الشافية: ٣١٥/٣.

ومن نيابة المصدر عن ظرف الزمان قول حُمَيد بن ثور:

ومـــا هـــي إلا في إزار وعِلقـــةٍ مُغَار ابن همام على حيٍّ ختعما[1]

فمُغار: مصدر ناب عن الظرف.

وقد تابع ابن مالك من قبله بهذا الرأي، وزاد بالتعبير بكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان[2]، وأما من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم فمنهم مَنْ تابعه بالتعبير بالكثرة كابن الناظم[3]، والمرادي[4]، وابن عقيل[5]، والشاطبي[6]، والمكودي[7]، والأشموني[8]، والسيوطي[9]، والصبان[10]، وابن هشام الذي عبَّر بغلبته إذ قال: «والغالب في هذا النائب أن يكون مصدرًا»[11]، ومنهم من حكم بالجواز على مجيء المصدر نائبًا عن الظرف ولم يُعبر بالكثرة كأبي حيان[12]، وناظر الجيش[13]، والأزهري[14].

(١) البيت من الطويل، وهو ليس في ديوان حميد بن ثور، وهو في الكتاب ٢٣٥/١، والمقتضب ٣٤٣/٤، وشرح السيرافي لأبيات سيبويه: ٣٤٧/١، والخصائص ص: ٤٤٤، والاقتضاب: ١٩٧/١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٠/١، ونصُّه بالألفية: «وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ »

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٢٧٦.

(٤) انظر: شرح المرادي للألفية: ٣٢٨/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ٤٩٨/١.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٣١٤/٣.

(٧) انظر: شرح المكودي ص: ١١٢.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ٤٩٠/١.

(٩) انظر: همع الهوامع: ١٧٠/٣.

(١٠) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٦٦١/٢.

(١١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٠٣/٢.

(١٢) انظر: الارتشاف: ١٣٩٠/٣.

(١٣) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٨٩٩/٤.

(١٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٢/١.

(١١) مسألة: كثرة مجيء الحال الجامدة إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق.

الأصل بالحال أن تكون مشتقة، نحو: أقبل زيدٌ راكبًا، لكنها قد تأتي جامدة، وتختلف صور مجيئها جامدة في الكثرة والقلة، قال ابن مالك:

وَيكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية)، و(الكافية الشافية)[١]، و(شرح الكافية الشافية)[٢] أن أكثر صور ورود الحال جامدة صورتان:

الأولى: إذا دلت على سعر.

والثانية: إذا كانت مؤولة بالمشتق من غير تكلف.

وقوله: يكثر يعني أن مجيئها جامدة كثير في المواضع التي ذكرها، ولا يعني كونها أكثر من المشتق، لذلك نجده في البيت الذي نص على كونه مشتق هو الغالب بقوله:

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

كما نصَّ في (شرح التسهيل) في قوله: «كون الحال بلفظ مشتق، وبمعنى منتقل كجئت راكبًا وذهبتُ مسرعًا أكثر من كونه بلفظٍ جامد، أو معنى غير منتقل؛ لأنَّ اللفظ المشتق الدال على معنى منتقل أكثر في الكلام مما ليس كذلك»[٣].

وعن كثرة مجيئها جامدة مؤولة بالمشتق إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق فقد أطلق جواز دون النص على كثرة أو قلة في متن (التسهيل)[٤]، و(شرح التسهيل)[٥] له.

وبعض العلماء يرى أنهما صورة واحدة وهي (التأويل بالمشتق)؛ لأن الدالة على سعر

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٧٣.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/١٧٣.

(٣) شرح التسهيل: ٢/٣٢٢.

(٤) انظر: التسهيل ص: ١٠٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢/٣٢٢.

مؤولة بـــ(مسعَّرا)، لكن ابن مالك هنا فرق بينهما، وقد قال الشاطبي بعد أن ذكر أمثلة للحال الجامدة الدالة على سعر: «فهذه كلها أحوال وقعت في التسعير من غير اشتراط للاشتقاق عند سيبويه والحذاق، وإنما يقدرون فيها الاشتقاق تقديرًا معنويًّا، وذلك غير كاف في اشتراط الاشتقاق»[1]، وتبعًا لسيبويه وابن مالك وللحذاق من النحويين فسيكون كلامي في كل صورة على حدة:

الصورة الأولى: مجيء الحال الجامدة دالة على سعر:

أمَّا العلماء قبل ابن مالك– ممن اطَّلعت على كلامهم – فقد أشار ابن إياز إلى قلة مجيء الحال جامدة دون أن يحدد ذلك بالدال على التسعير أو المؤول بالمشتق في قوله: «الأكثر في الحال الانتقال، ألا تراها مشتقة من التحول، ولكن ليس ذلك شرطًا في الجميع»[2]، وقد أطلق الجواز غيره في مجيئها جامدة دالة على تسعير ومنهم سيبويه في حديثه عن الأشياء التي تقع حالاً إذ قال: «ومما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه الفعل قولك: بعتُ الشاء شاةً ودرهمًا، وقامرتُه درهمًا في درهمٍ، وبعته داري ذراعًا بدرهمٍ، وبعت البر قفيزين بدرهمٍ»[3]، وفسَّر السيرافي ما ذكر سيبويه بقوله: «هذه هي الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع مسعرًا، فإذا قال بعت الشاء شاة بدرهمين، فالمعنى بعتُ الشاءَ مسعرًا على شاةٍ بدرهم»[4]، وقال الرضي عن ضابط الحال الدالة على تسعير: «وضابطُه أنْ تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من أجزاء مجزَّأة، قسطًا، وتنصب ذلك القسط على الحال، وتأتي بعده بذلك الجزء، إمَّا مع واو العطف، كقولنا: شاة ودرهمًا، أو بحرف الجر، نحو: بعتُ البرَّ قفيزين بدرهم»[5].

وعلل المبرد[6]، وأبو علي الفارسي[7]، والزمخشري[1]، وابن يعيش[2]، وابن الحاجب[3]،

(١) المقاصد الشافية: ٣/ ٤٢٨

(٢) المحصول في شرح الفصول: ٤٥٥/١.

(٣) الكتاب: ١ / ٣٩٢.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٩/٦.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣٣/٢.

(٦) انظر: المقتضب: ٢٥٦/٣.

(٧) انظر: المسائل المنثورة ص: ٣٦.

الحاجب[٣]، والرضي[٤] نصبها؛ بسبب وقوعها موقع الحال والعامل فيه ذلك المحذوف وهو التسعير، فيكون تقديره: بعتُ الشاء شاةً ودرهمًا، بعتُ الشاءَ مُسَعرًا شاة بدرهم، قال ابن الحاجب عن الواو في "شاةً ودرهمًا" : «شاة بدرهم، أي: شاة مع درهم، ثم كثر ذلك فنصبوا (شاة) نصب (يدًا) ثم أبدلوا من باء المصاحبة واوًا»[٥].

الصورة الثانية مجيء الحال الجامدة مؤولةً بالمشتق:

العلماء قبل ابن مالك لم ينص أحد منهم – ممن اطَّلعت على كلامهم – بكثرة مجيء الحال جامدة مؤولة بالمشتق كعيسى بن عمر[٦]، وسيبويه[٧]، وأبو عمر الجرمي[٨]، والمبرد[٩]، والسيرافي[١٠]، وأبي علي الفارسي[١١]، والزمخشري[١٢]، وابن يعيش[١٣]، وابن الحاجب[١٤]، والرضي[١٥]، إلا ابن إياز الذي فهمت من كلامه القلة[١٦].

وإنما أطلقوا الجواز في مواضع منها أن تكون الحال دالة على مفاعلة ومثَّل له سيبويه بنحو: كلمته فاه إلى فيَّ، وبايعته يدًا بيد، كأنه قال كلمته مشافهة، وبايعته نقدًا، أي:

(١) انظر: المفصل ص: ١١٢.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦١/٢.
(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٠/١.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٣٣/٢.
(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٠/١.
(٦) انظر: الكتاب: ٣٩٨/١، والمسائل المنثورة ص: ٣٨.
(٧) انظر: الكتاب ٣٩١/١.
(٨) انظر: المسائل المنثورة ص: ٣٨.
(٩) انظر: المقتضب: ٣/ ٢٣٦
(١٠) انظر: شرح السيرافي للكتاب: ٨/٦.
(١١) انظر: المسائل المنثورة ص: ٣٥.
(١٢) انظر: المفصل ص: ١١٢.
(١٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٦١.
(١٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٩/١.
(١٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩/٢.
(١٦) انظر: الصورة الأولى الدالة على تسعير.

كلمته في هذه الحال[1]، واشترطوا المشاركة بحيث لا تأتي أحدهما منفردة؛ لأنك تريد المشاركة والمشاركة لا تكون إلا بين اثنين، فلا يصح المعنى إلا بالثاني، فإذا قلت كلمته فاه لم يصح إلا بقولك إلى فيَّ؛ لأنك تريد المشافهة، ومثله بعته يدًا بيدٍ، لا يصح بعته يدًا لأنك تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني[2]، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه في قوله: «واعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفردُ منها شيءٌ دون ما بعده، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه حتى تقول إلى فيَّ؛ لأنَّك إنَّما تريد مشافهةً، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين»[3].

والرفع عند العلماء في مثل قولهم: كلمته فوه إلى فيَّ، على تقدير: كلمته وفوه إلى فيَّ. أي: كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال؛ فانتصب لأنه حال وقع عليه الفعل، أما بايعتهُ يدًا بيدٍ فليس لك إلا النصب؛ لأنه لا يحسن أن تقول: بايعته ويدٌ بيدٍ، ولأن الإخبار عن المبايعة بالتعجيل، وليس عن أن يده في يده فلا يهم كونه قريبًا أو بعيدًا[4]، وعلل ابن الحاجب النصب بقوله: «والوجه الذي انتصب (فاه) هو أنَّه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يُفهم من غير نظر إلى تفصيل»[5].

ومن الحال الجامدة المؤولة بالمشتق كونها تفيد التشبيه نحو: قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[6]، ومنه نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا، والتقدير تمثل لها مُشَبَّهًا بالبشر، وكر زيد مُشَبَّهًا مُشَبَّهًا بالأسد[7].

كذلك مما يأتي حال جامدة مؤولةً بالمشتق من الأوجه غير التي مثَّل لها ابن مالك في

(١) انظر: الكتاب: ٣٩١/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٩٢/١، والمقتضب: ٣/ ٢٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦١، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٠/١.

(٣) الكتاب: ٣٩٢/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٩١/١، والمقتضب: ٣/ ٢٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/٦، والمفصل ص: ١١٢، وشرح وشرح المفصل لابن يعيش: ٦١/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٠/١، والمحصول في شرح الفصول: ٤٥٤/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٩/١.

(٦) مريم: ١٧.

(٧) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٤٥٤/١.

الألفية في قوله:

كَبِعْهُ مُـدًّا بِكَـذَا يَـدًّا بِيَـدْ وَكَرَّ زَيْـدٌ أَسَـدًا أَيْ كَأَسَـدْ

ما دل على الترتيب: نحو: بينت له حسابهُ بابًا بابًا، أي: مفصلاً؛ لأن العرب تكرر الشيء مرتين فيستوعَب(١)، كذلك: أدخلوا الأول فالأول، وأجاز بعضهم لها وجهين:

الأول: أن تريد الحال، لأنك أردت: (دخلوا منفردين) وتنوي للألف واللام الحذف، فالرفع هنا لا يجوز(٢).

الثاني: يجوز الرفع على البدل من الواو، وكأنه أراد دخل الأول فالأول، وأجازه عيسى بن عمر(٣)، وأبو عمر الجرمي(٤).

ومن الحال الجامدة أن تكون في طور يقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، فبسرًا ورطبًا حالان من المشار إليه لكن في زمنين مختلفين؛ لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر، ويجوز أن يكون الزمان المفضل فيه ماضيًا أو مستقبلاً، فلو أومأت إلى عنب وقلت: هذا عنب أطيب منه بسرًا، لم يجز إلا الرفع(٥). ومن الحال أيضًا أن تكون الحال نوعًا، أو فرعًا من صاحبها، نحو: قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾(٦)، الشاهد: خلقت طينًا.

ومثله قولهم: هذه جُبَّتُك خزًا، وهذا مالك ذهبًا، وهذا خاتمك حديدًا(٧).

ويُعدُّ ابن مالك أول مَنْ عبَّر بكثرة مجيء الحال جامدة في الصورتين السابقتين، وقد

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٤/٢.

(٢) المسائل المنثورة ص: ٣٨.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٩٨/١، والمسائل المنثورة ص: ٣٨.

(٤) انظر: المسائل المنثورة ص: ٣٨.

(٥) انظر: الكتاب: ٤٠٠/٣، المقتضب: ٢٥١/٣، شرح السيرافي للكتاب: ١٩/٦، والمفصل ص: ١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٤/٢.

(٦) الإسراء: ٦١.

(٧) انظر: الكتاب: ٣٩٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٤/٢.

تابعه بذلك من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، والشاطبي[٥]، والمكودي[٦]، والأشموني[٧]، والصبان[٨]، ويس الحمصي[٩]، ومنهم مَنْ لم يُعبَّر بالكثرة كأبي حيان[١٠]، وناظر الجيش[١١]، والدماميني[١٢]، والأزهري[١٣]، والسيوطي[١٤].

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣١٣.

(٢) انظر: شرح المرادي للألفية: ٣٥٦/١.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٦٣/٢.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٥٣٠/١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٤٢٧/٣.

(٦) انظر: شرح المكودي ص: ١٢٣.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ٦/٢.

(٨) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧١٧/٢.

(٩) انظر: حاشية التصريح على التوضيح: ٣٧٠/١.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل: ١٤/٩.

(١١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٤٦/٥.

(١٢) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٦٢/٦.

(١٣) انظر: التصريح على التوضيح: ٣٧٠/١.

(١٤) انظر: همع الهوامع: ٩/٤.

(١٢) مسألة: كثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا.

الأصل بالحال أن يكون وصفًا مشتقًا، لكنه قد يأتي مصدرًا كقولهم: قتلته صبرًا، ولقيته فُجاءةً ومفاجأةً، ولقيته عيانًا، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضًا ومشيًا، وأعطيته ماله نقدًا، وطلع بغتةً، وقد ذكر ابن مالك أنَّ هذا كثيرٌ في لغة العرب حيث قال:

وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية)، وفي (الكافية الشافية)[١]، و(شرح الكافية الشافية)[٢] له كثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا، وأطلق الجواز دون الوصف بالكثرة في (التسهيل)[٣]، و(شرح التسهيل) له[٤].

قول ابن مالك بكثرة مجيء الحال مصدرا منكرًا إنما هو اعتماد على تخريجه للأسلوب الذي يرد فيه المصدر المنكَّر في نحو قولك: جاء زيد فجأة، وهذا الأسلوب له شواهد كثيرة في القرآن وكلام العرب، فمنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[٥].

وقوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[٧]، قال الزجاج: «(جهارًا) منصوب مصدر، موضوع موضع الحال، المعنى : دعوتهم مُجاهرًا بالدعاء»[٨].

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٧٥.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/١٧٥.

(٣) انظر: التسهيل ص: ١٠٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٢/٣٢٨.

(٥) البقرة: ٢٦٠.

(٦) الأعراف: ٥٦.

(٧) نوح: ٨.

(٨)معاني القرآن وإعرابه: ٥/١٨٧.

ومنه قول الراجز:

ومنهل وردته التقاطَا[1]

أي: فجاءةً.

ومثَّل له سيبويه بقوله: «وذلك قولك: (قَتَلْتُه صبْرًا)، (ولَقيتُه فُجاءةٌ ومُفاجأةٌ)، (وكِفَاحًا ومُكافحةً)، ولقيته عِيانًا. . . »[2]، لكن العلماء في هذا الأسلوب اختلفوا في أمرين:

الأمر الأول: اختلفوا في الحكم على المصدر في هذه الشواهد، هل هو حال أو مفعول مطلق؟

القول الأول: أن هذه مصادر وقعت موقع الحال، فـ (أعطيته نقدًا) على تقدير: أعطيت المال منتقدًا، وقتلته صبرًا، على تقدير: قتلته مصبورًا.

وهذا قول الخليل[3]، وسيبويه[4]، والزجاج[5]، وابن النحاس[6]، والسيرافي[7]، والزمخشري[8]، وابن يعيش[9]، وابن الحاجب[10]، وابن مالك[11]، ونُسِب هذا القول

(١) جزء من بيت من الرجز، وهو لنقادة الأسدي في الكتاب: ٣٧١/١، وإصلاح المنطق ص: ٦٨، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٤٧/٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٦٧/٥، والمقاصد الشافية: ٤٣٩/٣.

(٢) الكتاب: ٣٧٠/١-٣٧١.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٨.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٧٠/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٧/٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٤٦/٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢. ٥٩/٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن: ١٢٩/١.

(٧) انظر: شرح السيرافي للكتاب: ١٤٦/٥.

(٨) انظر: المفصل ص: ١١٣.

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢.

(١٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٤/١.

(١١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٥/١، والتسهيل ص: ١٠٩، وشرح التسهيل: ٣٢٨/٢.

للجمهور[1].

القول الثاني: أنها مفاعيل مطلقة، وهذا قول الكوفيين[2]، والأخفش[3]، والمبرد[4].

لكنهم اختلفوا في الناصب فجعله الكوفيون منصوبة بالأفعال السابقة لها، لأن أعطيته نقدًا بمعنى: نقدتُ نقدًا، وطلع بغته، بمعنى: بغته بغتًا؛ وعللوا بأن أعطيت بمعنى: نقدت، وطلع بمعنى: بغت[5].

والأخفش والمبرد قالا: إنَّها منصوبة على المصدرية لا الحالية بأفعال مقدرة، فطلع بغتةً، بتقدير: طلع يبغتُ بغتةً، وقتله صبرًا، على تقدير: قتلته أصبره صبرًا، وأعطيته المال نقدًا، على تقدير: أعطيته المال أنقده نقدًا[6].

والراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول بأن الحال هنا في موضع الخبر في المعنى؛ لأن صاحبه مخبر عنه، وليس في موضع الفاعل، فهي تصح أن تكون جوابًا لقائل، كيف طلع زيد؟ فتقول: طلع بغتة[7]، ولا يصح أن تكون هذه المصادر منصوبة بأفعال مقدرة

(١) انظر: التذييل والتكميل: ٤٤/٩، وشرح ابن عقيل: ٥٣٤/١، وشرح المكودي ص: ١٢٣، وشرح الأشموني: ٩/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٦٨/٥، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٧٦/٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٢٠/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ٤٤/٩، وشرح ابن عقيل: ٥٣٤/١، وشرح المرادي للألفية: ٣٥٩/١، تمهيد القواعد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٦٦/٥، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٧٨/٦، وشرح الأشموني: ٩/٢.

(٣) انظر: شرح الرضي: ٢/ ٣٩، وشرح ابن الناظم ص: ٣١٧، والتذييل والتكميل ٤٤/٩، وشرح المرادي للألفية: ٣٥٩/١، والمقاصد الشافية: ٤٤٠/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٦٧/٥، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٧٨/٦، وشرح الأشموني: ٩/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ٢٦٨/٣، وشرح الرضي: ٢/ ٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٥/١، والمقاصد الشافية: ٤٤٠/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٦٧/٥، وشرح الأشموني: ٩/٢

(٥) انظر: شرح الرضي: ٢/ ٣٨، والتذييل والتكميل ٤٤/٩.

(٦) انظر: المقتضب: ٢٦٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٥/١، وشرح الرضي: ٢/ ٣٩، وشرح ابن الناظم ص: ٣١٧، والتذييل والتكميل ٤٤/٩، وشرح المرادي للألفية: ٣٥٩/١، والمقاصد الشافية: ٤٤٠/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٦٧/٥، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٧٨/٦، وشرح الأشموني: ٩/٢

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢.

ففي قولنا: طلع بغتة، وقتلته صبرًا، وأعطيته نقدًا، المصادر لم تدل على الأفعال، فالطلوع لا يدل على البغتة، والقتل لا يدل على الصبر، والعطاء لا يدل على النقد، ولو كان كما قال الأخفش، والمبرد لجاز تعريفهما[1].

وأما الأمر الثاني: فقد اختلفوا في قياسيته، وقد قال بقياسيته المبرد الذي اشترط أن يدل عليه الفعل، فأجاز أن تقول: أتانا سرعةً، وأتانا رجلةً؛ لدلالة الفعل عليه، ولم يجز أتانا ضحكًا، ولا أتانا ضربًا؛ لأن الضحك والضرب ليسا من ضروب الإتيان[2].

ومنعه آخرون، ويبدو أن المانعين من قياسيته يرون أنه يوقف على السماع؛ لأن الحال هنا في موضع الخبر في المعنى؛ لأن صاحبه مخبر عن صاحبه، وليس في موضع الفاعل، لذا لا يقاس عليه، وعلل سيبويه عدم القياس بأنه لا يحسن: أتانا سرعةً[3]، ولعدم كثرته كثرة تجير تجير القياس عليه ففي تعليل سيبويه لعدم قياسيته قال: «وليس كلُّ مصدرٍ وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً،. . . ، واطَّرد في هذا الباب الذي قبله؛ لأنَّ المصدر هناك ليس في موضع فاعل»[4]، فيفهم منه عدم الاطراد والكثرة في هذا الباب لذا حكم عليه بعدم قياسيته، وهذا القول –منع القياس– الذي اختاره ابن مالك إذ قال في (شرح التسهيل): «قد تقدم التنبيه على أنَّ الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبرٌ عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة للمبتدأ، وهذا يقتضي إلا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شيء منه يحفظ ولم يُقس عليه»[5].

وقد انفرد ابن مالك على العلماء قبله بكثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا، وقد تابعه بذلك من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[6]، والمرادي[1]، وابن هشام[2]،

(١) انظر: التذييل والتكميل: ٤٤/٩.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٦٨/٣، والمفصل ص: ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٤/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٧٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٤٦/٥، والتذييل والتكميل: ٤٣/٩.

(٤) الكتاب: ٣٧٠/١-٣٧١.

(٥) شرح التسهيل: ٣٢٨/٢.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣١٧.

هشام[٢]، وابن عقيل[٣]، والشاطبي[٤]، والمكودي[٥]، والأشموني[٦]، والأزهري[٧]، والدماميني[٨]، والسيوطي[٩]، أمَّا أبو حيان فذكر أن مجيئه حالاً أكثر من مجيئه نعتًا[١٠]، فيما لم يُعبَّر بالكثرة غيرهم كناظر الجيش[١١]، والصبان[١٢]، ويس الحمصي[١٣].

(١) انظر: شرح المرادي للألفية: ٣٥٩/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٦٧/٢.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٥٣٤/١.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٤٣٨/٣.

(٥) انظر: شرح المكودي ص: ١٢٣.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٩/٢.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح: ٣٧٤/١.

(٨) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٧٦/٦.

(٩) انظر: همع الهوامع: ١٤/٤.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل: ٤٤/٩.

(١١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٦٦/٥.

(١٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٢٠/٢.

(١٣) انظر: حاشية التصريح على التوضيح: ٣٧٤/١.

(١٣) مسألة: متى يكثر رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر؟

يعمل اسم التفضيل الجر إذا أضيف، مثل: محمد أفضل الرجال، ويعمل اسم التفضيل النصب، وذلك إذا نصب التمييز بعده، مثال: أنا أكثر منك مالاً، ويعمل اسم التفضيل الرفع؛ فيرفع الضمير المستتر باتفاق العلماء وذلك لضعفها عن العمل، ورفع المضمر لا يحتاج إلى قوة العامل[١]، فتقول: زيد أفضل من عمر (أفضل) رفع ضميرًا مستترا تقديره (هو)، وأما رفعه للاسم الظاهر والضمير البارز فقد ورد – من دون شروط – في لغة ضعيفة رواها يونس بن حبيب نحو: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه[٢]، قال السيرافي: «كأنهم يتأولون اسم الفاعل فيتأول (خير منه أبوه) تأويل (فاضل عليه أبوه) و (وراجح عليه أبوه)»[٣].

وأما رفعه عنهما بشروط فقال عنه ابن مالك:

وَرَفْعُــهُ الظَّــاهرَ نَــزْرٌ وَمَتَــى عَاقَــبَ فِعْــلاً فَكَــثِيرًا ثَبَتَــا

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِــنْ رَفِيــقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِــنَ الصِّــديقِ

قرر ابن مالك هنا كثرة رفع (أفعل التفضيل) للاسم الظاهر إذا كانت الصفة المشبهة – أفعل التفضيل – يمكن استبدالها بفعل فيقوم مقامها وذلك في قوله: «**وَمَتَى عَاقبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا**»، كما نصَّ في (شرح الكافية الشافية) له على كثرة رفع أفعل التفضيل للظاهر بشروط سوف أذكرها مُفصلةً لاحقًا، وأمَّا في (الكافية الشافية)[٤]، ومتن (التسهيل) و(شرح التسهيل)[٥] له، فذكر رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر بالشروط نفسها التي ذكرها في الكافية الشافية إلا أنه لم ينص على كثرة ذلك[٦].

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٣، وشرح الكافية: ٢٩٤/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٧/٢، وللتوسع أكثر يُنظر مسألة: متى يكون رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر نزرٌ ص:٢٣٩. ص:٢٣٩.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٠٤/٦.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢٩٤/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٦٥/٣.

(٦) انظر: التسهيل ص: ١٣٥.

أمَّا العُلماء قبل ابن مالك – ممن اطَّلعت على كلامهم- ذكروا أن الأصل رفع – أفعل- للمُضمر، ورفعه للظاهر قليل كما ذكرت، إلا إذا أمكن إحلال الفعل مكان أفعل التفضيل فإنه يجوز رفعه للاسم الظاهر؛ لقوة عمله في هذه الحالة؛ لأنه عمل الفعل فأشبه المشتقات العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وما ذكره العلماء من جواز رفعه للاسم الظاهر إذا صح إحلال الفعل مكانه هو قياس مطرد وذلك فيما توفرت فيه الشروط التالية:

الأول: أن يكون الظاهر المرفوع بـــ(أفعل) مفضلاً على نفسه باعتبارين[1]، ويكون المفضل عليه بعده مذكورا أو مقدرا، نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (ما مِنْ أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشر ذي الحجة)[2]، على تقدير: (منه في عشر ذي الحجة)، ذكر سيبويه أنَّ التفضيل هنا ليس بتفضيل الصوم على الأيام، وإنما تفضيل الأيام بعضها على بعض[3]، ونصَّ ابن إياز على أنَّ رفع الظاهر في هذا الحديث قياس مطرد[4]، ويكون المفضل عليه الذي هو في المعنى إمَّا:

أ- مذكورًا، كما في قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكُحلُ منه في عينِ زيدٍ، قال سيبويه: «ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع، فكأنك قلت: ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد»[5]، وذكر أبو علي الفارسي أن رفع (الكحل) على الابتداء، وجعل (أحسن) خبره لا يجوز؛ لأنَّه يحول بين الصلة والموصول بالمبتدأ، والمبتدأ كأنَّه ليس هو من الاسم، وإنَّما هو أجنبي، ولا يجوز أن يجعل (أحسن) مبتدأ و(الكحل) خبر؛ لأنَّه قد حال بينه وبين تمامه بالخبر، وهذا لا يجوز فلما فسد هذان الوجهان في الرفع أعملوه وتركوا قولهم[6].

(١) انظر: الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب: ٢٤٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١١/٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٦١/١، والمحصول في شرح الفصول: ٧٥١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٣، والارتشاف: ٢٣٣٥/٥.

(٢) انظر: الحديث في صحيح ابن خزيمة: ٢٧٣/٤، وسنن أبي داوود: ٣٢٥/٢، وسنن ابن ماجه: ٥١١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٢/٢.

(٤) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٧٥١/٢.

(٥) الكتاب ٣١/٢.

(٦) انظر: المسائل المنثورة ص: ٥٢.

ب- أو مقدرًا، كقول سحيم بن وثيل:

مـــرَرْتُ علـــى وادي السِّـــباعِ ولا أَرَى		كـــوادِي السِّـــبَاعِ حـــينَ يظلـــمُ واديَـــا
أقـــلَّ بـــــه ركـــــبٌ أتـــــوهُ تَئَّـــــةً		وأخْوف إلا ما وَقَى اللهُ، ساريا[1]

على تقدير: ولا أرى واديًا أقلَّ به ركب منه بوادي السباع، فحذف المـُفضَّل عليه، للعلم به، وهو (منه). ومثله ما مثَّل به ابن مالك في الألفية، وذلك في قوله:

كَلَنْ تَرَى فِي النَّـــاس مِـــنْ رَفِيـــقٍ		أوْلَى بِهِ الْفَضْـــلُ مِـــنَ الصِّـــديق

على تقدير: (لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل منه بالصديق)، الضمير المحذوف في (منه) هو العائد على الفضل الظاهر المرفوع بـــ(أفعل) وهو المفضَّل.

الثاني: أن يأتي الظاهر المرفوع بـــ (أفعل) بعد ضمير مذكور، ملفوظ به وهذا الضمير مُفَسِّر بصاحب (أفعل) الذي جرى عليه[2]، إذ لو جاء الضمير بعد الاسم الظاهر في نحو: لن ترى في الناس من رفيق الفضلُ أولى به من الصديق، لكان رفع (الفضل) على أنه مبتدأ، و(أولى به) خبره، أمَّا لو سَبَق الضميرُ الاسمَ الظاهر لوجب رفع الظاهر بأفعل التفضيل، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ كما في نحو بيت ابن مالك: (أولى به الفضلُ من الصديق)؛ لأنه فُصِل بين (أولى) وما في صلته، وهو مجرور بعد الفصل بأجنبي وهو (الفضلُ)، وفي نحو: ما رأيتُ أحدًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد، ونحو: ما رأيت في الناس صديقًا أبغض إليه الشرُّ منه إلى زيد، قال سيبويه وهو يتحدث عن أن الرافع للظاهر في قولك: ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه إليه، وما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عينه: «ويدلك على أنه ليس بمنـــزلة: (خيرٌ منه أبوه) أن (الهاء) التي تكون في (من)، هي (الكحلُ والشرُّ) كما أن الإضمار الذي في (عمله وبُغض) هو (الكحلُ والشرُّ)»[3]، فرَفَعتْ (أفعل) الاسم الظاهر مع ضعفها في مشابهة اسم الفاعل؛ لاضطرارها

(١) البيتان من الطويل، وهو لسحيم بن وثيل ٣٣/٢، وهو في ديوانه ص: ١٩، في الكتاب ٣٢/٢، وفي شرح الكتاب للسيرافي: ١١١/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٦١/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٢/٢، والأصول في النحو: ١٣١/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١١/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٦١/١، وشرح الرضي ٤٦٤/٣، والارتشاف: ٢٣٣٥/٥.

(٣) الكتاب ٣٢/٢.

للعمل، لأنه لا يرفع (الفضلُ) على أنه مبتدأ بسبب الفصل بينه وبين الخبر بأجنبي منهما، وبهذا علل سيبويه[١]، إلا أنه عند الكسائي والفرَّاء ليس الفاصل بأجنبي؛ لأن المبتدأ عندهما معمول للخبر[٢].

الثالث: أن تسبق الجملة بنفي[٣]، فلا يصح في نحو: رأيت في الناس صديقًا أبغض إليه الشرُّ منه إلى زيد؛ لأن الفعل لا يعاقب في هذه الجملة، أي ليست بمعنى: رأيتُ صديقًا يبغض الشرَّ كزيد، كما يجري مجرى النفي ما في معناه كالاستفهام والنهي، فـــالاستفهام نحو: هل رأيت في الناس صديقًا أبغض إليه الشرُّ منه إلى زيد؟ والنهي نحو: لا ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق. قال الرضي: «نقل الرماني جواز ذلك في المثبت، إلا أنه في السماع لم يثبت»[٤]، وبعدُ فلم يُعبَّر أحد من العلماء قبل ابن مالك بكثرة رفع (أفعل) للاسم الظاهر، لكنهم أطلقوا الجواز وجعلوه قياسًا مُطردًا –فيما توفرت فيه الشروط السابقة– فيفُهم أنهم يرون كثرته؛ إذ من شرط القياس أن يكون المسموع عن العرب كثيرًا، وقد وافق ابن مالك على التعبير بالكثرة من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[٥]، والشاطبي[٦]، والأشموني[٧]، الأزهري[٨]، والسيوطي[٩]، فيما أطلق أطلق الجواز وجعلوه قياسًا مُطردًا غيرهم كأبي حيان[١٠]، وابن عقيل[١١]، والمرادي[١٢]،

(١) انظر: المقتضب: ٢٤٨/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٨/٣.
(٢) رأيهما في شرح الرضي ٤٦٨/٣.
(٣) انظر: الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب: ٢٤٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١١/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٦٢/١، والمحصول في شرح الفصول: ٧٥١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٣، والارتشاف: ٢٣٣٥/٥.
(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤٦٩/٣، وذكره ابن إياز في المحصول في شرح الفصول: ٧٥٠/٢.
(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٤٨٦.
(٦) انظر: شرح الشاطبي: ٥٩٦/٤.
(٧) انظر: شرح الأشموني: ٣١١/٢.
(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٠٦/٢.
(٩) انظر: همع الهوامع: ٥: /١٠٧.
(١٠) انظر: الارتشاف: ٢٣٣٦/٥.
(١١) انظر: شرح ابن عقيل ١٤٩/٢.
(١٢) انظر: شرح المرادي للألفية: ٥٥٥/١.

وناظر الجيش[1]، والمكودي[2]، والدماميني[3]،والصبان[4].

(١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٢٦٩٤.

(٢) انظر: شرح المكودي ص: ١٩٠.

(٣) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٧/٢٨٤.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/١٠٢٤.

(١٤) مسألة: كثرة مجيء تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة مجرورًا بالإضافة.

الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالِف المعدود في التذكير والتأنيث، ويكون تمييزها جمع قلة مجرورًا بإضافة العدد إليها، مثل: ثلاثة رجال، وثلاث نساء، وأربعة رجال، وأربع نساء، وهكذا إلى عشرة[١]، قال ابن مالك في حديثه عن تذكير الأعداد وتأنيثها وتميزها:

ثَلَاثَــةً بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلعشَــرَهْ فِي عَدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكّرَهْ

في الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّــزَ اجْــرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّــةٍ فِــي الأَكْثَــرِ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية)كثرة مجيء مُميز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة، وفي (الكافية الشافية)[٢]، و(شرح الكافية الشافية)[٣] له، و(شرح التسهيل)[٤] ذكر الحكم دون الإشارة إلى كثرة وروده عن العرب، وفي حديثه عن مميز العدد من ثلاثة إلى عشرة في متن (التسهيل) يفهم منه أنه يرى الكثرة؛ حيث عبر عن مجيء تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة جمع تصحيح أو كثرة بأنه قليل، حيث قال: «ولا يُجمع المــُفسر جمع تصحيح، ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كَثُر استعماله إلا قليلاً»[٥].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد فهمت من السيرافي كثرة مجيء تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة عندما عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد) الدال على التقليل في حديثه عن إضافة العدد القليل إلى جمع الكثرة في قوله: «وقد يُضافُ إلى الجمع الكثير، كقولهم: (ثلاثة كلاب)،. . . »[٦]، إذ أنَّ قلة إضافة إلى الكثير تعني كثرة الإضافة إلى القليل.

والعلماء- غير السيرافي – تكلموا عن الأصل – تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة مجرورةً بالإضافة – دون الإشارة إلى الكثرة، ومن ذلك قول سيبويه: «ومما أُجْرِي هذا

(١) انظر: الكتاب: ٥٥٧/٣، والمقتضب: ١٥٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٥٠/٤، والمفصل ص: ٢٧٤، وشرح ابن يعيش: ١٩/٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨٦/٣، وشرح ابن الناظم ص: ٧٢٦، وشرح ابن عقيل: ٣١٨/٢، والمقاصد الشافية: ٢٣٩/٦

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤١/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١٤٤/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٤/٢.

(٥) التسهيل ص: ١١٦.

(٦) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٥١/٤.

المجري أسماءُ العدد: تقول فيما كان لأدنى العِدَّة بالإضافة إلى ما يُبْنى لجمع أدنى العدد،. . .، وذلك قولك: ثلاثةُ أبوابٍ، وأربعةُ أنفسٍ، وأربعةُ أثوابٍ»[1]، وقول المبرد: «فإنْ كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدل على أقلِّ العدد»[2]، كما لم يشر غيرهما كالخليل[3]، والزمخشري[4]، وابن يعيش[5]، وابن الحاجب[6]، والرضي[7]، وابن إياز[8].
إياز[8].

وعلل السيرافي التميز بجمع القلة بقوله: «وأدنى الجموع على أربعة أمثلة: وهو (أفعل، وأفعال، وأفعِلة، وفِعْلة)،. . . ، وأدنى العدد يُضاف إلى أدنى الجموع، وإنَّما أُضيف من قِبل أنَّ أدنى العدد بعض الجمع، لأن الجمع أكثر منه فأضيف إليه، كما يُضاف البعض إلى الكل»[9]، أي: أنَّ إضافة أدنى العدد إلى جموع القلة دون جموع الكثرة للمشاكلة والمطابقة[10]، فتقول: مررت بأربعة صِبْيةٍ، وضحيت بثلاثة أكْبُشٍ، ورأيتُ ثلاثةَ رجالٍ. والتمييز في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة على الأوزان التالية: (أَفْعُل) ومنه: أكْلُب، وأفْرُخ، و(أَفْعال) ومنه: أجَمْال، وأمْثال، و(أَفْعِلَة) نحو: أَحْمِرة، أجْرِبة، و(فِعْلة) نحو: صِبْية، وغِلْمة، وفِتْية[11]، ويكون مجرورًا بالإضافة[12]؛ وذلك لإضافة أدنى العدد إليه أدنى الجمع.

(١) الكتاب: ٢٠٦/١.

(٢) المقتضب: ١٥٤/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٥١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٦.

(٤) انظر: المفصل ص: ٢٧٦.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٦.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦١٣/١.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٠/٣.

(٨) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٩١٩/٢.

(٩) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٥٠/٤.

(١٠) انظر: المقتضب: ١٥٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٥٠/٤، والمفصل ص: ٢٧٦، وشرح الجمل لابن خروف: ٦٣٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦١٣/١.

(١١) انظر: الكتاب: ٥٦٧/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٥٠/٤، والمقتضب: ١٥٤/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٩١٨/٢، والتسهيل ص: ١١٦، والمقاصد الشافية: ٢٤٩/٦.

(١٢) انظر: الكتاب: ٢٠٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٥٠/٤، والمفصل ص: ٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٦.

وعلى هذا فالعلماء قبل ابن مالك لم يُعبروا بالكثرة؛ لأنه الأصل، وقد تابع ابن مالك بهذا التعبير من جاء بعده من شُرَّاح (الألفية) وغيرهم كابن عقيل[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣]، والشاطبي[٤] والمكودي[٥]، ومِنْهم مَنْ سكت عن هذا التعبير كابن الناظم[٦]، وأبي وأبي حيان[٧]، وناظر الجيش[٨]، والدماميني[٩]، والأشموني[١٠]، والأزهري[١١]، والسيوطي[١٢]، ويس الحمصي[١٣]، والصبان[١٤].

وقد يأتي المميز غير جمع القلة؛ كأن يكون جمع تكسير على أحد أوزان الكثرة، وذلك في حالات وهي:

١- أن يُهْمل بناء القلة، نحو: ثلاثُ جوارٍ، وخمسة دراهم، وأربعة رجال[١٥].

٢- أن يكون وزن القلة شذّ سماعًا، أو قياسًا، فيُعامل معاملة المعدوم، فالمعامل معاملة المعدوم في **القياس**، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ** ﴾[١٦]، فجمع (قَرء) على (أقراء) التي على وزن (أَفْعال) شاذّ[١].

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ٣١٨/٢.

(٢) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢٠٧/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢٣/٣.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٢٥٠/٦.

(٥) انظر: شرح المكودي ص: ٢٧٠.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧٢٦.

(٧) انظر: الارتشاف: ٧٤٣/٢.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٤٠٣/٥.

(٩) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٨/٧.

(١٠) انظر: شرح الأشموني: ٣١٨/٣.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٠/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع: ٧٤/٤.

(١٣) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٠/٢.

(١٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٩٨/٤.

(١٥) انظر: ابن يعيش: ٢٥/٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٠/٣، وشرح ابن الناظم، ص: ٧٢٦

(١٦) البقرة: ٢٢٨.

قال الخليل: «إنهم إذا قالوا: ثلاثة كلابٍ كأنهم قالوا: ثلاثة من الكلاب، فحذفوا وأضافوا استخفافًا»[٢]، وقال بهذا التعليل الزمخشري[٣]، وابن خروف[٤].

أو في **السماع** نحو: قولك: ثلاثة شسوع، فاستُغْنِي عن (أشساع) على وزن(أَفْعال)[٥]، وحكى الزمخشري أنه روي عن الأخفش أنه أثبت (أشسعًا)[٦]، وجعله ابن يعيش من استعمالاً وقياسًا[٧].

أو يأتي المميز جمع مذكر أو جمع مؤنث سالمًا وذلك في حالات وهي:

١–أن يكون وزن التكسير مُهملاً[٨]، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[٩]،تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴾[١٠].

٢–أن يكون مجاورًا لوزن المُهْمل تكسيره، وذلك للمشاكلة[١١]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾[١٢]، فجاء تمييز العدد (سبع) جمع مؤنث سالمًا (سنبلات) مع وجود الجمع (سنابل)، وذلك لأنه جاور التمييز بـ (بقرات) وجمع التكسير فيه مهمل.

---

(١) انظر: المفصل ص: ٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٠٧/١، وشرح التسهيل ٣٩٦/٢، شرح ابن الناظم ص: ٧٢٦، وشرح ابن عقيل ص: ٣١٨، والمقاصد الشافية ٢٥٠/٦، وشرح الأشموني ٣١٩/٣

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٥١/٤، كما نقله عنه ابن يعيش ، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٦.

(٣) انظر: المفصل ص: ٢٧٦

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٦٣٩/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ١٥٨/٢، والمفصل ص: ٢٧٦، وشرح التسهيل ٣٩٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٦، والمقاصد الشافية ٢٥٠/٦.

(٦) انظر: المفصل ص: ٢٧٦

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٦، وشرح التسهيل ٣٩٦/٢

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣٩٦/٢

(٩) البقرة: ٢٩.

(١٠) يوسف: ٤٣.

(١١) انظر: شرح التسهيل ٣٩٦/٢

(١٢) يوسف: ٤٣.

٣- أن يقل استعمال جمع الكثرة نحو: ثلاث سُعادات، فيجوز لقلة (سعائد) وهذا جائز[١].

وأمَّا إنْ كثر استعمال غيره، ولم يجاور ما أهمل تكسيره، نحو: ثلاثة أحمدين، وثلاث زينبات، فيجوز قليلاً[٢]، وجعله سيبويه من الضرورة وذلك لأن جمع المذكر السالم إنما يكون جمعًا لوصف المذكر العاقل، وتمييز العدد إنما يكون للنوع لا للعدد؛ قال سيبويه في باب: (ما لا يحسن أنْ تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة): «وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثةٌ قُرَشُيُّون، وثلاثةٌ مُسلمون، وثلاثةٌ صالحون فهذا وجه الكلام، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم، إلا أن يضطر شاعر»[٣]، وفسَّره السيرافي بقوله: «لم يحسن أنْ تقول: ثلاثةٌ قُرَشُيُّون؛ لأنَّهم ليسوا بنوع، وإنَّما ينبغي أنْ تقول: ثلاثة رجال قرشيون»[٤].

وقد يأتي تمييز العدد اسم جمع أو اسم جنس جمعيًا، وله صورتان[٥]:

الصورة الأولى: أن يُجر بـــ (من)، نحو قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[٦]، ومررت بخمسة من القوم، وعجبت من ثلاثة من النحل، واشتريت ثلاثًا من البقر.

الصورة الثانية: أن يضاف اسم الجمع أو اسم جنس جمعيًا إلى العدد، تقول: مررت بخمسة قوم، واشتريت ست بقرٍ واسم الجمع.

(١٥) مسألة: كثرة مجيء خبر (كاد) بدون (أنْ).

(١) انظر: شرح الأشموني ٣١٩/٣

(٢) انظر: التسهيل ص: ١١٦، والمقاصد الشافية ٢٥١/٦، وشرح الأشموني ٣١٩/٣.

(٣) الكتاب: ٥٦٦/٣.

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٣٦/١٤.

(٥) انظر: الكتاب: ٢٠٦/٢، و المقتضب: ١٥٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٠/٣، والتسهيل ص: ١١٦، ١١٦، وشرح التسهيل: ٣٩٦/٢، وشرح ابن الناظم ص: ٧٢٦، والمقاصد الشافية: ٢٥٤/٦.

(٦) البقرة: ٢٦٠.

من أفعال المقاربة (كاد) وتفيد الدنو من الفعل حقيقة[١]، وعن دخول (أنْ) في خبرها، قال ابن مالك:

وكونُه بدون (أنْ) بعــد (عَسَــى) نزْرٌ و(كاد) الأمر فيه عُكِســا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية)، وفي (شرح الكافية الشافية)[٢] له كثرة مجيء خبر (كاد) بدون (أنْ)؛ وهذا يُفهم مِن كونه جعلها عكس (عسى) التي يقل مجيء خبرها دون (أنْ)، وفي (الكافية الشافية) ذكر أن الأغلب تركها[٣]، وفي متن (التسهيل) ذكر أن تجريدها أعرف[٤].

تتفق كلمة العلماء على أن الأصل في خبر (كاد) أن يأتي بدون (أنْ)؛ لمقاربتها لباب (كان) وأخواتها[٥]، ولأنها أبلغ في المقاربة، فالمراد قرب وقوع الفعل في الحال لذا لم تدخل (أنْ) في (كاد)، ودخلت في (عسى)[٦]، ويعدُ الرضي أول من نصَّ على كثرة مجيء (كاد) (كاد) بدون (أنْ) – ممن اطَّلعت على كلامهم من العلماء – في قوله: «ويجب تجريد خبر (هلهل) من (أنْ)، وأمَّا (كاد) و(كرب) و (أوشك)، فتستعمل أخبارها مع (أنْ)، ومجردة، والتجريد مع (كاد) و(كرب) أكثر وأعرف»[٧]، وفهمت الكثرة من سيبويه في قوله: «وأمَّا (كاد) فإنَّهم لا يَذكرون فيها (أنْ)،. . . ، وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل) شبهوه بعسى»[٨]، والمُبرد في قوله: «ولا تذكر خبرها إلا فعلاً، فهي بمنزلة قولك: (جعل يقول)، و(أخذ يقول)، وكرب يقول، إلا أنْ يضطر شاعر»[٩]، أي: بدون (أنْ)، وابن

(١) انظر: المقتضب: ٧٤/٣، وشرح التسهيل: ٣٨٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢٠/٤، والمقاصد الشافية: ٢٦٨/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٨٩/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٨٨/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٥٩.

(٥) انظر: الكتاب: ١٦٠/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨٤/١١، والمسائل المنثورة ص: ٢٣٢، وشرح الرضي على على الكافية: ٢٢١/٤.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٩/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٩٢/٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٢٢٠/٤.

(٨) الكتاب: ١٥٩/٣-١٦٠.

(٩) انظر: المقتضب: ٧٥/٣.

السَّرَّاج في قوله: «وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل)»[1]، والسيرافي في قوله: «والباب في في (كاد) إسقاط (أنْ)»[2]، وابن يعيش في قوله: «وأصلُ (كاد) أن لا يكون في خبرها (أنْ)»[3].

إذ إنَّ كلامهم يُشْعِرُ بالتقليل وأنَّ مجيء (كاد) بدون (أنْ) هو الأصل الكثير، وفهمت كثرة مجيئها بدون (أنْ) من الزجاجي في قوله عنها: «والأجود أنْ تستعمل بغير (أنْ)»[4].

وأطلق الجواز غيرهم من العلماء كالفارسي[5]، والزمخشري[6]، وابن خروف[7]، وابن وابن الحاجب[8]، والجزولي[9].

ونصَّ ابن عصفور على أن مجيء (أنْ) بعدها من الضرورة[10].

ومن مجيئها بـــ (أنْ) قول الشاعر:

قَدْ كَادَ من طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحَا[11]

والأصل: كاد من طول البلى يمصحا، ومثله قول الشاعر:

كَادَتْ النفسُ أنْ تفيضَ عليـــهِ إذ ثَوَى حَشْوَ ريطةٍ وبرودِ[12]

---

(١) الأصول في النحو: ٢٠٧/٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٩٣/١١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٩/٧.

(٤) الجمل في النحو ص: ٢٠٢.

(٥) انظر: المسائل المنثورة ص: ٢٣٢.

(٦) انظر: المفصل ص: ٣٦٥.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٨٤٢/٢

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٩٦/٢.

(٩) انظر: المقدمة الجزولية في النحو ص: ٢٠٦.

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٦/٢.

(١١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة، في ملحقات ديوانه ص: ١٧٢، والكتاب: ٣/ ١٦٠، والمقتضب: ٧٥/٣، والجمل في النحو ص: ٢٠٢، وشرح الجمل لابن خروف: ٨٤٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٧/٢، وخزانة الأدب: ٣٤٧/٩.

(١٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيدٍ الطائي في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٤٦/٣، وبلا نسبة أدب الكاتب ص: ٤٠٦، وخزانة الأدب: ٣٤٨/٩.

وقد تابع ابن مالك بالقول بالكثرة من جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١]، وأبي حيان[٢]، وابن عقيل[٣]، والمرادي[٤]، وناظر الجيش[٥]، والشاطبي[٦]، والمكودي[٧]، والدماميني[٨]، والأشموني[٩]، والأزهري[١٠]، والسيوطي[١١]، والصبان[١٢]، ويس الحمصي[١٣].

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ١٥٦.
(٢) انظر: التذييل والتكميل: ٣٣٧/٤.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٨٢/١.
(٤) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢١٢/١.
(٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٢٥٨/٣.
(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٢٧١/٢.
(٧) انظر: شرح المكودي ص: ٦٢.
(٨) انظر: تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٢٨٩/٣.
(٩) انظر: شرح الأشموني: ٢٧٦/١.
(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٧/١.
(١١) انظر: همع الهوامع: ١٣٩/٢
(١٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٠٣/١.
(١٣) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٦/١.

(١٦) مسألة: كثرة مجيء اسم الفعل بمعنى فعل الأمر.

اسم الفعل هو: «ما ناب عن الفعل وليس فضلة، ولا متأثرًا بعامل»[١]، واسم الفعل له تقسيمات عدة فهو ينقسم باعتبار التعريف والتنكير[٢]، وباعتبار التعدي واللزوم، وباعتبار السماع والقياس، وباعتبار الوضع إلى مرتجل، نحو: صه، ومنقول، نحو: مكانك[٣]، وباعتبار دلالته على الزمن -المعنى- إلى قسمين[٤]:

١- ما يختص بالإخبار: وهو الذي بمعنى الفعل المضارع والماضي، نحو: هيهات، وأف.

٢- ما يختص بالأمر والنهي: وهي الذي بمعنى فعل الأمر، نحو: هَلُمَّ، وصه، ومه، وبله، وهو محل دراستنا، قال ابن مالك في عن أسماء الأفعال:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أوَّهْ وَمَهْ
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) كثرة مجيء اسم الفعل من الأمر، وفي (الكافية الشافية) نصَّ على كثرته في قوله:

ونائِبُ فَعْلٍ غيرُ معمولٍ ولا فضْلةٍ اسمُ الفِعْلِ والمُجْدِي افْعَلا
يأتي كثيرًا وبمعنى فَعَلا وأفْعَلُ استعمالُه تَقَلّلا[٥]

ووضحه في (شرح الكافية الشافية) له بقوله: «فَفُهِم بذا وما بَعْده أن اسم الفعل الدال على أمر كثيرٌ»[٦]، وفي حديثه عن أسماء الأفعال في متن (التسهيل) نصَّ على الكثرة

(١) شرح الحدود النحوية ص: ١٣٨.

(٢) انظر: الكتاب: ٣١١/١، والمفصل: ٢٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٠٤/١.

(٣) انظر: الكتاب ١: /٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤

(٤) انظر: الكتاب: ٢٤٢/١، والمسائل العسكرية ص: ١١٢، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤، وشرح الكافية للرضي: ٨٩/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٦٠/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦١/٢.

أيضًا؛ إذ قال: «وأكثرها أوامر، وقد تدل على حدث ماض أو حاضر»[1].

فإذن ابن مالك يرى كثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر، وهذا الرأي الذي قرره ابن مالك قد سبقه إليه بعض العلماء؛ فسيبويه نص على أنه الأغلب على اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر في قوله: «وإنَّما كان أصلُ هذا في الأمر والنهي وكانا أوْلَى بهِ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضعُ الذي لا يكون إلا فِعلاً أغلب عليه»[2].

ونجد نص سيبويه على غلبته يتردد في نصوص من بعده من العلماء إذ قال أبو علي الفارسي عندما مثَّل له: «وذلك قولهم: تراكِ، ونزالِ،. . . ، وما أشبه ذلك، وهذا إنَّما خُصَّ به الأمر؛ لأنه موضع يغْلب فيه الفعل ويختص به، فلا يستعمل فيه غيره»[3].

وقال الزمخشري في باب أسماء الأفعال والأصوات: «هي على ضَرْبين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول»[4].

وقال ابن يعيش: «وإنَّما كان الغالب فيها الأمر لما ذكرناه من أنَّ الغرض بها الإيجاز مع ضرب المبالغة، وذلك بابه الأمر»[5].

وممن عبَّر بالكثرة الرضي حيث قال: «وأكْثرُ أسماء الأفعال بمعنى الأمر»[6].

ونلحظ في النصوص السابقة تعليل العلماء لغلبته بثلاثة أمور[7]:

الأمر الأول: الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل، فقويت دلالته عليه فساغ أن يُقام غَيْرُه مقامه.

والأمر الثاني: أن الغرض من أسماء الأفعال الإيجاز مع ضرب المبالغة، وهذا بابه الأمر.

والأمر الثالث: الأمر كثيرًا ما يكتفي بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لا يكتفي بلفظٍ

(١) التسهيل ص: ٢١٠.

(٢) الكتاب: ٢٤٢/١

(٣) المسائل العسكرية ص: ١١٢.

(٤) المفصل ص: ١٩٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤

(٦) شرح الكافية للرضي: ٨٩/٣.

(٧) انظر: الكتاب: ٢٤٨/١، والمسائل العسكرية ص: ١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٤/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٨٩/٣. والمقاصد الشافية: ٥/ ٥٠١.

قائم مقامه.

وأمَّا عن تعبير ابن مالك بكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر فقد تابعه من بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١]، وابن عقيل[٢]، والمرادي[٣]، وناظر الجيش[٤]، والشاطبي[٥]، والمكودي[٦]، والأشموني[٧]، والصبان[٨].

ولم يُعبر بالكثرة غيرهم كأبي حيان[٩]، والأزهري[١٠]، والسيوطي[١١]، ويس الحمصي[١٢].

ولكثرة اسم الفعل بمعنى الأمر جاء على أكثر من هيئة ووضع، **فينقسم من حيث التعدي واللزوم إلى متعدٍ للمأمور وغير متعدٍ:**

فالمتعدي للمأمور نحو: (هَلُمَّ) الحجازية، بمعنى: أَقْبِل، أو قربه، أو أحضر[١٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[١٤].

وفيها خلاف على قولين:

القول الأول: أنها مركبة من (ها) التنبيه و(لُمَّ) وهذا قول سيبويه[١٥]، والفارسي[١]،

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦١٠.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٥.

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢/٤٨.

(٤) انظر: تسهيل القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٨/٣٨٤١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٥/٥٠٠.

(٦) انظر: شرح المكودي ص: ٢٣٢.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ٣/٩٢.

(٨) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/١٣٣٥.

(٩) انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٨٩.

(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٩٦.

(١١) انظر: همع الهوامع: ٥/١٢١.

(١٢) انظر: حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٩٦.

(١٣) انظر: الكتاب: ١/٢٤١، والمقتضب: ٣/٢٠٢، والمفصل: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٣٠.

(١٤) الأحزاب: ١٨.

(١٥) انظر: الكتاب: ٣/٣٢٢.

وابن النحاس[٢]، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن إياز[٥]، ونُسب هذا القول للبصريين[٦].

القول الثاني: أنها مُركبة من (هلْ) و (أمَّ) محذوفة همزها ونُسب هذا القول للفراء[٧].

وتلزم الإفراد والتذكير عند الحجازيين، ومذهب بني تميم يعاملونها معاملة الفعل فيؤنثونها ويثنونها ويجمعونها[٨].

قال الأصمعي: «أن الرجل يُقال له (هَلُمَّ) فيقول: (لا أهَلُمَّ)»[٩].

والراجح مذهب الحجازيين؛ وهو الذي اختاره ابن يعيش وعلل له بقوله: «لأن الغرض من أسماء الأفعال الإيجاز والاختصار والمبالغة، وإلا لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها بموضعها»[١٠].

ومن المتعدي أيضًا (آمين) بمعنى: استجب[١١].

ومن المتعدي (تيد) عند البغداديين[١٢]، و (رويد) وكلاهما بمعنى: أمهل[١٣].

ومنه (هات) وهي بمعنى: أعطنيه[١٤].

ومنه (ها) وممدود (هاء) و (هاك) و(هاءك)، وجميعها بمعنى: خُذْ[١]، وتأتي بدون

(١) انظر: العضديات ص: ٢٢١.

(٢) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢١١/٣.

(٣) انظر: المفصل ص: ١٩٧.

(٤) انظر: شرح ابن يعيش للمفصل: ٤١/٤.

(٥) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٧٥٨/٢.

(٦) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٧٥٨/٢، والارتشاف ٢٣٠٥.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩، ٢٥٢/١، والمفصل ١٩٦، وشرح الرضي على الكافية: ١٠١/٣.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣/٤

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤.

(١١) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٧٦٤/٢.

(١٢) انظر: المفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٥٦/٢.

(١٣) انظر: الكتاب: ٢٤١/١، والمقتضب: ٢٠٦/٣، والعضديات ص: ١٣٧، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٥٦/٢.

(١٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٤

الكاف نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[٢].

ومنه (حيَّهل) بمعنى: إيت، أو أقبل[٣].

ومنه (بَلْهَ) بمعنى: دع[٤].

ومن غير متعدي للمأمور نحو: (صه) بمعنى: اصمت[٥].

و(مه) بمعنى: اكفف[٦]

و(هيْتَ) وفيه ثلاث لغات (هيْتَ) و(هيْتُ) و(هيتِ)، بمعنى: أَسْرِع[٧].

و(هَيَّا) و (هَيْك) و (هَيَّك) و (هِيْك)، وكُلُها بمعنى: أَسْرِع[٨].

ومن حيث الوضع ينقسم إلى مرتجل ومنقول:

فالمرتجل، نحو: صه[٩]، و(مه) بمعنى: اكفف[١٠]

والمنقول إمَّا أنْ يكون منقولاً من الجار والمجرور نحو: عليك[١١].

أو الظرف نحو: مكانك[١].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٤٤/١، والعضديات ص: ١٣٧، والمفصل ص: ١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٥٩/٢.

(٢) الحاقة: ١٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٤١/١، والمقتضب: ٢٠٥/٣، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٥٧/٢.

(٤) انظر: المفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٤.

(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٩، والمقتضب: ١٧٩/٣، والعضديات ص: ١٣٧، ١٣٨، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٦٤/٢.

(٦) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٩، والمقتضب: ١٧٩/٣، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٦٣/٢.

(٧) انظر: شرح ابن يعيش: ٣٢/٤.

(٨) انظر: المفصل ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٦٤/٢

(٩) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٩، والمقتضب: ١٧٩/٣، والعضديات ص: ١٣٧، ١٣٨، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٦٤/٢.

(١٠) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٩، والمقتضب: ١٧٩/٣، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٦٣/٢.

(١١) انظر: الكتاب: ٢٤٩-٢٥٠، والمفصل ص: ١٩٥.

ومن حيث القياس والسماع ينقسم إلى مقيس ومسموع:

فالقياسي منه الثلاثي على وزن (فَعَالِ) في ما كان فعله من: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ فقط وحجتهم كثرته واطراده[٢].

نحو: مناعِ بمعنى: امنع، وتراكِ بمعنى: اترك، ونزالِ، بمعنى انزل[٣].

وهذا رأي سيبويه[٤]، والسيرافي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، الرضي[٨]، وابن إياز[٩]، ومنعه المـــبرد[١٠].

والرباعي لم يذكروا منه إلا (قرقار) أي: صوت، و (عرعار) أي: تلاعبوا بالعرعرة[١١]، ومنعه المبرد بحجة أنه لم يأتِ في الرباعي عدلٌ أصلاً، وإنَّما (قرقار) حكاية صوت الرعد، و(عرعار) حكاية أصوات الصبيان[١٢].

(١) انظر: الكتاب ١: /٢٤٨، والمفصل ص: ٢٠٧، وشرح المفصل ابن يعيش: ٢٩/٤

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٧/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٧١/٣، والمسائل المنثورة ص: ٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٨/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٧٠/٣.

(٥) انظر: الكتاب: ٢٧٠/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١١٢/١٢، والمفصل ص: ٢٠١.

(٦) انظر: المفصل ص: ٢٠٠.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٤.

(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٧/٣.

(٩) انظر: شرح المحصول في شرح الفصول: ٧٦٥/٢.

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٨/٣، الارتشاف: ٢٢٨٩/٥.

(١١) انظر: المفصل ص: ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥١/٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٨/٣.

(١٢) نظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٨/٣، والارتشاف: ٢٢٩٠/٥.

(١٧) مسألة: كثرة النعت بالمصدر.

الأصل عند الجمهور أنْ ينعت بالاسم المشتق[١]، وينعت بالجملة، وذلك بشرط أن يكون الاسم المنعوت نكرة، وأن تحتوي هذه الجملة المنعوت بها على ضمير يعود على الاسم المنعوت، وأن تكون خبرية لا طلبية نحو: مررت برجلٍ أبوه قائم[٢]، كما يُنْعت بالمصدر أيضًا وهذا محل دراستنا قال ابن مالك:

وَنَعَتُوا بِمصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية)كثرة النعت بالمصدر وكذا نصَّ في (الكافية الشافية)[٣]، وفي متن (التسهيل)[٤] جعله من غير المطرد، وفسَّره في (شرح التسهيل) له عندما ذكر ما يُنعت به باطراد ثم قال: «فالنعت بهذه كلها مُطرد لا يتوقف على سماع، بخلاف النعت بالمصدر وما ذُكر بعده، فإن السماع فيه متبوع، واطراده ممنوع، وللمصدر مزية على غيره وكذا العدد، ويقارب فيهما الاطراد»[٥]، وهذا يفهم منه كثرته لكنه غير مُطَّرِد.

وأمَّا عن العلماء غير ابن مالك فقد ذكر ابن درستويه اطِّراده في قوله: «ليس من المصادر شيء إلا ووضْعه موضع الصفات جائز مُطَّرد، منقاس غير منكسر»[٦]، ونصَّ الرضي في باب (الاشتقاق في النعت) على كثرة ورود المصدر نعتًا فقال: «والسماعي على ضربين إما شائعٌ كثير، وهو الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى فاعل نحو: رجلٌ صومٌ وعدل، وقد يكون بمعنى المفعول رجل رضا، أي: مرضي. . . »[٧].

وأطلق الجواز غيرهما من العلماء[٨]، ووضَّح ابن جنِّي مرتبة النعت بالمصدر فقال:

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٩/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٨٦١/٢.

(٢) انظر: المفصل ص: ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٣/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٩٩/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ١٦٨.

(٥) شرح التسهيل: ٣١٥/٣.

(٦) المقاصد الشافية: ٦٤٣/٤.

(٧)شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٢

(٨) انظر: المقتضب: ٢٣٠/٣، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٦/ ٥١، والمفصل ص: ١٦٠، وشرح المفصل لابن لابن يعيش: ٥٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/١.

«وإنَّما جاز اعتقاده في المعنى وإنْ لم يكن الوصف بالمصدر في قوة الوصف بصريح الصفة؛ لأنَّه وإنْ كان كذلك فهو على كل حالٍ جائز مستعمل في بعض المواضع»[1]، ونصَّ على ضعفه في موضعٍ آخر ونصَّ على قلته بعد ذكره ضعف جمع المصادر بقوله: «فكذلك أيضًا يضعف في القياس أن تُجْري المصادر أوصْافًا؛ إلا على ضرب التأويل، فلمَّا ضعُف ذلك في القياس قلَّ استعمالهم إياها في اللفظ أوصافًا، وحصل فيه بعض الاستكراه»[2].

وعلل ابن جنِّي جواز الوصف بالمصدر لأحد أمرين في قوله: «صناعي، والآخر معنوي، أمَّا الصناعي فليزيدك أنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر،. . . ، وأمَّا المعنوي فلأنَّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنَّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه»[3].

واشترطوا في النعت بالمصدر أن لا يثنى ولا يُجْمع ولا يؤنث، فلا تقول: جاءني رجلان عدلان، ولا تقول: جاءني رجالٌ عدولٌ، وإنما تقول: جاءني رجلٌ عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، وهذه امرأةٌ عدلٌ، فلا يجوز أن نقول: هذه امرأةٌ عدلةٌ[4].

وبعد النعت بالمصدر فإنَّ التخريج يكون لأحد وجهين:

الوجه الأول: أن يكون المصدر نفسه مؤولا بالمشتق؛ فيؤول باسم فاعل، كهذا رجلٌ عدلٌ، أي: عادلٌ، أو اسم المفعول كهذا رجل رضا، أي: مرضي؛ لكثرة عدله، ورضاه[5]، ورضاه[5]، ونسبه ابن عصفور[6]، وأبو حيان[7]، وناظر الجيش[8] للكوفيين.

الوجه الثاني: أن لا يكون مؤولاً بالمشتق– اسم الفاعل واسم المفعول – ولكن يكون

(١) سر صناعة الإعراب: ٣٦٢/١.

(٢) المرجع السابق: ٣٦٣/١.

(٣) الخصائص ص: ٨٠٧.

(٤) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٦/ ٥٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/١، والمقاصد الشافية ٤: / ٦٤٣

(٥) انظر: المقتضب: ٢٣٠/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٣، والإيضاح في في شرح المفصل: ٤٤٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/١، وشرح الرضي للكافية: ٢٩٥/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٩١٩/٤.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٤١/٧.

بتقدير مضاف، فيكون الأصل في مررت برجلٍ عدلٍ، ذي عدلٍ[1]، ونسب ناظر الجيش هذا التخريج للبصريين[2].

والراجح الوجه الأول؛ لأنَّه يلزمه أن يوصف على هذا النحو في جميع المصادر، كما يلزمه حذف مضاف والأصل عدم الحذف[3]، وهذا الوجه الذي اختاره ابن الشجري[4].

الخلاف في قياسية مجيء المصدر نعتًا على قولين:

القول الأول: النعت بالمصدر مقْصورٌ على ما سُمِعَ من كلام العرب؛ وذلك أن المصدر اسم جنس جامد غير مُشْتق، وليس معْناهُ معنى المشتق، فلا يجوز من جهة معناه أن يكون نعتًا؛ لأنه ليس بمشتق، وما سُمع هو من قبيل المبالغة في الوصف نحو: جاءني رجلٌ عدلٌ، أي: عادلٌ، وعدَّه ابن جني من المستكره، بل نصَّ على أنه من القليل، وجعله ضعيفًا في القياس كما سبق إيراده في قوله، ونصَّ على سماعيته الرضي[5]، ونُسب هذا الرأي للجمهور[6].

القول الثاني: قياسية النعت بالمصدر، وتأويل ذلك في نحو: رجلٌ عدلٌ، أن أصل الصفة من المصدر، فإذا قلت عادلٌ فالمعنى: ذو عدلٌ، قال الشاطبي: «العرب أتت من ذلك بأشياء على اعتبار المبالغة في الوصف مجازًا فقالت: جاءني رجلٌ عدلٌ، تريد: عادلاً، إلا أنَّها جعلته نفس العدل مجازًا»[7]، وهذا رأي ابن درستويه الذي صرَّح به في قوله: «ليس من المصادر شيء إلا ووضْعه موضع الصفات جائز مُطَّرد، منقاس غير منكسر»[8]، وأطلق

(١) انظر: سر صناعة الإعراب: ٣٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/١، وشرح الرضي للكافية: ٢٩٥/٢.

(٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٤١/٧.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٣/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٦/١.

(٥) انظر: شرح الرضي للكافية: ٢٩٥/٢.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٩/٢، والمقاصد الشافية: ٦٤٣/٤.

(٧) المقاصد الشافية: ٦٤٣/٤.

(٨) المرجع السابق: ٦٤٣/٤.

القول بالنعت بالمصدر دون النص على قياسيته غيره كالزمخشري[١]، وابن يعيش[٢]، وابن الحاجب[٣]، وابن عصفور[٤].

والراجح: أن النعت بالمصدر غير مقصور على السماعِ؛ لوروده كثيرًا في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٥].

مجاز أي: ذي كذب كما عند الزجاج[٦]، النحاس[٧].

ونصَّ السمين الحلبي على أنَّه من الوصف بالمصادر في قوله: «وهو من الوصف بالمصادر فيمكن أنْ يكون على سبيل المبالغة نحو: رجلٌ عدلٌ، أو على حذف مُضافٍ، أي: ذي كذب»[٨].

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾[٩] وغيرها كثير في القرآن الكريم.

ويكون النعت بالمصدر هنا كالنعت بالمشتق وذلك بالتأويل بالمشتق، أو تقدير مضاف، أو على سبيل المبالغة[١٠].

وتابع ابن مالك بالتعبير بالكثرة دون النص على سماعيته، أو قياسيته من جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[١١]، وابن هشام[١٢]، وابن عقيل[١٣]، والصبان[١٤].

---

(١) انظر: المفصل ص: ١٦٠.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٣.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٩/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/١.

(٥) يوسف: ١٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٧٧/٣.

(٧) انظر: إعراب القرآن: ١٩٥/٢.

(٨) الدر المصون: ٤٥٧/٦.

(٩) الكهف: ٧١.

(١٠) انظر: بحث للدكتور: أحمد عبد الستار الجوري، بعنوان: الوصف بالمصدر ص: ٨-٩.

(١١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٤٩٤.

(١٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٧٩/٣.

(١٣) انظر: شرح ابن عقيل: ١٥٨/٢.

(١٤) انظر: حشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٤٢/٣.

وجعله الشاطبي[١]، والأشموني[٢]، والأزهري[٣]، ويس الحمصي[٤] من الكثير الذي لا لا يقاس عليه، وجعله أبو حيان[٥]، والمرادي[٦]، وناظر الجيش[٧]، والمكودي[٨]، من غير غير المطرد.

(١) انظر: المقاصد الشافية: ٦٤٣/٤.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ٣٢٣/٢.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١١٣/٢.

(٤) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١١٣/٢.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٩١٩/٤.

(٦) انظر: شرح المرادي للألفية: ٥٦٦/١.

(٧) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٤٢/٧.

(٨) انظر: شرح المكودي ص: ١٩٣.

(١٨) مسألة: كثرة جر المفعول له المعرف بـــ (أل) بحرف جر.

المفعول له، أو المفعول لأجله هو: المصدر القلبي الفضلة الـــمُعِلل لحدث شاركه وقتًا وفاعلاً[١]، وشروط نصب المفعول له ثلاثة وهي:

١- كونه مصدرًا قلبيًا.

٢- قصد التعليل به.

٣- مشاركته لعامله في الوقت والفاعل.

ثم إن المفعول له المستوفي الشروط ثلاثة أنواع: مجرد، ومضاف، ومعرف بالألف واللام.

فإن كان مضافًا تساوى فيه النصب والجر بحرف جر، وأمَّا إذا كان معرفًا بـــ(أل) فجره أكثر من نصبه، وعكسه –المجرد- فنصبه أكثر من جره، قال ابن مالك:

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَـــيْسَ يَمْتَنِـــعْ مَـــعَ الشُّـــرُوطِ كَـــــ(لِزُهْـــدٍ ذَا قَنِـــعْ)

وَقَـــلَّ أَنْ يَصْـــحَبَهُ الْمُجَـــرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْـــحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَـــدُوا

«لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَـــنِ الْهَيْجَـــاءِ وَلَـــــوْ تَوَالَـــــتْ زُمَـــــرُ الأَعْـــــدَاءِ »

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) كثرة مجيء المفعول له المستوفي للشروط مجرورًا، إذ قال: «وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ»، بعد أنْ قرر قلة الجر في المجرد، فعكس القلة هو الكثرة في المعرف بـــ(أل)، فالمعنى كثرة مجيء المعرف بـــ(أل) مجرورًا.

وهذا الرأي الذي نصَّ عليه ابن مالك في (الكافية الشافية)[٢]، وفي (شرحه الكافية الشافية) عندما قال: «جر المستوفي للشروط المقرون بـــ(أل) أكثر من نصبه، والنصب في التجريد أحسن»[٣]، وفي متن (التسهيل) قال: «وجر المستوفي لشروط النصب مقرونًا

(١) انظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص: ١٦١

(٢) انظر: الكافية الشافية: ١/١٥٦.

(٣) المرجع السابق.

بـــ(أل) أكثر من نصبه، و(المجرد) بالعكس»[1]، وفي (شرح التسهيل) له قال: «إلا أن انجرار المختص بـــ(الألف واللام) أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره»[2].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك– ممن اطَّلعت على كلامهم- فلم ينصُّوا على كثرة مجيئه مجرورًا، لكن ذلك فهمت الكثرة من كلامهم، إذ إنَّهم يحرصون على تعليل ما جاء منه منصوبًا، وما ذلك إلا لأنه جاء خلاف الأصل، والأكثر، الذي هو الجر بحرف الجر، بل إن من العلماء من منع من تعريف المفعول له كالجرمي، والرياشي – كما سنورد لاحقا- وهذا الصنيع منهم دليل على قلة المعرَّف؛ إذ لو كان كثيرًا لم يمنعوه، وعليه فمناقشتي للمسألة تتجه للحديث عن خلاف العلماء في مجيء المفعول له معرَّفًا بـــ(أل)، فالعلماء متفقون على أنه ورد عن العرب ما فيه مصدر معرَّف بالألف واللام معللا وهو منصوب، **لكنهم مختلفون في تخريجه على قولين:**

القول الأول: صحة مجيء المفعول له معرَّفًا بالألف واللام، فكل ما ورد من ذلك فهو معرفة.

وحجتهم: أنَّه يختلف عن باقي المصادر؛ لأنه ليس بحال، كما يختلف عن بقية المصادر في الأمر والنهي، قال سيبويه: «وحَسُن فيه الألف واللام؛ لأنه ليس بحال، فيكون في موضع فاعلٍ حالًا، ولا يُشْبِه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنه ليس في موضع ابتداء، ولا موضعًا يبنى على مبتدأ فيبنى معه المبتدأ ومن ثم خالف باب (رحمةُ الله عليه)...»[3]، وابن السَّرَّاج إذ قال: «واعلم أنَّ هذا المصدر الذي ينتصب؛ لأنَّه مفعول له يكون معرفة، ويكون نكرة»[4]، وقال السيرافي: «ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفةً

(١) التسهيل ص: ٩٠

(٢) شرح التسهيل: ١٩٦/٢.

(٣) الكتاب: ٣٧٠/١.

(٤) الأصول في النحو: ٢٠٨/١.

ونكرة؛ لأنه ليس بحال فيحتاج إلى لزوم النكرة»[1]، وهذا رأي المبرد[2]، والزمخشري[3]، وابن يعيش[4]، والرضي[5]، وابن إياز[6]، ونسبه ابن إياز للجمهور[7]، ونسبه أبو حيان للبصريين[8].

وقد احتجوا بما ورد عن العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شدُّوا الإغارة فرسانًا وركبانا[9]

والتقدير: (شدوا للإغارة)[10]، وقول الشاعر:

يَرْكب كل عاقر جمهورِ مخافةً وزعل المَحْبُورِ

والهَوْلَ من تهوُّل القبورِ[11]

جاء (الهول) مفعولًا له معرفًا بـ(أل)[12].

القول الثاني: اشترط أصحابه في المفعول له التنكير، فجعلوا (أل) زائدة.

وحجتهم: أن المراد ذكر ذات السبب، فيكفي فيه النكرة، والتعريف زيادة لا يحتاج إليها، ووجب تنكيره؛ لمشابهته للحال والتمييز[13].

(١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٤٤/٥.

(٢) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج: ٢٠٩/١.

(٣) انظر: المفصل ص: ١٠٩.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢.

(٥) انظر: شرح الرضي: ٥١٣/١.

(٦) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٥١٤/١.

(٧) انظر: المرجع السابق: ٥١٥/١.

(٨) انظر: الارتشاف: ١٣٨٧/٣.

(٩) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف العنبري، وهو في شرح ابن عقيل: ٤٨٨/١، التذييل والتكميل: ٢٤٤/٧ شرح أبيات المغني: ٣٠٢/٢، المقاصد النحوية: ٣١٦/٢.

(١٠) انظر: المقاصد النحوية: ٣١٦/٢.

(١١) الأبيات للعجاج، وهي في ديوانه ص: ٢٨، والكتاب: ١/ ٣٦٩ والأصول في النحو: ١/ ٢٠٨، والمفصل ص: ١١٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٥١٥/١.

(١٢) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٥١٥/١.

(١٣) انظر: شرح الرضي: ٥١٣/١.

وفي مثل قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1]، يقدرون: حذر الموت، بمحاذرين الموت، فتكون الإضافة لفظية، والمصدر مؤول بالمشتق فهو حال عندهم وليس مفعولاً له، وهذا الرأي نُسب للجرمي[2]، والرياشي[3].

وعلل الجرمي ذلك؛ بأنه لا يقوم مقام الفاعل، ففي قوله: (سِيرَ عليهَ مخافة الشر)، إذا قلنا: (سير المخافة) فلا يجوز إلا الرفع؛ لأنه مثل الحال والتميز[4].

والراجح جواز مجيء المفعول له معرفةً، لأن الأصل الحمل على الظاهر، والظاهر في شواهد من أجاز أن المفعول له معرَّف بالألف واللام، والقول بزيادة الألف واللام تكلف، وقد رد الرضي قول الرياشي -وجوب التنكير- بقوله: «ويُعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له؛ لمشابهته للحال والتمييز، وبيت العجاج قاضٍ عليه»[5]، لأنَّ السماع أصلٌ يُقَدمُ على غيره.

وذكر ابن السَّرَّاج أن المـــُبرد ذكر أنَّ الرياشي أخطأ أقبح الخطأ عندما جعل (مخافة الشر) ونحوه حال، في قولهم: (سِيرَ عليهَ مخافة الشر)؛ لأن المفعول له عنده يأتي نكرة ومعرفة[6]. ويُرَدُّ على مَن اشترط التنكير؛ بأن التعريف زيادة لا يُحتاج إليها، وأنه لا تنافي في كون المخاطب يعرف السبب، لأن نشترط التنكير فنحتاج للحذف والتقدير.

أمَّا ما ذكره ابن مالك من كثرة مجيء المفعول له المستوفي للشروط مجرورًا، ، فقد تابعه بذلك من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم إذ قال عن قول ابن مالك: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ): «وبين -أيضًا- أنَّ المعرف بالألف واللام الأكثر فيه

(١) البقرة: ١٩.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٥١٤/١، وشرح الرضي على الكافية: ٥٠٩/١، والتذييل والتكميل: ٢٤٤/٧، وشرح الأشموني: ٤٨٤/١.

(٣) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٥١٣/١، وشرح الأشموني: ٤٨٤/١، والتذييل والتكميل: ٢٤٤/٧.

(٤) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج: ٢٠٨/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٥١٣/١.

(٦) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج: ٢٠٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢، وشرح المرادي للألفية: ٣٢٣/١.

الجر»[١]، وأبي حيان إذ قال عن قول ابن مالك في متن ابن مالك في (التسهيل): «وقوله وجرَّ باللام: هذا هو الكثير»[٢]، والمرادي إذ قال: «الأرجح في مصحوب (أل) جره بالحرف»[٣]، وابن عقيل إذ ذكر أن المعرف بـــ(أل) يكثر جره؛ لأنه عكس المجرد الذي يكثر نصبه، ويقل جره[٤]، وناظر الجيش إذ أطلق الجواز في المستوفي للشروط ثم قال: «إلا انجراره بالألف واللام أكثر من نصبه»[٥]، والشاطبي إذ فسر قول ابن مالك في (الألفية) بقوله: «يعني أنَّ نصبه قليل في الكلام، والأكثر فيه الجر»[٦]، والمكودي[٧]، والدماميني[٨]، والدماميني[٨]، والأشموني[٩]، والأزهري[١٠].

(١)شرح ابن الناظم ص: ٢٧٢.

(٢)التذييل والتكميل: ٢٤٣/٧

(٣)شرح المرادي للألفية: ٣٢٣/١.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٤٨٧/١.

(٥)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٨٨٣/٤.

(٦)المقاصد الشافية: ٢٨٠/٣.

(٧) انظر: شرح المكودي للألفية ص: ١٠٩.

(٨) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٢٥/٥.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٤٨٣/١.

(١٠) انظر: شرح التصريح: ٣٣٧/١.

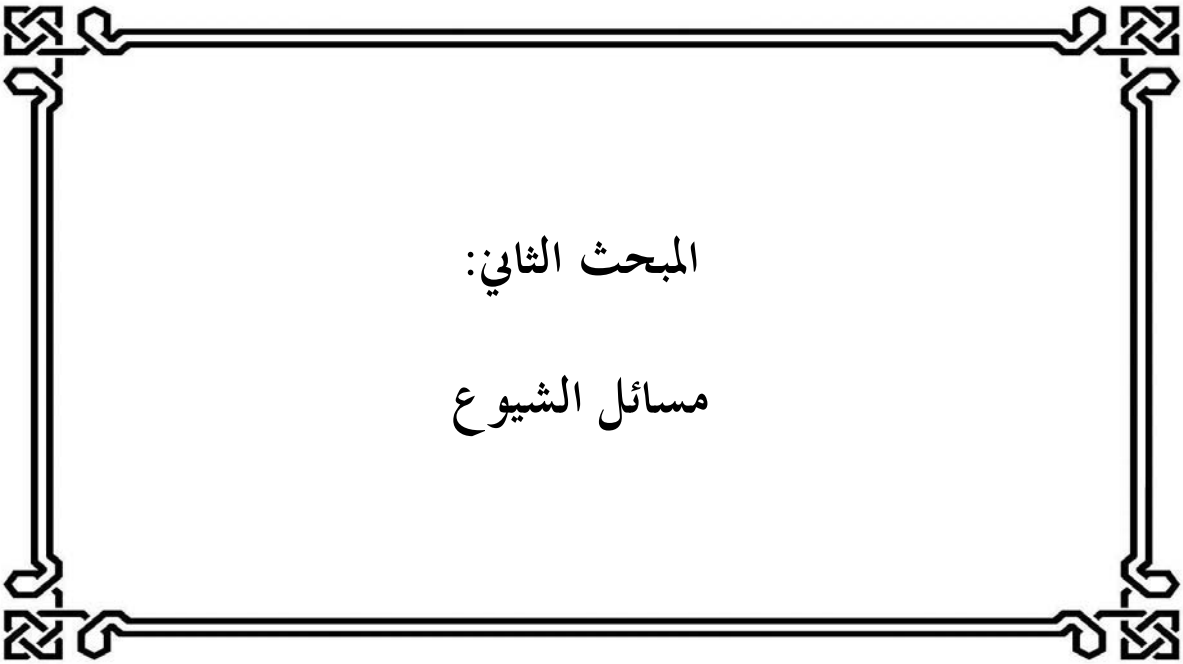

المبحث الثاني:

مسائل الشيوع

(١٩) مسألة: شيوع مجيء العلم المركب تركبًا إضافيًا.

العلم: هو ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد[١]، ومن أنواع العلم، العلم المركب، وهو ثلاثة أنواع[٢]:

١- العلم المركب تركيبا إضافيًا نحو: عبد الله، أبو حفص.

٢- العلم المركب تركيبًا مزجيًا، وهو نوعان:

أ - تركيب مزجي مثل: حضرموت

ب- تركيب مختوم بـــ(ويه) مثل: سيبويه وعمرويه.

٣- العلم المركب تركيبا إسناديا، وهو التسمية بالجملة[٣]، نحو: تأبط شرًا[٤]، وبرَقَ نحرُهُ، وذرَّى حبًّا.

وَجُمْلَـــةٌ وَمَـــا بِمَـــزجٍ رُكِّبَـــا ذَا إنْ بِغَيْـــرِ وَيْـــهِ تَـــمَّ أُعْرِبَـــا

وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَـــافَهْ كَعَبْدِ شَـــمْسٍ وأَبِـــي قُحَافَـــهْ

قرر ابن مالكٍ هنا في (الألفية) شيوع مجيء الأعلام مضافة إضافة تركيبية دون سواها من التركيبات، واكتفى في (الكافية الشافية)[٥]، و(شرح الكافية الشافية)[٦] له، ومتن (التسهيل)[٧] و(شرح التسهيل)[١] له، بالتفصيل والتمثيل لمجيء العلم مضافًا دون التعبير

(١) انظر: التعريفات ص: ١٦٢، والمفصل ص: ٥٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٥/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٥/٣-٢٩٦، والمقتضب: ٩/٤-٢٠/٤، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص: ٦٤-٦٥، والمفصل ص: ٥١، والتخمير: ٥٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٩/١، والمحصول في شرح الفصول: ٧٨٨/٢، والتذييل والتكميل: ٣١٥/٢، والمقاصد الشافية: ٣٧٠/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٧٤/١، والمحصول في شرح الفصول: ٧٨٨/٢، وشرح ابن الناظم ص: ٧٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٩، والمقاصد الشافية: ٣٧٢/١، وشرح الأشموني: ١١٤/١.

(٤) تأبط شرًا، لقب ثابت بن جابر الفهمي، وهو شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية، من مشاهير الصعاليك، قُتل في بلاد هذيل، انظر: الشعر والشعراء ص: ٣١٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣٢/١.

(٦) المرجع السابق.

(٧) انظر: التسهيل ص: ٣٠.

بالشيوع أو الكثرة.

وأمَّا العُلماء قبل ابن مالك – ممن اطَّلعت على كلامهم – فقد فهمت من سيبويه كثرة المركب تركيبًا إضافيًا وشيوعه، إذ عدَّه أصلاً في الأعلام، عندما قرن العلم المركب تركيبًا إضافيًا (عبد الله) مع العلم المفرد (زيد وعمرو) دون سائر المركبات في قوله: «فأمَّا العلامة اللازمة المختصةُ فنحو: زيدٍ، وعمرو، وعبدِ اللهِ، وما أشبه ذلك، وإنَّما صار معرفةً؛ لأنَّه اسم وقع عليه، يُعرف به بعينه دون سائر أمته»[٢]، ثم نصَّ في موضعٍ آخر على قلة المركب تركيبًا مزجيًا، وعدَّه خلاف الأصل في الأعلام بقوله: «وإنَّما استثقلوا صرف هذا- المركب تركيبًا مزجيًا-؛ لأنَّه ليس أصل بناء الأسماء، يدُلُّك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلَّ من كان من أمَّته ما لزمه، فلمَّا لم يكن هذا البناء أصلاً، ولا متمكنًا كرهوا أنْ يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل»[٣].

ولم يَنُص العلماء قبل ابن مالك على شيوع مجيء العلم مُركبًا تركيبًا إضافيًا، ولا على كثرته[٤]، ولعل السبب في ذلك كثرة وروده فلربما لم يحتاجوا إلى توضيحٍ لذيوعه[٥]، ومن ذلك قول ابن السَّرَّاج في باب العلم: «تقول: هذا عبد الله، فهذا اسم معرفة، وعبدُ الله اسم معرفة، وهذا مبتدأ، وعبدُ الله خبره»[٦].

والعلم المُركب تركيبًا إضافيًا ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١. الاسم، ومنه نحو: عبد الله، وامرؤ القيس، ومثَّل الزمخشري للعلمِ غير الجملة، بالاسمين اللذَيْن جُعِلا اسمًا واحدًا كبعلبك ومعدي كرب، أو بالمضافِ والمضاف إليه –

(١) انظر: شرح التسهيل: ١/١٧١.

(٢) الكتاب: ٢/٥.

(٣) الكتاب: ٣/٢٩٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٢٩٥-٢٩٦، والمقتضب: ٤/١٦-١٧، والأصول في النحو: ١/١٥٠، والمفصل ص: ٥١، والتخمير: ١/٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٦٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٦٤، والمحصول في شرح الفصول: ٢/٧٨٨.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧٥، وشرح المرادي للألفية: ١/١٢٥.

(٦) الأصول في النحو: ١/١٥٠.

وهو محل دراستنا- إذ مثَّل له بقوله: «كعبدِ مناف، وامرئ القيس والكُنى»[1].

٢. اللقب، نحو: أنف الناقة[2].

٣. الكنية، وهو ما صُدِّر بأب نحو: أبو قحافة، أو بأم نحو: أم كلثوم، وأم العلا[3]، ومثَّل الزمخشري له في بداية تصنيفه للأعلام بقوله: «ولا يخلو أن يكون اسمًا كزيدٍ، وجعفر أو كنيةٍ كأبي عمروٍ، وأم كلثوم، أو لقبًا كبطة وقفة»[4]. والكنية بأكبر الأولاد، كما يقال يقال لعلي رضي الله عنه، أبا الحسن، وقد يُكنى في الصِّغر تفاؤلاً بأن يعيش ويصير له ولد اسمه ذاك[5].

وإعرابه كإعراب غيره من المتضايفين

فتقول في نحو: عبد شمس، تقول: رأيتُ عبدَ شمسٍ، ومررت بعبدِ شمسٍ، وأقبلَ عبدُ شمسٍ، وفي نحو: أبو قحافة، تقول: أقبل أبو قحافةَ، ورأيتُ أبا قحافةَ، ومررت بأبي قحافةَ، وفتحت قحافةَ؛ لأنها ممنوعة من الصرف، وإذا اجتمع اللقب والمركب تركيبًا إضافيًا، نحو هذا عبدُ اللهِ بطَّةُ، وهذا أبو زيدٍ قُفَّةُ، فإنه يجري أحدهما على الآخر، على البدل أو عطف البيان[6].

ويُعد ابن مالك أول من عَبَّر بشيوع مجيء العلم مُركبًا تركيبًا إضافيًا كما ذكرت، وتابعه بهذا التعبير من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم، والمرادي اللذين علَّلا تعبيره بالشيوع؛ بأنّ المضاف أكثر أقسام المركب؛ إذ قال ابن الناظم عن الأعلام المركبة تركيبًا إضافيًا: «ولا يخفى ما هي عليه من الكثرة والشيوع»[7].

---

(١) المفصل ص: ٥١.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ١/١٥٠.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٦٤، وشرح ابن الناظم ص: ٧٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٩، والمقاصد الشافية: ١/٣٧٦، وشرح الأشموني: ١/١١٦.

(٤) المفصل ص: ٥٠.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٦٥.

(٦) انظر: والكتاب ٣/٢٩٥، و٣/٣٢٩، والمقتضب: ٤/١٦، والمفصل ص: ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٨١، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٩، والمقاصد الشافية: ١/٣٧٩، وشرح الأشموني: ١/١١٦.

(٧) شرح ابن الناظم ص: ٧٥.

وفسَّر المرادي قول ابن مالك (**وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ**) بقوله: «أنْ المضاف أكثر أقسام المركب، فإنَّ منه الكنى، ولا تخفى كثرته»[1].

وفسر الشاطبي قول ابن مالك بقوله: «وذو الإضافة هو الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه، يعني أن هذا النوع من الأعلام شاع، وكثُر في كلام العرب واشتهر»[2]، وبمثله قال المكودي[3]، والأزهري[4].

ووصفه ابن هشام بالغلبة إذ ذكر في حديثه بأنَّ العلم، ينقسم إلى مفرد كزيد وهند، وإلى مركب، وهو ثلاثة أنواع: مركب إسنادي، ومركب مزجي، ثم قال: «ومركب إضافي، وهو الغالب»[5].

ولم يُعبر بالشيوع أو ما يُرادفها غيرهم كأبي حيان[6]، وابن عقيل[7]، وناظر الجيش[8]، الجيش[8]، والأشموني[9]، والسيوطي[10]، ويس الحمصي[11]؛ لكثرته وانتشاره واعتبار هذا أصلاً ولم يحتج إلى إشارة.

(١) شرح المرادي للألفية: ١/١٢٥.

(٢)المقاصد الشافية ١/٣٧٦.

(٣) انظر: شرح المكودي ص: ٣٠.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/١١٩.

(٥)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/١١٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل: ٢/٣١٥.

(٧) انظر: شرح ابن عقيل: ١/١٠٩.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/٥٩٨.

(٩) انظر: شرح الأشموني ١/١١٦.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ١/٢٤٦.

(١١) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١/١١٩.

(٢٠) مسألة: شيوع حذف حرف الجر (ربَّ) وبقاء عملها.

إذا حذف حرف الجر زال عمله،؛ لأن حرف الجر ليس بقوة الفعل الذي يزول ويبقى عمله، ويستثنى من هذه القاعدة حرف الجر (رب)، فإنها تحذف ويبقى عملها إذا تقدم عليها أحد[١]؛ بعد (بل) نحو: بل دارٍ للأحبةِ عرفْتُها، أي: بل ربَّ دارٍ للأحبةِ عرفْتُها[٢].

و(الفاء)[٣]، و(الواو) –وهو موضع دراستنا – قال ابن مالك عنه:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَــلْ وَالفَا وَبَعْد الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَــلْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) شيوع عمل (ربَّ) بعد حذفها، وبهذا التعبير نفسه عبَّر في (الكافية الشافية) إذ قال:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَــلْ وَالفَا وَبَعْد الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ[٤]

وفي (شرح الكافية الشافية) له عبَّر بكثرة حذفها وإبقاء عملها[٥]، وفي متن (التسهيل) قال: «يُجرُّ بــ(ربَّ) محذوفة بعد (الفاء) كثيرًا، وبعد (الواو) أكثر، وبعد (بل قليلاً)»[٦]، وفي (شرح التسهيل) له لم يُعبر بالكثرة ولا الشيوع[٧].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– فأطلقوا جواز حذف (ربَّ) وبقاء عملها[٨]، وقد فهمت من سيبويه في حديثه عن إضمار الجار شيوع عملها مع

(١) انظر: الكتاب: ٣٩٥/١، والمقتضب: ٣٣٥/٢، و الأصول في النحو: ١٨٠/١، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٣٠٦/١-٣٠٧، وسر صناعة الإعراب: ١٣٢/١، والمفصل: ص: ٣٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١٦٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٧/٤، وللاستزادة ينظر: مسألة: قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله ص:. ٢٦٨ .

(٢) انظر: التسهيل ص: ١٤٨، وشرح ابن الناظم ص: ٣٧٦، وشرح ابن عقيل: ٣٠/٢، والمقاصد الشافية: ٧٠٢/٣، وشرح الأشموني ١٠٨/٢.

(٣) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٣٩.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢٠١/١.

(٥) انظر: المرجع السابق: ٢٠١/١.

(٦) التسهيل ص: ١٤٨.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ١٨٧/٣.

(٨) انظر: المقتضب: ٣٤٧/٢، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥، وسر صناعة الإعراب: ٦٣٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٢٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٧/٤.

الحذف إذ قال: «ولا يجوز أنْ يُضْمر الجارُّ، ولكنَّهم لمـــَّا ذكروه في أوَّل كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت (رُبَّ) ونحوها»[1]، ووافقه بذلك السيرافي[2]، كما فهمت الشيوع من أبي علي الفارسي عندما ذكر حذف (مِن) فقال: «الحجة في أنْ (مِنْ) لا تضمر بعد (فيها) في قولك: (كم فيها رجلٌ)، وأنَّ إضمار الجار لا يصلح هنا، وهو غير مُطَّرِدٌ في كلِّ موضعٍ، أنَّه إذا أضمر عوض منه في أكثر المواضع نحو:

وجَدَّاء لا يُرجى بها ذو قرابةٍ[3]

(الواو) عِوضٌ من (رُبَّ)، وليس هنا عوض، منه فإضماره إذًا شاذ»[4]، فيفهم منه هنا أنَّه يطرد العمل في (رُبَّ) مع حذفها، خلافًا لحرف الجر (مِنْ)، وكذا -أيضًا- فهمت شيوع العمل بعد الحذف من ابن يعيش الذي وصف حذفها مع بقاء عملها بالحسن في قوله: «وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل، ونظير ذلك واو (رُبَّ)»[5].

وابن عصفور منع الجر بعد (بل) في قوله: «والذي ذهب إلى أنَّ (بل) قد يجعل بدلاً من (ربَّ) كالفاء والواو»[6]، فيفهم من كلامه شيوع عمل (ربَّ) المحذوفة بعد (الواو).

ومن حذف حرف الجر (ربَّ) وبقاء عمله قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ[7]

---

(١)الكتاب: ٢٦٣/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥.

(٣) صدر بيتٍ من الطويل، وهو للعنبري في الكتاب: ١٦٣/٢، واللسان: ٥٦٢/١، وبلا نسبة في الكتاب أيضًا: ٤٩٨/٣، وعجز البيت: لعَطْفٍ وما يَخشى السُّماء ربيبها، والجداء: الفلاة لا ماء فيها، انظر: اللسان: ٥٦٢/١.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٠٦/١-٣٠٧.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٩/١.

(٧) صدر بيت من الرجز، وهو لجران العود، وهو في ديوانه ص: ٥٢، وفي الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب: ٣٤٦/٢، ٣٤٦/٢، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢. وعجز البيت: إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ.

بتقدير: ورب بلدةٍ.

ومثله قول الشاعر:

ولَيلٍ كموجِ البحرِ أَرخـــى سُـــدُوله عليَّ بأنواع الهُمُومِ ليبتلي[1]

ذكر أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري أن الليل خُفِض بإضمار (رُبَّ).

ومثله قول الشاعر:

وبلـــــدٍ عاميـــــةٍ أعْمَـــــاؤُه كأنَّ لَوْنَ أرضِه سماؤُه[2]

بتقدير: ورب بلدٍ[3].

وقول الآخر:

وقائمِ الأعماقِ خاوي المُخترِق[4]

بتقدير: ورب قائم.

ومثله قولك: وكتابٍ حفظته في ليلة، بتقدير: ورب كتابٍ.

وقد اختلف العلماء في المجرور بعد (الواو) هل جر بـــ(رُبَّ) أو بـــ(الواو) نفسها، وذلك على قولين:

القول الأول: أن (الواو) هي التي جرت بنفسها، وهذا قول الكوفيين[5]، والمبرد[1].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص: ١٨، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٧٤، ومجالس العلماء للزجاجي ص: ٢٧٣، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب ص: ٣٣٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٠٥٦/٦، وشرح الأشموني للألفية: ١١٠/٢.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص: ٣، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢.

(٤) صدر بيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ص: ١٠٤، وفي الكتاب ٢١٠/٤، وسر صناعة الإعراب: ٦٣٦/٢، والمحتسب: ٨٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢، وشرح الرضي للكافية: ٢٩٧/٤، وعجز البيت: مُشتبه الأعلام لِمَّاع الخَفَق، والقائم: المظلم، والمخترق: الممر، والأعماق: نواحي الصحراء، أي: جوف الفلاة. انظر: سر صناعة الإعراب: ٤٩٣/٢.

(٥) انظر: الإنصاف ص: ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٨/٤، والارتشاف: ١٧٤٦/٤، وشرح المرادي للألفية: ٤١٤/١، والمقاصد الشافية: ٧٠٥/٣، وشرح الأشموني للألفية: ١١١/٢.

وحجتهم: «لأنها نابت عن (رُبَّ)، فلما نابت عن (رُبَّ)، وهي تعمل الخفض؛ فكذلك (الواو) لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن (الباء)، عملت الخفض كالباء، كذلك (الواو) هاهنا لمـــَّا نابت عن (رُبَّ) عملت الخفض، كما تعمل (رُبَّ)»[٢].

وعللوا كون (الواو) ليست عاطفة، بقولهم: «حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بـــ (الواو) في أول القصيدة كقوله:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤُه

وكقول الآخر:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

وما أشبه ذلك فدل على أنها ليست عاطفة»[٣].

القول الثاني: أن الجر بـــ (رُبَّ) المضمرة، وهذا قول سيبويه[٤]، والسيرافي[٥]، وابن جنِّي[٦]، والرضي[٧]، وهو الذي اختاره ابن مالك[٨]، ونُسب للبصريين[٩].

وحجتهم: بأن (الواو) حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا، ومما يدل على أنها

(١) انظر: المقتضب ٣٤٧/٢، والإنصاف ص: ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٨/٤، والارتشاف: ١٧٤٦/٤، وشرح المرادي للألفية: ٤١٤/١، والمقاصد الشافية: ٧٠٥/٣، وشرح الأشموني للألفية: ١١١/٢.

(٢) الإنصاف ص: ٣٢٢.

(٣) المرجع السابق ص: ٣٢٢-٣٢٣، سبق تخريج البيتين الواردين في النص في الصفحة السابقة.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٣،

(٥) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب: ٦٣٨/٢.

(٧) انظر: شرح الرضي للكافية: ٢٩٧.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠١/١.

(٩) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥، والإنصاف ص: ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٨/٤، الارتشاف: ١٧٤٦/٤، وشرح المرادي للألفية: ٤١٤/١، والمقاصد الشافية: ٧٠٥/٣، وشرح الأشموني للألفية: ١١١/٢.

(واو العطف) و(رُبَّ) مضمرة، أنه يجوز ظهورها معها نحو: وبلدٍ، يجوز أن تقول: وربَّ بلدٍ[١].

والراجح: ما ذهب إليه البصريون بأن (رُبَّ) جرت بنفسها؛ لأن الواو حرف عطف وذلك لأنها تظهر مع رُبَّ، فتقول: وبلدٍ، وتقول: ورُبَّ بلدٍ[٢].

ويُعدُّ ابن مالك أول مَنْ عبَّر –نصًّا– بشيوع حذفها وبقاء عملها، وقد تابعه بهذا التعبير من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن عقيل[٣]، والشاطبي[٤]، والمكودي[٥]، والمكودي[٥]، ووصفه بالكثير ابن الناظم[٦]، وابن هشام[٧]، وناظر الجيش[٨]، والأشموني[٩]، والأشموني[٩]، والأزهري[١٠]، والسيوطي[١١]، وسكت عن التعبير بالكثرة والشيوع غيرهم كأبي حيان[١٢]، والمرادي[١٣]، ويس الحمصي[١٤]، والصبان[١٥].

(١) انظر: الإنصاف ص: ٣٢٣، والمقاصد الشافية: ٧٠٦/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١١٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٩/٤، والمقاصد الشافية: ٧٠٥/٣، ٧٠٥/٣، وشرح الأشموني للألفية: ١١١/٢.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل للألفية: ٣٢/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٧٠٥/٣

(٥) انظر: شرح المكودي للألفية ص: ١٤٢.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٧٦.

(٧) انظر: شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص: ٣٣٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٦٦/٣.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٠٥٦/٦.

(٩) انظر: شرح الأشموني للألفية: ١١٠/٢.

(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع: ٢٢٢/٤.

(١٢) انظر: الارتشاف: ١٧٤٦/٤

(١٣) انظر: شرح المرادي للألفية: ٤١٣/١.

(١٤) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٢/٢.

(١٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨١٣/٢.

(٢١) مسألة: شيوع تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود للفاعل على الفاعل.

الأصل بالفعل والفاعل الاتصال؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل ويكون بعدهما المفعول به؛ لأنه فضلة، ويمكن أن يستغنى عنه بالفاعل ويُكْتفى به، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا[١]، وهذا وهذا الأصل غير ملتزم فقد يُجاء بخلافه، ومنه إذا أمن اللبس في نحو: ضربتْ موسى ليلى، فإن خَيف اللبس في نحو: ضرب موسى عيسى، وأكرم ابني أخي امتنع[٢]، ومنه المحصور بـــ (إلا) و(إنما)، نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ، ومثله: إنما ضرب عمرًا زيدٌ[٣] ومنه أيضًا تقدم المفعول المشتمل على ضمير يعود للفاعل على الفاعل وهو موضع دراستنا، قال ابن مالك في حديثه عن التقديم والتأخير للفاعل والمفعول:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّـــهُ عُمَـــرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَـــوْرُهُ الشَّـــجَرْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) شيوع تقدم المفعول به المشتمل على ضمير يعود على الفاعل، وفي (الكافية الشافية) قال عنه فشا[٤]، وفي (شرح الكافية الشافية) له وصفه التقديم بالحسن[٥]، وفي متن (التسهيل)[٦] و(شرح التسهيل)[٧] أطلق الجواز.

والعلماء قبل ابن مالك أجازوا تقديم المفعول به على الفاعل –اتساعًا– ونصَّوا على كثرته، ومنهم سيبويه عندما مثَّل له بـــ (ضربَ زيدًا عبدُ الله) قال: «وهو عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ»[٨]، أمَّا عن تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود للفاعل على الفاعل – الصورة

(١) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٢٧٢/١، والمفصل ص: ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/١، وشرح وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩١، وشرح التسهيل: ٢/ ١٣٣، وشرح ابن الناظم ص: ٢٢٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤١٤، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٩٣، وشرح الأشموني: ٤٠٢/١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥٩٨، الأشموني ٤٠٣/١

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩١، وشرح ابن الناظم ص: ٢٢٨، وشرح ابن عقيل: ٤١٤/١، والمقاصد الشافية ٢/ ٦٠٣، وشرح الأشموني: ٤٠٤/١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٩/١.

(٥) انظر: المرجع السابق: ١٢٩/١.

(٦) انظر: التسهيل ص: ٧٩.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ١٣٤/٢.

(٨) انظر: الكتاب ٣٤/١.

التي هي محل دراستنا -، فلم يُعبر العلماء – ممن اطَّلعت على كلامهم – بشيوعه، وإنَّما أطلقوا الجواز[1]، واشترطوا فيه أن يكون الضمير له عودة على مذكور متقدم إمَّا لفظًا ورتبة، وإمَّا لفظًا لا رتبة، وإمَّا رتبةً لا لفظًا – وهي الصورة التي ندرسها -، فإن كان لا يعود على شيء فممتنع[2].

ومثَّلوا له بنحو: ضرب غلامَه زيدٌ[3]، فالغلام مفعول به لـــ (ضرب) وقُدم للاهتمام به، وجاز أن يتقدم ضمير الفاعل؛ لأن الضمير وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم عليه في الرتبة، لأنَّ تَقَدُّم الفاعل منوي، والأصل بالفاعل الاتصال بالفعل، وتقدم المفعول هنا عارض من باب التوسع ونية التأخير، وهذا المقصد بقولنا جواز عودة الضمير المتأخر عليه لفظًا المتقدم عليه في الرتبة[4].

قال الزمخشري عن جواز تقديم المفعول به على الفاعل في حديثه في باب الفاعل: «والأصل فيه أنْ يلي الفعل؛ لأنَّه كالجزء منه، فإذا قُدِّم عليه غيره، كان في النيةِ مؤخرًا، ومن ثم جاز: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وامتنع: ضَرَبَ غُلامُه زيدًا»[5].

وقال الرضي: «الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أنْ يُقال: إنَّما جاز: ضرب غلامَه زيدٌ، مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه؛ لأن (زيد) فاعل، وأصله أنْ يلي

(١) انظر: المسائل الشيرازيات: ٦١١/٢، والمفصل ص: ٦٦، والتخمير: ١١١/١، وشرح ابن يعيش للمفصل: ٧٦/١، والإيضاح لابن الحاجب: ١٥٩/١، وشرح الرضي للكافية: ١٨٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/١، والمحصول في شرح الفصول: ٣٠٩/١.

(٢) انظر: التخمير: ١١١/١، ، وشرح ابن يعيش للمفصل: ٧٦/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٥٩/١، وشرح وشرح الرضي على الكافية: ١٨٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/١، وشرح ابن الناظم ص: ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ٤١٨/١، والمقاصد الشافية ٢/ ٦١٠، وشرح الأشموني ٤٠٧/١

(٣) انظر: المسائل الشيرازيات: ٦١١/٢، والمفصل ص: ٦٦، والتخمير: ١١١/١، وشرح ابن يعيش للمفصل: ٧٦/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٥٩/١، وشرح الرضي للكافية: ١٨٨/١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٤، وشرح السيرافي للكتاب: ٢٧٢/١ والتخمير: ١١١/١، ، وشرح ابن يعيش للمفصل: ٧٦/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٥٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/١، وشرح ابن الناظم ص: ٢٢٩، وشرح ابن عقيل: ٤١٨/١، والمقاصد الشافية: ٦١٠/٢، وشرح الأشموني ٤٠٧/١

(٥) المفصل ص: ٦٦.

الفعل، فهو مقدم على الضمير تقديرًا، وكذلك عدم جواز ضرب غلامُه زيدًا؛ لأنَّ (غلامه) فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على (زيد)، لفظًا وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهمًا ثم مُفسرًا، ليكون أوقع في النفس، وليس هذا الغرض مقصودًا فيما نحن فيه»[1].

ومن ذلك قول الشاعر:

جاءَ الخِلافةَ أو كانت له قــدرًا كما أتى ربَّهُ موسى على قدر[2]

وعلل السيرافي جواز تقديم المفعول على الفاعل وفي مثل هذا الأسلوب يقول: «وهذا الكلام إنَّما هو على قدر عناية المتكلم، وعلى ما يسنح له وقت كلامه، وربما فعل هذا لطلب سجع أو قافية، ولأغراضٍ شتى اكتفاءً بدلالة اللفظ عليه»[3]، وبهذا قال ابن يعيش[4].

ومنع النحويون نحو: ضَربَ غلامُهُ زيدًا؛ لأن الضمير تقدم على الظاهر لفظًا ومعنى[5]، قال صدر الأفاضل الخوارزمي: «ضَرَبَ غلامُه زيدًا، وهذا بالاتفاق غير جائز ضرورةً؛ لأن الضمير لابد له من مصرفٍ مقدم، إمَّا حقيقة، وإمَّا تقديرًا»[6].

وقد وافق ابن مالك في فشو تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود للفاعل على الفاعل مَنْ جاء بعده من شرَّاح (الألفية) وغيرهم كابن الناظم[7]، وابن عقيل[8]، والمرادي

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/١٨٨-١٨٩.

(٢) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص: ٤١٦، وأمالي ابن الشجري: ٣/٧٤، وشرح الأشموني: ١/٤٠٧، وشرح التصريح على التوضيح: ١/٢٨٣، وهمع الهوامع: ٥/٢٤٨، وخزانة الأدب: ١١/٦٩.

(٣) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١/٢٧٤.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٦

(٥) انظر: المفصل ص: ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/١٥٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/١٨٨.

(٦) انظر: التخمير: ١/١١١.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٢٢٩.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل للألفية: ١/٤١٨.

والمرادي إذ قال عن قول ابن مالك بالشيوع: «أي: كَثُر تقديم المفعول الـمُتلبس بضمير الفاعل عليه؛ لأن الفاعل في نية التقديم»[1]، والشاطبي ذكر عن هذا الوجه بأنَّه: «شائعٌ في كلام العرب، فاشٍ»[2]، والمكودي[3]، والأشموني[4].

وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[5]، وناظر الجيش[6]، والأزهري[7]، والسيوطي[8].

(١) شرح المرادي للألفية: ٢٧٢/١.

(٢)المقاصد الشافية: ٦١٠/٢.

(٣) انظر: شرح المكودي للألفية ص: ٨٨.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ٤٠٧/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل: ٢٩٠/٦.

(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤: ١٦٥٠.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٣/١.

(٨) انظر: همع الهوامع: ٢٥٩/٢.

(٢٢) مسألة: شيوع حذف خبر (لا) النافية للجنس.

(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر[١]، قال ابن مالك عن حذف خبرها:

وَشاعَ فِي ذَا البَابِ إسْقَاطُ الخَبَــرْ إذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَــرْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) أن خبر (لا) النافية للجنس شائع حذفه، وبهذا التعبير نفسه عبَّر في (الكافية الشافية) بقوله:

وَشاعَ فِي ذَا البَابِ إسْقَاطُ الخَبَــرْ إذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ[٢]

وفصَّل في (شرحه للكافية الشافية)[٣]، ومتن (التسهيل)[٤]، و(شرح للتسهيل)[٥] له؛ إذ إذ عبَّر بكثرة حذفه عند الحجازيين، ولزوم الحذف عند التميمين.

وحكم ابن مالك في (الألفية) بشيوع حذف خبر (لا) قد سبقه الزمخشري؛ إذ حكم على كثرته عند الحجازيين في قوله: «ويحذفه الحجازيون كثيرًا، فيقولون: لا أهلَ ولا مالَ، ولا بأسَ ولا فتى إلاَّ عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار، ومنه كلمةُ الشهادة، ومعناها لا إلهَ في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً»[٦]، وكذلك ابن الحاجب سبق ابن مالك في قوله: «خبر (لا) التي لنفي الجنس، هو المسند بعد دخولها، نحو: لا غلامَ رجل ظريف فيها، ويحذف كثيرًا، وبنو تميم لا، يثبتونه»[٧]، وممن عاصر ابن مالك، الرضي قال بالكثرة في حديثه عن حذف الخبر وإثباته إذ قال: «ويجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم»[٨]، أي:

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٩/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١١٣/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٦٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٥٦/٢.

(٦) المفصل ص: ٧٨.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١.

(٨) المرجع السابق: ٢٩٢/١.

لا يجوز الحذف بدون القرينة كما سيأتي.

ومن حذف خبر (لا) النافية للجنس، قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾[1]، أي: (لا ضرر علينا)[2].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾[3]، أي: (فلا فوت لهم)[4]، وكما في الحديث: «لا ضرر ولا ضرار»[5].

ومثله قول الشاعر:

وردَّ جِازرُهِم حَرْفًا مصرمةً ولا كريم من الولدانِ مَصْبوحُ[6]

فمصبوح: مرفوع على أنَّه صفة للمنفي على المحل، والخبر مضمر، وهذا الذي عليه بنو تميم، أو أن يكون خبرًا كما عليه الحجازيون[7].

ومن إثبات الخبر، قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[8]، فأظهر المجرور (فيه) وهو وهو الخبر.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[9]، فأظهر المجرور (عليكُم) وهو الخبر.

---

(١) الشعراء: ٥٠.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/٧٠.

(٣) سبأ: ٥١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/١٩٥، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٣/٢٤٢.

(٥) ينظر: مسند الإمام أحمد ٥/٣٢٧، والبخاري ٧/١٦٤، ومسلم ص: ١٧٤٣.

(٦) البيت من البسيط، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص: ١٢٣، والكتاب ٢/٢٩٩، والمقتضب ٤/٣٧٠، وأمالي ابن ابن الشجري: ٢/٥١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٧، وقد نسبه الجرمي لأبي ذؤيب الهذلي انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٧.

(٧) انظر: المفصل ص: ٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٢١٥، والمقاصد والمقاصد الشافية: ٢/ ٤٤٩.

(٨) البقرة: ٢.

(٩) يوسف: ٩٢.

ولا فرق في كون الخبر المحذوف مجرورًا أو ظرفًا؛ لأننا نقول: هل عندك رجل، ونقول: هل في الدار رجل، والجواب في كليهما: لا رجلَ[1].

وقد قسَّم العلماء الحذف إلى ثلاثة أقسام[2]:

١- ممتنع، وهو الذي لا يفيد معنى، ولا يوجد دليل على الخبر نحو من قال مبتدئًا: لا رجلَ، فمثل هذا لا يُعد كلامًا عند العرب؛ لأن المُخَاطب لا يستفيد منه شيئا[3]؛ لأنَّ الأصل في جواز الحذف في الخبر فَهْم المـُراد، وعدم الإلباس، وإذا لم يُفهم فيمتنع الحذف[4].

٢- جواز الحذف، بشرط أن يدل عليه دليل، كقولك: لا رجلَ، لمن قال: هل في الدار من رجل، وقولك للمريض: لا بأسَ، على تقدير: لا رجلَ فيها، ولا بأسَ عليك.

وهذا الجواز عند الحجازيين[5]، وهو الذي اختاره سيبويه في قوله: «واعلم أنَّ (لا) وما وما عملت فيه في موضعِ ابتداءٍ، كما أنَّك إذا قلت: هل من رجلٍ، فالكلامُ بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. . . ، والذي يُبْنى عليه في زمان أو مكانٍ، ولكنَّك تُضْمِرُه، وإن شئت أظهرته، وكذلك لا رجل ولا شيء، إنَّما تريد: لا رجلَ في مكان»[6].

وفسَّره السيرافي بقوله: «فاحتج بلغة الحجاز؛ لأنهم يظهرون الخبر»[7].

٣- وجوب الحذف، وهذا عند التميميين[8]، كما نسبه سيبويه لهم بعد اختياره لرأي

(١) انظر: شرح ابن الناظم ١٩٤، وشرح ابن عقيل: ٣٥٢/١، وشرح الأشموني: ٣٤٦/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٥٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٥٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٢/٢.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٢/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٢٧٥/٢-٢٧٦، والمقتضب: ٣٨٧/٤، والمفصل ص: ٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢١٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/٢، والتسهيل ص: ٦٧، وشرح التسهيل: ٥٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٢/١، وابن الناظم ص: ١٩٤، والارتشاف: ١٢٩٩/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٥١/١، والمقاصد الشافية: ٢/ ٤٤٨، وشرح الأشموني: ٣٤٦/١.

(٦) الكتاب: ٢٧٥/٢-٢٧٦.

(٧) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٠٩/٨.

(٨) انظر: الكتاب: ٢٧٥/٢-٢٧٦، والمقتضب: ٣٨٧/٤، والمفصل ص: ٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٦٥/٢،

الحجازيين؛ إذ قال: «والدليل على أن (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ، و(ما من رجلٍ) في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم، قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك»[1]، وفسَّره السيرافي بقوله: «فكأن بني تميم يقولون: (لا رجلَ) ويسكتون عن إظهار الخبر»[2]، كما نُسِب وجوب الحذف إلى الطائيين[3].

وتابع ابن مالك من جاء بعده من شراح الألفية والتسهيل وغيرهم إذ نصَّ بالتعبير بكثرة الحذف وشيوعه عند الحجازيين، ووجوبه عند التميميين أبو حيان[4]، وابن عقيل[5]، والمرادي[6]، والشاطبي الذي فسَّر كلام ابن مالك بقوله: «إذا كان بنو تميم لا يلفظون به إطلاقًا، والحجازيون لا يلفظون به جوازًا، حصل من ذلك – إنْ قصد كلام العرب- أنَّ إسقاط الخبر هو الكثير الشائع، فلا يضر تعيين اللُّغات»[7]، والمكودي[8]، والسيوطي في قوله: «حذف خبر هذا الباب –إن علم- غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغة تميم وطيء»[9]، وأطلق جواز الحذف غيرهم كابن الناظم[10]، وناظر الجيش[11]، والأشموني[12]، والأزهري[13]، ويس الحمصي[1]، والصبان[2].

وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢١٥/١، والتسهيل ص: ٦٧، وشرح التسهيل: ٥٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٢/١، وشرح ابن الناظم ص: ١٩٤، الارتشاف: ١٢٩٩/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٥١/١، و المقاصد الشافية: ٢/ ٤٤٨، وشرح الأشموني للألفية: ٣٤٦/١.

(١) الكتاب: ٢٧٥/٢-٢٧٦.

(٢)شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٠٩/٨.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٢٠٢/٢، ورسالة ماجستير بعنوان: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص: ٦٥.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٢٩٩/٣.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ٣٥١/١.

(٦) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢٤١/١.

(٧) المقاصد الشافية: ٢/ ٤٥١.

(٨) انظر: شرح المكودي ص: ٧٦.

(٩) همع الهوامع: ٢٠٢/٢.

(١٠) انظر: شرح ابن الناظم ص: ١٩٤.

(١١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٤٠٨/٣.

(١٢) انظر: شرح الأشموني: ٣٤٦/١.

(١٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٩٩/١.

(٢٣) مسألة: شيوع الاستغناء بالصدر من التركيب الأول عن الصدر من التركيب الثاني، وبالعجز من التركيب الثاني عن العجز من التركيب الأول في صياغة اسم الفاعل من الأعداد المركبة.

يُصاغ من أسماء العدد اسم الفاعل للاهتمام بواحدٍ من آحاده، أو الاهتمام به[٣]، سواء كان العدد مُفردًا نحو: ثاني، وثالث إلى عاشر، أم كان مركبًا نحو: حادي عشر، ثاني عشر إلى تاسع عشر، أو معطوفًا على أحد ألفاظ العقود نحو: الثاني والعشرون، والثالث والعشرون، ولصياغته من الأعداد المركبة ثلاثة طرق:

١-أن تأتي بتركيبين اثنين، نحو: حادي عشرَ أحدَ عشر[٤].

٢-أن تحذف العجز من التركيب الأول، ويبقى التركيب الثاني على حاله فتقول: حادي أحدَ عشر[٥].

٣-أن تحذف العجز من التركيب الأول، وتحذف الصدر من التركيب الثاني[٦]، وهذا الوجهُ مَوْضِعُ دراستنا، قال ابن مالك:

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِيْ عَشَــرَا وَنَحْــوِهِ وَقَبْــلَ عِشْــرِينَ اذْكُــرَا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) شيوع الاستغناء بالصدر من التركيب الأول عن الصدر من التركيب الثاني، وبالعجز من التركيب الثاني عن العجر من التركيب الأول في صياغة اسم الفاعل من الأعداد المركبة، وفي (الكافية الشافية) في قوله:

---

(١) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١٩٩/١.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٨٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٥٩٩/٣، والمفصل ص: ٢٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤١/٢

(٤) انظر: الكتاب: ٥٦٠/٣، والمفصل ص: ٢٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤١/٢، وشرح ابن الناظم ص: ٧٣٦، وشرح ابن عقيل: ٣٢٧/٢، والارتشاف: ٧٦٨/٢، والمقاصد الشافية: ٢٨١/٦، وشرح الأشموني: ٣٢٩/٣.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: الكتاب: ٥٦١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤١/٢، وشرح ابن الناظم ص: ٧٣٧، وشرح ابن عقيل: ٣٢٧/٢، والارتشاف: ٧٦٩/٢، والمقاصد الشافية: ٢٨١/٦، وشرح الأشموني: ٣٢٩/٣.

وشاعَ الإكْتِفــا بِفاعِــلٍ ومــا رُكِّبَ مَعْهُ لاختصارٍ فاعلمَا[1]

وفي (شرحه للكافية الشافية)[2]، ومتن (التسهيل)[3]، و(شرحه التسهيل)[4] له، ذكر هذا الوجه و لم يتطرق لشيوعه أو كثرته.

وأمَّا عن العلماء قبل ابن مالك -ممن اطَّلعت على كلامهم- فقد ذكر المبرد جواز هذا الوجه في حديثه عن العدد إذ قال: «فإذا جاوز العقد الأول فإن القياس على المذهب الأول-وهو ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، أي أحدُ ثلاثة، وأحد أربعة- أن تقول هذا حادي عشرَ أحد عشر،. . . ، ولكن العرب تستثقل إضافته على التمام؛ لطوله فيقولون: هذا حادي أحدَ عشرَ،. . . ، فإن قُلت: هذا حاديَ عشرَ، وخامسَ عشرَ، كما تقول هذا خامس وسادس بنيته على الفتح؛ لأنهما اسمان»[5].

كما أشار غير الــمُبرد إلى جواز هذا الوجه[6]؛ لأنه أقرب إلى الاختصار واجتناب الإكثار[7]، دون أن يذكروا شيوعه أو كثرته؛ ربما لكثرة وروده عندهم لم يحتاجوا إلى ذلك، ومنهم سيبويه في حديثه عن بناء العدد على وزن (فاعل) قال: «وقال بعضهم: تقول (ثالِثَ عَشَرَ ثلاثةَ عشرَ) ونحوه، وهو القياس، ولكنه حُذِف استخفافًا؛ لأن ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا، فهو بمنزلة (خامسِ خمسةٍ) في أنَّ فيه لفظ (أحدَ عشرَ)، كما أنَّ في (خامسِ) لفظ (خمسةٍ) لما كان من كلمتين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، وأُجري مجرى المضاف

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٣/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٠/٢.

(٣) انظر: التسهيل ص: ١٢١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٤١٣/٢.

(٥) المقتضب: ١٨٠/٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٢٥/١٤، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص: ٢٣٦، وشرح وشرح الجمل لابن خروف: ٦٤٦/٢، وشرح ابن يعيش للمفصل: ٣٥/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٢٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣١٩/٣، والمحصول في شرح الفصول: ٩٤٠/٢، وشرح ابن الناظم ص: ٧٣٧، وشرح المرادي للألفية: ٢٢١/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٩/٣.

(٧) انظر: شرح ابن يعيش للمفصل: ٣٥/٦، والمقاصد الشافية ٢٩٠/٦.

في مواضع، صار قولهم: (حادِيَ عشرَ) بمنزلة (خامسِ خمسةٍ) ونحوه»[1]، وفَهِم الشاطبي مِن قول سيبويه: (وقال بعضهم: تقول ثالِثَ عَشَرَ ثلاثةَ عشرَ ونحوه) الدلالة على الكثرة والشيوع في هذا الوجه في قوله عندما فسَّر قول ابن مالك (وشاع الاستغناء بحادي عشر): «يعني أنَّ هذا الوجه هو الشائع الكثير،. . . ، ويليه في كثرة الاستعمال الثاني، وهو ما حُذِف منه عجز الأول، ويليه الوجهُ الأول فهو أقلُّ الاستعمالات، قال سيبويه: بعضهم: يقول ثالِثَ عَشَرَ ثلاثةَ عشرَ، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم»[2].

وقال ابن السيد البطليوسي: «ومن العرب من يحذف الاسم الآخر من الأول، والأول من الآخر ويبني ما بقي على الفتح، فيقول: (هذا حاديَ عشرَ)»[3].

وذكر ابن خروف الأوجه التي أجازها النحويون ومثَّل لهذا الوجه بقوله: «أنْ تحذفَ الصدر من العجز، والعجز من الصدر، فتقول: (هذا ثالثُ عشرَ)، (ثالثةُ عشرَ) حذف المتوسطين»[4].

وفي تذكيره وتأنيثه نقول: حادي عشر للمذكر؛ لأن الأصل حادي عشرَ أحدَ عشرَ، وللمؤنث: حادية عشرَةَ؛ لأن الأصل حادية عشرَ إحدى عشرةَ، وهكذا لأننا حذفنا العجز من التركيب الأول، والصدر من التركيب الثاني[5].

وأمَّا الحكم الإعرابي ففيه قولان:

القول الأول: يعرب الأول، والثاني مبني في محل مضاف إليه.

فتقول: هذا ثالثُ عشرَ، ومررتُ بثالثِ عشرَ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ.

وحجتهم: أنه حُذف عجز الأول فزال التركيب، ونُوي صدر الثاني فبُنِي؛ لبقاء سببه وهو تضمن معنى الحرف[6].

---

(١)الكتاب: ٣/٥٦٠-٥٦١.

(٢) المقاصد الشافية: ٦/٢٩١.

(٣) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص: ٢٣٦

(٤) شرح الجمل لابن خروف: ٢/٦٤٦.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٥٦٠، وشرح ابن عقيل ٢/٣٢٧، والمقاصد الشافية ٦/٢٩٠، وشرح الأشموني ٣/٣٢٩.

(٦) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٢/٩٤٠، وشرح المرادي للألفية: ٢/٢٢١، وشرح الأشموني: ٣/٣٢٩، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٧.

وهذا قول الكسائي[١]، وابن السكيت[٢]، وابن كيسان[٣]، وابن خروف[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن إياز[٦]، ونُسِب هذا القول للكوفيين[٧].

القول الثاني: بناؤهما.

وحجتهم: أنَّه بعد حذف العجز من التركيب الأول، وحذف الصدر من التركيب الثاني، يبقى كل منهما على بنائه فكأن كلاً منهما ملفوظ به، قال سيبويه: «تقول: حاديَ عشرَ فتبنيه، وما أشبهه، كما قلت: أحدَ عشرَ، وما أشبهه»[٨].

وفسَّره السيرافي بقوله: «وإن حذفت ما بين (الثالثِ) و(عشرٍ) الأخير فالذي ذكره سيبويه فتحهما جميعًا»[٩]، أي: البناء، فتقول: هذا ثالثَ عشرَ، ومررتُ بثالثَ عشرَ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ[١٠].

وهذا قول سيبويه[١١]، والمبرد[١٢]، وابن السيد البطليوسي[١٣]، وابن الحاجب[١٤].

والراجح القول الأول؛ لأنَّ المقصود التوضيح لا الإلباس.

وهذا الذي ذكره ابن عصفور في بيانه بطلان البناء؛ إذ قال: «لأنه يحتمل أنْ يكون ما

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١/٢، والارتشاف: ٧٦٩/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٩/٣.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧٣٧، وشرح المرادي: ٢٢١/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٩/٣.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٦٤٦/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١/٢.

(٦) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٩٤٠/٢.

(٧) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٢٤/١٤، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص: ٢٣٦، وشرح وشرح الرضي على الكافية: ٣١٩/٣.

(٨) الكتاب: ٥٦٠/٣.

(٩) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٤ / ١٢٤.

(١٠) انظر: شرح ابن يعيش للمفصل: ٣٥/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٢٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣١٩/٣، والمحصول في شرح الفصول: ٩٤٠/٢، وشرح التسهيل: ٤١٣/٢، وشرح المرادي: ٢٢١/٢.

(١١) انظر: الكتاب ٥٦٠/٣

(١٢) انظر: المقتضب: ١٨٠/٢.

(١٣) انظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص: ٢٣٦.

(١٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٢٠/١.

ورد من قولهم (ثالثَ عَشَرَ) مفردًا، فمن أين نعلم أنَّه قد حُذِف منه (أحَدَ عشرَ)، وأمَّا إذا أُعْرِب ففيه دليل على أنَّه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب؛ لما ذكرنا مِنْ تضمنه معنى الحرف»[1].

أمَّا عن تعبير ابن مالك بشيوع الاستغناء بالصدر من الأول، وبالعجز من الثاني في (حادي عشرَ أحدَ عشر) فقد وافقه الشاطبي بقوله: «يعني أنَّ هذا الوجه هو الشائع الكثير»[2]، ولم يُعبر بالشيوع أو ما يُرادفه كالكثرة غيره، إذ أطلق القول بالجواز ابن الناظم[3]، وأبو حيان[4]، وابن عقيل[5]، والمرادي[6]، وناظر الجيش[7]، والمكودي[8]، والدماميني[9]، والأشموني[10]، والأزهري[11]، ويس الحمصي[12]، والصبان[13].

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤١-٤٢.

(٢)المقاصد الشافية: ٦/٢٩٠.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧٣٧.

(٤) انظر: الارتشاف: ٢/٧٦٩.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٢٧.

(٦) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢/٢٢١.

(٧) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/٢٤٦٠.

(٨) انظر: شرح المكودي ص: ٢٧٤.

(٩) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٧/٩٨.

(١٠) انظر: شرح الأشموني ٣/٣٢٩.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٧.

(١٢) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٧.

(١٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/١٥١٤.

المبحث الثالث:

مسائل القليل

(٢٤) مسألة: قلة فتح نون المثنى.

الأصل في حركة نون المثنى أنْ تكون ساكنة؛ لأنها عوضٌ عن التنوين، وتُحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين – الألف، أو الياء مع النون- في نحو قولك: قام رجلان، أو مررت برجلين، وعند التقاء الساكنين فإمَّا أن يُحذف الأول منهما إن كان من حروف المد واللين، أو يُكسر للفرق بينها وبين نون الجمع المفتوحة، واخْتِيرَ الكسرُ؛ لأنه يُشاكِل الجزم في لفظه، فلما اضطررنا لتحريك السكون حركناه بحركة نظيره –الكسر –[١]، ومنهم من جعل الكسر حركة إعراب[٢]، وقد تأتي نون المثنى مفتوحة، قال ابن مالك:

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِــهِ الْتَحَــقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْــرِهِ نَطَــقْ

وَنُونُ مَا ثُنِّــيَ وَالْمُلْحَــقِ بِــهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْــتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِــهْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة فتح نون المثنى وذلك يُفهم من قوله: «بعكس ذاك استعملوه فانته»، أي: بعكس الجمع الذي يقِلُّ فيه كسر النون؛ لأن الأصل في نونه الفتح[٣]، وفي (الكافية الشافية) أشار إلى قلته إذ عبَّر بـــ(قد) الدالة على التقليل في قوله:

والنون في جمــع لــه فــتحٌ وفي تثنيةٍ كسرٌ وعكس ذلك قد يفي[٤]

وذكر أن فتحها لغة في (شرح الكافية الشافية)[٥]، ومتن (التسهيل)[٦]، وفي (شرح التسهيل) له[٧].

(١) انظر: الكتاب: ١٨/١، وسر صناعة الإعراب: ٤٨٧/٢-٤٨٨.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ٢٠٤/١.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٥٠، وشرح ابن عقيل ٦٣/١، وشرح المرادي للألفية: ٨١/١، والمقاصد الشافية: الشافية: ٢٠٣/١، وشرح المكودي ص: ١٨، وشرح الأشموني: ٦٨/١، وحاشية شرح التصريح على التوضيح: ٧٨/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٣/١.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١٧/١.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٧/١.

(٦) انظر: التسهيل ص: ١٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٦٢/١.

ذكر العلماء قبل ابن مالك أنَّ الكسر لازمٌ في نون المثنى ومنهم سيبويه في حديثه عن الزيادات التي تلحق المثنى إذ قال: «وتكون الزيادة الثانية نونًا. . . ، وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت بالرجلينِ»[1]، ونصَّ الأخفش على أنَّ النون دائمًا مكسورة في تعليله لفتح نون الجمع إذ قال: «وذلك أنَّ نون الاثنين مكسورة أبدًا»[2]، وبمثل هذا نصَّ ابن السَّرَّاج[3]، وابن عصفور الذي زاد بقوله: «ونون الاثنين مكسورة أبدًا على أصل التقاء الساكنين»[4]، وعلل ابن الأنباري لزوم الكسر في نون المثنى بقوله: «لأنَّهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب؛ بتثنية الصحيح، ألا ترى أنك تقول: رأيتُ مصطفينَ، ومررت بمصطفينَ»[5].

وهذا القول قال به المبرد[6]، والزمخشري[7]، وابن خروف[8]، ونسب أبو علي الفارسي الفارسي الكسر لجمهور العرب[9]، ونسب أبو حيان لزوم الكسر، ومنع الفتح في نون المثنى صراحةً للبصريين في معرض رده على من قال إنَّ الفتح لغة عندهم إذ قال: «بل مذهب البصريين أنَّه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن»[10].

أمَّا عمَّا ذكره ابن مالك من قلة فتح نون المثنى، فقد سبقه بالإشارة إلى قلة فنح نون المثنى بعض العلماء، كالسيرافي إذ أشار إلى قلتها عندما نسبها لبعض العرب في قوله: «على أنَّ من العرب من يفتح نون الاثنين»[11]، وأبو علي الفارسي إذ ذكر قول بعض العلماء في

(١) الكتاب: ١/١٧-١٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٦١.

(٣) الأصول في النحو: ١/٤٦، قال ابن السَّرَّاج: «ونون الاثنين مكسورة أبدًا».

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٥٠.

(٥) أسرار العربية ص: ٦٥.

(٦) انظر: المقتضب: ١/١٤٤.

(٧) انظر: المفصل ص: ٢٢٨.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ١/٢٧٧.

(٩) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ص: ١٢٤.

(١٠) التذييل والتكميل: ١/٢٣٨.

(١١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١/٢٣٤.

جواز فتح النون ثم قال: «وما عليه الجمهور أولى، من جهة القياس أيضًا، وهو الأكثر في الاستعمال»[1]، أي: أنَّ الذي عليه الجمهور والأكثر في الاستعمال هو الكسر، فيكون الفتح من القليل.

وابن جني في قوله: «على أنَّ من العرب من يفتحها في حال الجر والنصب»[2]، وبمثل تعبيره قال ابن يعيش[3]، فقولهم: (على أن من العرب. . .) يدل أن هناك من ينطق بالفتح بالفتح لكنهم قلة.

قال الشاطبي: «وقوله: (وقل من بكسره نطق)، أراد به أن الذين كسروا هذه النون من العرب قليل»[4]، وبناء عليه فالكلام في هذه المسألة سيكون في البحث عن ورود هذه اللغة اللغة عن العرب.

وللعلماء في إثبات هذه اللغة عن العرب ثلاثة أقوال:

القول الأول: منهم من أثبت الفتح في النصب:

قال ابن عصفور عن النون في المثنى: «وقد فتحوها أيضًا على لغة من يجعل التثنية بالألف على كل حال، إلا أنَّهم لم يفتحوها في هذه اللغة إلا في حالة النصب»[5].

ومنه قول رؤبة بن العجاج:

أعرف منـــها الجيـــد والعَيْنَانَـــا ومنخرين أشبه ظبيانَا[6]

القول الثاني: منهم من أثبت الفتح في الجر:

قال أبو علي الفارسي: «وقد حكى البغداديُّون تحريك نون التثنية بالفتح إذا وقعت بعد

(١) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ص: ١٢٤.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٤٨٨/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤١/٤.

(٤) المقاصد الشافية: ٢٠٠/١.

(٥) ضرائر الشعر ص: ٢١٨.

(٦) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص: ١٨٧، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ص: ١٢٣، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١/ ٢٣٤، وسر صناعة الإعراب: ٤٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٣/٤.

الياء»[1]، ثم ذكر أنَّهم استشهدوا بقول الشاعر:

على أحوذيَّينَ استقلَّت عليهمـــا فما هي إلا لمحةٌ فتغيبُ[2]

ونسب ابن عصفور إثبات الفتح في الجر للكوفيين إذ قال عن هذا البيت:«رواه الكوفيون بفتح النون من أحوذيين»[3]، وقد أثبت هذه اللغة أبو سعيد السيرافي[4]، والرضي[5].

القول الثالث: ومنهم من أثبت فتح نون المثنى في حالة النصب والجر، قال ابن عصفور عن فتح نون المثنى: «ولا يكون ذلك إلا في النصب والخفض طلبًا للتخفيف»[6]، وعلل من أثبت هذه اللغة؛ بأنه حملاً على (أيْنَ) و(كَيْفَ)[7]، قال السيرافي بعدما ذكر ما أثبته الفرَّاء –فتح نون المثنى في النصب والجر–: «وعلى أنَّه يُلزِم الفرَّاء بفتح نون الاثنين في النصب والجر؛ لأنَّ الذي قبلها ياء ساكنة نحو: (رجلين) و(فرسين) وهو في اللفظ كـــ(أيْنَ) و(كَيْفَ)»[8]، وذكر أبو علي الفارسي أنَّ من أثبت الفتح في النصب والجر قد يكونون شبهوا التثنية بالجمع[9]، وردَّ ابن جني على من زعم بأنَّ الفتح تشبيه بالجمع، بأنَّ الياء في المثنى غير لازمة؛ إذ أنَّ الأصل فيها الألف وذلك في حالة الرفع، ثم أثبت ورود الفتح في لغة العرب في قوله: «على أنَّ من العرب من يفتحها في حال الجر والنصب تشبيهًا بـــ(أيْنَ) و(كَيْفَ)، ويُجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة»[10]، ومنه ما أنشد قطرب لامرأةٍ من فقعس:

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ص: ١٢٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ٥٥، ومعاني القرآن: ٤٢٣/٢، وسر صناعة الإعراب: ٤٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧/١، وشرح التسهيل: ٦٢/١.

(٣) ضرائر الشعر ص: ٢١٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١/ ٢٣٤.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٠/٣

(٦) ضرائر الشعر ص: ٢١٧.

(٧) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٢٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤.

(٨) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٢٣٥/١.

(٩) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ص: ١٢٤.

(١٠) سر صناعة الإعراب: ٤٨٨/٢.

يا رب خالٍ لكَ مِــنْ عُرَيْنــةُ حجَّ على قُلَيْصٍ جُوينــه
فَسَوته لا تنقضــي شَــهْرينه شهري ربيعٍ وجمادَيْنَه[1]

وقد أثبت الكسائي[2]، وقطرب[3] هذه اللغة -فتح نون المثنى في حالتي النصب والجر- والجر- ثم نسباها لبني زياد بن فقعس، والفرَّاء إذ نسبها لبعض بني أسد[4]، وأبو علي الفارسي[5]، وابن جنِّي[6]، وابن يعيش[7]، ثم نسب إثبات الفتح للبغداديين في قوله: «حكى ذلك البغداديون»[8]، كما أثبت الفتح في حالتي النصب والجر ابن إياز[9].

والراجح: أن الأصل هو الكسر، والانتقال من الكسر إلى الفتح في حالتي النصب والجر لغة، وهذا الرأي اختاره ابن مالك في مصنفاته-غير الألفية-[10].

وقد تابع ابن مالك بالقول بقلة فتح نون المثنى من جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابنه[11]، وأبي حيان[12]، وابن عقيل[13]، والمرادي[14]، وناظر الجيش[15]، والمكودي[16]،

(١) البيتان من الرجز، وهما لامرأة من فقعس في سر صناعة الإعراب: ٤٨٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٤، وضرائر الشعر ص: ٢١٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٠/٣، والتذييل والتكميل: ٢٤٠/١، والمقاصد الشافية: ٢٠٣/١.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب: ٤٨٩/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ٥٥٦/٢.

(٥) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ص: ١٢٤.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب: ٤٨٨/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤.

(٩) انظر: المحصول في شرح المحصول: ١٧٧/١.

(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧/١، والتسهيل ص: ١٢، وشرح التسهيل: ٦٢/١.

(١١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٥٠.

(١٢) انظر: التذييل والتكميل: ٢٣٨/١، و الارتشاف: ٥٥٦/٢.

(١٣) انظر: شرح ابن عقيل ٦٣/١.

(١٤) انظر: شرح المرادي للألفية: ٨١/١.

(١٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣١٣/١.

(١٦) انظر: شرح المكودي ص: ١٨.

والدماميني[١]، والأشموني[٢]، والأزهري[٣]، ويس الحمصي[٤]، والصبان[٥].

وذكر الشاطبي أن هذا القليل من القليل الذي يُحفظ ولا يقاس عليه، وأنَّ القلة تطلق ويُراد بها الشذوذ اتساعًا واتكالاً[٦].

وجعل ابن هشام فتح النون لغة[٧]، وكذا ذكر السيوطي إذ جعل الشائع كسر النون في في المثنى، فيفهم منه قلة الفتح، ثم ذكر أنَّه ورد العكس –فتح نون المثنى– ثم قال: «وقيل: فتح نون المثنى لغة»[٨].

(١) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٩٤/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٦٨/١.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٧٨/١.

(٤) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٧٨/١.

(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٣/١.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ١٩٩/١-٢٠٠

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٨/١.

(٨) انظر: همع الهوامع: ١٦٤/١.

(٢٥) مسألة: قلة كسر نون الجمع.

الأصل في (نون الجمع) أنَّ تكون ساكنة؛ لأنها عوضٌ عن التنوين، وحُرِكت من السكون إلى الفتح؛ لالتقاء الساكنين -الواو أو الياء مع النون- في قولك: مسلمون، أو مسلمين، وعند ذلك فإمَّا أن يحذف الأول منهما إن كان من حروف المد واللين، أو تفتح النون، وحركت السكون للفتح دون الكسر للتفريق بينها وبين (نون الاثنين)، كما نص على ذلك سيبويه في حديثه عن حركة نون الجمع إذ قال: «ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين »[١]، وقال بهذه العلة غيره من العلماء[٢]، وعن كسر النون قال ابن مالك:

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِــهِ الْتَحَــقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْــرِهِ نَطَــقْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة كسر نون الجمع وفي (الكافية الشافية) إذ قال:

والنون في جمــع لــه فــتحٌ وفي تثنيةٍ كسرٌ وعكس ذلك قد يفي[٣]

فعبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد) الذي يُفهم منه التقليل، وفي (شرح الكافية الشافية)[٤]، الشافية)[٤]، ومتن (التسهيل)[٥]، و(شرح التسهيل)[٦] له نصَّ على أنَّ كسرها ضرورة.

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم – فقد ذكر المبرد أنَّ النون قد ترد مكسورة إذا كانت معربة إذ قال: «ألا ترى أنَّه يجوز فيه أن تجريه مُجرى الواحد، فيصير إعرابه في آخره، فتقول: هذه عشرونٌ، على هذا قال الشاعر:

ومَاذا يُــدَّرِي الشُّــعراءُ منِّــي وَقَدْ جَاوَزتُ حدَّ الأربعينِ[٧]

(١) انظر: الكتاب: ١٨/١، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٢٣٠/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١٦١/١، والمقتضب: ١٤٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٠/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٧/١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٩/١.

(٥) انظر: التسهيل ص: ١٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١: /٧٢.

(٧) البيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل في الكامل: ٦٣٤/٢، والمقتضب: ٣٧/٤-٣٣٢/٣، وسر صناعة

وجاز ذلك لاختلاف الجمع وأنَّ إعرابه كإعراب الواحد، إلا ما كان على حد التثنية»[1]، فالنون في الأربعين مكسورة كسرة إعراب، لكنه نصَّ أنَّ هذا ليس بالوجه، أي قليل.

كما ذكر ابن خروف أن النون مفتوحة على الأعرف وذلك في قوله: «نونٌ كنون التثنية مفتوحة في الأعرف»[2]، فيفهم منه قلة الكسر.

وفهمت من غيرهم من العلماء أنَّ الفتح في نون الجمع دائمًا؛ وإنْ لم ينصُّوا عليه ومنهم سيبويه إذ ذكر أنها مفتوحة ولم يتطرق لكسرها[3]، والأخفش في قوله: «كل نون جماعة على حد التثنية فهي مفتوحة»[4]، ولم يذكر الكسر غيرهما كالسيرافي[5]، والزمخشري[6]، وابن يعيش[7].

ونصَّ طائفةٌ من العلماء على أن نون الجمع دائمًا مفتوحة ومنهم المبرد في قوله: «ونون الجمع الذي على حد التثنية أبدًا مفتوحة»[8]، وبمثله عبَّر ابن عصفور[9]، وذكر الرضي بأنها تُكسر ضرورةً[10].

كما نصَّ ابن جنِّي على أنَّ الكسر في نون الجمع ضرورة إذ قال في تخريج قول الشاعر

ومَاذا يُــدَّرِي الشُّــعراءُ منِّــي وَقَدْ جَاوَزتُ حدَّ الأربعينِ[11]

: «فليست النون في (الأربعين) حرفُ إعراب، ولا الكسرةُ فيها علامة جر الاسم،

الإعراب: ٦٢٧/٢، والعضديات ص: ١٠٦، والخزانة: ٦٧/٨.

(١) المقتضب: ٣٧/٤.

(٢) شرح الجمل لابن خروف: ٢٨٠/١.

(٣) انظر: الكتاب: ١٨/١، قال: « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين ».

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١٦١/١.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٢٣٦/١.

(٦) انظر: المفصل ص: ٢٣٢.

(٧) انظر: شرح المفصل ٣/٥.

(٨) المقتضب: ١٤٤/١.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٠/١.

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٦٩/٣.

(١١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

وإنَّما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكُسِرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا، فلم تُفْتَح كما تُفْتح نون الجمع؛ لأنَّ الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروي في سائر الأبيات»[1]، وذكر المبرد، وأبو علي الفارسي، أن الجمع يجوز فيه أن يُجرى مجرى المفرد فتكون حركة الإعراب في الحرف الأخير، فترد النون مكسورة، على أنَّها حركة إعراب وهذا لا ينافي كلام المبرد السابق إذ ذكر أنَّ نون الجمع مفتوحة أبدًا، وقد وردت نون الجمع مكسورة إذ أنَّها معربةً إعراب المفرد[2]، فقال المبرد: «ألا ترى أنَّه يجوز فيه أن تجريه مُجرى الواحد، فيصير إعرابه في آخره، فتقول: هذه عشرونٌ»[3].

وقال الفارسي: «وكثيرٌ من العرب يجعلون حرف الإعراب النون»[4]، واستشهد في مثل قول الشاعر:

ومَاذا يُـدْرِي الشُّـعراءُ منِّـي وَقَدْ جَاوَزتُ حدَّ الأربعينِ[5]

الأربعينِ في قول الشاعر مجرورة بالكسرة الظاهرة مضاف إليه.

وقول الشاعر:

إنِّـي أَبِـيٌّ أَبِـيٌّ ذو محافظـةٍ وابن أبيٍّ أَبيٍّ من أبيِّينِ[6]

أبيِّينِ في قول الشاعر مجرورة بـ(مِنْ) وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

وقول الشاعر:

عَرينٌ مِنْ عُرينـة لَـيْس مِنَّـا بَرِئتُ إلى عُرَينـه مِـن عَـرينِ

(١) سر صناعة الإعراب: ٦٢٧/٢-٦٢٨.

(٢) انظر: الكامل: ٦٣٤/٢، والمقتضب: ٣٧/٤-٣٣٢/٣، والعضديات ص: ١٠٦-١٠٧.

(٣) المقتضب: ٣٧/٤.

(٤) العضديات ص: ١٠٦.

(٥) سبق تخريجه ص ١٦٣.

(٦) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العداوني في المفضليات ص: ١٦٠، والكامل: ٦٣٤/٢، والمقتضب: ٣٣٣/٣، وسر صناعة الإعراب: ٦٢٨/٢، والخزانة: ٦٦/٨، وفي العضديات ص: ١٠٧، بني عقيلٍ بدلاً من بني عُبيدٍ.

عَرَفنـــا جَعْفَـــرا وبـــني عُبيـــدٍ وأنْكَرَنا زَعانِفَ آخرينِ[1]

آخرينِ في قول الشاعر مجرورة بالإضافة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

وعلى هذا فيُعَدُّ ابن مالك انفرد بالنص على قلة مجيء نون الجمع مفتوحة، ولم يُعبر بالقلة ممن جاء بعده من شارحي الألفية وغيرهم كابن الناظم إذ جعل الكسر ضرورة في قوله: «فأمَّا نون الجمع فإنَّه يجيء للضرورة»[2]، وأبي حيَّان إذ قال بعد أنْ تحدث عن كسرها: «ومثال كسرها للضرورة. . .»[3]، والمرادي في تفسير قول ابن مالك: (وقل من بكسره نطق) قال: «يعني: في الضرورة، وليس بلغة»[4]، وكذا ابن هشام[5]، ناظر الجيش[6]، والمكودي[7]، والدماميني[8]، والأزهري[9]، ويس الحمصي[10]، إذ جعلوا بأن مجيئها مفتوحة من الضرورة.

وعدَّ ابن عقيل[11]، والشاطبي[12] هذا الكسر من الشاذ، ووضح الشاطبي نصَّ ابن مالك على القلة بأنَّ هذا القليل من الذي لا يُقاس عليه وإنما هو من الشاذ، ثم ذكر بأن ابن مالك عبَّر بالقلة عن الشذوذ اتساعًا واتكالاً[13]، وجعلاهما والأشموني[14]، والصبان[1]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص: ٤٢٩، وفي الكامل للمبرد: ٤/١، والعضديات ص: ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٩/٣، وشرح ابن الناظم ص: ٤٩، ولسحيم بن وثيل في شرح الشاطبي ٢٠١/١.

(٢) شرح ابن الناظم ص: ٤٩.

(٣) التذييل والتكميل: ٢٧٨/١.

(٤)شرح الألفية للمرادي: ٨٠/١.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٦١/١.

(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٤٢/١.

(٧) انظر: شرح المكودي ص: ١٨.

(٨) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢١٦/١.

(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٧٧/١.

(١٠) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٧٧/١.

(١١) انظر: شرح ابن عقيل: ٦٠/١.

(١٢) انظر: شرح الشاطبي ٢٠٠/١.

(١٣) انظر: المرجع السابق: ١٩٩/١-٢٠٠.

(١٤) انظر: شرح الأشموني ٦٧/١، في الأشموني ذكر أن ابن مالك جعلها في (شرح الكافية الشافية) لغة وهذا غير

الكسر لغة.

وأمَّا السيوطي فذكر أن الشائع فتح النون في الجمع، فيفهم منه قلة الكسر، ثم ذكر أنَّه ورد العكس –كسر نون الجمع– ثم قال: «فقيل: هو لغة، وقيل فتح نون المثنى لغة، وكسر نون الجمع ضرورة»[٢].

صحيح، انظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٩.

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٤٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١/١٦٤.

(٢٦) مسألة: قلة عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدنْ).

تحدثنا في فصل الكثرة عن كثرة إلحاق نون الوقاية بـــ(ليت) وقلة حذفها، وعن كثرة تجريد (لعل) من نون الوقاية[١]، أمَّا عن قلة حذف نون الوقاية مع (لدنْ) فقد قال ابن مالك:

وَفِي لَـــدُنِّي لَـــدُنِ قَـــلَّ وَفِـــي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِـــي

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة حذف نون الوقاية إذا دخلت على (لدنْ)، وفي (الكافية الشافية) وصف حذف نون الوقاية مع (لدن) بالندرة[٢]، وفي (شرح الكافية الشافية) ذكر أن نون الوقاية لا تثبت في الخفض إلا مع (من) و (عن) و (لدن) و (قط) و(قد) ثم قال: «وربما حُذفِت مع هذه الخمس»[٣]، فيفهم منه قلة حذف نون الوقاية مع (لدن)، وأطلق الجواز في متن (التسهيل)[٤]، وفي (شرح التسهيل) له ذكر أن لحاقها أكثر من عدمه[٥]، أي: أنَّ حذفها قليل.

أمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– فيعد أبو جعفر النحاس أول مَنْ أشار إلى قلة حذف نون الوقاية عندما تحدث عن (لدنِّي) ووردها مخففة على قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[٦]، بالتخفيف[٧]، إذ قال: «هذه قراءة أبي عمرو، والأعمش، وحمزة، والكسائي –التشديد–، وقرأ أهل المدينة (لدُنِي) بتخفيف النون،

(١) انظر: مسألة: كثرة إلحاق نون الوقاية بـــ(ليت) وقلة حذفها ص: ٨٤، ومسألة: كثرة تجريد (لعل) من (نون الوقاية) ص:٨٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٢٥.

(٣)شرح الكافية الشافية: ١/٢٦.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٢٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١/١٣٦.

(٦) الكهف: ٧٦.

(٦)معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٤٨.

(٧) هذه قراءة نافع في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٤٨، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٢/٣٠٢، والحجة في القراءات السبعة ٣/٤٥٦، والكشاف: ٢/٨٧٧، والنشر في القراءات العشر: ٢/٣١٣، الدر المصون ٧/٥٣١.

والقراءة الأولى أولى في العربية، وأقيس»[1]، فيفهم من قوله: (والقراءة الأولى أولى في العربية وأقيس) كثرة الإثبات، وقلة حذف نون الوقاية مع (لدنِّي).

والفارسي إذ قال عن الآية السابقة: «زاد النون التي تُزاد مع علامة المضمر المجرور والمنصوب. . . ، فأدغم الأولى الساكنة التي تزاد مع الضمير؛ فصار (لَدُنِّي)، وهذا هو القياس والذي عليه الاستعمال، وقرأ نافع: (من لدنِي)، بضم الدال مع تخفيف النون»[2]، فجعل حذف النون خلافًا للقياس، والاستعمال.

ولم ينص أحد من العلماء –ممن اطَّلعت على كلامهم– قبل ابن مالك على القلة، ومنهم سيبويه تحدث عن حذف جواز حذف النون التي هي لام الفعل، ولم يذكر حذف نون الوقاية معها، حيث قال: «ألا ترى أنَّك إذا أضفت إلى مُضمرٍ رددته إلى الأصل، تقول: من لدنْه، ومن لدنِّي؛ فإنما (لدُنْ) كـــ(عنْ)»[3].

وقد اختلف العلماء في جواز التخفيف في (لدنِّي) –حذف نون الوقاية– على قولين:

القول الأول: جواز حذف نون الوقاية.

وحجة من أثبت هذه اللغة اعتماده على قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[4] بالتخفيف[5]، وأثبتها أبو جعفر النحاس في قوله: «هذه قراءة أبي عمرو، والأعمش، وحمزة، والكسائي –التشديد–، وقرأ أهل المدينة (لدُنِي) بتخفيف النون، والقراءة الأولى أولى في العربية، وأقيس»[6]، والفارسي بقوله: «زاد النون التي تُزاد مع

(١) إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٠٢/٢.

(٢) الحجة في علل القراءات السبعة: ٤٥٦/٣.

(٣) الكتاب: ٢٨٦/٣، وتحدث عنها في غير هذا الموضع انظر: الكتاب: ٣٧٠/٢-٣٧١.

(٤) الكهف: ٧٦.

(٤)معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٣.

(٥) هذه قراءة نافع في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٣، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٣٠٢/٢، والحجة في في القراءات السبعة ٤٥٦/٣، والكشاف: ٨٧٧/٢، والنشر في القراءات العشر: ٣١٣/٢، الدر المصون ٥٣١/٧.

(٦) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٠٢/٢.

علامة المضمر المجرور والمنصوب. . . ، فأدغم الأولى الساكنة التي تزاد مع الضمير؛ فصار (لَدُنِّي)، وهذا هو القياس والذي عليه الاستعمال، وقدر نافع (من لدنِي) بضم الدال مع تخفيف النون»[1].

وحكى الزجاج علة من أثبت هذه اللغة بقوله: «ويُقرأ: (مِنْ لدُنِي) بتخفيف النون؛ لأن أصل (لدنْ) الإسكان، فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نونًا ليعلم سكون النون الأولى، تقول: (لدنْ زيدٍ)، فتسكن النون ثم تضيف إلى نفسك فتقول: (مِنْ لدُنِي)»[2].

وعن النون المحذوفة إذا خُفِفت (لدُنْ) قال الفارسي: «ينبغي أن تكون المحذوفة من (لُدِنِي) هي هذه النون التي تلي النون من الكلمة، ولا تكون المحذوفة الثالثة في (لدنْ)؛ لأنها إذا أضيفت إلى المضمر لم تحذف، وهذه النون اللاحقة مع علامة الـــمُضمر حُذِفت في غير هذا الموضع، وذلك نحو ما أنشدوا:

قدْنِي من نصْر الخبيبينِ قدي[3]»[4].

كما عللوا بأن العرب حذفوا النون كراهية التضعيف فأجروه على الأصل من الاسمية، إذ إنَّ الأسماء يجوز فيها الحذف، فيجوز حذف النون في (قدني) فتقول: (قدي)[5].

وهذا قول ابن النحاس[6]، والفارسي[7]، والزمخشري[8]، وابن الشجري[9]، وابن

(١) الحجة في علل القراءات السبعة: ٤٥٦/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٣.

(٣) البيت من الرجز، مختلف في نسبته إذ نسب إلى حميد بن ثور، وإلى حميد الأرقط وغيرهما، وهو في الكتاب: ٣٧١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٣، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٣٠٣/٢، والمفصل ص: ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٣.

(٤) الشيرازيات ٧٢/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٣، والمقتضب: ٣٨٥/١، والشيرازيات: ١/ ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٤، والمقاصد الشافية: ٣٣٧/١.

(٦) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٠٢/٢

(٧) انظر: الشيرازيات: ٧٢/١.

(٨) انظر: الكشاف: ٨٧٧/٢

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٣٩/١.

يعيش[1]، والرضي[2].

القول الثاني: منع حذف نون الوقاية. أوَّل أصحاب هذا القول القراءة التي اعتمد عليها أصحاب القول الأول -التخفيف-؛ بأنَّ الأصل في (لدُني) (لدُ)، فتكون النون المثبتة ليست بأصلٍ في الكلمة وإنما هي نون وقاية، قال أبو البقاء العُكبري: «يُقْرأ بتشديد النون، والاسم (لدنْ)، والنون الثانية وقاية، وبتخفيفها وفيه وجهان: أحدهما: هو كذلك، إلا أنَّه حذف نون الوقاية كما قالوا: (قدنِي)، و(قطنِي)، والثاني: أصله: (لدْ)، وهي لغةٌ فيها، والنون وقاية»[3]، فيكون المنع على الوجه الثاني، وقال بهذا القول سيبويه[4]، وابن السَّرَّاج[5]، ونسبه الرضي للزجاج[6].

والراجح: الجواز؛ لقراءة نافع بالتخفيف[7]، قال الرضي: «حذف نون الوقاية من (لدن) لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا لضرورة، وعندها غيرهما الثبوت راجح، وليس الحذف ضرورة؛ لثبوته في السبع»[8].

وردَّ ناظر الجيش على من زعم أن أصلها (لدُ)، والنون فيها نون وقاية بقوله: «لأنَّ (لدُ) متحرك الآخر، والنون في (لدنْ) وأخواته إنما جيء به لصون أواخرها من زوال السكون، فلا حظَّ فيها لما آخره متحرك»[9]. وعن تعبير ابن مالك في (الألفية) بقلة حذف حذف نون الوقاية مع (لدُنِّي) فقد تابعه بالنص على القلة بعض من جاء بعده من شارحي الألفية وغيرهم كابن عقيل إذ قال في تفسيره لقول ابن مالك: (وفي لدنِّي لدنِي قلَّ):

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٤-٤/١٠٠.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٥١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص: ٢٤٨.

(٤) الكتاب: ٢/٣٧٠-٣٧١.

(٥) انظر: الأصول في النحو: ٢/١٢٢

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٥١.

(٧) قراءة نافع في: الحجة في القراءات السبعة ٣/٤٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٤٨، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٢/٣٠٢، والكشاف: ٢/٨٧٧، والنشر في القراءات العشر: ٢/٣١٣، الدر المصون ٧/٥٣١.

(٨) شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٥١، والدر المصون ٧/٥٣١.

(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/٤٩٠.

«أشار بهذا إلى أنَّ الفصيح في (لدنَّي) إثبات النون. . . ، ويقل حذفها»[١]، والمرادي إذ قال: «يعني: أنَّ الأكثر في (لدن) إلحاق النون، وحذفها قليل»[٢]، والشاطبي إذ قال: «يعني «يعني أن تخفيف نون (لدنِّي)، وهو عدم إلحاقها نون الوقاية قليلٌ»[٣]، كما نصَّ على القلة القلة المكودي[٤]، والأشموني[٥]، والأزهري[٦]. وأشار إلى القلة دون أن ينص عليه غيرهم كابن الناظم في قوله: «وأمَّا (لدن) فالأكثر فيها إلحاق النون، وقد لا تلحق»[٧]، كما أشار أشار إلى القلة الدماميني[٨]. وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان في حديثه عن نون الوقاية إذ قال: «وإنْ اتصلت بـــ(لدنْ) فالتخييرُ تقولُ: (لدنِّي)، و(لدنِي)»[٩]، وناظر الجيش[١٠]، والسيوطي[١١]، والصبان[١٢].

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ١/١٠١.

(٢) انظر: شرح المرادي للألفية: ١/١١٤.

(٣) المقاصد الشافية: ١/٣٣٦.

(٤) انظر: شرح المكودي ص: ٢٨.

(٥) انظر: شرح الأشموني: ١/١٠٥.

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/١١٢.

(٧) شرح ابن الناظم ص: ٧٠.

(٨) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/٥٨.

(٩) الارتشاف: ٢/٩٢٤.

(١٠) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/٤٩٠.

(١١) انظر: همع الهوامع: ١/٢٢٤.

(١٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٩٧.

(٢٧) مسألة: قلة بقاء عمل (إنَّ) بعد تخفيفها.

(إنَّ) تنصب المبتدأ، نحو: إنَّ زيدًا منطلقٌ[١]، وأمَّا عن رفع الخبر فالبصريون يرون أنَّ (إنَّ) رافعة له، والكوفيون يرون أنها لم تعمل فيه بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها عليه[٢]، عليه[٢]، وعن تخفيفها قال ابن مالك:

وَخُفِّفَتْ (إنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إذَا مَا تُهْمَلُ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أرَادَهُ مُعْتَمِدًا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة عمل (إنَّ) بعد تخفيفها، وبهذا نصَّ في (الشافية الكافية)[٣]، وفي (شرح الكافية الشافية) قال: «وإهمال (إنَّ) المكسورة بالتخفيف أكثر من إعمالها»[٤].

وأشار إلى نحو هذا في متن (التسهيل) وذلك في قوله: «وتُخفَّف فيبطل الاختصاص، ويغلب الإهمال»[٥]، وفي (شرح التسهيل) له قال عن (إنّ) بعد تخفيفها: «وإهمالها أكثر»[٦]، أي: أنَّ بقاء عملها قليل بعد تخفيفها.

أمَّا العلماء –ممن اطَّلعت على كلامهم– قبل ابن مالك فقد أشار الزمخشري إلى قلة عمل (إنَّ) بعد تخفيفها؛ وذلك في كلامه عن (أنَّ)، و(إنَّ)؛ إذ قال: «وتخففان فيبطل عملهما، ومن العرب من يعملهما، والمكسورة أكثر إعمالاً»[٧]، فقوله: (من العرب) إشارةٌ إلى عملها بقلة، وأن الأكثر من العرب لا يعملونها.

وقد اختلف العلماء في إعمالها بعد تخفيفها على قولين:

---

(١) انظر: المقتضب: ٣٥٨/٢، والمفصل ص: ٣٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٠/٤-٣٣١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ٦/٥-٧.

(٣) شرح الشافية الكافية ١٠٥/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) التسهيل ٦٥.

(٦) شرح التسهيل ٣٣/٢.

(٧) انظر: المفصل ص: ٤٠٥.

القول الأول: أنَّها لا تعمل النصب بالاسم، وهذا رأي الكوفيين[1]، إلا الكسائي[2].

وقد صرَّح الفرَّاء منهم بذلك ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[3]، إذ قال الفرَّاء عن قراءة من قرأ بتخفيف (إنَّ) كنافع، وابن كثير[4]: «وأما «وأما الذين خففوا (إنَّ) فإنهم نصبوا (كلاً) بـــ (ليوفينهم)، وقالوا: كأنَّا قلنا: (وإنْ ليوفينهم كلاً)، وهذا وجه لا أشتهيه؛ لأن (اللام) لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك، كما يصلح أن تقول: (إنْ زيدًا لقائمٌ)، ولا يصلح أن تقول: (إنْ زيدًا لأضرب)، لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلا أضرب، فهذا خطأ في (إلا وفي (اللام)»[5].

أي: أنَّ (إنْ) المخففة نافية غير عاملة، واللام بعدها للإيجاب، إذ إنَّ نحو: إنْ زيدٌ لقائم، بمعنى: ما زيدٌ إلا قائم[6].

واحتجوا بأنْ قالوا: إنما قلنا بأنها لا تعمل؛ لزوال شبهها بالفعل، لأنها عندما كانت مُشددة أشبهت الفعل الماضي في كونها مبنية على الفتح، وعلى ثلاثة أحرف، ومع التخفيف يزول الشبه بالفعل.

واحتجوا أيضًا بأنَّ (إنَّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إنْ) المخففة من عوامل الأفعال فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء، كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ بحجة أن عوامل

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١/٧٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٧١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٩٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٦٦.

(٢) انظر: شرح الرضي: ٤/٣٦٧.

(٣) هود: ١١١.

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: ٣٣٩، والنشر: ٢/٢٩١، ومعاني القرآن للزجاج: ٣/٦٦، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٢/١٨٥، والحجة في علل القراءات السبع: ٣/٢٦٩، والكشاف: ٢/٦٨٣، والدر المصون: ٦/٣٩٧.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩-٣٠. في الأصل (إنما يقع)، وذكر محقق الكتاب إلى أنه هكذا في الأصل، وهو مشكل وغامض، وقد رجعت إلى شرح التسهيل فوجدته نقله كما أثبته، وبهذا أكون صححت نص الفرَّاء في (معاني القرآن) يرجع لشرح التسهيل: ٢/٣٥.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٢/٣٨٧.

الأسماء لا تعمل في الأفعال، والعكس.

واحتجوا أيضًا بأنه إذا جاء في خبرها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)[1].

القول الثاني: أنها تنصب الاسم، وأنها المخففة من الثقيلة.

واستشهدوا بقراءة من قرأ بالتخفيف كنافع، وابن كثير[2] في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3]، قال أبو جعفر النحاس: «وقرأ نافع على هذا التقدير إلا أنَّه خفف (أنَّ) وأعملها عمل الثقيلة»[4]، وبما سُمِع من كلام العرب، قال سيبويه: «وحدَّثنا مَن نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: (إنْ عمرًا لمنطلقٌ) »[5]، قال ابن مالك عمَّا ذكره سيبويه: «وهذا نص لا احتمال فيه»[6].

وعلل سيبويه الإعمال بأنهم جعلوها بمنزلة (لكنْ) التي تعمل مُخففة[7]، وهي بمعنى الثقيلة، وذكر الكسائي أنَّها عند دخولها على الأفعال تكون نافية، واللام بمعنى (إلا)؛ لأن النفي يكون للفعل، وإذا دخلت على الاسم فهي المخففة من المثقلة؛ لأن الاسم لا ينفى[8]. ينفى[8].

وقال الزجاج: «وأما تخفيفها وترك النصب على حاله؛ فلأن (أنَّ) مشبهة بالفعل فإذا حذف التشديد بقي العمل على حاله»[9]،

وهذا قول الخليل[10]، وسيبويه[1]، والكسائي[2]،والمبرد[3]، والأخفش[4]،

(١) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٧٧/١١-٧٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ١٦٤، وائتلاف النصرة ص: ١٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٧/٤، والارتشاف ١٢٧١/٣، والمقاصد الشافية: ٣٨٧/٢.

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: ٣٣٩، والنشر: ٢٩١/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٦٦/٣، وإعراب القرآن لابن النحاس: ١٨٥/٢، الحجة في علل القراءات السبع: ٢٦٩/٣، والكشاف: ٦٨٣/٢، والدر المصون: ٣٩٧/٦.

(٣) هود: ١١١.

(٤) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ١٨٥/٢.

(٥) الكتاب: ١٤٠/٢.

(٦) شرح التسهيل: ٣٥/٢.

(٧) انظر: الكتاب: ١٣٩/٢.

(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٦٧/٤.

(٩) معاني القرآن للزجاج: ٦٦/٣.

(١٠) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ١٨٥/٢.

والزجاج[٥]، وابن النحاس[٦]، والسيرافي[٧]، والفارسي[٨]، والزمخشري[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن الحاجب[١١]، والرضي[١٢]، وابن عصفور[١٣]، ونُسب هذا القول للبصريين[١٤].

والراجح: القول الثاني؛ لقراءة من قرأ بتخفيف (إنَّ) كنافع، وابن كثير مع نصبها للخبر[١٥]، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[١٦]، وبما سُمِع من كلام العرب[١٧].

ولأنه لا دليل على أنَّ (أنْ) بمعنى (ما) النافية، إذ إنَّ النفي لا يكون للأسماء، وإنَّما يكون للأفعال، وأمَّا (لما) فلا يجوز هنا أن تجعل بمعنى (إلا)؛ لأنه لو جاز ذلك، لجاز أن يُقال: ما قام القومُ لـــمَّا زيدٌ، بمعنى إلا زيدٌ[١٨].

---

(١) انظر: الكتاب ١٣٩/٢.

(٢) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٢٦٩/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٧/٤.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٦٠/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٠/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٦/٣.

(٦) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ١٨٥/٢.

(٧) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٧٧/١١.

(٨) انظر: المسائل البغداديات ص: ٣٨١.

(٩) انظر: المفصل ص: ٤٠٥.

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨.

(١١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٨٨.

(١٢) انظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٦٥.

(١٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٧/١.

(١٤) انظر: شرح السيرافي ٧٨/١١، و الدر المصون: ٣٩٧/٦، وائتلاف النصرة ١٥٥.

(١٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: ٣٣٩، والنشر: ٢٩١/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٦٦/٣، وإعراب القرآن لابن النحاس: ١٨٥/٢، والحجة في علل القراءات السبع: ٢٦٩/٣، والكشاف: ٦٨٣/٢، والدر المصون: ٣٩٧/٦.

(١٦) هود: ١١١.

(١٧) الكتاب: ١٤٠/٢.

(١٨) انظر: المقتضب: ٣٦٠/٢، وائتلاف النصرة ص: ١٦٥

والرد على انتفاء شبهها بالفعل قول سيبويه مُعللاً لعملها مُخففة: «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغير عمله»[1] كما أنَّها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى من خمسة أوجه، فإذا خُففت صارت كأنها فعل حذف منه أحد حروفه وهذا لا يؤثر كقولنا: لم يكُ[2]، كما علل سيبويه لزوم اللام في خبرها؛ بأن ذلك للتفريق بينها وبين التي بمعنى (ما) النافية[3]، وبمثل هذا علل السيرافي[4]، والفارسي[5].

أمَّا عن تعبير ابن مالك بقلة بقاء عمل (إنَّ) بعد تخفيفها فقد تابعه بالنص على القلة بعض من جاء بعده من شارحي الألفية وغيرهم كالشاطبي في قوله: «وإهمالها هو الأكثر في الكلام، ودلَّ على أنَّه الأكثر قوله: (فقلَّ العمل)؛ لأنَّه إذا قلَّ إعمالها لزم كثرة إهمالها»[6]، كما نصَّ على قلة عملها المكودي[7]، والأشموني[8]، والسيوطي إذ قال: «تُخفف (إنَّ) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة»[9].

وأشار إلى القلة دون النصِّ عليها ابن الناظم إذ جعل الإهمال بعد التخفيف هو الأكثر[10]، والمرادي[11]، وابن هشام[12]، وابن عقيل[13]، والأزهري[14]، ويس الحمصي[15]، والصبان[16]، إذ جعلوا الإهمال بعد التخفيف هو القياس، وأطلق الجواز

(١) الكتاب ١٤٠/٢.
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ١٧٠.
(٣) الكتاب: ١٣٩/٢.
(٤) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٧٧/١١.
(٥) البغداديات ص: ٣٨١.
(٦) شرح الشاطبي ٣٨٦/٢.
(٧) انظر: شرح المكودي للألفية ص: ٧٠.
(٨) انظر: شرح الأشموني ٣١٦/١.
(٩) انظر: همع الهوامع: ١٨١/٢.
(١٠) انظر: شرح ابن الناظم ص: ١٧٩.
(١١) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢٢٩/١.
(١٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٢٧/١.
(١٣) انظر: شرح ابن عقيل ٣٢٣/١.
(١٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٠/١.
(١٥) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٠/١.
(١٦) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٤/١.

غيرهم كأبي حيان[1]، وناظر الجيش[2].

(٢٨) مسألة: قلة جر المفعول له المجرد من (أل) بحرف جر.

المفعول له، أو المفعول لأجله هو: المصدر القلبي الفضلة الـمُعِلل لحدث شاركه وقتًا وفاعلاً[3]، وشروط نصب المفعول له ثلاثة، وهي:

١- كونه مصدرا قلبيًا.

٢- قصد التعليل به.

٣- مشاركته لعامله في الوقت والفاعل.

ثم إن المفعول له المستوفي الشروط ثلاثة أنواع:

مجرد، ومضاف، ومعرف بالألف واللام.

فإن كان مضافًا تساوى فيه النصب والجر بحرف جر، وأما إذا كان معرفًا بـ(أل) فجره أكثر من نصبه، وعكسه -المجرد- فنصبه أكثر من جره، قال ابن مالك:

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَـيْسَ يَمْتَنِـعْ مَـعَ الشُّـرُوطِ كَـ(لِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ)
وَقَـلَّ أَنْ يَصْـحَبَهُ الْمُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْـحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَـدُوا
«لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَـنِ الْهَيْجَـاءِ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ»

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة مجيء المفعول له المجرد المستوفي للشروط مجرورًا، إذ إن الضمير في (يَصْحَبَهُ) يعود على حرف الجر، وهذا الرأي الذي نصَّ عليه في (الكافية الشافية)[4]، وفُهِم منه في (شرحه الكافية الشافية) عندما قال: «جر المستوفي للشروط

(١) انظر: الارتشاف ١٢٧١/٣.

(٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٦٣/٣.

(٣) انظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص: ١٦١

(٤) انظر: الكافية الشافية: ١٥٦/١.

المقرون بـــ(أل) أكثر من نصبه، والنصب في التجريد أحسن»[1]، وفي متن (التسهيل) إذ قال: «وجر المستوفي لشروط النصب مقرونًا بـــ(أل) أكثر من نصبه، و(المجرد) بالعكس»[2]، وفي (شرح التسهيل) له قال: «إلا أن انجرار المختص بـــ(الألف واللام) أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره»[3].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– فقد فهمت من سيبويه قلة مجيئه مجردًا إذ قال: «وحَسُن فيه الألف واللام؛ لأنه ليس بحال، فيكون في موضع فاعلٍ حالًا، ولا يُشبَّهُ بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنه ليس في موضع ابتداء، ولا موضعًا يبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ»[4]، فقوله: (وحَسُن فيه الألف واللام) يدل على قلته عند سيبويه مع التجريد.

وفهمت القلة أيضًا من غيره من العلماء، إذ وجدهم يطلقون جواز مجيء المفعول له مجردًا من (أل)، والإضافة ثم يستشهدون به منصوبًا، ويجيزون تقدير الجر بالحرف[5].

قال ابن السَّرَّاج عن المفعول له: «واعلم أنَّ المصدر الذي ينتصب لأنَّه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كشعر حاتم»[6]، ويعني بشعر حاتم قوله:

وأغفر عوراء الكـــريم ادخـــارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرمَا[7]

فـــ(تكرمًا) نكرة، أي: للتكرمِ[8]، قال ابن جنِّي عن هذا البيت: «أي: لادخاره،

(١) المرجع السابق.

(٢) التسهيل ص: ٩٠

(٣) شرح التسهيل: ١٩٨/٢.

(٤) الكتاب: ٣٧٠/١.

(٥) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٤٤/٥، واللمع في العربية ص: ١١٤، والمفصل ص: ١٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ص: ١٦٤، وشرح الرضي على الكافية: ٥١٣/١، والمحصول في شرح الفصول: ٥١٥/١، والدر المصون: ٣٤٤/٥.

(٦) الأصول في النحو: ٢٠٨/١.

(٧) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص: ١٠٨، وهو في الكتاب: ٣٦٨/١، ومعاني القرآن للفراء: ٥/٢، والأصول في النحو: ٢٠٨/١، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٤٣/٥، والمحصول في شرح الفصول: ٥١٥/١.

(٨) انظر: الأصول في النحو: ٢٠٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٥١٥/١.

وللتكرُّمِ»[1]. والسيرافي إذ قال: «ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفةً ونكرة؛ لأنه ليس بحال فيحتاج في إلى لزوم النكرة»[2].

وهذا رأي المبرد[3]، والزمخشري إذ قال عن المفعول له: «ويكون معرفةً، ونكرةً»[4]، ثم استشهد له بقول الشاعر:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقرٍ جمهورِ مخافةً وزعلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ من تهوُّل القبورِ[5]

و(مخافة) هنا من المجرد[6].

قال ابن يعيش عن هذا الشاهد: «فأمَّا قول العجاج الذي أنشده، فشاهد لصحة ما ادَّعاه من أنَ المفعول له يكون معرفة، ونكرة، فالنكرة قوله: (مخافة)، والمعرفة قوله: (وزعل المحبور)»[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[8]، فـ(تضرعًا)، و(خفية) مفعول له مجرد[9]، قال أبو البقاء العكبري عن هذه الآية: «المصدران حالان، ويجوز أن يكون مفعولاً له، ومثله: (خوفًا وطمعًا)»[10]، يقصد قوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[11]، قال السمين الحلبي عن هذه الآية: «حالان أي: ادعوه ذوي خوف وذوي طمع، أو

١/٥١٥.

(١) اللمع في العربية ص: ١١٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/١٤٤.

(٣) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج: ١/٢٠٩.

(٤) المفصل ص: ١٠٩.

(٥) سبق تخريجه ص : ١٣٠.

(٦) انظر: المفصل ص: ١٠٩، والمحصول في شرح الفصول: ١/٥١٥.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٥٤.

(٨) الأعراف: ٥٥.

(٩) انظر: أسرار العربية ص: ١٤٧، والمقاصد الشافية: ٣/٢٨١.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ص: ١٦٤.

(١١) الأعراف: ٥٦.

خائفين طامعين، أو مفعولان من أجلهما، أي: لأجل الخوف والطمع»[1].

والرضي ذكر قول من يرى وجوب نصبه إذا كان نكرة مُشبهًا بالحال والتمييز ثم قال: «والظاهر جواز ذلك-الجر- ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[2]، والباء سببية هنا كاللام»[3]، وابن إياز[4]

ومنه قول الشاعر:

فَصَفَحتُ عنهُم والأَحبةُ فـــيهمِ طمعًا لهم بِعقابِ يومٍ مُفْسدِ[5]

و(طمعًا) هنا من المجرد[6].

وقد نُسِب منع جر المجرد من (أل) والإضافة للجزولي فيجوز أن تقول: جئت لإكرامك، ولا يجوز أن تقول: جئت لإكرام[7]، ورد الشلوبين بقوله: «ولم أعرف له سلفًا سلفًا في هذا القول»[8].

أمَّا ما ذكره ابن مالك من قلة مجيء المفعول له المستوفي للشروط مجرورًا، فقد تابعه بذلك بعض من جاء بعده من شارحي الألفية وغيرهم كالمرادي إذ قال: «أن المجرد من (أل)، والإضافة يترجح نصبه، وقلَّ أنْ يصحب الحرف»[9]، والشاطبي إذ فسر قول ابن مالك في (الألفية) بقوله: «فبين أنَّ جر المجرد —يعني من الإضافة، والألف واللام- قليلٌ في

(١) الدر المصون: ٣٤٤/٥.

(٢) النساء: ١٦٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٥١٣/١.

(٤) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٥١٤/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو للحارث بن هشام في شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٤٣/٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢.

(٧) انظر: الجزولية ص: ٢٦٥، والمحصول في شرح الفصول: ٥١٧/١، وشرح المرادي للألفية: ٣٢٢/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٢٥/٥.

(٨) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص: ١٠٨٢، وانظر: المحصول في شرح الفصول: ٥١٧/١، وشرح المرادي للألفية: ٣٢٢/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٢٥/٥.

(٩) شرح المرادي للألفية: ٣٢٢/١.

الكلام»[1]، كما نصَّ على القلة المكودي[2]، والأشموني[3]، والأزهري[4].

وأشار إلى القلة غيرهم كابن الناظم إذ قال عن قول ابن مالك: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ): «فبين أنَّ المجرد الأكثر فيه النصب. . . ، ويجوز أن يجر»[5]، وأبي حيان إذ قال عن قول ابن مالك –والمجرد بالعكس– في متن ابن مالك في متن (التسهيل): «أي: المجرد من (أل) ومن الإضافة، نصبه أكثر من جره»[6]، وابن عقيل إذ ذكر أن الأكثر فيما تجرد من (أل) النصب[7]، وناظر الجيش إذ أطلق الجواز في المستوفي للشروط ثم قال: «إلا انجراره بالألف واللام أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره»[8]، كما أشار أشار إلى قلته الدماميني[9].

(١) المقاصد الشافية: ٣/٢٨٠.

(٢) انظر: شرح المكودي للألفية ص: ١٠٩.

(٣) انظر: شرح الأشموني: ١/٤٨٣.

(٤) انظر: شرح التصريح: ١/٣٣٧.

(٥) شرح ابن الناظم ص: ٢٧٢.

(٦) التذييل والتكميل: ٧/٢٤٥

(٧) انظر: شرح ابن عقيل: ١/٤٨٧.

(٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/١٨٨٣.

(٩) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٥/١٢٥.

(٢٩) مسألة: قلة حذف حرف النداء مع (اسم الجنس) و(اسم الإشارة).

حذف حرف النداء على ضربين، منه ما هو ممتنع فيه الحذف كالمندوب والمُضمر والمستغاث، ومنه ما يجوز فيه الحذف كاسم الجنس واسم الإشارة وغيرها[١]، قال ابن مالك في حديثه عن حذف حرف النداء:

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ ومُضْمَرٍ وَمَا جَا (مُسْتَغَاثًا) قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة حذف حرف النداء مع اسم الجنس، واسم الإشارة، وفي (الكافية الشافية) صرح بحذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة ولم يصفه بالقلة، وإنما عبَّر بـ(قد) مع الفعل المضارع وهو ما يفهم منه أنَّه يرى قلته، وذلك في قوله:

و(يا) مع الله ومُضمَرٍ لزم ومع ذي استغاثةٍ أيْضًا حُتِم

واسم إشارة وجنس يُفرد والجنس في التعيين قد يُجرد[٢]

وفي شرحه لـ (الشافية الكافية) ذكر هذه الخمسة ولم يُصرح بالقلة[٣].

وفي متن (التسهيل) صرح بالقلة في قوله: «ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء»[٤]، كما صرَّح بالقلة في (شرح التسهيل) له[٥].

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– فقد صرَّح سيبويه بقلته عندما تحدث عن حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة وخصَّه بالشعر[٦]، ثم أنشد قول العجاج:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي[٧]

(١) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٠، والمقتضب: ٤/٢٥٨، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٨/٣٦.

(٢) شرح الشافية الكافية ٢/٣٣.

(٣) انظر: شرح الشافية الكافية ٢/٣٤.

(٤) التسهيل ص: ١٧٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦.

(٦) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٠.

(٧) صدر بيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ص: ٢٦، والكتاب: ٢/٢٣١، والمقتضب: ٤/٢٦٠، والمفصل

وقال عن هذا البيت: «يُريد: يا جاريةُ، وقال في مَثَل: (افتدِ مخنوقُ)، و(أصبِحْ ليلُ)، و(أطرِقْ كرا)، وليس هذا بكثير ولا بقويٍّ»[1]، أي: قليل، وضعيف.

وقد اختلف العلماء في حذف حرف النداء على قولين:

القول الأول: منع حذف (ياء) النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة.

قال سيبويه: «ولا يحْسُن أن تقول: (هذا)، ولا (رجلُ)، وأنت تريد: (يا هذا)، و(يا رجلُ)»[2].

ووضَّحه المـــُبرد في قوله: «ولا يجوز أن تقول: (رجلُ أقبلْ)، ولا (غلامُ تعالَ)، ولا (هذا هلمَّ)، وأنت تريد النداء؛ وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: (رجلُ أقبلْ)؛ لأن هذه نعوت (أيّ)، تقول: (يا أيها الرجلُ)، و(يا أيها الغلامُ)»[3]، أي أنَّ حرف النداء هنا كأنه بدل من (أيَّ)، في قولك: (يا أيها الرجلُ)، ولا يجوز حذف (أي)؛ لأنَّ حرف النداء يدخل على ما فيه الألف واللام[4].

كما أنَّ اسم الجنس (رجل) تعريفه بالألف واللام، فلا يجوز حذف ما يتعرف به وهو النداء[5].

وعلل المازني[6]، وغيره[7]، قُبْح الحذف في اسم الإشارة؛ بأن (هذا) اسم يشير به إلى غير المخاطب، فلما ناديته ذهبت منه تلك الإشارة؛ فلابد من تعويضه بشيء وهو (الياء)، وما ورد من حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة جعلوه من الشاذ أو

ص: ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٢، وعجز البيت: سيري وإشفاقي على بعيري. وعذير الرجل: ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله، انظر: الكتاب: ٢٣١/٢

(١) الكتاب: ٢٣١/٢.

(٢) الكتاب: ٢٣٠/٢.

(٣) المقتضب: ٢٥٨/٤.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٣٠/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢٣٠/٢، والمقتضب: ٢٥٨/٤، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٦/٨، والمقاصد الشافية ٢٥٠/٥.

(٦) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٦/٨.

(٧) انظر: الكتاب: ٢٣٠/٢، والمقتضب: ٢٥٨/٤، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٦/٨، والإنصاف ص: ٢٨٦، وائتلاف النصرة ص: ٤٦.

ضرورة[1].

وهذا رأي سيبويه[2]، والمازني[3]، والمبرد[4]، والسيرافي[5]، الزمخشري[6]، وابن الحاجب[7]، وابن يعيش[8]، ونُسِب هذا القول للبصريين[9].

القول الثاني: جواز الحذف قياسًا، وهذا رأي الكوفيين[10].

وحجتهم أن الحذف في اسم الجنس ثابت بالسماع؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، والسماع مُقدم على غيره، ومنه ما ورد في الحديث حكايةً عن موسى عليه السلام: «ثوبي حَجَرُ»[11]، أي: يا حجرُ.

ومما حذف منه حرف النداء مع اسم الجنس أيضًا، ما ورد من قول العرب: «افْتَدِ مخنوق» أي: يا مخنوق[12]، و(أصبح ليلُ)[13]، أي: يا ليل، و(أطرِقْ كرا)[14]، أي: يا كرا،

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٣٠، والمقتضب: ٤/٢٦١، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٨/٣٦، والمقاصد الشافية ٥/٢٥٠.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٠.

(٣) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٨/٣٦.

(٤) انظر: المقتض: ٤/٢٥٨.

(٥) انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٨/٣٦.

(٦) انظر: المفصل ص: ٩٤.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٨٧.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٦.

(٩) انظر: الإنصاف ص: ٢٨٦، وائتلاف النصرة ص: ٤٦، وشرح المرادي للألفية: ١/٦٤٥، والمقاصد الشافية: ٥/٢٥٠.

(١٠) انظر: الإنصاف ص: ٢٨٦، وائتلاف النصرة ص: ٤٦، وشرح المرادي للألفية: ١/٦٤٥، والمقاصد الشافية ٥/٢٥٠، والأشموني ٣/٢٠.

(١١) البخاري (كتاب الغسل) باب من اغتسل عريانا، ومسلم كتاب الحيض: ١/٢٦٧.

(١٢) انظر: الكتاب: ٢/٢٣١، والمقتضب: ٤/٢٦١، والمفصل ص: ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٦، ومجمع الأمثال: ١/٨٧، ويضربون هذا المثل لكل مشفوقٍ عليه مُضطر.

(١٣) انظر: الكتاب: ٢/٢٣١، والمقتضب: ٤/٢٦١، والمفصل ص: ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٦، ومجمع الأمثال: ١/٤٠٣. ويُقال هذا المثل في الليلة الطويلة الشديدة الشر.

(١٤) انظر: الكتاب: ٢/٢٣١، والمقتضب: ٤/٢٦١، والمفصل ص: ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٦، ومجمع الأمثال: ١/٤٣٢، ويُضرب للأحمق تُمنيه الباطل فيصدِّق، والكرا: طائر طويل الرجلين أغبر، له صوت

وقول الشاعر:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيْرِي[1]

أي: يا جاريةُ[2].

وأمَّا اسم الإشارة فاحتجوا بالسماع والقياس.

فمما ورد منه قول الشاعر:

إذا هَملتْ عيني لَها قَــالَ صــاحِبِي بِمثْلِكَ هَذا فِتْنةٌ وغرامُ[3]

وأمَّا القياس فقد ثبت الحذف مع العلم، وهو موضوع على الغيبة، فإذا ناديته فقد أقمته مقام الحضور، فلا بد من (يا) ليعلم السامع أنك تناديه، ولمـــَّا لم يلتزموا في ذلك مع العَلَم، دل على جواز ذلك في اسم الإشارة قياسًا عليه[4].

والراجح: جواز الحذف قياسًا في اسم الجنس؛ وذلك لوروده في السماع كما عند الكوفيين، ومنع الحذف في اسم الإشارة؛ لأنه لم يرد إلا في الشعر[5] والشعر موطن ضرورة؛ ولأن اسم الإشارة – كما ذكر البصريون- يقع من المتكلم إلى غير المـــُخاطب فإذا ناديت المـــُشار إليه فلا بد من (ياء) ليعلم المخاطب أنك تشير إليه، ويُرد على مَنْ شبه اسم الإشارة بالعلم؛ بما ذكره المازني وهو أن اسم الإشارة إذ ناديته ذهبت منه تلك الإشارة، فعوض من ذلك بالنداء[6].

أمَّا عن تعبير ابن مالك بقلة حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة فقد

حسن.

(١) سبق تخريجه ص : ١٨٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٠، والمقتضب: ٤/٢٦٠، والمفصل ص: ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص: ٥٦٣، والمقاصد الشافية: ٥/٢٤٩، وشرح الأشموني: ٣/١٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥، وهمع الهوامع: ٣/٤٤.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٥/٢٥٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٣/٢٠.

(٦) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٠، والمقتضب: ٤/٢٥٨، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٨/٣٦، والإنصاف ص: ٢٨٦، وائتلاف النصرة ص: ٤٦.

تابعه بهذا التعبير من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابنه[١]، وابن عقيل[٢]، وناظر الجيش[٣]،

والشاطبي[٤]، والمكودي[٥]، والأزهري[٦]، وابن طولون[٧]، وخالفه المرادي[٨]، والأشموني[٩]، والأشموني[٩]، والصبان[١٠]، في جواز القياس على حذف النداء قبل اسم الإشارة فذهبوا إلى إلى المنع.

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٥٦٦.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٠٠.

(٣) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٥٢٦/٧.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٥/٢٥٠.

(٥) انظر: شرح المكودي ص: ٢١٣.

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٦٥/٢.

(٧) انظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ١١٠/٢.

(٨) انظر: شرح المرادي للألفية: ٦٤٥/١

(٩) انظر: شرح الأشموني ٢٠/٣.

(١٠) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ١١٤٨/١.

(٣٠) مسألة: قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين.

ذكر صاحب اللسان أنَّ (مَعَ) بتحريك العين كلمة تضم الشيء إلى الشيء، وهي اسم معناه الصحبة وأَصلها مَعًا[١]، و(مَعَ): اسم لمكان الاصطحاب، أو وقته، وهي من الأسماء اللازمة الإضافة، إلا أن تستعمل حالاً نحو: جاء الرجلان معًا، والأصل فيها أن تكون مفتوحة العين، وقد تكون ساكنة العين[٢]، قال ابن مالك:

وَ(مَعَ) مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين، وفي (الكافية الشافية) و(شرح الكافية الشافية) له أطلق الجواز[٣]، وفي متن (التسهيل)[٤]، و(شرح التسهيل)[٥] له له جعلها لغة.

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك فلم ينصُّوا على قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين، وإنما فهمت ممن عدَّها لغة بأنها قليلة؛ إذ إنَّها خلاف الأصل الكثير من كلام العرب، ومنهم ابن يعيش في قوله عنها: «وربما ذُهِب بها مَذْهب الحرف فسكَّن آخرها»[٦]، فيفهم من قوله: (وربما. (وربما. ..) قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين.

وقد اختلفوا في تسكين العين على قولين:

القول الأول: أن التسكين في الضرورة فقط.

قال سيبويه عن حركة العين في (مَع): «فجعلوها بمنزلة: (أمامَ) و(قُدَّامَ)، قال الشاعر فجعلها كـ(هلْ) حين اضطر»[٧]، فقصر التسكين على الضرورة.

وابن السَّرَّاج إذ قال: «وأمَّا (مَع) فهي اسم، ويدلك على أنَّها اسم أنَّها متحركة»[٨].

---

(١) انظر: اللسان: ٤٢٣٤/٦.

(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص: ٣٠٥، ومغني اللبيب: ٣٣٣/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٤٠/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٩٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٤١/٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٢.

(٧) الكتاب: ٢٨٧/٣، وقول الشاعر هو بيت الراعي النميري كما سيأتي.

(٨) الأصول في النحو: ٢١٢/٢.

وذكر السيرافي مجيئها في الضرورة في قوله: «وقد تُسكَّن في الشعر يُشَبَّهَهُ بـــ(لدنْ)، (هلْ)»[1].

ومما ورد منه في الضرورة قول الشاعر:

وريثي منكُم وهَـــوايَ مَعْكُـــم وإنْ كَانَتْ زِيارتُكم لِمامَا[2]

وحجة البناء هنا؛ أنهم جعلوا (مع) بمنزلة (لدنْ) (قدْ) و (بلْ) و(هلْ)[3].

وذكر ابن السَّرَّاج أنَّها اسم؛ إذ إنها لو كانت حرفًا لما جاز أن تحرك العين؛ لأن الحروف لا تُحرك إذا كان قبلها متحرك، وتسكين العين ضرورة[4].

القول الثاني: أنها لغة ربيعة وغَنْم، رُوِي عنهم: ذهبت مَعْ أخيك، وجئت مَعْ أبيك[5]. أبيك[5].

قال ابن منظور: «وحكى الكسائي عن ربيعة وغَنْمٍ أَنهم يسكِّنون العين مِنْ (مَعْ) فيقولون معْكم ومعْنا، قال: فإِذا جاءت الأَلف واللام وأَلف الوصل اختلفوا فيها، فبعضهم يفتح العين وبعضهم يكسرها، فيقولون: مَع القومِ ومَعَ ابنِك، وبعضهم يقول مَعِ القوم ومَعِ ابنِك، أَمَّا من فتح العين مع الأَلف واللام فإِنه بناه على قولك: كُنَّا مَعًا ونحن معًا، فلما جعلها حرفًا، وأَخرجها من الاسم حذف الأَلف وترك العين على فتحها، فقال: معَ القوم، ومعَ ابنك، قال: وهو كلام عامة العرب، يعني فتح العين مع الأَلف واللام ومع أَلف الوصل، قال: وأَما من سكَّن فقال معْكم ثم كسر عند أَلف الوصل فإِنه أَخرجَه مُخْرَجَ الأَدَواتِ، مثل: (هَلْ)، و(بَلْ) و(قدْ)، و(كمْ)، فقال: معِ القومِ كقولك: كمِ القومُ

(١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٢٦/١٢.

(٢) البيت من الوافر، نسبه سيبويه في الكتاب للراعي النميري: ٢٨٧/٣، وهو لجرير في ديوانه ص: ٢٢٥، وشرح وشرح السيرافي للكتاب: ١٢٦/١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٧٥/١، والجنى الداني في حروف المعاني ص: ٣٠٥.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٨٧/٣، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٢٦/١٢.

(٤) انظر: الأصول في النحو: ٢١٢/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٤١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٢/٣، والجنى الداني في حروف المعاني ص: ٣٠٥، ومغني اللبيب: ٣٣٣/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٤٤/٥، والمقاصد الشافية: ١٢٨/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٨/٢.

وبلِ القوم»[1].

واختار هذا قول ابن يعيش[2]، والرضي[3]، والمرادي[4]، وابن هشام[5].

والراجح: أن التسكين لغة؛ لأن السماع مُقدم على غيره.

قال الشاطبي: «وهذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ السكون اضطرار شعري، إذ لم يثبت عنده لغة، وإذا ثبت لغةً فلا مقال لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيره من السماعِ، ومن حفظ فمحفوظه حجةٌ على من لم يحفظ»[6].

وحُكِي عن أبي جعفر النحاس أنَّه زعم الإجماع على حرفيتها إذا كانت ساكنة[7]، وردَّ وردَّ عليه ابن هشام بقوله: «وقول النحاس: إنَّها حينئذٍ حرف بالإجماع، مردود»[8].

واختاره الفارسي إذ نصَّ على أنَّ الحرفية عليها أغلب[9]، وذكر ابن الشجري أنَّ (مَعَ) (مَعَ) عند الفارسي اسمٌ إذا تحركت، وحرف إذا كانت ساكنة؛ لأنها على حرفين، فهي بمنزلة (لدنْ) (قدْ) و (بلْ) و(هلْ)[10].

وهي عند غيرهم اسم؛ لأنها تجر بـــ (مِنْ) فتقول: ذهبت مِنْ معه[11]، وللحاقها التنوين كقولك: جاء الرجلان معًا[12].

---

(١) اللسان: ٤٢٣٤/٦.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٣.

(٤) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص: ٣٠٥.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٣٣٣/١.

(٦) المقاصد الشافية: ١٢٨/٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٢٤١/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٣، والارتشاف: ١٤٨٥/٣، وشرح ابن عقيل: عقيل: ٥٨/٢، وشرح المرادي للألفية: ٤٤٢/١، ومغني اللبيب: ٣٣٣/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٤٤/٥، وهمع الهوامع: ٢٢٧/٣.

(٨) مغني اللبيب: ٣٣٣/١.

(٩) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٤٢/٣.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ٥٨٤/٢.

(١١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٣، وشرح ابن الناظم ص: ٣٩٩.

(١٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٢٤٠/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٤٥/٥.

والقول باسميتها مع التسكين هو قول سيبويه[١]، وابن السَّرَّاج[٢]، والسيرافي[٣]، وابن الشجري[٤]، وابن يعيش[٥]، والرضي[٦].

وعن تعبير ابن مالك -قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين-، فقد تابعه بهذا التعبير من جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن عقيل إذ ذكر أنَّ المشهور فيها أن تكون مفتوحة[٧]، والمرادي إذ قال عنها: «وهو مُعْرب في أكثر اللغات، وبناؤه على السكون لغة ربيعة»[٨]، والشاطبي إذ قال: «يعني أنَّ الوجه فيها أنْ تكون مفتوحة العين، وهو مشهور كلام العرب»[٩]، والمكودي، إذ قال عن قول ابن مالك: «يعني أن فيها لغتين: فتح العين، وسكونها، ولغة السكون قليلة»[١٠]، والدماميني إذ علل لغة الفتح بقوله: «وفيها لقصد الرجوع إلى لغة الأكثرين»[١١]، والأشموني إذ قال: «والمشهور فيها فتح العين، وهو فتح إعراب، و(معْ) بالبناء على السكون فيها قليل»[١٢]، و لم يُعبِّر غيرهم بالقلة غيرهم كابن الناظم[١٣]، وأبي حيان[١٤]، الأزهري[١٥]، والسيوطي[١٦]، والصبان[١].

(١) انظر: الكتاب: ٣٨٧/٣.
(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢١٢/٢.
(٣) انظر: شرح السيرافي للكتاب: ١٢٦/١٢.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٥٨٣/٢-٥٨٤.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٢.
(٦) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٣.
(٧) شرح ابن عقيل: ٥٨/٢.
(٨) شرح المرادي للألفية: ٤٤٢/١.
(٩) المقاصد الشافية: ١٢٧/٤.
(١٠) شرح المكودي ص: ١٥٤.
(١١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٤٤/٥.
(١٢) شرح الأشموني: ١٦٢/٢.
(١٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٤٠٠.
(١٤) انظر: الارتشاف: ١٤٥٧/٣.
(١٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٨/٢.
(١٦) انظر: همع الهوامع: ٢٢٧/٣.

(٣١) مسألة: قلة حذف النعت.

الأصل بالنعت والمنعوت الإثبات، ويجوز حذف المنعوت ويُقَامُ مقامه النعت، بشرط عدم الإبهام في نحو: مررت بكاتبٍ راكب[٢]، وقول تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[٣]؛ لكون المنعوت معلومًا وقابلاً للمباشرة[٤]، وقد جوَّز ابن مالك حذف النعت لكن بقلة، وذلك في قوله:

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعتِ عُقِــلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْــتِ يَقِــلُ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة حذف النعت، وفي (الكافية الشافية) قال:

والنعت والمنعوت ربمــا حُــذِف ما مُنْهما يُعْلمُ حِينَ يَنْحَذِفْ[٥]

إذ لم يُعبر بالقلة، لكنه أشعرنا بقلة الحذف في قوله: (ربما حُذِف)، وفي (شرح الكافية الشافية) قال: «وقد يُحذف المنعوت للعلم به»[٦]، وفي متن (التسهيل) قال: «وقد يُكْتَفى بنية النعت للعلم به»[٧]، وبهذا التعبير نفسه عبَّر في (شرح التسهيل) له إذ وصف حذف المنعوت بالحسن الكثير[٨]، ثم قال عن النعت: «وقد يُحذف النعت للعلم به، فيكتفى بنيته»[٩]، فالتعبير بالمضارع المسبوق بـــ(قد) دلالة على أنَّ حذف النعت من القليل، كما أنَّه وصف حذف المنعوت في (شرح التسهيل) بالحسن الكثير، وسكت عن وصفه مع حذف النعت وهذا مُشعر بقلته.

---

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٦٢/٢.

(٢) انظر: والمسائل المنثورة ص: ٦٢، المفصل ص: ١٦٣، والتخمير في شرح المفصل: ٣٨٩/١.

(٣) سبأ: ١٠-١١.

(٤) انظر: المسائل المنثورة ص: ٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٢/٣، وشرح التسهيل: ٣٢٢/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٢٤/٢، والتخمير في شرح المفصل: ٣٨٩/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٧٠/٧.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣٠١/١.

(٦) انظر: المرجع السابق: ٣٠٢/١.

(٧) التسهيل ص: ١٧٠.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٣٢٣/٣.

(٩) المرجع السابق: ٣٢٤/٣.

وأما العلماء قبل ابن مالك فقد نصَّ ابن يعيش على قلة حذف النعت في تعليله لعدم الحسن في حذف الصفة إذ قال: «لأنَّ الغرض من الصفة إمَّا التخصيص، وإمَّا الثناء والمدح، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف بابه الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حُذِفت الصفة على قلةٍ وندرة؛ وذلك عند قوة دلالة الحال عليها»(١)، وممن أشار إلى القلة الرضي وهو معاصر لابن مالكٍ إذ تحدث عن حذف المنعوت ثم وصفه بالحسن الكثير، إن عُلِم(٢)، ثم قال في موضعٍ آخر: «وربما نويت الصفة ولم تُذْكر للعلم بها»(٣)، فوصفه حذف المنعوت بالحسن الكثير، وتعبيره بـــ(ربما) مع حذف النعت إشعار بقلته.

أما غيرهما من العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– فقد سكت بعضهم عن حذف الصفة(٤)؛ ربما لضعف حذفها، وتحدث آخرون كسيبويه إذ قال: «وتقول: (سير عليه ليلٌ طويل)، و(سير عليه نهار طويل). وإنْ لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رَفعت، إلا أنَّ الصفة تبين بها معنى الرفع وتوضحه»(٥)، وقال في موضعٍ آخر: «وإن شئت قلت: (سير عليه السَّيْرُ)، كما قلت: (سير عليه سيرٌ شديد)، وإنْ وصفته كان أقوى وأبين»(٦)، وابن جنِّي إذ قال: «وقد حُذِفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: (سيرَ عليه ليلٌ)، وهم يريدون: ليلٌ طويل. . . ، وكذلك تقول: (سألناه فوجدناه إنسانًا)، وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا، أو جوادًا، أو نحو ذلك، وكذلك إذ ذممته ووصفته بالضيق، قلت: (سألناه فوجدناه إنسانًا)، وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا، أو لحزًا، أو مبخلاً، أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تُحذف الصفة، فأمَّا إن

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٦٣/٢.
(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٢٤/٢.
(٣) المرجع السابق: ٣٢٦/٢.
(٤) انظر: الكتاب: ٧٥/٢، والأصول في النحو: ٣٢/٢، والمسائل المنثورة ص: ٦٢، والمفصل ص: ١٦٣، والتخمير: ٣٨٩/١.
(٥) الكتاب: ٢٢٠/١.
(٦) المرجع السابق: ٢٣٢/١.

عريت من الدلالة عليها من اللفظ، أو من الحال فإنَّ حذفها لا يجوز»[1]، وابن عصفور إذ قال في حديثه عن إعراب الأسماء، وإعراب الأفعال: «يعني بذلك الأسماء المعربة، والأفعال المعربة فحذفُ الصفة؛ لفهم المعنى، إذ لا يكون الإعراب إلا في معرب، وحذفُ الصفة إذا فُهِم المعنى جائز»[2]، ثم مثَّل له بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[3]، أي: الناجين[4]، وعند وعند الفرَّاء[5]، والزجاج[6]، والفارسي[7]، والزمخشري[8]، بتأويل: الذي وعدتك أنْ أنجيهم، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾[9]، نصَّ السمين الحلبي على قلة قلة حذف النعت في تأويل هذه الآية والآية السابقة إذ قال: «أي: وكذب به قومك المعاندون، أو الكافرون؛ لأن قومه كلهم لم يكذبوه، كقوله: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أي: الناجين، وحذف الصفة وبقاء الموصوف قليلٌ جدًا بخلاف العكس»[10]، منه ما ذكره سيبويه في قولهم: سرت عليه ليل، أي: ليل طويل[11]، ومثله قول الشاعر:

وقَدْ كُنْــتُ في الحــرب ذا تُــدْرإ فلم أُعْطَ شيئًا ولم أُمْنَع[12]

أي: فلم أُعط شيئًا طائلاً .

(١) انظر:الخصائص ص: ٥٥١،وهذه النسخة فيها سقط والنص كاملًا في طبعة الهيئة المصرية العامة للكتب،ينظر::٣/٣٧٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٠٥.

(٣) هود: ٤٦.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٠٥، والدر المصون: ٤/٦٧٢.

(٥) انظر: معاني القرآن: ٢/١٧.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٤٦.

(٧) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٣/٢٤١.

(٨) انظر: الكشاف: ٢/٦٦٢-٦٦٣.

(٩) الأنعام: ٦٦.

(١٠) الدر المصون: ٤/٦٧٢.

(١١) انظر: الكتاب: ١/٢٢٠.

(١٢) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص: ٨٤، وفي شرح ابن الناظم ص: ٤٩٩، واللسان: ٢/١٣٤٧، وشرح المرادي للألفية: ١/٥٧٤، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني: ٣/١٢٤.

ومثله قول الشاعر:

ورُبَّ أَسِـــيلَةِ الخـــدَّين بكْـــر مُهَفْهَفَةٍ لها فَرْعٌ وجيدُ[1]

أي: لها فرعٌ وافرٌ، وجيدٌ طويلٌ.

وعلة قلة حذف النعت، لأن الغرض من الوصف التخصيص، أو الثناء والمدح، وعند حذفه تنعدم الفائدة[2]، ولا يُحذف إلا عند العلم به ووجود الدلالة القوية عليه[3].

وتابع ابن مالك بالتعبير بقلة حذف النعت مَنْ جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كأبي حيان في قوله: «وأمَّا حذفُ الوصفُ، فالأصل فيه ألاَّ يُحْذف»[4]، والسمين الحلبي إذ قال: «وحذف الصفة وبقاء الموصوف قليلٌ جدًا بخلاف العكس»[5]، وابن عقيل إذ قال: «وكذلك يحذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل»[6]، والمرادي إذ فسَّر قول ابن مالك بقوله: «يعني: أنَّه إذا عُلِم النعت، والمنعوت جاز حذفه، ويكثر ذلك في المنعوت، ويقل في النعت»[7]، والشاطبي إذ قال مفسرًا كلام ابن مالك: «يعني: أن الحذف في النعت النعت قليل في الكلام»[8]، والمكودي إذ قال: «أنَّه يجوز حذف كل واحد من النعت، والمنعوت إذا عُلِم، إلا أنَّ ذلك في النعت قليل»[9]، والسيوطي إذ قال: «ويقل حذف النعت مع العلم به؛ لأنَّه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم فحذفه عكس المقصود»[10].

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمرقش الأكبر في شرح اختيارات المفضل: ٩٩٨/٢، وفي شرح التسهيل: ٣٢٢/٣، الارتشاف: ١٩٣٧/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٧٠/٧، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني: ١٢٦/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٣/٢، والارتشاف: ١٩٣٧/٤، وهمع الهوامع: ١٨٨/٥.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٢/٣، وشرح التسهيل: ٣٢٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٥/١، والارتشاف: ١٩٣٧/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٧٠/٧.

(٤) الارتشاف: ١٩٣٧/٤.

(٥) الدر المصون: ٦٧٢/٤.

(٦) شرح ابن عقيل: ١٦٢/٢.

(٧) شرح المرادي للألفية: ٥٧٤/١.

(٨) المقاصد الشافية: ٦٩٦/٤.

(٩) شرح المكودي ص: ١٩٥.

(١٠)همع الهوامع: ١٨٨/٥.

ولم يُعبر بالقلة غيرهم كابن الناظم[١]، وابن هشام[٢]، وناظر الجيش[٣]، والأشموني[٤]، والأشموني[٤]، والأزهري[٥]، ويس الحمصي[٦]، والصبان[٧].

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٤٩٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨٧/٣.

(٣) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٧١/٧.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ٣٣١/٢.

(٥) انظر: شرح التوضيح على التصريح: ١١٩/٢.

(٦) انظر: حاشية شرح التوضيح على التصريح: ١١٩/٢.

(٧) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٥٢/٣.

(٣٢) مسألة: قلة دخول (نوني التوكيد) على الفعل بعد (ما) التي لم تُسبق بـــ(إنْ)، و(لم) و(لا) النافية، وغير (إمَّا) من أدوات الشرط.

نونا التوكيد تلحقان الفعل المضارع الدال على الاستقبال الذي فيه معنى الطلب، وتنقسم من حيث اللزوم إلى قسمين: لازم، وغير لازم[١]، وغير اللازم هو محل دراستنا، قال ابن مالك متحدثًا عن نوني التوكيد:

يُؤكـــدانِ افْعـــلْ ويفعـــلْ آتيـــا ذا طَلَبٍ أو شـــرطًا إمَّـــا تاليـــا
أو مُثبتًـــا في قســـمٍ مُسْـــتَقْبلاً وَقَلَّ بَعْدَ مَـــا وَلَـــمْ وَبَعْـــدَ لاَ
وَغَيْرِ إمَّا مِـــنْ طَوالِـــبِ الْجَـــزَا وَآخِرَ الْمُؤكِّدِ افْـــتَحْ كَـــابْرُزَا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة دخول (نوني التوكيد) على الفعل بعد (ما) الزائدة[٢]، و(لم) النافية[٣]، و(لا) النافية[٤]، وغير (إمَّا) من أدوات الشرط.

وفي (الكافية الشافية)[٥] عبَّر بـــ(قد) مع المضارع الدالة على القلة عن مجيء الفعل المؤكد بالنون منفيًا بـــ(لا) إذا كان متصلاً، وجعله من النادر إذا كان منفصلاً، كما عدَّ التوكيد بالنون مع (ربما) و(لم) من الشاذ، وعدَّ التوكيد مع أداوت الشرط غير (إمَّا) نزرًا.

وفي (شرح الكافية الشافية) له، أشعر بقلة التوكيد بعد (لا) النافية إذ عبَّر بقد مع المضارع، ونصَّ على قلة التوكيد بالنون مع (ربما) و(لم)، واكتفى بالاستشهاد لأدوات الشرط غير (إمَّا)[٦].

وفي (التسهيل) جعل التوكيد بالنون بعد (ما) و(لم) و(لا)، وغير (إمَّا) غير لازم[٧].

---

(١) انظر: المقتضب: ١١/٣، والأصول في النحو: ٢٠٠/٢، والمفصل ص: ٤٥١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٩/٢، والتسهيل ص٢٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٠/٢.

(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص: ٣٢٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ص: ٢٦٦.

(٤) انظر: المرجع السابق ص: ٢٩٠.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦٥/٢

(٦) انظر: المرجع السابق: ٦٧/٢.

(٧) انظر: التسهيل ص٢٢٦.

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– **فقد اختلف حكم دخول نوني التوكيد على الفعل بعد هذه الأدوات عندهم كما يلي:**

أولاً: دخول نوني التوكيد على الفعل بعد (لا) النافية، و(ما) التي لم تسبق بـــ(إن)، وقد أشار سيبويه إلى قلته في قوله: «وزعم يونس أنَّهم يقولون: (ربَّما تقولون ذاك، وكثر ما تقولنَّ ذاك)؛ لأنَّه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و(ما) له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم، وإن شئت لم تُقْحِم النونَ في هذا النحو، فهو أكثَرُ وأجود»[(١)].

وابن السَّرَّاج أيضًا إذ قال: «وزعم يونس أنَّهم يقولون: (ربَّما يقولون ذاك وكثر ما تقولنَّ ذاك)؛ لأنَّه فِعْل غير واجب، وما يقع بعد هذه الحروف إلا و(ما) له لازمة، وإن شئت لم تدخل النون، فهو أجود»[(٢)].

وابن يعيش إذ عَبَّر بالقلة في حديثه عن (نون التوكيد) مع أدوات الشرط الطلبية في قوله: «وإن لم يكن فيه طلب وهو قليل، قالوا: بجهدٍ ما تبلغن»[(٣)].

وابن الحاجب أيضًا إذ نصَّ على القلة في قوله: «وأمَّا دخولها في مثل: (رُبَّما يَقُولَن ذلك) فمشبه بالنفي، وكل ذلك قليل، وإنْ كان بعضه أكثر من بعض»[(٤)].

علل المـــُبرد عدم لزوم النون بعد (ما) الزائدة ففي نحو: والله ما أكرمك، لا نحتاج إلى النون؛ لأن (ما) تدل على الحال بنفسها كما تدل (أنَّ) إذا قلت: والله إنِّي لأكرمك[(٥)]، وزاد الفارسي؛ بأن النون لا تدخل على النفي[(٦)].

وابن يعيش إذ علل دخول نوني التوكيد بعد (ما)[(٧)]؛ بأنَّه تشبيهًا بـــ(اللام) في قولهم:

(١) الكتاب: ٥١٨/٣.

(٢) الأصول في النحو: ٢٠١/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤١/٩.

(٤) الإيضاح لابن الحاجب: ٢٨١/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ٣٣٣/٢.

(٦) انظر: المسائل الشيرازيات: ٢٧٠/١.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤١/٩

ليفعلن[1].

ومن دخولها بعد (لا) النافية قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾[2]، قال الفرَّاء عن هذه الآية: «أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإنْ كان نهيًا»[3].

وقال الأخفش عن هذه الآية: «فليس قوله –والله أعلم–: (تُصيبنَّ) بجواب، ولكنه نهيٌ بعد أمر، ولو كان جوابًا ما دخلت النون»[4].

وزاد الزجاج بقوله: «وزعم بعض النحويين أنَّ الكلام جزاءٌ، فيه طرف من النهي، فإذا قلت: (انزل عن الدابة لا تطرحك، ولا تطرحنَّك)، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي، فالمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، فإذا أتيت بالنون الخفيفة، أو الثقيلة كان أوكد للكلام»[5].

وبمثل هذا قال المبرد[6]، والأخفش الصغير[7]، والزمخشري[8]، والرضي[9].

وقال السمين الحلبي عن: (لا تصيبنِّ) في هذه الآية وجهان إذ قال: «في (لا) وجهان: أحدهما أنها ناهية، وعلى هذا فالجملة لا يجوز أن تكون صفة لـــ(فتنة)؛ لأنَّ الجملة الطلبية لا تقع صفة. . . ، وقِيل (لا تصيبن) جواب قسمٍ محذوف، والجملة القسمية صفة لفتنة، أي: فتنة والله لا تصيبنَّ، ودخول النون أيضًا قليل»[10].

ومن دخول نوني التوكيد بعد (ما) الزائدة قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب: ٥١٥/٣، المقتضب: ٣٣٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٨٦/٤.

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) معاني القرآن: ٤٠٧/١.

(٤) انظر: معاني القرآن: ٥٤٣/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٢/٢.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٥٤٩/٥، والدر المصون: ٥٩٣/٥.

(٧) انظر: الدر المصون ٥٩٣/٥.

(٨) انظر: الكشاف: ٥٤١/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية الرضي: ٤٨٧/٤.

(١٠) الدر المصون: ٥٨٩/٥-٥٩٠.

في عضةٍ ما يَنْبتنَّ شَكيرُها[1]

ومنه أيضًا قول العرب: وبألمٍ ما تُخْتتنَّه[2]، وبعين ما أرينك[3]، أي: أتحقق الذي أراه فيك؛ تشبهًا لها مع الشرط والجزاء[4].

ثانيا: دخول نوني التوكيد على الفعل بعد (لم)، وبعد أدوات الشرط غير (إما) عدَّه بعض النحاة في مرتبةٍ أقل من دخول نوني التوكيد على الفعل بعد (لا) النافية، و(ما) التي لم تسبق بـــ(إن)[5]، ومنهم سيبويه إذ قال: «وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر؛ شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب»[6].

وابن السَّرَّاج إذ قال: «وقد تدخل بغير (ما) في الجزاء في الشعر»[7].

والجرجاني أيضًا إذ مثَّل لتوكيد الفعل المضارع المنفي بـــ(لم) بالنون ثم ضعَّفه بقوله: «وهذا أضعفُ من قولك: (ما يخرجنَّ)؛ لأنَّ المضارع مع (لم) بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النون»[8].

ومن حذف نون التوكيد قول الشاعر:

يَحْسَبُه الجاهـــلُ مـــا لم يَعْلَمـــا شيخًا على كرسيِّه مُعَمَّما[9]

(١) صدر بيت من الطويل، بلا نسبة في الكتاب: ٥١٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٧، والمقاصد الشافية: ٥٤٦/٥، وخزانة الأدب: ٢٢/٤، وعجزه: قديمًا ويقتط الزناد من الزند. والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها، انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٧، وخزانة الأدب: ٢٢/٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٥١٧/٣، والارتشاف: ٦٥٩/٢، والمقاصد الشافية: ٥٤٠/٥، يضرب للأمر الذي لا ينال إلا بمشقة، انظر: مجمع الأمثال: ١٠٧/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٥١٧/٣، والمسائل الشيرازيات: ٢٧٠/١، ويضرب هذا المثل للحث على ترك البطء، انظر: مجمع الأمثال: ١٠٠/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٥١٧/٣، والمقتضب: ١٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤١/٩، والإيضاح في شرح المفصل: المفصل: ٢٧٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٨٦/٤.

(٥) المغني في تصريف الأفعال ص: ٢٣٠.

(٦) الكتاب: ٥١٥/٣.

(٧) الأصول في النحو: ٢٠٠/٢.

(٨) المقتصد: ١١٣١/٢.

(٩) البيت من الرجز، بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥١٦، الأصول في النحو: ٢٠٠/٢، وسر صناعة الإعراب:

قال سيبويه: «شبهه بالجزاء حيث كان مجزومًا وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى»[1].

وقد خالف ابن جنِّي العلماء إذ حكم بكثرة دخول نوني التوكيد بعد (لم) في قوله: «يريد: ما لم يعلمنْ. . . ، ومثله كثير»[2].

وقال ابن الشجري عن البيت السابق: «أراد: يحسبه الجاهل به، وحذفها بغير عوض يكون لالتقاء ساكنين»[3].

وعن دخول نوني التوكيد بعد (لا) النافية في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾[4]، وقولهم: أعجبني رجل لا يقومنَّ غدًا، فقد علل المُبرد عدم لزوم النون بعد (لا) النافية في نحو: والله لا أضربك؛ لعدم الحاجة إليها؛ لأن (لا) تدل على ما لم يقع، كما تدل النون إذا قلت: والله لأفعلنَّ، ثم نفيت فقلت: والله لا أفعلُ[5]. ومنه قول الشاعر:

فلَا الجارةُ الدُّنيا بِهـا تَلْحينَّهـا ولا الضَّيفُ مِنْها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ[6]

وعن دخول النون بعد غير (إمَّا) من أدوات الشرط كـ(مَنْ) و(إنْ) و(مهما) و(متى) و(حيثما).

وأداة الشرط (مَنْ) في قول الشاعر:

مَنْ يَثْقِفَنَّ مِنْهُم فَلَـيْسَ بآيـبٍ أبَدًا وقَتْلُ بنِي قُتَيْبَةَ شَافِي[7]

٦٧٩/٢، المقتصد: ١١٣٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٦٥/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٣١/٨، والمقاصد النحوية: ٣٠٤/٣.

(١) الكتاب: ٥١٦/٣.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٦٧٩/٢.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٦٥/٢.

(٤) الأنفال: ٢٥.

(٥) انظر: الكتاب: ٥١٥/٣، والمقتضب: ٣٣٤/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٨٦/٤.

(٦) البيت من الطويل، وهو لنمر بن تولب العلكي في ديوانه ص٣٦٣، وشرح ابن الناظم ص: ٦٢٤، وشرح المرادي للألفية: ٦٢/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٣٠/٨، والمقاصد النحوية: ٣١٤/٣.

(٧) البيت من الكامل وهو لبنت مرة بن عاهان، وهو في الكتاب: ٥١٦/٣، والمقتضب: ١٤/٣، وشرح الكافية

فأجازوه؛ لأنه مجزوم غير واجب[١]، وعدَّه سيبويه[٢]، والمـــبرد[٣] من الضرورة.

وأمَّا تعبير ابن مالك بالقلة فقد تابعه من جاء بعد من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم إذ جعل دخول نوني التوكيد بعد على المضارع بعد (ما) دون (إن)، أو منفيًا بـــ(لم)، أو(لا) من القليل، ثم فصَّل بينها إذ ذكر أن (ما) لها شيوع في الكلام إذا لم يتقدمها (ربَّ)، وحكم على التوكيد بعد (لا) بأنَّه قليل، لكنه في مرتبةٍ أعلى من (لم) التي حكم بأن التوكيد بعدها نادر، كما حكم على التوكيد بعد أدوات الشرط غير (إما) بالقليل[٤].

وذكر الأشموني أن التوكيد بعد (ما) كثير، لكنه قليل بالنسبة إلى غيره كالتوكيد بـــ (لام القسم)، كما حكم بقلة التوكيد على (لم)، و(لا)، أدوات الشرط غير (إما)[٥].

والصبان إذ حكم على التوكيد بعد هذه الأدوات بالقلة، إلا (لم) فجعل التوكيد بعدها من النادر[٦].

وحكم ابن عقيل[٧]، والمرادي[٨]، وناظر الجيش[٩]، والشاطبي[١٠]، والمكودي[١١]، والأزهري[١٢]، بقلة التوكيد بعد جميع الأدوات بالقلة دون التفريق بينها.

ولم يُعَبِّر غيرهم بالقلة كأبي حيان[١٣]، ويس الحمصي[١].

للرضي: ٤٨٦/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٣٣/٨، والمقاصد النحوية: ٣٠٥/٣.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٨٦/٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٥١٦/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ١٤/٣.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦٢١-٦٢٢-٦٢٣.

(٥) انظر: الأشموني: ١١٨/٣، وما بعدها.

(٦) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٦٦/٣.

(٧) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢-٢٤١.

(٨) انظر: شرح المرادي للألفية: ٦٠/٢.

(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٢٥/٨ وما بعدها.

(١٠) انظر: المقاصد الشافية: ٥٤٦/٥.

(١١) انظر: شرح المكودي ص: ٢٣٥.

(١٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٤/٢.

(١٣) انظر: الارتشاف: ٦٥٦/٢.

وعدَّ السيوطي دخول النون عليها من الشذوذ والضرورة[٢].

(٣٣) مسألة: قلة مجيء (لو) الشرطية دالةً على المستقبل.

(لو) تدخل على الأفعال، ولها معان منها: امتناع الشيء لامتناع غيره، قال ابن مالك عن (لو): «حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه»[٣]، نحو: لو زُرْتني زرتك، والأصل بها أن تدل على الزمن الماضي[٤]، وقد تدل على المستقبل قال ابن مالك:

لَوْ حَرْفُ شرْطٍ في مُضِـــيٍّ وَيَقِـــلْ إيـــــلاؤهُ مُسْـــــتَقْبَلاً لكِـــــنْ قُبِـــــلْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة استعمالها للمستقبل، وفي (الكافية الشافية) عبَّر بـــ(ربـــما)[٥]، وفي شرح (الكافية الشافية) له نصَّ على قلة مجيئها تفيد المستقبل[٦]، وفي (التسهيل) ذكر أن استعمالها بمعنى الماضي هو الغالب[٧]، وفي (شرح التسهيل) له ذكر أنها قد تأتي دالة على المستقبل[٨]، والتعبير بقد مع المضارع، أو (ربما)، أو أن استعمالها بمعنى الماضي هو الغالب كله مُشْعِرٌ بقلة دلالتها على المستقبل.

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– فلم ينصَّ أحد منهم على قلة مجيء (لو) الشرطية دالةً على المستقبل، إلا الرضي وهو ممن عاصروا ابن مالك إذ قال: «(لو) موضوعةٌ ليكون جزاؤها مُقدر الوجود في الماضي،. . . ، وقد يجيء جواب (لو) قليلاً لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم»[٩].

(١) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٤/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٣٩٨/٤.

(٣) التسهيل ص: ٢٤٠.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤١/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٥٢/٤، ومغني اللبيب: ٢٥٨/١.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٣/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق: ١٣٤/٢.

(٧) انظر: التسهيل ص: ٢٤٠.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٩٦/٤.

(٩) شرح الرضي على الكافية: ٤٥١/٤.

وقد فهمت القلة من ابن عصفور قبله إذ قال بعد أن ذكر أنها تأتي للمضي: «وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إنْ) الشرطية، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا»(١).

وأمَّا غيرهما من العلماء فقد سكتوا عن مجيئها للاستقبال، و لم يمنعوا مجيئها أيضًا، ومنهم سيبويه إذ قال: «وأمَّا (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره»(٢).

وزاد ابن السَّرَّاج على سيبويه بقوله عن أدوات الشرط: «ومنها: (لو) وهو ما كان للجزاء؛ لأنَّ توقع الثاني من أجل وقوع الأول. . . ، وقال سيبويه: وهي لما كان سيقع لوقوع غيره، وهو يرجع إلى هذا المعنى؛ لأنَّه لم يقع الأول، لم يقع الثاني، فتقدير: (إن) قبل (لو) تقول: إنْ تأتيني آتيك، يريد فيما يستقبل، فإذا لم تفعل وطالبتك بالإتيان قلت: لو أتيتني أتيتك»(٣).

وقال المـــُبرد: «و(لولا) إنَّما هي (لو) و (لا) جعلتا شيئا واحدًا، وأوقعتا على هذا المعنى، فإن حذفت (لا) من قولك: (لولا) انقلب المعنى، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله، وذلك قولك: (لو جاءني زيد لأعطيتك)، و(لو كان زيد لحرَمَك)»(٤).

وقد اختلف العلماء قبل ابن مالك في مجيئها للاستقبال على قولين:

القول الأول: مجيئها تفيد الماضي فقط.

ففي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾(٥)، قال الزجاج عن (ونطبع على قلوبهم) في الآية: «ليس بمحمولٍ على (أصبناهم)، المعنى: (ونحن نطبع على قلوبهم)؛ لأنه لو حمل على (أصبناهم) لكان (ولطبعنا)؛ لأنه على لفظ الماضي وفي معناه، ويجوز أن يكون محمولاً على الماضي، ولفظه لفظ المستقبل كما (أن لو نشاءُ) معناه: (لو

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤١/٢.

(٢) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٣) الأصول في النحو: ٢١١/٢.

(٤) المقتضب: ٧٦/٣.

(٥) الأعراف: ١٠٠.

شئنا)»[1]، كما نصَّ الفارسي بالمنع في قوله: «وذلك أن (لو) معناها: وقوع الشيء لوجوب غيره فيما مضى، فجعلت للجزاء في الزمان الماضي؛ لأنها دالة على المستقبل في الزمن الماضي. . . ، حيث كانت (لو) لا تدخل إلا على فعل ماضٍ»[2].

وقال الزمخشري عن (لو) مع الفعل: «و(لو) تجعله للمضي، ولو كان مستقبلا»[3].

والشجري إذ تحدث عن حروف الشرط وأنَّها تنقل الفعل من الماضي للاستقبال ومثل بنحو قولهم: إن خرجت غدًا خرجنا، ثم قال عن (لو): «ولا تفعل ذلك (لو)، وإنَّما تقول: (لو خرجت أمس خرجنا)»[4].

وابن يعيش إذ قال: «و(لو) إذ وقع بعدها المستقبل، أحالت معناه إلى المضي»[5].

وابن الحاجب تحدث عن (إنْ) الشرطية وأنها تفيد المستقبل، ثم قال: «وفي (لو): (لو أكرمتني أكرمتك)، فمعناه: المضي على سبيل التقدير»[6].

القول الثاني: جواز مجيئها للاستقبال.

والمراد بالاستقبال، هو المستقبل الزمان، سواء كان ماضيًا. أو مُضارعًا[7].

ففي قوله تعالى ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾[8].

قال الفرَّاء عن هذه الآية: «أُجيبتْ (لئن) بما يجاب به (لو)، و(لو) في المعنى ماضية، و(لئن) مستقبلة، ولكن الفعل ظهر فيهما بـــ(فَعَل) فأجيبتا بجواب واحدٍ، وشُبهت كل واحدةٍ بصاحبتها، والجواب في الكلام في (لئن) بالمستقبل، مثل قولك: (لئن قمتَ لأقومنَّ)، و(ولئن أحسنتَ لتكرمنَّ)، و(ولئن أسأت لا يُحْسن إليك)، وتُجيب (لو) بالماضي فتقول: (لو قمتَ لقمت)، ولا تقول: (لو قمتَ لأقومنَّ)، فهذا الذي عليه يُعمل،

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٩٢-٢٩٣.

(٢) المسائل المنثورة ص: ٢١٧.

(٣) المفصل ص: ٤٣٧.

(٤) أمالي ابن الشجري: ١/٢٨٨.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٥٦.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٤١.

(٧) انظر: المقاصد الشافية: ٦/١٨٠.

(٨) البقرة: ١٤٥.

فإذا أُجيب (لو) بجواب (لئن) فالذي قلت لك من لفظ فعليهما بالمضي، ألا ترى أنك تقول: (لو قمت)، و(لئن قمت)، ولا تكاد ترى (تفعل) تأتي بعدهما، وهي جائزة، فلذلك قال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[1] فأجاب (لئن) بجواب (لو)، وأجاب (لو) بجواب (لئن) فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾[2]»[3].

وقال بهذا القول ابن عصفور إذ أجاز مجيء (لو) بمعنى (إنْ) الشرطية تفيد المستقبل لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا[4]، ومثل لها بقول الشاعر:

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم دون النساء ولو باتَتْ بأطهارِ[5]

بمعنى: وإنْ باتَتْ بأطهارِ.

وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ﴾[6]، قال السمين الحلبي عن (لو) في هذه الآية: «قيل: هي هي هنا شرطية بمعنى: (إنْ)، لا التي معناها لما كان سيقع لوقع غيره؛ لأنَّها معلقة بمستقبل، وهو قوله: (فلن يُقبل) وتلك معلقة بالماضي»[7].

وقال بهذا القول الرضي وعلل بقوله: «وقد يجيء جواب (لو) قليلاً لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب، وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم وجود

(١) الروم: ٥١.

(٢) البقرة: ١٠٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٨٤/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤١/٢.

(٥) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص: ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٤١/٢، والمقرب لابن عصفور: ٩٠/١، والارتشاف: ١٨٩٨/٤، ورصف المعاني في شرح حروف المعاني ص: ٣٦٠.

(٦) آل عمران: ٩١.

(٧) الدر المصون: ٣٠٧/٣.

ذلك الجزاء على كل تقدير؛ لأنَّك تحكم في الظاهر أنَّه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء، فيكون الجزاء لازمًا لذلك الشرط ولنقيضه، فيلزم وجوده أبدًا، إذ النقيضان لا يرتفعان، مثاله: (لو أهنتني لأكرمتك)، فإذا استلزمت الإهانة الإكرام، فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ»[1].

والراجح: جواز مجيئها بمعنى المستقبل -القول الثاني-؛ لما ذكره الفرَّاء مجيء جواب (لو) بجواب (لئن) الدالة على المستقبل، والرضي إذ ذكر جواب إن قد يكون لازم الوجود في جميع الأزمنة[2]، لكنه خلاف الأصل، وليس بقوة مجيئها بمعنى الماضي.

وقد ردَّ ابن هشام على من زعم أن منع مجيئها للاستقبال هو قول أكثر المحققين بأنَّه لا يعرف من كلامهم إنكار لذلك[3]، وقد وقفت خلال دراستي لهذه المسألة على من نصَّ بالمنع، كالفارسي[4]، والزمخشري[5]، وابن الشجري[6]، وابن يعيش[7]، وابن الحاجب[8].

الحاجب[8].

أمَّا عن تعبير ابن مالك بقلة مجيء (لو) الشرطية دالةً على المستقبل في (الألفية) فقد تابعه بهذا التعبير من جاء بعده من شرَّاح (الألفية) وغيرهم كابن عقيل إذ تحدث عن (لو) ثم قال: «وقد يقع بعدها المستقبل، وإليه أشار بقوله: (ويقل إيلاؤها مستقبلا)»[9]، والمرادي إذ فسر كلام ابن مالك بقوله: «أي: ويقل إيلاء (لو) فعل مستقبل المعنى»[10]، والشاطبي إذ قال عن (لو): «أن الباب فيها أن الفعل لا يقع إلا مستقبلاً، لكنه قد يقع

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٥٢.

(٢) انظر: معاني القرآن: ١/٨٤- ١/٣٨٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٥٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١/٢٦٢.

(٤) انظر: المسائل المنثورة ص: ٢١٧.

(٥) انظر: المفصل ص: ٤٣٧.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ١/٢٨٨.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٥٦.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٤١.

(٩) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٠٢.

(١٠)شرح المرادي للألفية: ٢/١٨١.

بعدها المستقبل قليلاً»[1]، كما قال بالقلة الأشموني[2]، والصبان[3]، وأطلق القول بالجواز دون التعبير بالقلة غيرهم كأبي حيان[4]، والمكودي[5]، والسيوطي[6].

وخالفهم ابن الحاج[7]، وابن الناظم[8]، والمالقي[9]، وناظر الجيش[10]، والأزهري[11]، إذ والأزهري[11]، إذ يرون أنها لا تكون لغير الشرط في الماضي.

(١) انظر: المقاصد الشافية: ١٨٠/٦.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ٢٨٣/٣.

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٦٠/٤.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٨٩٨/٤.

(٥) انظر: شرح المكودي ص: ٢٦٤.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٣٤٢/٤.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٨٩٨/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٤٣٦/٩، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٥٦/٢.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧١٠.

(٩) انظر: رصف المعاني في شرح حروف المعاني ص: ٣٦٠.

(١٠) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٤٣٦/٩.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٦/٢.

(٣٤) مسألة: قلة حذف (الفاء) في جواب (أمَّا).

(أمَّا) يكون فيها معنى الجزاء، نحو: أمَّا عبد الله فمنطلق، كأنك تقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، و(الفاء) حينها لازمة في جوابها[١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ﴾[٢]، وقد تحذف، قال ابن مالك عن حذف الفاء في جواب (أمَّا):

وَحَذْفُ ذِيْ الفَا قَلَّ فِيْ نَثْـرٍ إذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) قلة حذف (الفاء) في جواب (أمَّا) في الكلام المنثور إذا لم يكن معها القول.

وفي (الكافية الشافية) ذكر أنه لا يصح حذف (الفاء) في النثر إلا مع القول، ويجوز دون القول في الشعر خاصة حيث قال:

وحَذْفُ ذِي الفا مَعَ قَـوْلٍ صَـحَّ نَثْرٍ ودون القَوْلِ في شعرٍ قُفِي[٣]

وفسَّره في (شرح الكافية الشافية) بقوله: «ويجوز حذف (الفاء) بعدها إذا كان المقرون بها قولاً باقيًا ما هو مَحْكِي به كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾[٤]، الأصل: فيقال لهم أكفرتم، ولا تُحذف غالبًا دون مقارنة قول إلا في ضرورة»[٥]، وفي متن (التسهيل) ذكر أنه لا يصح في النثر إلا مع القول، وجاز دون القول القول في الشعر[٦]، وقال في (شواهد التوضيح): «ولا تُحذف هذه الفاء غالبًا إلا في شعر. شعر. . . ، وقد خُولِفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وإنَّ من خصَّه بالشعر، أو بالصورة المعينة من النثر، مُقصرٌ في فتواه عاجزٌ عن نصر دعواه»[٧]،

(١) انظر: الكتاب: ٢٣٥/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢٢٨/١، والمقتضب: ٩٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٣١/٤، والبغداديات ص: ٣٣٢، والمحتسب: ١١٨/٣، وأمالي ابن الشجري: ١٣٢/٢.

(٢) هود: ١٠٨.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٣٨/٢.

(٤) آل عمران: ١٠٦.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٣٩/٢.

(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٥٠٥/٩.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص: ١٣٧-١٣٨.

ويقصد ما ورد من الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أما بعد، ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتابِ الله»[1]، وغيره من الأحاديث[2].

وعليه فابن مالك يرى في (التسهيل) وشرحه، و(الكافية الشافية) وشرحها أن حذفها مع عدم وجود القول في النثر لا يجوز بل هو ضرورة، وفي تقعيده في (الألفية) نصَّ على جواز حذفها في النثر من دون القول قليلا، وفي (شواهد التوضيح) نصَّ على جوازه مطلقًا.

والعلماء قبل ابن مالك—ممن اطَّلعت على كلامهم- قد تفاوتت كلمتهم في هذا فعدَّ المـُبَرِّد حذف (الفاء) دون القول من الضرورة في قوله: «ولو اضطر شاعرٌ فحذف (الفاء) وهو يريدها لجاز»[3].

وابن يعيش في قوله: «وربما حذفوا (الفاء) من جواب (أمَّا) كما يحذفونها من جواب الشرط المحض، وهو من قبيل الضرورة»[4].

وأمَّا الرضي فيرى أنَّ الحذف في الضرورة أيضًا حيث قال: «ولا تُحْذف (الفاء) في جواب (أمَّا) إلا لضرورة الشعر. . . ، أو مع قول محذوف يدل عليه محكيّه»[5]، فقصر الحذف على الضرورة عندهم، وتعبير ابن يعيش بـــ(ربما)، مُشْعرٌ بأنَّ الحذف قليل.

وممن منع حذف الفاء دون أن يشير إلى قلة الحذف سيبويه إذ نصَّ على لزوم (الفاء) في جواب (أمَّا) وذلك في قوله: «ألا ترى أن (الفاء) لازمة لها أبدًا»[6].

وقد أشار الفارسي إلى قول سيبويه وزاد بقوله: «ألا ترى أنَّ الفاء لازمه له أبدًا، فمعنى الجزاء لازمٌ له كما قال»[7].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع: ٢/٤٠-٤١. رقم الحديث: ٢١٦٨.

(٢) انظر: رسالة ماجستير بعنوان: الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك أنَّه خفي على أكثر النحويين ص: ٢٧٧. ٢٧٧.

(٣) المقتضب ٢/٦٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٧٠.

(٦) الكتاب: ٤/٢٣٥.

(٧) انظر: البغداديات ص: ٣٣٢، والمسائل المنثورة ص: ١٦.

وابن جني إذ قال عن الفاء: «فإن قال قائلٌ: فلمَ دخلت الفاء في جواب أمَّا؟ فالجواب: أنَّها إنَّما دخلت في الجواب لما في (أمَّا) من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ)، فمعناه: مهما يقع من شيء فزيد منطلق»[1].

ومما ورد في الضرورة قول الشاعر:

فأمَّا القِتـــال لا قِتـــالَ لـــديكمُ ولكنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المواكبِ[2]

والشاهد حذف الفاء في جواب (أمَّا)، والأصل: فلا قتال لديكمُ[3].

ومنه قول الآخر:

فأمَّـــا الصُّـــدُورُ لا صُـــدورَ لجعفـــرٍ ولكنَّ أعجازًا شديدًا ضَريرُها[4]

والشاهد حذف الفاء في جواب (أمَّا)، والأصل: فلا صدور لجعفرٍ[5].

وقد أجاز العلماء حذف (الفاء) مع القول بكثرة[6]؛ لكثرة حذف القول فتحذف معه (الفاء) تبعًا[7]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ**﴾[8].

قال الفرَّاء: «(أمَّا) لابد لها من (الفاء) جوابًا فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قولٍ مُضمر، فلمَّا سقط القول سقطت (الفاء) معه، والمعنى –والله أعلم–: (فأمَّا الذين اسودت

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٦٥/١.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في المقتضب: ٦٩/٢، والإيضاح ص: ١١٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٦٥/١، والمفصل لابن يعيش: ١٢/٩، ولخالد بن العاص المخزومي في أمالي ابن الشجري: ١٣٢/٣، وأسرار العربية ص: ٩٦.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٥/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإيضاح ص: ١١٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٦٥/١، وأسرار العربية ص: ص: ٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٩، وشرح الكافية للرضي: ٤٧٠/٤.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٥/١.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل: ٣٠٨/٢، وشرح المرادي للألفية: ١٨٩/٢، والمقاصد الشافية: ١٩٤/٦.

(٧) انظر: معاني القرآن: ٢٢٨/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٧٠/٤.

(٨) آل عمران: ١٠٦.

وجوههم فيقال: أكفرتم)، فسقطت (الفاء) مع (فيقال)»[1]، وبهذا أوَّله الزمخشري[2]، وابن وابن الشجري[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ﴾[4]، قال الزجاج: «جواب (أمَّا) محذوف؛ لأنَّ في الكلام دليلاً عليه، المعنى: وأمَّا الذين كفروا فيقال لهم: ألم تكن آياتي تُتْلى عليكم، ودلت (الفاء) في قوله: (أفلم) على (الفاء) المحذوفة في قولك: فيقال لهم»[5].

قال ابن الشجري: «حذف (الفاء) من جواب (أمَّا)، ولا يجوز حذفها في السعة، إلا أنَّها قد جاءت محذوفة في القرآن مع جملة القول، فكان حذفها أحسن من إثباتها؛ لكثرة حذف القول»[6].

ويُعد ابن مالك في (الألفية) أول من عبَّر بقلة حذف (الفاء) في جواب (أمَّا) في النثر مع غير القول وفُهِم منه كثرة الحذف مع حذف القول[7]، وتبعه من جاء بعده من شرَّاح (الألفية) وغيرهم، كابن الناظم إذ عده من النادر[8].

وابن عقيل إذ ذكر أن حذف الفاء مع القول كثير، ودون القول قليل[9].

والمُرادي إذ ذكر الحذف كثيرٌ في النثر وذلك مع القول، وقل الفاء دون القول، ثم قال: «وقد فُهِم من قوله: (وفي نثرٍ) أنَّها تُحذف للضرورة. . . ، والحاصل أنَّ حذفها ثلاثة

(١)معاني القرآن: ٢٢٨/١.

(٢) انظر: الكشاف: ٢٤٠/١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٣٢/٣.

(٤) الجاثية: ٣١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٣١/٤.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٣٢/٣.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧١٥، وشرح ابن عقيل: ٣٠٨/٢، وشرح المرادي للألفية: ١٨٩/٢، والمقاصد الشافية: ١٩٤/٦، وشرح المكودي ص: ٢٦٦، وشرح الأشموني: ٢٩٧/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٦٢/٢.

(٨) شرح ابن الناظم ص: ٧١٥.

(٩) شرح ابن عقيل: ٣٠٨/٢-٣٠٧.

أضرب: كثير، ونادر، وضرورة»[١].

وابن هشام إذ قصر حذف (الفاء) في جواب (أمَّا) مع غير القول بالضرورة والندور[٢].

والندور[٢].

والشاطبي إذ قال مفسرًا قول ابن مالك: «يريد أن الفاء اللاحقة لتلو (أمَّا) بها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفها على الجملة، لكن ذلك قليلٌ إن لم يُحذف معها القول، وهذا كلامه يقتضي أنَّ حُذِف معها القول كثير»[٣].

كما قال بالقلة المكودي[٤]، والأشموني[٥]، والأزهري[٦].

وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[٧]، وناظر الجيش[٨]، والسيوطي[٩]، والصبان[١٠].

(١) شرح المرادي للألفية: ١٨٩/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١١/٤.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ١٩٤/٦.

(٤) انظر: شرح المكودي ص: ٢٦٦.

(٥) انظر: شرح الأشموني: ٢٩٧/٣.

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٢/٢.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٨٩٦/٤.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٥٠٦/٩.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٣٥٦/٤.

(١٠) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٧١/٤.

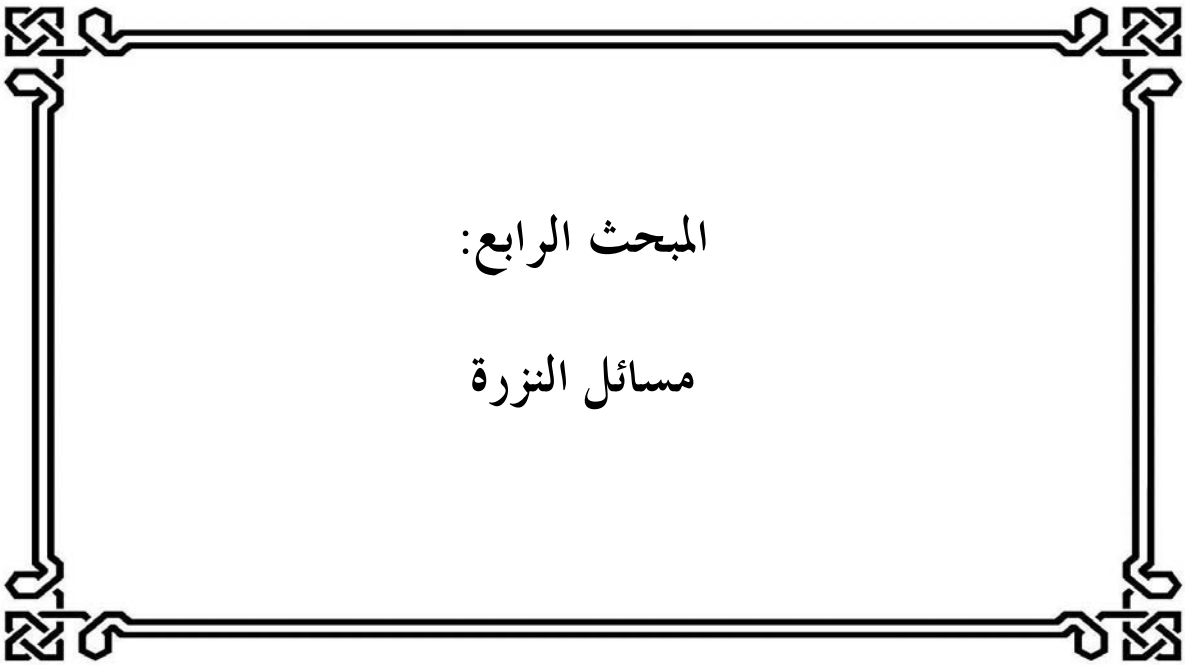

المبحث الرابع:

مسائل النزرة

(٣٥) مسألة: نُزْرَة حذف العائد المرفوع مع غير (أي) إذا لم تستطل الصلة.

العائد المرفوع في صلة الموصول إما أنْ يكون:

١- غير المبتدأ، لا يجوز حذفه، ونقصد بغير المبتدأ، كأن يكون فاعلاً، أو نائبًا للفاعل أو خبر مبتدأ أو خبر إنَّ أو إحدى أخواتها.

٢- المبتدأ: وهو جائز الحذف، إلا أنْ يكون خبره جملة، أو شبة جملة؛ لأنه مع الحذف لا يُعْرَف أحذف من الكلام شيء أو لا؛ ولأن ما بعده يصلح أن يكون صلة للموصول[١]، للموصول[١]، قال ابن مالك عن صلة الموصول:

(أيٌّ) كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ
وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذْفِ أيًّا غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي
إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) جواز حذف الضمير المرفوع في صلة الموصول في (أيَّ) مطلقًا وفي صلة غيرها من الموصولات بشرط طول الصلة، ونصَّ على أنَّه نزر إنْ لم يكن في الجملة استطالة[٢]، وفي (الكافية الشافية) وصفه بغير القوي في قوله:

وحذْفُهُ مَعْ غيْرَ (أيٍّ) مَا قَوِيَ دون اسْتِطالةٍ فَحَقْق ما رُوي[٣]

وفي (شرح الكافية الشافية) وصف الحذف من غير استطالة بغير الحسن[٤]، وفي متن (التسهيل) ذكر آراء الكوفيين والبصريين دون النص على قلته أو كثرته[٥]، وفي (شرح التسهيل) له قال: «وإن عُدمت الاستطالة ضَعُفَ الحذف و لم يمتنع»[٦].

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد نصَّ سيبويه على قلة حذف صدر الصلة مع غير (أي)

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤٤.
(٢) انظر: شرح الأشموني: ١/١٥٦.
(٣) انظر: الكافية الشافية: ١/٤٤.
(٤) انظر: المرجع السابق.
(٥) انظر: التسهيل ص: ٣٥.
(٦) شرح التسهيل: ١/٢٠٧.

في قوله: «وجاز إسقاط (هو) في (أيُّهم)، كما كان: لا عليك، تخفيفًا، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفًا»[1]، وفي قوله: «وزعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع عربيًا يقول: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا)، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا، فقياسه: (اضرب أيُّهم قائل لك شيئًا)، قلت: أفيقال: (ما أنا بالذي منطلق)؟ فقال: لا، فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلاً، وكأن طوله عِوَضٌ من ترك هُو، وقَلَّ مَنْ يتكلم بذلك»[2].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾[3]، عبر أبو جعفر النحَّاس بقبح الحذف حيث قال: «والحذفُ في (ما) أقبح منه في الذي؛ لأنَّه الذي إنَّما له وجه واحد، والاسم معه أطول»[4].

ووصف أبو علي الفارسي بالضعف، فقال عن حذف العائد في صورتنا التي نتحدث عنها: «فحذفت (هو) من الصلة، كما تحذف من سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت أخبارها، إلا أن حذفه في هذا الموضع كان أضعف بخلو الصلة مما يرجع منها إلى الموصول في اللفظ، إن كان المعنى مُرادًا، واستحسن الخليل حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، وحكى: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا)»[5].

وصفه بالضعف ابن جنِّي أيضًا إذ ذكر بعض القراءات التي وردت والعائد المرفوع فيها محذوف ثم قال: «وحذفُ الضمير من هنا ضعيف؛ لأنَّه ليس فضلة كالهاء، في نحو قولك: (ضربت الذي كلمت)، أي: كلمته»[6].

وقد اختلف العلماء في الحذف على قولين:

القول الأول: جواز الحذف مطلقًا.

(١) الكتاب: ٢/٤٠٠.

(٢) الكتاب: ٢/٤٠٤، ويرجع لنص سيبويه في : شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩/١٣٤.

(٣) البقرة: ٢٦.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/٤٠.

(٥) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/١٢.

(٦) المحتسب: ١/٦٤.

وهذا قول الفرَّاء[1]، ونسب إلى الكوفيين، إذ أجازوا في نحو: جاءني الذي هو فاضل، حذف (هو) بلا شرط[2].

ويحتج للكوفيين ورود الحذف في بعض القراءات القرآنية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[3]، أشار الفرَّاء إلى قراءة: (أحسن) بالرفع[4]، وخرجها بقوله: «ويكون (أحسَنُ) مرفوعًا؛ تريد: على الذي أحسَنُ»[5].

وقراءة من قرأ: (بعوضة)[6]، بالرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[7].

ومثله قول الشاعر:

لم أرَ مثلَ الفنيان في غِيَـرِ الـــــ أيامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها[8]

ومما يحتج لهذا القول ما ذكره سيبويه عن الخليل في قوله: «وزعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع عربيًا يقول: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا)، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا، فقياسه: (اضرب أيُّهم قائل لك شيئًا)، قلت: أفيقال: (ما أنا بالذي منطلق)؟ فقال: لا، فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلاً، وكأن طوله عِوَضٌ من ترك هُو، وقَلَّ مَنْ يتكلم بذلك»[9].

قال أبو سعيد السيرافي: «واعلم أنَّ الكوفيين يجرون (أيُّهم) مجرى (ما) و(مَنْ) في

(١) انظر: المرجع السابق: ٣٦٥/١

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٨/٩، والتسهيل ص: ٣٤، وشرح التسهيل: ٢٠٧/١، والتذييل والتكميل: ٨٥/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٦٩٣/٢، وشرح الأشموني: ١٥٤/١.

(٣) الأنعام: ١٥٤.

(٤) انظر: المحتسب: ٦٤/١، والدر المصون: ٢٢٥/١.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٣٦٥/١.

(٦) انظر: المحتسب: ٦٤/١، والدر المصون: ٢٢٥/١.

(٧) البقرة: ٢٦.

(٨) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ص: ٤٥، والمحتسب: ٦٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٣، والتذييل والتكميل: ٣/ ٨٦. ، وخزانة الأدب: ١٥٧/٦.

(٩) الكتاب: ٤٠٤/٢، ويرجع لنص سيبويه في : شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣٤/٩.

الاستفهام والمجازاة والخبر. . . ، ولا فرق عندهم بين قولك: لأضربن الذي أفضل، ولأضربن أيهم أفضلُ. . .»[1].

بمعنى: أن الكوفيين لا يفرقون بين (أي) وغيرها من الموصولات، فالحذف عندهم فيها سواء.

القول الثاني: التفريق بين (أيَّ) وغيرها من الموصولات.

وهو قول سيبويه[2]، والسيرافي[3]، وأبي علي الفارسي[4]، وابن جنِّي[5]، وابن الشجري[6]، وابن يعيش[7]، وابن عصفور[8]، والرضي[9]،ونُسب هذا القول للبصريين[10]. للبصريين[10].

قال سيبويه: «زعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع من العرب رجلاً يقول: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا)، (وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا)»[11]، على تقدير: (الذي هو قائل لك سوءًا)، وتقدير: (الذي هو قائل لك قبيحًا).

ونصَّ سيبويه على قلة حذف الصلة مع غير (أي) إذ قال: «وجاز إسقاط (هو) في أيّهم، كما كان: لا عليك، تخفيفًا و لم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفًا»[12].

وعلل سيبويه حُسْنَ إثبات الضمير في غير (أيَّ) بقوله: «ففعلوا ذلك بـــ(أيُّهم) حين

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٨/٩.

(٢) انظر: الكتاب: ٤٠٣/٢ -٤٠٤.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣٤/٩

(٤) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٢/١.

(٥) انظر: المحتسب: ٦٤/١.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ١١٢/١.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٣

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٣/١.

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٠/٣

(١٠) انظر: الكتاب: ٤٠٣/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣٤/٩، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٦٠/٣، والتسهيل ص: ٣٥، والتذييل والتكميل: ٨٥/٣.

(١١) الكتاب: ١٠٨/٢.

(١٢) المرجع السابق: ٤٠٠/٢.

جاء مجيئًا لم تجئ عليه أخواته إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تُسْتَعْمله أخواته إلا ضعيفًا، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: (الذي أفضلُ فاضرب، (واضرب مَنْ أفضلُ)، حتى يدخل (هو)»[1]، وبهذا علل ابن السَّرَّاج[2]، والرضي[3]، وزاد السيرافي بأنَّ الأسماء الموصولة –غير غير أي– مبنية دائمًا، فإذا حُذف منهما العائد فقد دخلها نقص وإزالة عن ترتيبها، فأجرى مجرى نظيريها[4]، وذكر ابن الشجري[5]، ابن يعيش[6]، وابن الحاجب[7] بأنَّ علة علة عدم جواز الحذف؛ أنَّه أحد ركني جملة.

ويشترطون في غير (أي) من الموصولات الاستطالة، وعدم العطف، فالاستطالة كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾[8]، والتقدير: وهو الذي هو في السماء إله، وهو في الأرض إله[9].

ومع عدم الاستطالة يكون الحذفُ في مرتبةٍ أقل في الحسن من الحذف مع (أيَّ)[10].

ومما يجوز عندهم؛ لاستطالة الصلة، نحو قول الشاعر:

فَأنتَ الجــوادُ، وأنــتَ الــذْي إذا مَا النفوسُ مــلأْنَ الصُّــدورا

جَــديرٌ بِطَعْنــةٍ يــومِ اللِّقــا ءِ تَضْرِبُ منا النساءُ النُّحُورا[11]

قال ابن عصفور: «يريد: وأنت الذي هو جديرٌ»[12]، بمعنى أنَّ الحذف في غير (أي)

(١) الكتاب: ٢/٤٠٠.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢/٣٢٤.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٦٠.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩/١٤٣.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ١/١١٢.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٥٣.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٨٢.

(٨) الزُّخرُف: ٨٤.

(٩) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٩، والدر المصون: ٩/٦٠٩.

(١٠) انظر: المقاصد الشافية: ١/٥٢٤.

(١١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص: ١٤٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص: ١٧٤، والتذييل والتكميل: ٣/٨٦، المقاصد الشافية: ١/٥١٨.

(١٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص: ١٧٤

عند البصريين لا يجوز، إلا لضرورة؛ إذا لم تستطل الصلة[1].

وعمَّا احتج به الكوفيون نحو قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[2]، برفع (بعوضة)[3]، ذكر أبو جعفر النحاس أن الحذف مع (ما) قبيح؛ لعدم الاستطالة في الصلة[4]، وعن قول الشاعر:

لم أرَ مثلَ الفنيان في غِيَـرِ الـــــ أيامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها[5]

فقد ذكر ابن يعيش أن التقدير: ينسون الذي هو عَواقِبُها، وما سُمِع من هذا فشاذ يُحْفظ، ولا يقاس عليه[6].

وضعَّف سيبويه ما سمعه الخليل عن العرب وعدَّه من القليل في قوله: «وزعم الخليل – رحمه الله– أنه سمع عربيًا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا، فقياسه اضرب أيُّهم قائل لك شيئًا، قلت له: أفيقال: ما أنا بالذي هو منطلق؟ فقال: لا، فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلاً، وكأن طوله عُوضٌ من ترك هُو، وقَلَّ مَنْ تكلم بذلك»[7].

والراجح: جواز الحذف في (أيَّ) مطلقًا، ومع غيرها بقلة؛ لأن الفرق بين (أيَّ) وغيرها من الموصولات ملازمتها للإضافة لفظًا ومعنى، وهذا قائم مقام الطول في الصلة، لذا يستدعى التخفيف[8]، وجاز بقلة مع غير (أي) لوروده في القراءات القرآنية، والشعر وكلام العرب، كما ذكرنا في القول الأول.

---

(١) انظر: الكتاب: ٤٠٣/٢، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ١٣٤/٩، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٦٠/٣، وشرح التسهيل: ٢٠٧/١، والتذييل والتكميل: ٨٥/٣.

(٢) البقرة: ٢٦.

(٣) انظر: المحتسب: ٦٤/١، والدر المصون: ٢٢٥/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٠/١، وأمالي ابن الشجري: ١١٢/١، والبحر المحيط: ٢٦٦/١.

(٥) سبق تخريجه ص: ٢١٧.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٢/١.

(٧) الكتاب: ٤٠٤/٢، ويرجع لنص سيبويه في : شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣٤/٩.

(٨) انظر: الكتاب: ٤٠٠/٢، والتذييل والتكميل: ٨٦/٣، وهمع الهوامع: ١ /٣١٢، وحاشية شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٣.

أمَّا ما نصُّ عليه ابن مالك هنا في (الألفية) بأن الحذف نزر مع غير (أيَّ) فقد تابعه بهذا التعبير مَنْ جاء بعده من شُرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم في قوله: «إذا لم تطل الصلة فالحذف قليلٌ ضعيف»[1]، وابن عقيل مثَّل له ثم قال: «فإن لم تطل الصلة فالحذفُ قليل»[2]، والمرادي فسَّر قول ابن مالك: (فالحذف نزرٌ) بقوله: «أي: قليلاً، وليس بممتنع»[3]، وابن هشام إذ قال: «ولا يكثر الحذف في صلة غير (أيَّ) إلا إن طالت الصلة»[4]، والشاطبي؛ إذ قال: «إنَّ قوله: (فالحذف نزرٌ) أي: قليل»[5]، كما وافق ابن مالك بتعبيره المكودي[6]، والأشموني[7]، والأزهري[8]، ويس الحمصي[9]، والصبان[10].

وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[11]، وناظر الجيش[12]، والدماميني[13]، والسيوطي[14].

وذكر العلماء تتمة للشرطين -الاستطالة وعدم العطف - التي يجوز حال توفرها حذف العائد المرفوع في الصلة وهي[15]:

١-أن لا يكون (محصورًا)، نحو: (جاءني الذي ما في الدار إلا هـو). أو في (معنى المحصور) نحو: (جاءني الذي إنما في الدار هو).

(١) شرح ابن الناظم ص: ٩٥.

(٢) شرح ابن عقيل: ١٤٣/١.

(٣)شرح الألفية للمرادي: ١٦٣/١.

(٤)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥١/١، ١٥٢.

(٥) المقاصد الشافية: ٥٢١/١.

(٦) انظر: شرح المكودي ص: ٣٨.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ١٥٦/١.

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٣.

(٩) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١ /١٤٣.

(١٠) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٦٤.

(١١) انظر: التذييل والتكميل: ٨٦/٣.

(١٢) انظر: تمهيد القواعد بتسهيل الفوائد: ٦٩٣/٢.

(١٣) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٩/٢.

(١٤) انظر: همع الهوامع: ١ /٣١٢.

(١٥) انظر: التذييل والتكميل: ٨٨/٣، وشرح الأشموني: ١٥٦/١.

٢- ألا يكون بعد حرف (نفي)، نحو: (جاءني الذي ما هو قائم).

٣- ألا يكون بعد (لولا)، نحو: (جاءني الذي لولا هو لقمت).

(٣٦) مسألة: نُزْرَة مجيء خبر (عسى) بدون (أن).

من نواسخ جملة المبتدأ والخبر (عسى) وترد بمعنى الرجاء كثيرًا، والإشفاق قليلاً[١]، وقد وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢]، وأمَّا عن دخول (أنْ) على خبرها قال ابن مالك:

وكونُــه بــدون (أنْ) بعــد نزْرٌ و(كاد) الأمر فيــه عُكِسا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) أن مجيء خبر (عسى) بدون (أن) نزرٌ، وفي (الكافية الشافية) أشار إلى نزرته؛ إذ جعلها عكس (كاد) التي نصَّ على أن الأغلب إتيانها بدون (أنْ) في قوله:

واقْرِن بــ(أنْ) بَعْدَ (حرى) و(اخلولقا) وقــد يُــرى أولى بــذَينِ مُلحقــا

و(أوشكَ) التخييرُ فيها، و(كرب) كذا (عسى)، و(كــاد)دون(أنْ) غلــب

ولــ(عسى) عكسٌ وعند ترك (أنْ) يَعْزُ إليها خَبَرُا من قد فطن[٣]

وفي (التسهيل) جعل عدم دخولها خلاف الأعرف؛ إذ قال: «والتجريد مع (كاد)، و(كرب) أعرف، و(عسى)، و(أوشك) بالعكس»[٤]، وفي (شرح الكافية الشافية) له ذكر أن اقترانها بـ (أنْ) هو الأكثر[٥].

وفي (شرح التسهيل) وهو يتحدث عن مجيء خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع جملة

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب: ١٢/٢، وشرح التسهيل: ٣٩٠/١، وشرح الكافية للرضي: ٢١٣/٤.

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٨٨/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٥٩.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٨٩/١.

فعلية فعلها مضارع، قال: «ولابد من مقارنة (أنْ) للمضارع. . . ، وترك ذلك بعد (كاد) و(كرب) أولى، وفعله بعد (عسى) أولى من تركه، والأمر بعد (أوشك) سواء»[١].

والعلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– تكاد تتفق كلمتهم على أنَّ الأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أنْ)[٢]؛ لأنَّ المراد قرب وقوع الفعل على سبيل التراخي؛ لذا دخلت (أنْ) في (عسى)؛ ولم تدخل في (كاد)[٣]، وقد تأتي بقلةٍ خلاف الأصل الكثير بدون (أنْ)؛ تشبيهًا بـــ (كاد)، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع (أنْ) بعد مرفوع (عسى)، إذ إنَّه كحذف المصدر وإبقاء معموله[٤]، لذا فقد جاءت عبارة سيبويه مُشعرة بالقلة إذ ذكر الأصل، ثم ذكر أن من العرب من ينطق بخلاف هذا الأصل، فقال: «واعلم أنَّ من العربِ من يقول: (عسى يفعلُ) يشبهها بـــ(كاد يفعلُ)»[٥].

ونلحظ تأثر العلماء بعبارة سيبويه؛ إذ نجد ابن السَّرَّاج عبَّر بعبارة سيبويه فقال : «ومن العربِ من يقول: (عسى يَفعلُ) يشبهها بـــ: (كاد يَفعلُ)»[٦]، وأيضًا السيرافي في قوله: «واعلم أنَّ من العربِ من يقول: (عسى يفعل) يشبهها بـــ: (كاد يفعل)»[٧]، كما عبَّر أبو علي الفارسي بعبارةٍ نحوها فقال: «من العرب من يقول: (عسى زيد يقوم)، فيشبهها بـــ(كاد زيدٌ يقوم)»[٨]

والرماني جعله خلاف المطرد؛ وذلك عندما مثَّل للأساليب النحوية التي تُغَيَّر لكثرة الاستعمال بقول العرب: (عَسَى الـــغُوْيْرُ أبْؤسًا)[٩] ثم قال: «في أنَّه مَثَلٌ، وأنَّه مُغيرٌ عن

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/١.

(٢) انظر: الكتاب: ١٥٨/٣، والمقتضب: ٩٦/٣، والجمل في النحو ص: ٢٠٠، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٨٣/١١، واللمع العربية ص: ٢٠٤.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٩/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٩٢/٢.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٦/٤.

(٥) الكتاب: ١٥٨/٣.

(٦) الأصول في النحو: ٢٠٧/٢.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٣/١١.

(٨) المسائل المنثورة ص: ٢٣١.

(٩) انظر: الكتاب: ١٥٨/٣، والمقتضب: ٧٠/٣، والأصول في النحو: ٢٠٧/٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٢٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٣/١١، والمسائل المنثورة ص: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش:

الأصل المـــُطرد فيه، وأصله: (عسى الغوير أنْ يكون فيه البأس)»[1].

ونصَّ ابن خروف على أنَّ حذف (أنْ) قليل بعد استشهاده بأحد الأبيات إذ قال: «وشاهده في البيت حذف (أنْ) من الفعل بعد (عسى)، وهو قليل»[2].

والرضي نصَّ على قلة الحذف بعد أنْ مثَّل له بقول الشاعر:

(عَسَى) الكَربُ الذي أمسَيْتُ فيـــه يَكونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ[3]

قال: «وهو قليل، وذلك لتشبيه (عسى) بـــ (كاد)»[4]

وأطلق الجواز غيرهم كابن جني إذ أنَّه عندما تحدث عن لزوم (أنْ) قال: «ويجوز أن تُحذف (أنْ) فتقول: (عسى زيد يقوم)،. . . ، وتقول: (عسى زيد أنْ يقوم)»[5]، والزمخشري في قوله: وقد شُبه (عسى) بـــ(كاد)» أي: بعدم لحاق (أنْ)[6]، فيما خصَّه غيرهم بالشعر كالمبرد إذ قال: «ولو احتاج شاعرٌ إلى الفعل فوضعه موضع المصدر لجاز؛ لأنَّه دالٌ عليه»[7]، ومثَّل له بقول الشاعر:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بِلادِ ابـــن قـــادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَونِ الرَّبابِ سكَوبِ[8]

١١٦/٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٦/٤، وهو قول الزباء حين قيل لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك، فقالت: (عَسَى الـــغُوَيْرُ أبْؤسًا)، يُضرب للرجل يقال له لعل الشر جاء من قِبَلك، انظر: مجمع الأمثال للميداني: ١٧/٢.

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٢٦/١.

(٢) شرح الجمل لابن خروف: ٨٤١/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم، في الكتاب ١٥٩/٣، والمقتضب: ٧٠/٣، والجمل في النحو ص: ٢٠٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٣/١١، واللمع العربية ص: ٢٠٥، والمفصل ص: ٣٦٣.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢١٩/٤.

(٥) اللمع العربية ص: ٢٠٤.

(٦) المفصل ص: ٣٦٣.

(٧) انظر: المقتضب: ٦٩/٣.

(٨) البيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم، في الكتاب ١٥٩/٣، والمقتضب: ٦٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨٣/١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٧، والجون: الأُسْوَدُ، والسكوب هو: الكثير الصب، انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢٠٦/٢.

قال يوسف السيرافي: «الشاهد فيه أنَّه أتى بالفعل بعد (عسى) وليست فيه (أنْ)»[1].

ومثله قول الشاعر:

فأمَّـــا كَـــيِّسٌ فَنجـــا ولكـــنْ عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمُ[2]

وبهذا قال ابن يعيش[3]، وابن الحاجب[4]، إذ نصَّا على لزوم (أنْ)؛ لأنها تخلصه إلى الاستقبال.

وابن عصفور نصَّ على أن الحذف ضرورة في (عسى) ومعها (يوشك) في قوله: «ويستعمل الفعل بعدهما بـــ(أنْ) ولا يجوز حذفها إلا ضرورة»[5]، كما نُسب هذا المنع لجمهور البصريين[6].

وعلل الرضي لزوم خبر (عَسَى) لـــ(أنْ) مع المضارع، نحو: عسى زيد القيام؛ لأن المضارع المقترن بـــ (أنْ) للاستقبال خاصة، و(عَسَى) للطمع والإشفاق ولا يكون ذلك إلا في المستقبل، فهو أليق بها[7].

وقد تابع ابن مالك من جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم[8]، وأبي حيان[9]، والمرادي الذي فسَّر قول ابن مالك بقوله: «يعني أنَّ الأكثر في المضارع الواقع

(١) شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢٠٦/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدي في الكتاب: ١٥٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٤/١١، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي: ٦١/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٨/٧.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٩١/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٦/٢.

(٦) انظر: التذييل والتكميل: ٣٤٠/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٨٠/١، وشرح المرادي للألفية: ٢١٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٢٥٨/٣، وتعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٢٩٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٠٦/١.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢١٩/٤.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم ص: ١٥٥.

(٩) انظر: التذييل والتكميل: ٣٤٠/٤.

خبر (عسى) اقترانه بـــ(أنْ)، وكونه بدون (أنْ) قليل»[١]. وابن هشام إذ قال: «والغالب في خبر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها»[٢]، وابن عقيل في قوله: «واقتران خبر (عسى) بـــ(أنْ) كثيرٌ، وتجريده من (أنْ) قليل»[٣]، وناظر الجيش[٤]، والشاطبي[٥]، والمكودي[٦]، والمكودي[٦]، والدماميني[٧]، والأشموني[٨]، والأزهري[٩]، والسيوطي[١٠]، والصبان[١١]، ويس الحمصي[١٢].

(١) شرح المرادي للألفية: ٢١٢/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٧٨/١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٨٠/١.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٢٥٨/٣.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٢٦٩/٢.

(٦) انظر: شرح المكودي ص: ٦١.

(٧) انظر: تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٢٩٠/٣.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ٢٧٦/١.

(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٦/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ١٣٩/٢

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٠٢/١.

(١٢) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٦/١.

(٣٧) مسألة: نُزْرَةُ مجيءِ خبر (أوشك) بدون (أنْ).

(أوشك) تفيد مقاربة وقوع الفعل على سبيل الرجاء[١]، وعن مجيء (أنْ) في خبرها قال قال ابن مالك:

وألزموا (اخلولقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَــرَى) وبَعْدَ (أوْشَــكَ) انْتَفــا (أَنْ) نَــزُرَا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) أن مجيء خبر (أوْشَكَ) بدون (أن) نزرٌ، وفي متن (التسهيل) قال: «والتجريد مع (كاد) و(كرب) أعرف، و(عسى)، و(أوشك) بالعكس»[٢]، فيُفهم منه قلة مجيء خبر (أوشك) دون (أَنْ)؛ إذ جعلها عكس (كاد) و(كَرِب).

وساوى بين مجيء (أنْ) وحذفها في خبر (أوشك) في (الكافية الشافية) في قوله:

واقْرِن بــــ(أنْ) بَعْــدَ (حــرى) و (اخلولقــا) وقــــد يــــرى أولى بــــذين ملحقــــا

و(أوشــــكَ) التخــــييرُ فيهــــا و(كــــرب) كذا (عسى)، و(كاد) دون (أنْ)[٣] غلب

كما جعل مجيء (أنْ) وعدمه على السواء في (شرح الكافية الشافية) له؛ إذ قال عن مجيء (أنْ): «والأمران في (أوشك) و(كرب) على السواء»[٤]، والأمران هما حذف (أنْ) أو بقاؤها، وقال في (شرح التسهيل): «ولابد من مقارنة (أنْ) للمضارع. . . ، وترك ذلك بعد (كاد)، و(كرب) أولى، وفعله بعد (عسى) أولى من تركه، والأمر بعد (أوشك) سواء»[٥].

أمَّا العُلماء قبل ابن مالك فقد ذكروا أنَّ الأصلُ في (أوْشَكَ) أن يأتي في خبرها (أنْ)؛ لأن المراد قرب وقوع الفعل على سبيل التراخي؛ لذا دخلت (أنْ) في (أوْشَكَ)، و(عسى)،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٦/٧، والإيضاح لابن الحاجب: ٩٥/٢، وشرح التسهيل: ٣٨٩/١، والمقاصد الشافية: ٢٧٤/٢.

(٢) انظر: التسهيل ص: ٥٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٨٨/١.

(٤)المرجع السابق: ٨٩/١.

(٥)شرح التسهيل: ٣٩٠/١.

و لم تدخل في (كاد)[1].

وقد تأتي بدونها؛ تشبيهًا بـــ (كَادَ)، وأشار سيبويه إلى قلة مجيئها بدون (أنْ) إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بقد في قوله: «وتقولُ: (يوشكُ أنْ تجيءَ)، و(أنْ) محمولة على (يوشك)، وتقول: (توشك أن تجيء)، فـــ(أنْ) في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أنْ تفعل، وقد يجوز: (يوشك يجيء)، بمنزلة (عسى يجيءُ)»[2].

ويتجلى تأثر من بعد سيبويه بعباراته إذ عبَّر ابن السَّرَّاج بقوله: «وقد يجوز: (يوشك يجيء)، بمنزلة (عسى)»[3].

والسيرافي بقوله: «وتقولُ: (يوشكُ أنْ تجيءَ)، فـــ(أنْ) في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أنْ تفعل، وقد يجوز: (يوشك يجيء)»[4].

وأطلق الجواز غيرهم كالفارسي في قوله: «وتقول: (يوشكُ أن يذهب)، فتشبهها بـــ(عسى)، ويجوز: (يوشكَ يذهبُ)»[5].

والزمخشري في حديثه عن أفعال المقاربة أطلق الجواز في قوله: «ومنها (أوشك) يستعمل استعمال (عسى) في مذهبها، واستعمال (كاد)، تقول: (يوشك زيد أنْ يجيء)، و (يوشك أنْ يجيء زيد)، و(يوشكُ زيدٌ يجيء)»[6].

وابن يعيش في حديثه عن (أوشك) قال: «وقد أُسْقِطَ من خبرها (أنْ) تشبيهًا بـــ(كاد)»[7]، وبهذا قال وابن الحاجب[8].

والرضي إذ قال: «وقد يقع بعد (أوشك): (أنْ) مع الفعل نحو: (أوشكَ زيدٌ أنْ

(١) انظر: الكتاب: ١٦١/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٥/١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٩/٧، الإيضاح في شرح المفصل: ٩٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢١/٤.

(٢) الكتاب: ١٦٠/٣.

(٣) الأصول في النحو: ٢٠٧/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٥/١١.

(٥) المسائل المنثورة ص: ٢٣٢.

(٦) المفصل ص: ٣٦٦.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٦/٧.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٩٦/٢.

يخرج)، أي: أسرع خروجه،. . . ، لكن يستعمل استعمال (كاد)، أي مجرد من (أنْ)، ويستعمل استعمال (عسى)»[1].

وقد جعل ابن عصفور حذف (أنْ) من خبر (أوشك) من الضرورة[2].

ومن ذلك قول الشاعر:

يُوشِكُ مَـــن فـــرَّ مِـــنْ منيتـــه في بعض غِرَّاتِه يُوافِقُهَا[3]

وقد تابع ابن مالك من جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن الناظم؛ إذ قال عن مجيء (أنْ) في خبر (أوشك): «الأعرف تجرده بعد (كاد) و(كرب). . . ، وأما (أوشك) فالأمر فيها على العكس من (كاد)»[4]، وأبي حيان في قوله: «وبدونها قليل»[5]، والمرادي والمرادي جعل (أوشك) مثل عسى[6] التي قال عنها: «الأكثر في المضارع الواقع خبر (عسى) اقترانه بـــ(أنْ)، وكونه بدون (أنْ) قليل»[7]، وابن هشام إذ قال: «والغالب في خبر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها»[8]، وابن عقيل في قوله: «وأمَّا (أوشك) فالكثير اقتران خبرها بـــ(أنْ) ويقل حذفها منه»[9]، والشاطبي في قوله: «الخبر الواقع بعد (أوشك) (أوشك) الغالبُ فيه أن يقع مقارنًا لـــ(أنْ). . . ، وجاء إسقاط (أنْ) نَزْرًا، فتقول في قليلٍ من الكلام: (يُوشِك زيدٌ يقوم)»[10]، والمكودي[11]، والدماميني[12]، والأشموني[1]،

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٢١/٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٦/٢.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن الصلت، في ديوانه ص: ٤٢، وفي الكتاب: ١٦١/٣، والأصول في النحو: ٢٠٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٥/١١، والمفصل ص: ٣٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٦/٢.

(٤) شرح ابن الناظم ص: ١٥٧-١٥٦.

(٥) التذييل والتكميل: ٣٣٩/٤.

(٦) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢١٣/١.

(٧) شرح المرادي للألفية: ٢١٢/١.

(٨)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٧٨/١.

(٩) شرح ابن عقيل: ٢٨٤/١.

(١٠) المقاصد الشافية: ٢٧٦/٢.

(١١) انظر: شرح المكودي ص: ٦٢.

(١٢) انظر: تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٢٩٠/٣.

والأزهري[٢]، والسيوطي[٣]، والصبان[٤].

ولم يعبر بالقلة ناظر الجيش[٥].

وبتدبر عبارات العلماء نجدها تتفاوت ما بين من نص على القلة، ومن قال بتساوي الذكر والحذف، ومن قال بأن الحذف ضرورة، ولا شك أن من قال بقلته إنما قال بذلك اعتمادًا على ما ورد من سمع من كلام العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فأولى الأقوال هو الحكم بقلة الحذف، إذ المسموع لا يرقى إلى مساواة الحذف بالذكر، كما أن إثبات أنه قليل دليل على وروده في سعة الكلام، فلا يصار للحكم عليه بأنه ضرورة.

(١) انظر: شرح الأشموني: ٢٧٨/١.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٧/١.

(٣) انظر: همع الهوامع: ١٣٩/٢.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٠٤/١.

(٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٢٦٢/٣.

(٣٨) مسألة: نُزْرَة فتح نون (مَنْ) في حكاية المثنى المؤنث المثنى.

عند الحكاية بالسؤال بـــ(مَنْ) عن العاقل في الوقف، تقول في حكاية المفرد المذكر في سؤال مَنْ قال: جاءني رجلٌ (مَنُو؟)، وفي سؤال من قال: رأيت رجلاً (مَنَا؟)، وفي سؤال من قال: مررت برجلٍ (مَنِي؟)، وفي المثنى (مَنَان؟) في الرفع، (مَنَيْن؟) في النصب والجر، وفي الجمع (مَنُون؟) في الرفع، و(مَنين؟) في النصب والجر، وفي حكاية المفرد المؤنث في سؤال من قال: جاءتني امرأة، (مَنَةٌ؟)، وفي النصب (مَنَةً؟)، وفي جمع المؤنث(مَنَات؟)[1]، وأمَّا المثنى المؤنث في سؤال من قال: جاءتني امرأتان: (مَنَتان؟)، وفي حكاية المنصوب والمجرور (منتين؟)[2]، وهذا الأخير –وهو حكاية المثنى المؤنث- محل دراستنا؛ فهل يجوز فيه الفتح، قال ابن مالك:

وَقُلْ لِمَنْ قالَ أَتَتْ بِنْــتٌ مَنَــة وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَّنَى مُسْــكَنَة
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِــفْ بِمَنْ بِــإِثْرِ ذَا بِنِسْــوَةٍ كَلِــفْ

قرر ابن مالك في هنا في (الألفية) أنَّ مجيء نون (مَنْ) في المثنى نزرٌ، وعبَّر بهذا التعبير نفسه في (الكافية الشافية) إذ قال:

وَقُلْ لِمَنْ قالَ أَتَتْ بِنْــتٌ مَنَــة وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَّنَــى مُسْــكَنَة
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِــفْ بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ[3]

وفي متن (التسهيل) بعدما تحدث عن الأصل – حركة النون في المفرد وسكون النون في المثنى- قال: «وربما سكنت في الإفراد، وحُركت في التثنية»[4]، وتعبيره بـــ(ربما) مشعر بقلة

(١) انظر: الشيرازيات ص: ١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٤٠٩/٢، والمقتضب: ٣٠٥/٢، والجمل في النحو ص: ٣٣٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٤/٩، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١١٢/٢، والمفصل ص: ١٩١، والتخمير: ٤٥٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٧٤/٣، والمحصول في شرح الفصول: ١١٠٢/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨/٢.

(٤) التسهيل ص: ٢٤٨.

فتح النون، و لم يتطرق لها في (شرح الكافية الشافية) له[1].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك وممن عاصروه—ممن اطَّلعت على كلامهم- فقد أشار الرضي إلى قلة مجيء النون في (منْتَان؟) مفتوحة في قوله: «وأمَّا المثنى فقد حكيت الإعراب لمجيئك في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء، نحو: (منْتان؟) و (منْتين؟)، وقد جاء نحو: (مَنَتَان؟) محرك النون التي قبل التاء»[2].

وأجاز صدر الأفاضل الخوارزمي فتح نون (مَنْ) في المثنى المؤنث إذ قال: «حرَّك النون في (مَنَتَان؟)؛ لتحركها في (مَنَة؟)»[3].

واكتفى بالأصل – تسكين النون - غيرهما كسيبويه إذ قال وهو يتحدث عن طريقة حكاية الكلمات: «وإنْ قلت: (امرأتين)، قلت: (مَنَتَيْن؟)، إلا أن النون مجزومة»[4]، أي: أنَّ النون ساكنة، فتقول: (مَنْتَين؟).

والمبرد في قوله: «فإن قال: (جاءتني امرأتان)، قلت: (منتَانْ؟) تُسكِّن النون، وإنما حركتها فيما قبل-يقصد المفرد المؤنث- من أجل ما بعدها؛ لأن هاء التأنيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك، وكذلك حروف التثنية، أعني: الياء، والألف؛ لسكونهما»[5].

والزجاجي في قوله: «فإن قال: (جاءتني امرأة)، قلت: (مَنَة؟) بتحريك النون، إسكان الهاء، فإن قال: (جاءتني امرأتان) قلت: (مَنْتَانْ؟) بإسكان النون»[6].

والسيرافي[7]، والفارسي[8]، إذ عللا كما علل المبرد؛ أنها سكنت كما كانت مسكنة في في (مَنْ)، وحُرِّكت في المفرد؛ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركًا[9].

وحكى ابن إياز تعليل آخر للفارسي، وانتقده فقال: «لتطرف الأولى، وتوسط الثانية

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٧٤/٣.

(٣) التخمير: ٤٥٨/١.

(٤) الكتاب: ٤٠٩/٢.

(٥) المقتضب: ٣٠٥/٢.

(٦) الجمل في النحو ص: ٣٣٥.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٤/٩.

(٨) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١١٢/٢.

(٩) انظر: المقتضب: ٣٠٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٤/٩، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١١٢/٢.

وهذا محكي عن أبي علي، وفيه عندي تردد؛ وذلك لأنه لا يحتمل أن يُريد أنْ المتطرفة تسكن للوقف، فيحرك ما قبلها، لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك (مَنْتان؟)؛ لأن التاء غير موقوف عليها، وتتحرك للألف، فاستغني عن تحريك النون، ويُحتمل أنَّ المتطرفة قوية؛ لوقوعها على وضعها، فحرك ما قبلها، بخلاف المتوسطة، فإنِّها ضعيفة؛ لوقوعها حشوًا لفظًا»[1]، ويقصد بالمتطرفة النون في: (مَنَة؟)، وبالمتوسطة النون في (مَنْتان؟).

والزمخشري في قوله: «وفي المؤنث: (مَنَة؟)، و(مَنْتان؟)، (منتين؟)، و(منات؟)، والنون والتاء ساكنتان»[2]، كما اكتفى بذكر الأصل ابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، ابن إياز[5]. إياز[5].

وعلل ابن يعيش[6]، والرضي[7]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[8] تسكين النون، بأن التسكين كأنَّه ثنَّى (بنْت) بسكون فتقول: (بنْتان) و (أختْان)، فشُبِّه بإسكان ما قبل التاء في: (بِنْت) و (أخْت) و(هنْت).

وعلل الرضي بأنَّ السكون تنبيه بأن التاء ليس تأنيث للكلمة الداخلة عليها، بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى[9].

والتعبير بأن فتح نون (مَنْتان؟) و(مَنْتين؟) نزرٌ لم يُعبر به أحد قبل من العلماء قبل ابن مالك وقد وافق ابن مالك من جاء بعده من شرَّاح (الألفية) وغيرهم كابن الناظم في قوله: «تقول: لمن قال رأيت امرأتين (مَنْتين؟) أو (مَنَتين؟) بإسكان النون، أو فتحها، والإسكان أجود، وأكثر»[10].

(١) المحصول في شرح الفصول: ١١٠٢/٢.
(٢) المفصل ص: ١٩١.
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٤.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٨/٢.
(٥) انظر: المحصول في شرح الفصول: ١١٠٢/٢.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٤.
(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٣/٣.
(٨) انظر: التخمير: ٤٥٨/١.
(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٣/٣.
(١٠) شرح ابن الناظم ص: ٧٤٧.

وابن عقيل في قوله: «وقد ورد قليلاً فتح النون قبل التاء»[١].

والمرادي في قوله: «فإن قلت: لم كان الفتح في المفرد أشهر، والإسكان في التثنية أشهر؟ قلت: لأن التاء في (مَنَة؟) مُتطرفة، فهي ساكنة للوقف، فحرك ما قبلها، لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك في (مَنْتان؟)»[٢].

وكذا ناظر الجيش إذ فسَّر قول ابن مالك: (وربما سكنت في الإفراد، وحركت في التثنية) بقوله: «وأفهم قوله: (وربما) أن الأكثر والأفصح التحريك في الإفراد، والتسكين في التثنية»[٣].

والشاطبي إذ فسَّر قول ابن مالك: (والفتح نزرٌ) بقوله: «أي: قليل»[٤].

والمكودي إذ فسَّر قول ابن مالك: (والفتح نزرٌ) بقوله: «يعني: أن فتح النون نزرٌ، أي: قليل»[٥].

وتابع ابن مالك غيرهم كالأشموني[٦]، الأزهري[٧]، والسيوطي[٨].

ولم يقيد أبو حيان قلة الفتح؛ إذ قال عن الحكاية في (مَنْ): «وفي التثنية: (مَنَان؟)، (ومَنَين؟) و(مَنْتان؟)، و(مَنْتين؟)»[٩].

(١) شرح ابن عقيل: ٣٣٣/٢.

(٢) شرح المرادي للألفية: ٢٣٨/٢.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٥٣٨/٩.

(٤) المقاصد الشافية: ٣٣٢/٦.

(٥) شرح المكودي ص: ٢٧٧.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٣٤٥/٣.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٤/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع: ٣٢١/٥.

(٩) انظر: الارتشاف: ٦٨٢/٢.

(٣٩) مسألة: نُزْرَة مجيء تمييز العدد (مائة) جمعًا.

الأصل بتمييز العدد (مائة) أن يكون مفردًا وعلل سيبويه مجيئه مفردًا؛ بأن العرب لا تستنكر أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جمعًا، فتقول: رأيتُ مائة رجلٍ[(١)]، وقد يأتي جمعًا وهو محل دراستنا، قال ابن مالك:

وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَــرْدِ أضِــفْ وَمِائَةٌ بِالجَمْعِ نَــزْرًا قَــدْ رُدِفْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) أنَّ مجيء تميز العدد (مائة) جمعًا نزرٌ، وفي (الكافية الشافية) جعل مجيئه جمعًا نادرًا[(٢)]، وعبَّر بالمضارع المسبوق بـــ (قد) الدال على القلة في (شرح الكافية الشافية) له؛ فقال: «وقد تضاف مائة إلى جمع»[(٣)]، وقال في متن (التسهيل)[(٤)]، و(شرح التسهيل) له[(٥)]: «وقد يُجمع معها»، أي: المائة.

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك -ممن اطَّلعت على كلامهم- فقد أشار الفرَّاء إلى قلته إذ قال عن قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾[(٦)]: «وقد قرأ كثير من القراء: (ثلاثِمِائةٍ سِنِين)، يريدون: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبونها بالفعل، ومن العرب مَن يضع (السنين) في موضع (سنة) فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف»[(٧)].

والأخفش فيما حكى عنه الفارسي أنَّه قال: «لا تكاد العرب تقول: (مائة سنين)، وقال: هو جائز في هذا المعنى، وقد يقوله بعض العرب»[(٨)].

وأبو علي الفارسي إذ قال: «مما يدل على صحة قول من قال: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ

(١) انظر: الكتاب: ٢٠٩/١، المقتضب: ١٦٩/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤١/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٤٥/٢.

(٤) التسهيل ص: ١١٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٥/٢.

(٦) الكهف: ٢٥.

(٧) انظر: معاني القرآن: ١٣٨/٢.

(٨) الحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٤/٣.

﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[1]، أن هذا الضرب من العدد يُضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد نحو: ثلاثمائة رجلٍ، وأربعمائة ثوبٍ، قد جاء مُضافًا إلى الجمع»[2].

والرضي أيضًا في قوله: «وقد يُجمع مميز المائة، نحو: مائة رجال»[3].

واختلفوا في جواز مجيئه على قولين:

القول الأول: منع مجيء تميز العدد (مائة) جمعًا.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[4]، جعل أبو عبيدة هذه الآية على تقدير: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثَ مئةٍ[5].

وردَّ المـــُبرد على من قرأ بإضافة (سنين) إلى (ثلاث مائة) بقوله: « وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة،. . . ، وقد جاز في الشعر أن تُفرد، وأنت تُريد الجماعة إذا كان في الكلام دليلٌ على الجمع»[6]، وجعل الزجاج النصب على البدل من (ثلاث)، أو العطف، أو التوكيد، أو تكون (سنين) مجرورة من نعت (المائة)[7].

وأبو جعفر النحاس في قوله: « فأمَّا: (ثلاثَ مائةٍ سنينَ) فبعيد في العربية، يجب أنْ تُتَوقى القراءة به؛ لأن كلام العرب (ثلاثُ مائةِ سنةٍ)، فـــ(سنة) بمعنى: (سنين) فجئتَ به على المعنى والأصل»[8]، وقال ابن يعيش عن هذه الآية: «فإن سنين نُصِب على البدل من ثلاثمائة، وليس بتمييز»[9]، وابن الحاجب إذ جعله من الشاذ إلا أن يكون النصب على البدل لا على التمييز، لأنَّه كأنَّه قال: ولبثوا سنين[10].

القول الثاني: جواز مجيء تميز العدد (مائة) جمعًا على خلاف الأصل كما في قوله

---

(١) الكهف: ٢٥.

(٢) الحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٤/٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٥/٣.

(٤) الكهف: ٢٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٣/٢.

(٦) المقتضب: ١٦٩/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٩/٣.

(٨) إعراب القرآن: ٢٩٣/٢.

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤/٦.

(١٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦١٢/١.

تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾[1] على قراءة حمزة والكسائي[2]، على تقدير الإفراد، فتكون الآية السابقة بمعنى: ولبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةٍ سنةٍ[3].

قال الفرَّاء عن هذه الآية: «ومن العرب مَن يضع (السنين) في موضع (سنة) فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف»[4].

والفارسي إذ قال: «مما يدلُ على صحة من قال: (ثلاث مائةِ سنين) أنَّ هذا الضرب من العدد الذي يُضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد، نحو: (ثلاثمائةِ رجلٍ)، و(أربعمائة ثوبٍ) قد جاء مُضافًا إلى الجميع»[5]، وقال بهذا التعليل غيرهما[6]، واحتج الفارسي لجواز مجيء تمييز (المائة) جمعًا؛ بالسماع وذكر بأنه قد جاء مضافًا إلى الجمع في الشعر[7]، وذكر عن الأخفش قوله: «ولا يحسن إضافة (المائة) إلى (السنين)؛ لا تكاد العرب تقول: (مائةً سنين)، وقال: هو جائز في هذا المعنى، وقد يقوله بعض العرب»[8].

والزمخشري أجاز الجمع في قوله: «وقرئ: (ثلثمائة سنين) بالإضافة على وضع الجمع مواضع الواحد في التمييز»[9]، والرضي في قوله:«وقد يُجمع مميز المائة، نحو: مائةَ رجالٍ»[10].

والراجح: جواز مجيء تميز العدد (مائة) جمعًا، ويُرد على المانعيين بالقراءات المتواترة[11]، وعلل الشاطبي بقوله: «ووجه الإضافة إلى الجمع،. . . ، أنَّه وُضِع الجمع

(١) الكهف: ٢٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٣/٢، والحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٣/٣، والنشر: ٣١٠/٢، والدر المصون: ٤٧٠/٧.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٣/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦٧/٤، والكشاف: ٨٦٣/٢، والدر والدر المصون: ٤٧٠/٧.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١٣٨/٢.

(٥) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٤/٣،

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٧٣/٢.

(٧) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٤/٣.

(٨) الحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٤/٣.

(٩) الكشاف: ٨٦٣/٢.

(١٠) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٥/٣.

(١١) انظر: المقاصد الشافية: ٢٥٤/٦.

موضع المفرد؛ لأنَّ المفرد هنا في معنى الجمع، فحسن»[1]، ومما يعضد جواز تميز (المائة) بالجمع وإضافته مُنَزَلاً منزلة المفرد، قراءة عبد الله بن مسعود بالإفراد: (ثلاثَ مِائةِ سنةٍ)[2]، سنةٍ)[2]، لكن هذا الجواز بقلة؛ إذ أنَّه خلاف الكثير المسموع من كلام العرب.

وقد تابع ابن مالك بالتعبير بأن مجيء تميز (المائة) جمع نزرٌ من جاء بعده من شرَّاح (الألفية) وغيرهم كابن الناظم في قوله: «وقد تُضاف المائة إلى جمع»[3]، وابن عقيل في قوله: «وأمَّا إضافة (مائة) إلى جمع فقليل»[4]، والمرادي فسَّر قول ابن مالك: (ومائةٌ بالجمعِ بالجمعِ نزرًا قد رُدِف) بقوله: «وأشار بـــ(قد) إلى تقليله»[5]، وناظر الجيش فسَّر قول ابن مالك في متن (التسهيل): (وقد يُجمع معها) بقوله: «ثم أشار إلى أنَّ المميز قد يُجمع مع (المائة). . . ، مُنَبِهًا بذكرِ (قد) مع الفعلين، على أنَّ ذلك قليل»[6]، والشاطبي إذ فسَّر قول قول ابن مالك: (نزر) بأنه قليل خلاف الكثير المتبع من كلام العرب[7]، والمكودي فسَّر قول ابن مالك: (ومائةٌ بالجمعِ نزرًا قد رُدِف) بقوله: «يعني أنْ مائة تُضَاف قليلاً للجمع»[8]، والأشموني[9]، والأزهري[10]، والسيوطي حيث تحدث عن تمييز العشرة وما دونها فقال: «عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلا إن كان (مائة)، وقد يُجمع»[11].

وأطلق الجواز أبو حيان مُستشهدًا بالقراءات المتواترة[12].

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٣/٢، والحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٣/٣، والنشر: ٣١٠/٢، والدر المصون: ٤٧٠/٧.

(٢) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٤٣٤/٣، والكشاف: ٨٦٣/٢، وشرح المرادي للألفية: ٢٠٩/٢، والارتشاف: ٧٤٤/٢، والدر المصون: ٤٧٠/٧.

(٣) شرح ابن الناظم ص: ٧٣١.

(٤) شرح ابن عقيل: ٣١٩/٢.

(٥) شرح المرادي للألفية: ٢٠٩/٢.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٤٠٤/٥.

(٧) انظر: المقاصد الشافية: ٢٥٣/٦.

(٨) شرح المكودي ص: ٢٧١.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٣٢٠/٣.

(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٣/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع: ٧٣/٤.

(١٢) انظر: الارتشاف: ٧٤٤/٢.

(٤٠) مسألة: نُزْرَة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر دون شروط (مسألة الكُحْل).

يعمل اسم التفضيل الجر إذا أضيف، ويعمل النصب وذلك إذا نصب التمييز بعده، ويعمل الرفع؛ فيرفع الضمير المستتر دون الاسم الظاهر باتفاق العلماء وذلك لضعفها عن العمل، إذ إنَّ رفع المضمر لا يحتاج إلى قوة العامل، ويرفع الاسم الظاهر لكن بشروط، وهو ما يسمى (مسألة الكحل)، وقد سبق الحديث عنها في مسائل الكثرة[١].

وقد ورد نحو: مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه؛ إذ رفع الاسم الظاهر-أبوه- دون توفر الشروط وهو محل دراستنا، قال ابن مالك:

وَرَفْعُــهُ الظَّــاهرَ نَــزْرٌ وَمَتَــى عَاقَــبَ فِعْــلاً فَكَــثِيرًا ثَبَتَــا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) بأن رفع (أفعل التفضيل) للاسم الظاهر دون الشروط المذكورة في (مسألة الكحل) نزرٌ، وفي (الكافية الشافية) ذكر بأنَّه قليل إذ قال:

والرفــعُ مُطْلقًــا بــه قَليــلُ رَواهُ سيبويهِ والخليلُ[٢]

وفي (شرح الكافية الشافية)[٣]، و(شرح التسهيل) له[٤] حكى جوازه عن سيبويه والخليل، وفي (التسهيل) قال: «لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهرًا، إلا قبل مفضولٍ هُوَ مذكورٍ أو مُقدر، وبعد ضميرٍ مذكورٍ أو مُقدر مُفسرٍ بعد نفي، أو شبهه»[٥].

أمَّا العُلماء قبل ابن مالك -ممن اطَّلعت على كلامهم- ذكروا أن الأصل في (أفعل التفضيل) رفعه للمُضمر، ويرفع الظاهر إذا صلح أن يُعاقب فعلاً كما في مسألة (الكُحل)[٦]، ووصفه سيبويه بأنَّه لغة رديئة وقبيح إذ قال: «وتقولُ: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومَن أجرى هذا على الأول فإنَّه ينبغي له أنْ ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خيرًا منه أبوه، وهي لغةٌ رديئة، وليست بمنزلة العمل نحو:

(١) سبق التفصيل في عمل أفعل التفضيل انظر: مسألة: متى يكثر رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر؟ ص: ١٠٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٩٤/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٢٩٤/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٦٥/٣.

(٥) التسهيل ص: ١٣٥.

(٦) انظر: مسألة: متى يكثر رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر؟ ص: ١٠٥.

(ضارب) و(ملازم)، وما ضارعه نحو: حَسَن الوجه، ألا ترى أنَّ هذا عملٌ يجوز فيه (يضرب) و(يُلازم)، و(ضَرَب) و(لازَمَ)، ولو قلت مررت بخيرٍ منه أبوه كان قبيحًا»[1]، وقوله: «وتقول: (ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه)، و(ما رأيتُ أحدًا أحسن في عينه الكُحُلُ منه في عينه، وليس هذا بمنزلة: (خيرٌ منه أبوه)؛ لأنَّه مُفضل للأب على الاسم في مِن، وأنت في قولك: (أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينه)، لا تريد أنْ تفضل (الكحل) على الاسم الذي في (من)، ولا تزعم أنَّه قد نقص على أنْ يكون مثله، ولكنك زعمت أنَّ لـــ(الكحل) ههنا عملاً وهيئةً ليست في غيره من المواضع. . . ، ويدلك أنه ليس بمنزلة: (خيرٌ منه أبوه) أن (الهاء) التي تكون في (من)، هي (الكحلُ والشرُّ) كما أن الإضمار في عمله وبُغض هو (الكحلُ والشرُّ)»[2].

ونسبه ابن يعيش إلى قوم من العرب في قوله: «وقد أجاز قوم من العرب: (مررت برجلٍ أفضل منه أبوه، وخيرٌ منه عمه)، وذلك أنَّه مأخوذٌ من الفعل وأنْ بعد شبهه بأسماء الفاعلين، قال سيبويه: وهو قليل رديء»[3].

ووصف الرضي تلك اللغة بأنَّها غير مشهورة في قوله: «اعلم أنَّ مُشابهة (أفعل التفضيل) للفعل ضعيفة، وكذا اسم الفاعل أيضًا، كما تقدم في الصفة المشبهة، فلا ترفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر إلا بشروط، كما يجيء، وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: (مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه)، و(برجلٍ خيرٍ من عملُه)، وليس ذلك بمشهور».

وحكى يونس[4]، وسيبويه[5]، والفرَّاء[6] عن العرب قولهم: مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، أبوه، فرفع الاسم الظاهر مع أنَّه لم يُعاقب الفعل.

قال السيرافي في اللغة المحكية: «كأنهم يتأولون اسم الفاعل فيتأول (خيرٌ منه أبوه) تأويل

(١) الكتاب: ٣٤/٢.

(٢) المرجع السابق: ٣١/٢-٣٢

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/٦.

(٤) انظر: شرح الرضي للكافية: ٤٦٤/٣، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٤/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٣١/٢-٣٤.

(٦) انظر: الارتشاف: ٢٣٣٥/٥.

(فاضلٌ عليه أبوه) و (وراجحٌ عليه أبوه)»[1].

فحكاية هؤلاء الأعلام أنَّها لغة لقوم من العرب، مُشعر بأنَّ هذا رفع الاسم الظاهر دون الشروط من القليلٌ في لغة العرب عند النحاة، ولهذا وصفه سيبويه بأنَّه لغةٌ رديئة، ووصفه في موضعٍ ثانٍ بالقبح، وقال عنه في موضعٍ ثالث بأنه ليس بمنزلة مسألة الكحل، وقال عنه ابن يعيش: (وقد أجاز قوم من العرب)؛ إذ أنَّه خلاف الأصل، وقول الرضي عنه بأنَّه خلاف الأشهر، وهذا كله يصب في مصب القلة.

وعدَّه غيرهم بأنَّ الاسم الظاهر هنا مرفوع بالابتداء و(خيرٌ) خبر مقدم، والجملة صفة لـــ (رجل)؛ وعللوا عدم رفعه للظاهر؛ لبعده عن الشبه باسم الفاعل، والفعل[2]، قال المـــُبرد: «تقول: (مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، وجاءني رجل خيرٌ منك أخوه، ورأيت رجلا أفضلُ منك أخوه)، يُختار في هذا الرفع والانقطاع من الأول؛ لأنَّه ليس اسم فاعل الذي يجري على الفعل، نحو: فاعل، وما أشبه ذلك مما هو اسم الفاعل، نحو: (مررت برجل حسنٍ أبوه)؛ لأنَّه اسم من (حسُن) (يحسن)، و(مررت برجلٍ كريم أبوه)؛ لأنَّه من (كَرُم) كـــ(ضَرَبَ) من (ضَارِب)»[3].

ووضحه ابن السَّرَّاج في قوله: «تقول: (مررت برجلٍ حَسنٌ أبوه)، و(شديدٌ أبوه)؛ لأنَّك تقول: (حسنٌ وجهُهُ)، و(شديدٌ)، و(شديدةٌ) فتذكر وتُؤنث، وتقول: (الحسن)، و(الشديد)، فتدخل الألف واللام، وتقول: (حسنون) كما تقول: (ضارب مضاربة ضاربون، والضارب والضاربة)، فـــ(حسن) يُشبَّه بـــ(ضارب)، و(ضارب) بـــ(يضرب). . . ، ولا يجوز: (مررت برجلٍ خير منه أبوه) على النعت، ولكن ترفعه على الابتداء والخبر، وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل، من أجل أن (خير منه) لا يؤنث، ولا يذكر، ولا تدخله الألف واللام، ولا يثنى ولا يُجمع فبعد من شبه اسم الفاعل،. . . ، وما لم يُشبه اسم الفاعل فلا يجوز أنْ ترفع به اسمًا ظاهرًا البته»[4].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٦.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٤٨/٣، والأصول في النحو: ١٣٠/١، والمسائل المنثورة ص: ٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٦٣/١.

(٣) انظر: المقتضب: ٢٤٨/٣.

(٤) الأصول في النحو: ١٣٠/١.

كما علل الفارسي عدم رفع (أفعل) هنا بقوله: «لأن الصفة ليس فيه المعنى الذي عنه يستحق العمل»[١]، وقال بهذا الرأي السيرافي[٢]،والزمخشري[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن إياز[٥].

وأمَّا العلماء بعد ابن مالك فقد أشار ابن الناظم إلى قلته؛ لأنه ذكر أن (أفعل التفضيل) عند أكثر العرب لا ترفع الاسم الظاهر إلا بشروط[٦]، ووصفه الشاطبي بأنَّه قليلٌ جدًا في قوله: «فإذا رفع الاسم الظاهر كان على خلاف قاعدته القياسية، وهو الذي نصَّ عليه الناظم بأنَّه نزر،. . . ، قال السيرافي: كأنهم يتأولون معنى اسم الفاعل فـــ(خير منه) بتأويل: فاضلٌ عليه أبوه، وذلك قليلٌ جدًا»[٧]، والأشموني فسَّر قول ابن مالك: (ورفعه الظاهر نزرٌ) بقوله: «أي: (أفعل الفضيل) يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسمًا ظاهرًا، ولا ضميرًا بارزًا إلا قليلاً»[٨]، وعدَّ رفع (أفعل التفضيل) للاسم الظاهر لغة غيرهم غيرهم كأبي حيان[٩]، وابن عقيل[١٠]، والمرادي[١١]، وناظر الجيش[١٢]، والمكودي[١٣]، والدماميني[١٤]، والأزهري[١٥]، والسيوطي[١٦]، وأمَّا الصبان فقد عدَّ رفع (أفعل التفضيل)

(١) المسائل المنثورة ص: ٥١.
(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٢/٦.
(٣) انظر: المفصل ص: ٣٠٦.
(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٦٣/١.
(٥) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٧٥٠/٢.
(٦) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٨٥.
(٧) المقاصد الشافية: ٥٩٦/٤.
(٨) انظر: شرح الأشموني: ٣١١/٢.
(٩) انظر: الارتشاف: ٢٣٣٥/٥.
(١٠) انظر: شرح ابن عقيل: ١٤٩/٢.
(١١) انظر: شرح المرادي للألفية: ٥٥٥/١.
(١٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٦٩٤/٦.
(١٣) انظر: شرح المكودي ص: ١٩٠.
(١٤) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٨٣/٧.
(١٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٠٦/٢.
(١٦) انظر: همع الهوامع: ٥: /١٠٧.

للاسم الظاهر من الشاذ[1].

(٤١) مسألة: نزرة تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف.

الأصل بالتمييز أنْ يكون مُؤخرًا، ولا يجوز أن يتقدم على عامله إذا كان العامل غير فعلٍ[2]، وأمَّا إذا كان فعلاً متصرفًا ففيه خلاف، وهو موضوع مسألتنا، قال ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيـــزِ قَـــدِّمْ مُطْلَقَـــا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَـــزْرًا سُـــبِقَا

فقد قرر ابن مالك هنا في (الألفية) أنَّ مجيء عامل التمييز مُتقدمًا على عامله المتصرف نزرٌ، وأجاز تقديمه دون وصفه بالقلة إذا كان فعلاً متصرفًا في (الكافية الشافية)[3]، وكذا في (شرح الكافية الشافية) له إذ قال: «ينبغي أنْ يحكم بجواز: (صدرًا ضاقَ زيدٌ)، وما أشبهه»[4]، ومثل ذلك في متن (التسهيل) إذ قال: «ولا يُمنع تقديم المـــُميز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا، وِفاقًا للكسائي، والمازني، والمبرد، ويُمنع إن لم يكنه بإجماع، وقد يستباح في الضرورة»[5]، وفي (شرح التسهيل) له إذ ذكر العلماء الذين أجازوا التقديم ثم قال: «وبقولهم أقول: قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الفصيح»[6].

أمَّا عن العلماء قبل ابن مالك -ممن اطَّلعت على كلامهم- فقد أشار الزجاجي قلة تقديم التمييز على عامله إذ قال: «ومن الناس من يُقدم التمييز إذا كان العاملُ فعلاً»[7]، فجعل هذا التقديم خلاف الأصل الكثير؛ إذ أنَّه قال: (ومِن الناس).

واختلفوا في هذه المسألةِ على قولين:

القول الأول: جواز تقديم التمييز على عامله المـــُتَصَرِّف، نحو: شحمًا تفقأت، وعرقًا

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٢٤/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٨/١، والتسهيل ص/١١٥، وشرح التسهيل: ٣٩٠/٢، وتمهيد القواعد بشرح بشرح تسهيل الفوائد: ٢٣٩٣/٥.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٧/١.

(٤) المرجع السابق: ١٨٨/١.

(٥) انظر: التسهيل ص: ١١٥.

(٦) شرح التسهيل: ٣٩٠/٢.

(٧) الجمل في النحو ص: ٢٤٢.

تصببت، والأصل: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا[1].

ومثله قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِـــالفراقِ حَبِيْبَهـــا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ[2]

والشاهد هنا: تقدم نَفْسًا ونصبها على التمييز.

كما احتجوا بالقياس، وذلك أن العامل فعلٌ مُتصرف فجاز تقديمه على سائر المعمولات، نحو قولك: ضَرَبَ زيدًا عمرٌ، وراكبًا جاء زيد[3]، وحكى ابن كيسان أنَّ الكسائي أجاز: نفسَه طاب زيد[4]، قال المبرد: «واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فِعْلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصببت»[5]، ومثله ابن السَّرَّاج إذ ذكر له شاهدًا وهو قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِـــالفراقِ حَبِيْبَهـــا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ[6]

ثم قال: «وعلى هذا تقول: (شحمًا تفقأت)، و(عرقًا تصببت)»[7].

وحكى الزجاجي الجواز بقوله: «ومن الناس من يُقدم التمييز إذا كان العاملُ فعلاً»[8]، فعلاً»[8]، وابن عصفور في قوله: «واختلف في تقديمه،. . . ، وإذا كان العاملُ متصرفًا فلا فلا مانع له من التصرف في معموله»[9].

---

(١) انظر: المقتضب: ٣/ ٣٦، والأصول في النحو: ٢٢٤/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص: ٢٩٠، والمقتضب: ٣٧/٣، والأصول في النحو: ٢٢٤/١، والجمل في النحو ص: ٢٤٢، والخصائص ص: ٥٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٣/ ٣٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢١، وشرح التسهيل: ٣٩٠/٢، وائتلاف النصرة ص: ٣٩.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٣٩٣/٥.

(٥) المقتضب: ٣/ ٣٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص: ٢٩٠، والمقتضب: ٣٧/٣، والأصول في النحو: ٢٢٤/١، والجمل في النحو ص: ٢٤٢، والخصائص ص: ٥٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/٢.

(٧) الأصول في النحو: ٢٢٤/١.

(٨) الجمل في النحو ص: ٢٤٢.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/٢.

ونُسِب هذا الرأي للكسائي[1]، والجرمي[2]، والمازني[3]، وبعض الكوفيين[4].

القول الثاني: منع تقديم التمييز على عامله المـــتَصَرِّف.

وحجتهم؛ بأنه هو الفاعل في المعنى، ففي نحو قولك: حَسُن زيدٌ غلامًا ودابةً، ففاعل الحسنِ هو: الغلام والدابة، وهو يُختلف عن الحال، ففي قولك: جاءَ زيدٌ راكبًا، (زيدٌ) هو الفاعل لفظًا ومعنى، فصار (راكبًا) بمنزلة المفعول به المحض، فجاز تقديمه بخلاف التمييز[5].

قال سيبويه: «وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ و لم يقوَ قوةَ غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحمًا. . . ، ولا يُقدم المفعول فيه فتقول: (ماءً امتلأتُ)، كما لا يُقدم المفعول فيه في المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنَّها ليست كالفاعل، وذلك أنَّه فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول»[6]، وفسَّر السيرافي ما ذكره سيبويه سيبويه بأنَّ (تفقأت، وامتلأت) أفعال عملت فيما بعدها، وهما التميز (شحمًا، وماءً)، لكنَّ هذه الأفعال – تفقأت، وامتلأت – ليست بقوة (ضربتُ زيدًا) الذي يتعدى لمفعول؛ إذ إنَّ (ضربت) ونحوه يتعدى إلى المعارف والنكرات، وتُقدَّم مفعولاتها وتؤخر، خلافًا لـــ(تفقأت، وامتلأت)[7].

---

(١) انظر: الارتشاف: ١٦٣٤/٤، وشرح التسهيل: ٣٩٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٧١/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٦٥/١، وشرح المرادي للألفية: ٣٨٧/١، والمقاصد الشافية: ٥٥٤/٣، وائتلاف النصرة ص: ٣٩، وهمع الهوامع: ٧١/٤.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٦٣٤/٤، وشرح المرادي للألفية: ٣٨٧/١، وهمع الهوامع: ٧١/٤.

(٣) انظر: المقتضب: ٣/ ٣٦، والأصول في النحو: ٢٢٣/١، والخصائص ص: ٥٥٩، والمفصل ص: ١١٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢١، والتخمير: ٢٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٨/١، والتسهيل ص: ١١٥، وشرح الرضي على الكافية: ٧١/٢، شرح المرادي للألفية: ٣٨٧/١، المقاصد الشافية: ٥٥٤/٣، وائتلاف النصرة ص: ٣٩، وهمع الهوامع: ٧١/٤.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢١، ائتلاف النصرة ص: ٣٨

(٥) انظر: الكتاب ٢٠٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٢، وشرح وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢، وائتلاف النصرة ص: ٣٨.

(٦) الكتاب ٢٠٥/١.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٤/٤.

وقال الفرَّاء بعد أنْ تحدث عن التميز في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[1]: «وذلك –يشير إلى التمييز–لا يجوز تقديمه، فلا يُقال: (رأيَه سفِه زيدٌ)، كما لا يجوز: (دارٌ أنت أوسعُهم)؛ لأنَّه وإن كان معرفة[2]، فإنَّه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب موضع نصب النكرة ولا يجاوزه»[3].

وبين ابن يعيش علة عدم جواز تقديم التمييز مع الفعل اللازم إذ قال: «وأمَّا ما كان نحو: (طاب زيدًا نفسًا، وتصبب عرقًا، وتفقأ شحمًا)، فإنَّه وإنْ كان العاملُ فيه فعلاً فإن فعله غير متعد فـــ(طاب) فعل غير متعد؛ لأنَّه إذا طاب فيه نفسه لا يفعل بغيره شيئًا، وأمَّا (تصبب، وتفقَّأ) ففعلان لازمان؛ لأنَّهما للمطاوعة»[4].

ولم يُجزه ابن الحاجب لأنَّه في المعنى فاعل، والفاعل لا يُقدم على الفعل، وتقديمه يُخرجه عن حقيقته وهو التفسير والتمييز؛ والمـــُفسر لابد أنْ يكون لشيءٍ مُقدم، وإلا لم يكن تميزًا[5].

وزاد الرضي بأنَّك إذا ذكرت التمييز بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وإذا قدمت التمييز لغرض الإبهام؛ وإن كان أوقع في النفس؛ لأنَّ النفس تتشوق إلى معرفة ما أُبْهِم عليها، فإنَّ تقديمه مما يُخلُّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال غرض التمييز لم يستقم[6].

وقال بهذا القول الزجاج[7]، والفارسي[8]، وابن جنِّي[9]، وأبو البركات الأنباري[10]،

(١) البقرة: ١٣٠.

(٢) الفرَّاء يرى صحة مجيء التمييز معرفة.

(٣) معاني القرآن: ٧٩/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٢.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٦/١.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٧١/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢، والارتشاف: ١٦٣٤/٤.

(٩) انظر: الخصائص ص: ٥٥٩.

(١٠) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢٤.

وصدر الأفاضل الخوارزمي[١]، وعبد اللطيف الزبيدي[٢]، ونُسِب هذا القول إلى أكثر البصريين[٣]، كما نسبه ابن السَّرَّاج إلى بعض الكوفيين[٤].

والراجحُ: منع تقديم التمييز على عامله، وعلل ابن جنِّي المنع ثم رد على أصحاب القول الأول في قوله: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان ناصبه فعلاً متصرفًا، فلا نُجيز: (شحمًا تفقَّأت)، ولا (عرقًا تصبَّبت)، فأمَّا ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِـــالفراقِ حَبِيْبَهـــا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ[٥]

فتقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر[٦]، وأبي إسحاق[٧] أيضًا:

وَمَا كَانَ نَفْسي بالفراقِ تَطِيبُ[٨]

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم، وذلك أنَّ هذا الـــمُميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصلُ الكلامِ: (تصبَّبت عرقي)، و(تفقَّأت شحمي)، ثم نُقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل، فإن قلت: فقد تقدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك: (راكبًا جئت)، و﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[٩]، قيل: الفرق أنَّ الحال لم تكن في الأصل هي هي الفاعلة؛ كما كان الـــمُميز كذلك، ألا ترى أنَّه ليس التقدير والأصل: (جاء راكبي)،

(١) انظر: التخمير: ١/٢٦٠.

(٢) انظر: ائتلاف النصرة ص: ٣٩.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢١، وائتلاف النصرة ص: ٣٨، وشرح المرادي للألفية: ١/٣٨٧.

(٤) انظر: الأصول في النحو: ١/٢٢٣.

(٥) سبق تخريجه ص :٢٤٤.

(٦) إسماعيل بن نصر: هو الجوهري صاحب الصحاح، انظر: هامش شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٨٣.

(٧) أبو إسحاق: هو الزجاج إبراهيم السري، انظر: هامش الخصائص ٢: ٥٦٠.

(٨) البيت على هذه الرواية في: لخصائص ص: ٥٥٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢٣، والتخمير: ١/٢٦٠.

(٩) القمر: ٧.

كما أنَّ أصل: (طبت به نفسًا)، طابت به نفسي»[1].

ومثله أبو البركات الأنباري[2]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[3]، إذ أبطلا رواية البيت الذي استشهد به المجيزون، وأثبتا الرواية التي ذكرها ابن جني عن الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق.

كما يُرد على أصحاب القول الأول بما ذكر ابن الحاجب[4]، والرضي[5]، أنَّ تقديمه يُخرجه عن حقيقته وهو التفسير والتمييز؛ والمـُفسر لابد أنْ يكون لشيءٍ مُقدم، وإلا لم يكن تميزًا.

أمَّا تعبير ابن مالك بأنَّ التقديم نزرٌ فلم أجد أحدًا قبله من العلماء صرَّح بذلك، وإن كان محصل رأي المجيزين أنَّه خلاف الأكثر المتفق عليه، وهو عدم التقديم وتابع ابن مالك عدد ممن جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كابن عقيل[6]، والمرادي[7]، والشاطبي[8]، والأشموني[9]، والأزهري[10]، والصبان[11].

واكتفى بالجواز دون الإشارة إلى أنَّه نزرٌ أبو حيان[12]، وناظر الجيش[13]، والسيوطي[14]، ويس الحمصي[15].

(١) الخصائص ص: ٥٥٩.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٢٢٣.

(٣) انظر: التخمير: ٢٦٠/١.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٦/١.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٧١/٢.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل: ٥٦٧/١.

(٧) انظر: شرح المرادي للألفية: ٣٨٧/١.

(٨) انظر: المقاصد الشافية: ٥٥٢/٣.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٥٣/٢.

(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٠/١.

(١١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٧٦٥/٢.

(١٢) انظر: الارتشاف: ١٦٣٥/٤.

(١٣) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٣٩٣/٥.

(١٤) انظر: همع الهوامع: ٧١/٤.

(١٥) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٠/١.

ومنعه غيرهم كابن الناظم[١]، والمكودي[٢]، والدماميني[٣].

(٤٢) مسألة: نُزْرة مجيء (اللاءِ) جمعًا لـــ (الذي).

(الذي) اسم موصول جمعه (الذين)[٤]، وقد ورد (اللاء) جمعًا للمذكر، والأصل فيها إثبات الياء فتقول: (اللائي)، وتحذف الياء؛ للتخفيف وعدم الاستطالة[٥]، قال ابن مالك:

بالَّلاتِ واللاءِ الَّتِي قَــدْ جُمِعَــا وَاللَّاءِ كالَّــذِينَ نَــزْرًا وَقَعَــا

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) أن مجيء (اللاءِ) جمعًا لـــ (الذي) نزرٌ[٦]، ووصفه بالقليل في (شرح الكافية الشافية) له[٧]، وفي (شرح التسهيل) له عبَّر بـــ(قد) مع المضارع الدالة على التقليل إذ ذكر أنَّها قد ترد بمعنى (الذين)[٨]، وأجازه في (الكافية الشافية)[٩]، ومتن (التسهيل)[١٠].

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك وممن عاصروه-ممن اطَّلعت على كلامهم- فقد أشار الفارسي إلى مجيئه قليلاً، حيث قال: «وأمَّا الدلالةُ على كون (اللائي) جمعًا لـــ (التي) فقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ ﴾[١١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾[١٢]. . . ، وقد جاء (اللائي) جمعًا للمذكر»[١٣]، فجعله خلاف الأصل الكثير، بدليل

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٥١.

(٢) انظر: شرح المكودي ص: ١٣٣.

(٣) انظر: تعليق الفرائد في شرح تسهيل الفوائد: ٣٣٢/٦.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٢/١، والمقاصد الشافية: ٤٣٥/١ وما بعدها.

(٥) انظر: الشيرازيات: ٣٦٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٨٠/٢، وشرح التسهيل: ١٩٥/١، وتمهيد القواعد بشرح بشرح تسهيل الفوائد: ٦٦٥/٢.

(٦) انظر: المقاصد الشافية:

(٧) انظر: الكافية الشافية: ٣٤/١.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ١٩٣/١.

(٩) انظر: الكافية الشافية: ٣٤/١.

(١٠) انظر: التسهيل ص: ٣٤.

(١١) الطلاق: ٤.

(١٢) الطلاق: ٤.

(١٣) الشيرازيات: ٣٥٢/١.

قوله: وقد جاء.

وابن الشجري في قوله: «ومنهم من يقول: (هم اللائي فعلوا)، بالياء بالأحوال الثلاث»[1]، فتعبيره بـــ: (ومنهم مَن يقول) إشارة إلى أن من العرب من يقول ذلك، وليس جميع العرب.

ونصَّ الرضي على قلة مجيء (اللاءِ) جمعًا لـــ(الذي) في قوله: «وجمع الذي من غير لفظه: (الأُولى) بوزن (العُلا)، و(اللائيين) ويُحذف النون فيقال: (اللائي) بعدها ياء ساكنة، نحو القاضي، وهو قليلٌ في المذكر. . . ، ويقال: (اللاءِ) بحذف الياء»[2].

وقد أطلق الجواز الفرَّاء في حديثه عن هذه اللغة إذ قال: «وهذه اللغةُ سواءٌ في الرجالِ، والنساءِ»[3].

وأثبت مجيء (اللاءِ) جمعًا للمذكر غيرهم كالأخفش[4]، وابن جنِّي[5]، والرضي[6]، وابن عصفور[7].

ومن مجيء (اللاءِ) جمعًا للمذكر، القراءة الواردة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[8] قرأ ابن مسعود: (اللائي آلو)[9]، ونسب الرضي هذه القراءة القراءة للأخفش[10].

ومنها أيضًا قول الشاعر:

---

(١) أمالي ابن الشجري: ٥٨/٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٠/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠/٣.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب: ٨٠٦/٢.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠/٣.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٢/١.

(٨) البقرة: ٢٢٦.

(٩) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٢/١.

(١٠) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠/٣، نسب الرضي هذا الرأي له ولم أجده في معاني القرآن لـــ(الأخفش)، وذكر محقق شرح الرضي على الكافية بأنه نقله هكذا من الأصل، وربما يكون المقصود (الأعمش) القارئ الكوفي.

مِنْ النفرِ اللاءِ الَّـــذين إذا هُـــمُ قَهابُ اللئامُ حَلْقة البابِ قعقعوا[1]

قال الفرَّاء: «ألا ترى أنَّه قال: (اللاء الذين)، ومعناهما الذين»[2].

وقال ابن السَّرَّاج عن هذا البيت: «فهذا جاء على إلغاء أحدهما»[3]، إذ إنَّ (اللاءِ) و(الذين) عنده بمعنى واحد.

وقال الفارسي في كلامه عن البيت: «ألا ترى أنَّه جعله وصفًا للنفر، والنفرُ مُذكر؛ لأنَّه جمع رجل»[4].

ومن مجيء (اللاءِ) جمعًا للمذكر أيضًا قول كثير:

تَرُوقُ عُيونَ اللاءِ لا يطعمونَهَـــا وَيَروى بِريَّاها الضَّجِيعُ المُكافِحُ[5]

ومنه قول الشاعر:

فَمَـــا آباؤنَـــا بِـــأمَنَّ منْـــه علينا اللاءِ قَدْ مهدُوا الحجورا[6]

ذكر الشاطبي أنه قد يكون قول الناظم: «**وَاللَّاءِ كالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا**» قد يحتمل وجهًا آخر، وهو مجيء (اللاءِ) جمعًا معربًا كـــ(الذي)[7]، ومنه قوله الشاعر:

هُمُ اللَّلاؤون فَكُّوا الغِـــلَّ عَنِّـــي بِمرَو الشَّاهِجان وَهُم جَناحي[8]

فتقول العرب في الرفع: (اللذون)، وفي النصب والجر (اللذين)، فتقول: (جاءني

(١) البيت من الطويل لأبي الرُّبَيْس عباد بن طهفة الثعلبي في معاني القرآن: ١٧٦/١، والأصول في النحو: ٣٥٤/٢، ٣٥٤/٢، والشيرازيات: ٣٥١/١، وإيضاح الشعر ص: ٤٠٦، وخزانة الأدب: ٧٨/٦.

(٢) معاني القرآن: ١٧٦/١.

(٣) الأصول في النحو: ٣٥٥/٢.

(٤) إيضاح الشعر ص: ٤٢٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة، في ديوانه ص: ١٨٧، والتذييل والتكميل: ٣٥/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٦٥/٢، والمقاصد الشافية: ٤٤٤/١.

(٦) البيت من الوافر، لرجل من بني سليم، في أمالي ابن الشجري: ٥٨/٣، والتذييل والتكميل: ٣٥/٣، وشرح المرادي للألفية: ١٤٩/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٦٦/٢، وشرح المكودي ص: ٣٥.

(٧) انظر: المقاصد الشافية: ٤٤٢/١، وأمالي ابن الشجري: ٥٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٣/١، والمقاصد الشافية: ٤٤٣/١، وهمع الهوامع: ٢٨٧/١.

(٨) البيت من الوافر، وقد نسبه ابن الشجري للهذلي في أماليه: ٥٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٣/١، والمقاصد الشافية: ٤٤٣/١، وهمع الهوامع: ٢٨٧/١.

اللاؤون)، و(رأيت اللائين)، و(مررت باللائين قاموا)[1].

ويعد ابن مالك أول من عبَّر بأن مجيئها نزرٌ، وتبعه بعض من جاء بعده من شرَّاح الألفية وغيرهم كالشاطبي في تفسيره لقول ابن مالك: «**وَاللَّلاءِ كالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا**»، إذ قال: «يريد: (اللاءِ) جاء قليلاً جمعًا لـــ(الذي) على حد (الذين)»[2].

والمكودي إذ قال: «يعني أنَّ (اللائي) الذي هو جمع (التي) قد يطلق على (الذين) فيكون جمعًا لـــ(الذي) على وجه الندور والقلة»[3].

والأشموني إذ فسَّر قول ابن مالك (نزرًا وقعا) بقوله: « أي: قليلاً. . . ، والمعنى أن (اللائي) وقع جمعًا لـــ(الذي) قليلاً»[4]، والأزهري[5].

ولم يعبر بأنها نزرٌ أو على سبيل القلة غيرهم كابن الناظم[6]، وأبي حيان[7]، وابن عقيل[8]، والمرادي[9]، وناظر الجيش[10]، والدماميني[11]، والسيوطي[12]، والصبان[13].

(٤٣) مسألة: نُزْرَة مجيء اسم الفعل بمعنى الفعل الماضي والمضارع.

اسم الفعل هو: «ما ناب عن الفعل وليس فضلة، ولا متأثرًا بعامل»[14]، وله تقسيمات

(١) انظر: المفصل ص: ١٨٤.

(٢) المقاصد الشافية: ٤٤٢/١.

(٣) شرح المكودي ص: ٣٥.

(٤) شرح الأشموني: ١٣٢/١.

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٣٣/١.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٨٤.

(٧) انظر: التذييل والتكميل: ٣٥/٣.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل: ١٢٦/١.

(٩) انظر: شرح المرادي للألفية: ١٤٩/١.

(١٠) انظر: وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٦٥/٢.

(١١) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٩٤/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع: ٢٨٦/١.

(١٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٣٤/١.

(١٤) شرح الحدود النحوية ص: ١٣٨.

عدة؛ فهو ينقسم باعتبار التعريف والتنكير[١]، وباعتبار التعدي واللزوم، وباعتبار السماع والقياس، وباعتبار الوضع إلى مرتجل[٢]، وباعتبار دلالته على المعنى إلى قسمين[٣]:

١- ما يفيد الإنشاء: وهي الذي بمعنى فعل الأمر، نحو: هَلُمَّ، وصه، ومه، وبله.

٢- ما يفيد الخبر: وهو الذي بمعنى الفعل المضارع والماضي، نحو: هيهات، وأف، وهو محل دراستنا، قال ابن مالك في عن أسماء الأفعال:

وَمَا بِمَعْنَى افَعَلْ كَـآمِينَ كَثُـرْ وَغَيْـرُهُ كَـوَيْ وَهَيْهَـاتَ نَـزُرْ

قرر ابن مالك هنا في (الألفية) بأنَّ مجيء اسم الفعل للدلالة على المضارع والماضي نزرٌ، وفي (الكافية الشافية) إذ قال:

ونائِبُ فَعْلٍ غـيرُ معمـولٍ ولا فضْلةٍ اسمُ الفِعْلِ والـمُجْدِي افْعَـلا

يـأتي كـثيرًا وبمعـنى فَعَـلا وأفْعَلُ استعمالُه تَقَلّلا[٤]

ووضحه في (شرح الكافية الشافية) له بقوله: «فَفُهِم بـذا وما بَعْده أن اسم الفعل الدال على أمر كثيرٌ، وأنَّ ما سواه قليل»[٥]، وفي حديثه عن أسماء الأفعال في متن (التسهيل) قال: «وأكثرها أوامر، وقد تدل على حدث ماض أو حاضر»[٦].

فإذن ابن مالك يرى نزْرة مجيء اسم الفعل بمعنى الفعل المضارع والماضي، وهذا الرأي الذي قرره ابن مالك قد سبقه إليه بعض العلماء؛ فأبو علي الفارسي في حديثه عن اسم الفعل عبَّر بقلة مجيئه من المضارع والماضي، إذ قال في حديثه عن اسم الفعل: «ولم يَجِئْ هذا النحو في الخبر إلا في أحرف قليلة»[٧].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣١١/١، والمفصل: ٢٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٠٤/١.

(٢) انظر: الكتاب ١: /٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤

(٣) انظر: الكتاب: ٢٤٢/١، والمسائل العسكرية ص: ١١٢، والمفصل ص: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤، وشرح الكافية للرضي: ٨٩/٣.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٦٠/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦١/٢.

(٦) التسهيل ص: ٢١٠.

(٧) المسائل العسكرية ص: ١١٢.

وابن يعيش في معرض تعليله لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر إذ قال: «وإذا جاز حذفُ فعل الأمر من غير خلف لشاهد حال، كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز، وليس كذلك الغائب، والخبر، فلذلك قلَّ استعمال هذا الكلم في الخبر، وكثر في أمر الحاضر»(١).

وأشار سيبويه إلى قلة مجيئه بمعنى المضارع والماضي؛ إذ نص على أن الأغلب على اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر وذلك في قوله: «وإنَّما كان أصلُ هذا في الأمر والنهي، وكانا أوْلَى بهِ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضعُ الذي لا يكون إلا فِعلاً أغلبُ عليه»(٢).

ونجد نص سيبويه على غلبته بمعنى فعل الأمر يتردد في نصوص من بعده من العلماء ومنهم الزمخشري إذ قال في باب أسماء الأفعال والأصوات: «وهي على ضَرْبين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول»(٣).

وقد علل العلماء لقلة مجيئه لغير الأمر؛ بأن الماضي والمضارع المقصود بهما الإخبار، والإخبار لا يَخُص الفعل، لأنك تأتي بالخبر من غير الفعل في نحو: زيدٌ أخوك؛ لذا قل في الماضي والمضارع، عكس الأمر الذي كَثُرَ فيه، وذلك لأن الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل، فقويت دلالته عليه فساغ أن يُقام غَيْرُه مقامه، وهذا لا يحدث مع الفعل المضارع والماضي(٤).

ومنع الرضي مجيئه بمعنى المضارع؛ بحجة كون المضارع معربًا واسم الفعل مبنيا، ولو كان من المضارع لكان معربًا؛ إذ قال: «اعلم أنَّه إنَّما بُني أسماء الأفعال لمشابهتها مبنى الأصل، وهو فعل الماضي، والأمر، ولا تقول إنَّ (صه) اسم لـــ(لا تتكلمْ)، و(مه) اسم لـــ(لا تفعلْ)؛ إذ لو كانا كذلك لكانا معربين، بل هما بمعنى: (اسكتْ)، و(اكففْ)، وكذا لا نقول إنَّ: (أف) بمعنى: (أتضجرُ)، و(أوه) بمعنى: (أتوجعُ)؛ إذ لو كانا كذلك لأعربا

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤.

(٢) الكتاب: ٢٤٢/١

(٣) المفصل ص: ١٩٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٤٨/١، والمسائل العسكرية ص: ١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٤، والمقاصد الشافية: الشافية: ٥/ ٥٠١.

كمسماهما، بل هما بمعنى: (تضجرت)، و(توجعت) الإنشائيين»[1].

ومِمَّا جاء من اسم الفعل بمعنى الفعل المضارع:

(واهًا) قال الزمخشري في حديثه عن أسماء الأفعال التي نكرةً ومعرفة: «و(واهًا) للتعجب»[2].

و(أوُّه)[3] وعن معناها قال الزمخشري: «و(أوُّه)، بمعنى أتوجع»[4].

و(أف) بمعنى: أتضجر[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾[6]، قال الزجاج: «والمعنى: لا تقل لهما كلامًا تتبرم فيه بهما»[7]، وفيها سبع قراءات في ضبط (أف)[8].

ومن اسم الفعل بمعنى الفعل الماضي:

(هيهات) بمعنى: بَعُدَ[9]، ومنها قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[10].

وقد قُرئت على ثلاثة أوجه[1]، وأمَّا في الوقف مع الفتح فسيبويه[2]، والكسائي[3]،

(١) شرح الكافية للرضي: ٨٣/٣.

(٢) المفصل ص: ٢٠٧.

(٣) انظر: الشيرازيات ص: ٥٢٦.

(٤) والمفصل ص: ١٩٦.

(٥) انظر: إعراب القرآن: ٢٧٠/٢، والمسائل العسكرية ص: ١١٦، والمفصل ص: ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٤، والمحصول في شرح الفصول: ٧٥٤/٢.

(٦) الإسراء: ٢٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٢/٣.

(٨) الكسر مع التنوين، والكسر بغير تنوين، والضم بغير تنوين، والضم مع التنوين، والفتح بتنوين، والفتح بغير تنوين، والسابعة (أُفٍّي)، وتخريج هذه القراءات فالكسر فلالتقاء الساكنين، والفتح؛ فلأن الفتح خفيف والتضعيف ثقيل، والضم؛ فعلى الإتباع لأن قبله مضموم، فإذا لم تنون فهي معرفة، وإذا نون فهو نكرة بمنزلة (غاقٍ وغاقِ) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٢١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٢/٣، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٢٧٠/٢، والنشر: ٣٠٦/٢-٣٠٧

(٩) انظر: الكتاب ٢٩٢/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢٣٥/٢، والمقتضب: ١٨٣/٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٢/٤، ١٢/٤، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٨٠/٣، والعضديات ص: ١٣٨، والشيرازيات ص: ٥٢٨، والمسائل العسكرية ص: ١١٤، والمفصل ص: ١٩٦، ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٤.

(١٠) المؤمنون: ٣٦.

والفرَّاء[٤]، والزجاج[٥] ذكروا أنَّ من العرب من يقولون: (هيهاهَ)، وروى أبو جعفر النحاس عن الكسائي أن ناسًا من العربِ يقولون: (أيهات)[٦].

ومنه: (لبِّ) بمعنى: أجبتُ[٧]، قال المـُبرد: «فأمَّا تأويل قولهم: (لبيك) فإنما يُقال: ألبَّ فلان على الأمر: إذا لزمه ودام عليه، فمعناه: مداومة على إجابتك، ومحافظة على حقك»[٨].

ومنه: (سُرْعَان) بمعنى: سَرُع[٩]، ومنه قول امرأة من العرب رأت شاة سال أنفها فقالت: «سرعان ذي إهالة»[١٠].

ومنه: (شتَّان) بمعنى: افترق[١١]، ومنه قول الراجز:

شتَّان هذا والعنـــاقُ والنـــومْ والمشربُ الباردُ في ظلِّ الدَّوم[١٢]

وقد تابع ابن مالك بأن مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع والأمر نزرٌ بعض من جاء بعده

---

(١) مفتوحة منونة، ومكسورة منونة وغير منونة، وتخريج هذه اللغات فالفتح على أنَّها مبنية على الفتح في محل رفع على تأويلها: البعد لما توعدون، فهي بمنزلة الأصوات وليست مشتقة فهي مبنية، والكسر على أنَّها جمع مبني على الكسر انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ١٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٢/٤، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٨٠/٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٨٠/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٥/٢، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٨٠/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٥/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٢/٤.

(٦) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٨٠/٣.

(٧) الشيرازيات ص: ٥٢٨، والعضديات ص: ١٣٨

(٨) انظر: المقتضب: ٢٢٥/٣.

(٩) انظر: الشيرازيات، ص: ٥٢٨، والعضديات ص: ١٣٨، والمسائل العسكرية ص: ١١٦، والمفصل ص: ١٩٦

(١٠) المسائل العسكرية ص: ١٢١، وأصل المثل: أن رجل كانت له نعجة عجفاء، وكان رغامها يسيل على منخريها لهزالها، فقيل له: ما هذا الذي يسيل، فقال: وَدَكُهَا، فقال السائل: سرعان ذا إهالة، أي: سَرُع هذا الرغام، انظر: مجمع الأمثال: ٣٣٦/١.

(١١) انظر: الكتاب ٢٩٣/٣، والمسائل المنثورة، ص: ٤، والشيرازيات ص: ٥٢٨، والمسائل العسكرية ص: ١١٦، المفصل، ص: ٢٠٥-١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤

(١٢) بيت من الرجز وهو للقيط بن زرارة، في المقتضب: ٣٠٥/٤، والمفصل ص: ٢٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/٤، وتسهيل القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٨٧٥/٨.

من شُرَّاح الألفية وغيرهم كالمرادي في قوله: «اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضي، وكلا هذين الضربين قليل»[(١)].

وناظر الجيش إذ قال: «اسم الفعل الدال على الأمر كثير، واسم الفعل الدال على ما سوى الأمر قليل»[(٢)]، والشاطبي علل قلة ذلك بقوله: «فلما ضعفت الدلالة على الفعل في في الخبر قلَّ ذلك»[(٣)].

والمكودي حيث فسَّر البيت موافقًا له بقوله: «يعني أنَّ غير اسم الفعل بمعنى الأمر نزرٌ، أي: قليل، وشمل قوله (غيره) ما بمعنى المضارع والماضي»[(٤)].

وفسر الأشموني كلام ابن مالك في (الألفية) بقوله: «أي: غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قَلَّ، وذلك ما هو بمعنى الماضي. . . ، وما هو بمعنى المضارع»[(٥)].

ولم يُعبر بقلةٍ أو نزر غيرهم كابن الناظم[(٦)]، وأبي حيان[(٧)]، وابن عقيل[(٨)]، والأزهري[(٩)]، والسيوطي[(١٠)]، ويس الحمصي[(١١)]، والصبان[(١٢)].

.

(١) شرح المرادي للألفية: ٤٨/٢.

(٢) تسهيل القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٨٤١/٨.

(٣) المقاصد الشافية: ٥٠١/٥.

(٤) شرح المكودي ص: ٢٣٢.

(٥) شرح الأشموني: ٩٤/٣.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦١٠.

(٧) انظر: الارتشاف: ٢٢٨٩/٥.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٦/٢.

(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٩٦/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ١٢١/٥.

(١١) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١٩٦/٢.

(١٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٣٧/٣.

المبحث الخامس:

المسائل التي دل تعبير ابن مالك على أنَّها من القليل

(٤٤) مسألة: قلة مجيء (سنين) وبابه معربًا بالحركات.

الأصل في (سنين) وبابه أن يُعْرب بالحروف؛ لأنَّه مُلحق بجمع المذكر السالم، فتقول في الرفع: (سِنون)، وفي النصب، والجر: (سنين)[١]، وقد يُعرب بالحركات كما في قول ابن مالك:

وَارْفَعْ بِـوَاوٍ وَبِيَـا اجْـرُرْ وانْصِـبِ سَـالِمَ جَمْـعِ عَـامِرٍ وَمُـذْنِبِ
وَشِـبْهِ ذَيْـنِ وَبِـهِ عِشْـرُونَا وَبَابُـهُ أُلْحِـقَ وَالأَهْلُونَـا
أُولُـو وَعَـالَمُونَ عِلِّيُّونَـا وَأَرَضُـونَ شَـذَّ وَالسِّـنُونَا
وَبَابُـهُ وَمِثْـلَ (حِـينٍ) قَـدْ يَـرِدْ ذَا الْبابُ وَهْوَ عِنْدَ قَـوْمٍ يَطَّـرِدْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة مجيء (سنين) وبابه معربًا بالحركات، وإلى مثل هذا في (شرح الكافية الشافية) له في قوله عنها: «وقد يُجعل إعراب هذا النوع في نونه، وتلزمه الياء، ولا تُحذف نونه حينئذٍ للإضافة»[٢]، وأيضًا في متن (التسهيل) إذ قال: «وقد «وقد يُجْعل إعراب المعتل اللاَّم في النون منَوَّنةً غالبًا»[٣]، وفسَّره في (شرح التسهيل) له إذ إذ قال: «من العرب من شبَّه (سنين) ونحوه، بـ(غسلين)، فلتزمه الياء ويُعرب بالحركات»[٤]، وعبَّر بـ(ربما) في (الكافية الشافية) إذ قال:

ورُبَّما اسْـتُعْمِلَ مِثْـلَ (حِـينٍ) بَابُ (سنينَ) نحو: (مُذْ سِنِينِ)[٥]

وإشارته بالقلة مفهوم من تعبيره بالمضارع المسبوق بـ(قد) في (الألفية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)[٦]، وبـ (ربما) في (الكافية الشافية)، وبقوله: (ومن العرب) في (شرح التسهيل) له.

(١) انظر: الكتاب: ٥٩٨/٣، والأصول في النحو: ٤٤٦/٢.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٨/١.
(٣) التسهيل ص: ١٥.
(٤) شرح التسهيل: ٨٥/١.
(٥) انظر: الكافية الشافية: ١٧/١.
(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٤٧، وشرح الألفية للمرادي: ٧٩/١، والمقاصد الشافية: ١٩١/١، وشرح الأشموني: ٦٣/١.

أما العلماء قبل ابن مالك فقد أشار الفرَّاء إلى قلة إعراب سنين وبابه بالحركات، وذلك في حديثه عن حركة إعراب ما يُلحق بجمع المذكر السالم، إذ قال: «ومن العرب من يجعلها بالياء على كلِ حال، ويُعرِب نونها فيقول: (عِضِينُك)، و(مررت بعِضِينك، وسنِينك)، وهي كثيرةٌ في أسد، وتميم، وعامر»[1]، فيفهم من قوله: (ومن العرب) أنَّهم قلة، وأمَّا عن قولِهِ: (وهي كثيرةٌ في أسد، وتميم، وعامر) لا يُناقِض قلة ورودها؛ إذ إنَّ أسدًا، وتميمًا، وعامرًا وإن كَثُرت عندهم فهي تعدُّ قليلة بالنسبةِ لسائر العرب.

وثعلب إذ عدَّ الإعراب بالحركات لغة في قوله: «يُقال: (هذه سنون) فاعلم، و(مررت بسنين) فاعلم، هذا جمعٌ على ما فسرنا، ولغةٌ يقولون: (هذه سنينُك)، و(مرت سنينُك)، فيثبتون النون، فيجعلونها، كالواحد»[2].

كما أشار إلى القلة أبو جعفر النحاس في قوله: «ومن العرب من يقول: (في بضع سنين)، كما يقول: (من غسلين)»[3].

والزمخشري أيضًا إذ قال: «وقد يُجعل إعراب ما يُجمع بالواو والنون في النون، وأكثرُ ما يجيءُ في الشعر»[4].

وممن عاصر ابنَ مالكٍ الرضيُ أشار إلى قلة إعرابها بالحركات، في قوله: «وقد يُجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس، معتقبَ الإعراب؛ تنبيهًا على مخالفته للقياس، فكأنَّه مُكسَّر، فيجري فيه إعراب المـُكسر»[5].

ومن مجيء (سنين) وبابه معربًا بالحركات قول الشاعر:

ذَرَانِي مـــن نجـــدٍ فَـــإنَّ سِـــنينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[6]

(سنينَه): اسم إنَّ منصوب بالفتحة.

---

(١) انظر: معاني القرآن: ٩٢/٢.

(٢) مجالس ثعلب ص: ٢٦٦-٢٦٥.

(٣) إعراب القرآن: ١٧٨/٣-١٧٩.

(٤) المفصل ص: ٢٣٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣٨٢/٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو للصمة بن عبد الله القشيري في معاني القرآن للفراء: ٩٢/٢، ومجالس ثعلب ص: ٢٦٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٢/١٤، والمفصل ص: ٢٣٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٢/٣.

وقول الآخر:

ومَاذَا يبتغـــي الشُّـــعراءُ مِنِّـــي وقَدْ جاوزتُ حَدَّ الأربَعينِ[1]

(الأربعين): مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وقد علل العلماء إعراب (سنين) وبابه بالحركات بأنه محمول على (غسلين)[2]، وعلل ابن الحاجب، والرضي الإعرابَ بالحركات بالتشبيه بجمع التكسير، لأن تكسيرها أكثر فاستحقت إعرابه[3].

وعن الشطر الثاني في البيت الذي ندرسه وهو قول ابن مالك: «وَهْوَ عِنْدَ قَوْم يَطَّرِدْ»، فقد اخْتُلِفَ بهؤلاء القوم، فذكر المرادي[4]، والمكودي[5]، أن القوم هم العرب، وذكر آخرون أنهم النحويون، وهو القول الراجح عندي، وهو الذي نصَّ عليه السيرافي قبل ابن مالك[6]، وقال به من شارحي (الألفية) ابن الناظم، والشاطبي، والأشموني، وخالد الأزهري؛ إذ أشاروا بأن القوم هم النحويون[7].

واختلف العلماء في القياس على هذه اللغة الواردة عن العرب فنسب السيرافي صحة القياس إلى كثيرٍ من النحويين في قوله: «واعلم أنَّ المنقوص الذي يُجمع بالواو والنون يُجيز فيه كثيرٌ من النحويين أنْ تُعْرِب النون فيه، يُلزَم قبل النون الياء، فيقال: (هذه سنينُك)، و(رأيت سنينَك)، و(عجبتُ من سنينِك)، وقالوا: إنما فُعِل ذلك؛ لأنَّ النون قامت مقام الذاهب، وجعلوها لام الفعل»[8].

ووضحه الفارسي إذ قال في باب (ما جُعِلت فيه النون المفتوحة اللاحقة بعد الواو

(١) سبق تخريجه ص: ١٦٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٦١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٥.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٣٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٢/٣.

(٤) انظر: شرح الألفية للمرادي: ٧٩/١.

(٥) انظر: شرح المكودي ص: ١٨.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٢/١٤.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٤٨، والمقاصد الشافية: ١٩٨/١، وشرح الأشموني: ٦٤/١، وشرح التصريح على على التوضيح: ٧٦/١.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٢/١٤.

والياء في الجمع حرف إعراب): «اعلم أنَّ هذه النون إذا جُعِلت حرف الإعراب، صارت ثابتة في الكلمة، فلم تُحذف في الإضافة. . . ، ويكون حرف اللين قبلها الياء، ولا يكون الواو؛ لأن الواو تدلُّ على إعرابٍ بعينه فلم يجز ثباتُها، من حيث لم يجز ثبات إعرابيين في الكلمة»[١]، وقال بهذا الرأي غيرهم كالفرَّاء[٢]، والنحاس[٣]، وابن الشجري[٤]، وابن يعيش[٥]، والرضي[٦].

ويرى شذوذه ابن الحاجب حيث قال: «جُعِل الإعراب في النون مع بقائه جمعًا شاذًا، و لم يأتِ مع شذوذه إلا في أسماء جُمِعت جمع التصحيح على غير قياس»[٧].

وعن إشارة ابن مالك في (الألفية) إلى قلة إعراب (سنين) وبابه بالحركات، فقد تبعه ممن جاء بعده المكودي إذ نصَّ على قلة الإعراب بالحركات إذ فسر قول ابن مالك: (**والسنونا وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ**) بقوله: «قد يستعمل باب (سنين) استعمال (حين)، فيلزم فيه الياء، ويُعرب بالحركات الثلاث بالنون. . . ، وفُهِم من قوله: (قد يرد) أن ذلك قليل»[٨].

وتابع ابن مالك بتعبيره دون الإشارة إلى القلة غيره من شارحي (الألفية) وغيرهم كابن الناظم؛ إذ عبَّر بالتعبير نفسه قال: «باب (سنين) قد يستعمل مثل (حين)، فيجعل إعرابه بالحركات على النون»[٩]، والمرادي بقوله: «باب (سنين) قد يستعمل مثل (حين)، فيجعل

(١) كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص: ١٥٨-١٥٩.
(٢) انظر: معاني القرآن: ٩٢/٢.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٣.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٦١/٢.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٥.
(٦) انظر: شرح الكافية للرضي: ٣٨٢/٣.
(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ٥٣٨/١.
(٨) شرح المكودي ص: ١٨.
(٩) شرح ابن الناظم ص: ٤٧.

فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة، ولا تسقطها الإضافة، وتلزم الياء»[1].

والشاطبي إذ قال في تفسير قول ابن مالك: (والسنونا وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ): «قد يرد عن العرب مثل: (حين)، أي: جعل الإعراب على النون، فتعامل مثل (حين)، كأنها أصلٌ في الكلمة، ويُجرى الإعراب عليها، بالرفع والنصب والجر بالحركات، ويتبعها التنوين»[2].

وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[3]، وناظر الجيش[4]، والدماميني[5]، والأشموني[6]، والأزهري[7]، والسيوطي[8]، والصبَّان[9].

أمَّا ابن عقيل فقد خصَّه بالسماع[10]، فهو بهذا موافق لرأي ابن الحاجب السابق.

(١) شرح الألفية للمرادي: ٧٩/١.

(٢) المقاصد الشافية: ١٩١/١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٥٧٨/٢.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٦٨/١.

(٥) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٧٤/١.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٦٣/١.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٧٦/١.

(٨) انظر: همع الهوامع: ١٥٩/١.

(٩) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٨/١.

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل: ٥٧/١.

(٤٥) مسألة: قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين في الرتبة.

الأصلُ عند اتحاد الضميرين في الرتبة أن يأتي الثاني ضميرًا منفصلاً، فتقول: زيدُ المالُ المعطاه إياه[١]، وقد يأتي الضميران متصلين كما في مسألتنا هذه، قال ابن مالك في حديثه عن الضمائر:

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْــزَمْ فَصْــلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيــهِ وَصْــلاَ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين في الرتبة[٢]، كما أشار إلى ذلك في متن (التسهيل) إذ قال: «ورُبَّما اتَّصلا غائبينِ إن لم يشتبها لفظًا»[٣]، وأجازه في (شرح التسهيل) له إذ قال: «انفصال ثاني الغائبين متعين أيضًا، إن كان هو الأول في المعنى. . . ، فإن غاير الأول لفظًا جاز اتصاله على ضعف»[٤].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد أشار سيبويه إلى قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين بالرتبة، إذ عدَّه خلاف الكثير، وذلك في قوله في باب المفعول: «فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائبٌ، فقلت: (أعطاهُوها، وأعطاهَاهُ) جاز، وهو عربيٌ، ولا عليك بأيُّهما بدأت، من قِبل أنَّهما كلاهما غائب، وهذا أيضًا ليس بالكثيرِ في كلامهم، والأكثر في كلامهم: (أعطاهُ إياه)»[٥].

ويتضح تأثر بعض مَن جاء بعد سيبويه بعبارته، إذ نجد ابن السَّرَّاج يُعبر بنحو تعبير سيبويه في قوله: «فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائبٌ، قلت: (لمعطاهوه)، وليس بالكثير في كلامهم، والأكثر: (المعطاه إياه)»[٦].

وقد نصَّ الزمخشري على قلته إذ قال«وقد جاء في الغائبين (أعطاهَاهُ)، و(أعطاهُوهَا). .

(١) انظر: الكتاب: ٣٦٥/٢، والأصول في النحو: ١٢١/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ٣٢٥/١.

(٣) التسهيل ص: ٢٧.

(٤) شرح التسهيل: ١٥١/١.

(٥) الكتاب: ٣٦٥/٢.

(٦) انظر: الأصول في النحو: ١٢١/٢.

. ، وهو قليلٌ، والكثير: (أعطاهَا إياهُ)»[1].

وابن يعيش في قوله: «فإذا كان الضميرين غائبين، جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول: (أعطاهُوهَا)، و(أعطاهَاهُ)، وكنت مُخيرًا في أيهما بدأت به، وذلك من قِبل أنهما كلاهما غائب، وليس فيه تقديم بعيد على قريب، قال سيبويه وهو عربيٌ جيدٌ، وليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر في كلامهم: (أعطاهُ إياه)، و(أعطاهَا إياهُ)، فتأتي بضمير المفعول الثاني مُنفصلاً، وإنما قلَّ في كلامهم؛ لأنَّه ليس فيه تقديم الأقرب على الأبعد لتساويهما في الرتبة»[2].

ونصَّ على القلة غيرهما كالسيرافي[3]، وابن الشجري[4]، وابن عصفور[5].

وقيد الرضي الجواز بمعمول الفعل المتعدي في قوله: «إنْ كان غائبين نحو: (أعطاهُوهَا)، و(وأعطاهَاه)، قال سيبويه: جاز الاتصال، وهو عربي، ولكنه ليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر انفصال الثاني، وإن لم يكونا غائبين. . . ، وإنما جاز ذلك في الغائبين؛ لعود كل منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر، بخلاف المخاطَبين والمتكلمين، إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظًا، ومعنى، وإنما لم يَجِئْ في التابع نحو: (ضربتُهُوه)، كما جاء: (أعطاهُوهُ)؛ لأنَّ طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى، بخلاف طلبه للتأكيد، فلما كان جذبه للمفعول أشد، كان اتصاله به أليق من اتصال التأكيد. . . ، وكذا يشذ الاتصال في الثاني فيهما إذا كان أزيد، أو مساويًا، نحو: (ضَرْبُهوك)، و(ضَرْبُهوه)»[6]، ويقصد بالثاني: المصدر.

وذهب ابن الحاجب إلى شذوذه؛ تقديمًا للأهم فالمهم، وذلك في حديثه عن التقديم والتأخير في الضمائر إذ قال: «وإذا انفصل الثاني لم تُراعِ هذا التركيب المذكور؛ لأنَّ المنفصل كالظاهر في الاستبداد بنفسه، فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل، إلا أن يكونا غائبين

(١) المفصل ص: ١٧٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٠٥-١٠٦.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩/٦٦.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ١/١٣٤.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٩.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٣٩-٤٤٠-٤٤١.

فإنَّ الاختيار في الثاني الانفصال، كراهية اجتماع الألفاظ المتماثلة، وقد جاء متصلاً شاذًا في قوله:

لِضَغمِهُماها[1]

واستشهد بالبيت ومعناه: نفسه طابت لإصابة الشدة »[2].

ومنه قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلْت نفسي تَطِيــبُ لِضــغمةٍ لِضَغمِهُماها، يَقرعُ العظمَ نابُها[3]

قال ابن الشجري: «الضغم: العض، ومنه قيل للأسد: ضيغم، و(ها) من قوله: (لِضَغمِهِماها) ضمير العضة. . . ، والتقدير: لضَغْمِي إياهما الضَّغْمة»[4].

ومِنْ قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين في الرتبة ما ذُكِر عن الكسائي أنَّه روى قول العرب: (هم أحسنُ الناس وُجوهًا وأنظرُهُمُوها)[5].

وأطلق القول بالجواز غير من ذكرنا من العلماء.

وأمَّا عن إشارة ابن مالك في (الألفية) إلى قلته فقد تابعه مَنْ جاء بعده من شارحي (الألفية) الشاطبي إذ قال عن قول ابن مالك: (**وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ**):

وعبَّر بالمضارع المسبوق بـــ (قد) دون الإشارة إلى القلة غيره كابن الناظم[6]، وابن

(١) بعض بيتٍ من الطويل وهو لُمغلس بن لقيط الأسدي في الكتاب: ٣٦٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٣/٩، وأمالي ابن الشجري: ١٣٤/١، والمفصل ص: ١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩/٢. والبيت كاملاً:

وَقَدْ جَعَلْت نفسي تَطِيبُ لِضغمةٍ لِضَغمِهُماها، يَقرعُ العظمَ نابُها

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦٥/١.

(٣) سبق تخريج البيت ص:

(٤) أمالي ابن الشجري: ١٣٤/١

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦٧، والتذييل والتكميل: ٢٢٨/٢، وشرح المرادي للألفية: ١٠٩/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥١٨/١، والمقاصد الشافية: ٣٢٥/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٩٣/٢، وشرح الأشموني: ٩٩/١، وهمع الهوامع: ٢١٩/١.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦٦.

هشام[١]، وابن عقيل[٢]، والمكودي[٣]، والسيوطي[٤]، والصبان[٥].

كما أشار الدماميني إلى قلته إذ ذكر أنَّ الانفصال هو الوجه في قوله: «فإن اشتبها لفظًا امتنع الاتصال، نحو: زيد الدراهم أعطيتهُوه»[٦].

ووصفه بالضعف أبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، وناظر الجيش[٩].

وقيد الأشموني الجواز بالاختلاف بين الضميرين من حيث التأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمع[١٠].

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩٦/١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٩٥/١.

(٣) انظر: شرح المكودي ص: ٢٥.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٢١٩/١.

(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩١/١.

(٦) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٩٤/٢.

(٧) انظر: التذييل والتكميل: ٢٢٨/٢.

(٨) انظر: شرح المرادي للألفية: ١١٠/١.

(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥١٨/١.

(١٠) انظر: شرح الأشموني: ١٠٠/١.

(٤٦) مسألة: قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله.

حروف الجر غير (ربَّ)[١] لا تحذف ويبقى عملها إلا بعوض؛ لضعفها[٢]، وعن حذفها حذفها مع بقاء عملها قال ابن مالك:

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِــوَى (رُبَّ) لَــدَى حَذْفٍ وَبَعْضُــهُ يُــرَى مُطَّــرِدًا

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة حذف حرف الجر غير (رُبَّ) وبقاء عمله[٣]، وأشار إلى ذلك أيضًا في (الكافية الشافية) إذ قال:

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِــوَى (رُبَّ) لَــدَى حَذْفٍ وفي الله يَمينًا عُهِدا[٤]

وفي متن (التسهيل) إذ قال بعد حديثه عن حذف (ربَّ) وبقاء الجر: «وقد يُجر بغير ما ذُكر محذوفًا»[٥].

وزاد في (شرح التسهيل) له بقوله: «وقد يُجر بحرف جرٍ محذوف في غير ما ذُكر مقيسًا، ومسموعًا»[٦].

وأطلق الجواز في (شرح الكافية الشافية) له[٧].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد أشار المــُبرد إلى قلته في حديثه عن جر لفظ الجلالة (الله) في قولهم: (اللهِ لأفعلنْ) على إضمار (الواو)، إلى قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله، إذ قال: «واعلم أنَّ من العرب من يقول: (اللهِ لأفعلنْ)، يريد (الواو) فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه؛ لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض»[٨].

فقوله: (واعلم أن من العرب)، يفهم منه أنَّه قليل.

وأبو علي الفارسي إذ قال: «الحجة في أنْ (مِنْ) لا تُضْمَرُ بعد (فيها) في قولك: (كَمْ

(١) تحذف (ربَّ) ويبقى عملها، تفصيل هذه المسألة انظر: مسألة شيوع حذف حرف الجر (ربَّ) وبقاء عملها.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٣٥/٢، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه: ٣٠/٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٣/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٧/٤.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ٧٠٧/٣، وشرح المكودي للألفية ص: ١٤٢.

(٤) الكافية الشافية: ٢٠٢/١.

(٥) التسهيل ص: ١٤٩.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ١٩٢/٣.

(٧) انظر: الكافية الشافية: ٢٠٢/١.

(٨) المقتضب: ٣٣٥/٢.

فيها رجلٍ)، وأنَّ إضمار الجارِّ لا يصلح هنا، وهو غير مُطَّرِد في كلِّ موضعٍ، أنَّه إذا أضمر عوض منه في أكثر المواضع نحو:

وجدَّاء لا يُرجى بها ذو قرابةٍ[1]

(الواو) عِوضٌ من (رُبَّ)، وليس هنا عوض منه فإضماره إذًا شاذ»[2]، فقوله: (وهو غير مُطَّرِد في كلِّ موضعٍ) ثم استشهاده بحذف (رُبَّ) مُشْعِرٌ بقلة حذف غير (ربَّ) وبقاء عمله.

ونصَّ الزمخشري على قلته إذ قال عن حروف الجر: «وتُضْمرُ قليلاً، ومما جاء من ذلك إضمار (رُبَّ)، و(الباء) في القسم، وفي قول رؤبة: (خيرٍ)، إذ قيل له: (كيفَ أصبحتَ)، و(اللام) في: (لاهِ أبوك)، بمعنى: (للهِ أبوك)»[3].

كما أشار ابن يعيش إلى قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله إذ قال في بداية حديثه عن حروف الجر: «قد تقدَّم القول على حروف الجر، وأنَّها قد تُحذف في اللفظ اختصارًا، واستخفافًا، إذ كان في اللفظ ما يدُل عليها، فتُجْرَى لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت»[4].

ثم قال-ابن يعيش-: «وحكى أبو العباس أنَّ رؤبة قِيل له: (كيفَ أصْبَحت؟)، فقال: (خيرٍ عافاك الله)، أي: (بخيرٍ)، فحذف الباء لوضوح المعنى»[5].

وعدَّ ابن عصفور حذف الجار مع بقاء الجر من النادر، وذلك في تخريجه لقولهم: (يمينُ الله لأفعلن)، خرَّجه على الرفع والنصب، ثم قال:

«وأمَّا الخفضُ فلا يجوز؛ لأنَّ إضمار الخافض، وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر، أو نادر كلام»[6].

وقد أجازه بضعفٍ غيرهما دون أنْ يُشعر بقلة وروده باللغة كسيبويه إذ مثَّل لقولهم: كم فيها رجلٍ، ثم قال: «فإنْ قال قائل: أُضْمِرُ (مِنْ) بعد فيها، قيل له: ليس في كلِ موضعٍ يضمر الجار»[7].

---

(١) سبق تخريجه ص: ١٣٩.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه: ١/٣٠٦-٣٠٧.

(٣) المفصل ص: ٣٩٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٥٢. .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٥٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٦٩.

(٧) الكتاب: ٢/١٦٦.

وابن السَّرَّاج إذ قال: «واعلم أن ليس كل فعلٍ يتعدى بحرف جر لك أنْ تحذف حرف الجر منه وتُعدي الفعل، وإنَّما يجوز فيما استعملوه وأخذوه سماعًا»[(١)].

وقال بهذا القول غيرهم كالخليل[(٢)]، والكسائي[(٣)]، وابن الحاجب[(٤)]، والرضي[(٥)].

وعدَّ ابن جنِّي الحذف من الشاذ إذ قال بعد ما ذكر شدة اتصال الجار بالمجرور: «ولأجل ما ذكرناه من شدة اتصال الجار بالمجرور، ما قبح عندهم حذف الجار وتبقيه جره بحاله، إلا فيما شذَّ عنهم»[(٦)].

ومن حذف حرف الجر، وبقاء عمله، قول الشاعر:

إذا قِيل أيُّ الناسِ شَـــرٌّ قَبيلـــةٍ أشَارتْ كُلَيْبٍ بالأكفِ الأصابعُ[(٧)]

الشاهد: جر (كليبٍ) بحرف الجر المضمر (إلى)، على تقدير: أشارت إلى كليبٍ.

ومثله قول الآخر:

ألا تسأل المكيَّ ذا العلم ما الـــذي يَجُوزُ من التَقْبِيل في رمضـــانِ

فقـــال لي المكـــيُّ: أمَّـــا لزوجـــة فَسَبْعٌ وأمَّا خُلَّةٍ فَثمانِ[(٨)]

الشاهد: جر (خلةٍ) باللام المضمرة، على تقدير: وأمَّا لخلةٍ.

ومثله قول رؤبة: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت[(٩)].

وقد علل سيبويه منع حذف الجار وبقاء عمله بقوله: «وليس كلُّ جارٍ يُضْمَر؛ لأنَّ

(١) انظر: الأصول في النحو: ١/١٨٠.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/١٣٧.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٦٢.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/١٣٧.

(٦) سر صناعة الإعراب: ١/١٣٢، ذكر المُحقق أن (ما) زائدة في قوله: (ما قبُح).

(٧) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه: ١/٤٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/١٣٧، وشرح ابن عقيل للألفية: ٢/٣٣، وشرح المرادي للألفية: ١/٤١٦، وخزانة الأدب: ٩/١١٣-١١٥.

(٨) البيت من الطويل، منسوب لأعرابي في الكامل: ١/٣٧٤، وشرح التسهيل: ٣/١٩٣، وفي تمهيد القواعد بشرح بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٣٠٦٢، والمقاصد الشافية: ٣/٧٠٧.

(٩) انظر: سر صناعة الإعراب: ١/١٣٢، والمفصل ص: ٣٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٥٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٦، شرح الرضي على الكافية: ٤/١٣٧.

المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمَّ قَبُح»[1].

وزاد ابن جني بقوله: «ويدلك على شِدَّة امتزاج حرف الجر بما جره، وأنَّ العرب قد أجرتهما جميعًا مجرى الجزء الواحد قولهم: (مررت بي)، و(المال لي)، فتسكينهم الياء في (بي)، و(لي)، وكونهما على حرف واحد، يدلك على اعتمادهما على (الباء)، و(اللام) قبلها، وأنَّهما غير مقدري الانفصال منهما لقلتهما في العدد وضعفهما بالسكون»[2].

كما علل النحاة عدم حذف حرف الجر وبقاء عمله؛ بضعف حرف الجر عن أن يعمل مُضمرًا[3].

وأمَّا عن إشارة ابن مالك إلى قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله في قوله: (وَقَدْ يُجَرُّ بِسوَى رُبَّ لَدَى حذفٍ) فقد نصَّ على قلته الشاطبي إذ قال:

«يعني أن هذا الحكم المذكور في (رُبَّ)، وهو الجر مع حذف الحرف قد يوجد مع غير (رُبَّ) من حروف الجر، لكن ذلك على الجملةِ قليلٌ؛ دل على قلته قوله: (وقد يجر)»[4].

والمكودي إذ ذكر إنَّ ابن مالك يقصد أنَّ حذف غير (رُبَّ) من حروف الجر منه ما هو مُطرد، ومنه ما هو غير مطرد، ثم قال عن غير المطرد: «وهو المشار إليه بقوله: (وقد يُجر) ففهم منه التقليل»[5].

واكتفى بالحكم بعدم اطراده غيرهما كابن الناظم[6]، والمرادي[7]، وابن عقيل[8]، وناظر وناظر الجيش[9]، والأشموني[10]، والأزهري[11]، والسيوطي[12]، ويس الحمصي[1]،

(١) الكتاب: ١٦٣/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١٣٢/١.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٣٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠/٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٣/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٧/٤.

(٤) المقاصد الشافية: ٧٠٧/٣.

(٥) شرح المكودي للألفية ص: ١٤٣.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٧٧.

(٧) انظر: شرح المرادي للألفية: ٤١٦/١.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل للألفية: ٣٢/٢.

(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٠٦٢/٦.

(١٠) انظر: شرح الأشموني للألفية: ١١٢/٢.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣١٢/١.

(١٢) انظر: همع الهوامع: ٢٢٦/٤.

والصبان[٢].

(١) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٣١٢/١.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨١٣/٢.

(٤٧) مسألة: قلة إعراب عجز العدد المركب إذا أضيف.

عجز العدد المركب يكون مبنيًا نحو، أحدَ عشرَ، وثلاثَ عشرَ، وأما إذا أضيف فقد يُعرب نحو قول ابن مالك:

وَإنْ أُضِـــيفَ عَـــدَدٌ مُرَكَّـــبُ يَبْقَ الْبِنَـــا وَعَجُـــزٌ قَـــدْ يُعْـــرَبُ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة إعراب عجز العدد المركب إذا أضيف، وأشار إلى ذلك أيضًا في (الكافية الشافية) إذ قال:

وإن أضَـــفْتَ عـــددًا مُركبًـــا يبقى البنا وبَعْضُهُم قد أَعْرَبا[1]

وفي متن (التسهيل) أيضًا؛ إذ قال عن العدد المركب: «وقد يُجْرى ما أُضيف منهما مجرى (بلعبَكٍ)، و(ابنِ عرسٍ)»[2] أي: يبقى الصدرُ مفتوحًا، ويتغير العجز بالعوامل الأخرى، وفي(شرح التسهيل) له قال: «والأجود فيما أُضيف من هذا المركب أنْ يبقى مبنيًّا»[3]. وأطلق الجواز في (شرح الكافية الشافية)[4] له.

أما العلماء قبل ابن مالك فقد أشار سيبويه إلى قلة الإعراب في عجز العدد المضاف، إذ جعل الإعراب لغةً رديئة في قولهِ: «ومن العرب من يقول: (خمسةَ عَشَرُك)، وهي لغةٌ رديئة»[5].

ونصَّ المـــُبرد على قلة الإعراب في عجز العدد إذ قال: «واعلم أنَّ القياس، وأكثر كلام العرب أن تقول: (هذهِ أربعةَ عشرَك)، و(خمسةَ عشرك)، فتدعه مفتوحًا على قولك: (هذهِ أربعةَ عشرَ)، و(خمسةَ عشر)، وقوم من العرب يقولون: (هذه أربعةَ عشرُك، ومررت بأربعةَ عشرِك)، وهم قليلٌ»[6].

وقد اختلف العلماء في إعراب عجز العدد المركب إذا أضيف على ثلاثة أقوال:

(١) شرح الكافية الشافية: ١٤٣/٢.

(٢) التسهيل ص: ١١٨.

(٣) شرح التسهيل: ٤٠٣/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٩/٢.

(٥) الكتاب: ٢٩٩/٣.

(٦) المقتضب: ١٧٧/٢.

القول الأول: بناء الصدر والعجز.

قال سيبويه: «واعلم أنَّ العرب تدع (خَمْسَةَ عَشَرَ) في الإضافة والألف واللام على حالٍ واحدة، كما تقول: (اضرب أَيُّهم أفضل)، وكـ(الآن)، وذلك لكثرتها في الكلام، وأنَّها نكرةٌ فلا تُغيَّر، ومن العرب من يقول: (خمسةَ عَشَرُك)، وهي لغةٌ رديئة»[1]، قال أبو علي الفارسي في تفسيره قول سيبويه: «شبَّه (خمسةَ عشرَ) مضافًا بقولهم: (اضرب أيُّهم أفضل)، إذا حذفت من صلته العائد إليه؛ لأنَّه اسم مضاف مبني، كما أنَّ (أيُّهم) اسم مضاف مبني»[2].

وقد ذكر العلماء للمنع تعليلات عدة، قال المبرد: «وإنما كان القياس المذهب الأول- البناء-؛ لأنَّ (خمسةَ عشرَ) نكرة، وما لم تردُه النكرة إلى أصلهِ لم ترده الإضافة»[3]، ووضح الفارسي قول المبرد بقوله: «فأمَّا مَنْ قال (خمسةَ عَشَرُكَ) فأعرب و لم يُبْنَ، قال أبو العباس: هي لغةٌ رديئة؛ لأنَّه إذا لم يُعرِب في حال التنكير فهو من الإعراب في حال التعريف أبعد، ومما يُضَعِفُ إعرابه أنَّ المعنى الذي بُنِي له في حال التنكير قائمٌ فيه في حال التعريف»[4].

وذكر أبو البركات بن الأنباري أن البصريين احتجوا؛ بأن الاسمين جُعِلا اسمًا واحدًا، لذا فلا يجوز أن يعمل أحدهما في الآخر[5].

وذكر الزمخشري أن الصدر بُنِي؛ لأنه كصدر الكلمة، وبُنِي الثاني لتضمنه معنى واو العطف[6].

أمَّا الجزولي فقد ذكر أن سبب البناء وقوع العجز موقع هاء التأنيث[7].

وذكر ابن يعيش[1]، وابن الحاجب[2]، أنَّ علة البناء، تضمن التركيب معنى العطف،

(١) الكتاب: ٢٩٩/٣-٢٩٨.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه: ١١٠/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ١٧٧/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه: ١١٠/٣.

(٥) انظر: الإنصاف ص: ٢٦٦.

(٦) انظر: لمحصول في شرح الفصول: ٩٢٢/٢.

(٧) انظر: المرجع السابق.

فـــالمركب (خمسة عشر)، بمعنى: خمسة وعشرة[٣].

وهذا القول وهو منع الإعراب قال به جمهور النحويين كسيبويه[٤]، والمـــبرد[٥]، والزجاجي[٦]، وابن درستويه[٧]، والسيرافي[٨]، والفارسي[٩]، وابن جني[١٠]، والزمخشري[١١]، والأنباري[١٢]، والخوارزمي[١٣]، وابن يعيش[١٤]، وابن الحاجب[١٥]، والرضي[١٦]، وابن إياز[١٧]، ونُسِب هذا القول للبصريين[١٨].

القول الثاني: بناء الصدر، وإعراب العجز وهذا قول الأخفش[١٩]، وابن عصفور[٢٠].

قال ابن عصفور: «ويجوز أنْ تُضيف النيف، والعقد إلى اسم، وإذا أضفته جاز لك وجهان أحدهما: أن يبقى على بنائه، والآخر: أنْ يُعرب ويجعل إعرابه في آخر الاسم

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٦.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦١٤/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٦.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٩٩/٣.

(٥) انظر: المقتضب: ١٧٧/٢.

(٦) انظر: الجمل في النحو ص: ١٢٦.

(٧) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٩٢٤/٢، والارتشاف: ٧٦٠/٢.

(٨) انظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٤٠/١٢.

(٩) انظر: التعليقة: ١١٠/٣.

(١٠) انظر: اللمع في العربية ص: ٢٢٨.

(١١) انظر: المفصل ص: ٢٧٧.

(١٢) انظر: الإنصاف ص: ٢٦٧.

(١٣) انظر: التخمير: ٣٦/٢.

(١٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٦.

(١٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦١٤/١.

(١٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٣.

(١٧) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٩٢٢/٢.

(١٨) انظر: الإنصاف ص: ٢٦٦، وشرح الكافية الشافية: ١٤٩/٢.

(١٩) انظر: المقتضب: ١٧٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٣، والتسهيل ص: ١١٨، وشرح التسهيل: ٤٠٣/٢، والمقاصد الشافية: ٢٦٩/٦.

(٢٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣/٢.

المركب، فتقول: (هذا أحدَ عشرَك، وعشرِك)»[1].

ذكر الرضي عن الأخفش أن علة بناء الصدر، وإعراب العجز شبه المركب بالمضاف والمضاف إليه، قياسًا (بلعبَكٍ)[2].

القول الثالث: إعراب الصدر، والعجز. أجاز الفرَّاء إعراب عجز العدد المركب وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[3]، إذ قال: «وإذا أضفت (الخمسة العشر) إلى نفسك رفعت (الخمسة)، فتقول: (ما فعلت خمسةُ عشرِي؟)، و(رأيت خمسةَ عشرِي)، و(مررت بخمسةِ عشري)؛ وإنَّما عُرِّبت (الخمسة) لإضافتك (العشر)، فلمَّا أُضيفَ (العشر) إلى الياء منك لم يستقم لـــ(لخمسة) أن تضاف إليها وبينهما (عشر) فأضيفت إلى (عشر) لتصير اسمًا، كما صار ما بعدها بالإضافة اسمًا، سمعتها من أبي فقعس الأسدي، وأبي الهيم العُقَيْلي: (ما فعلت خمسةُ عشرِك؟)»[4].

وهذا القول منسوب للكوفيين[5].

وزاد الفرَّاء شرطًا لجوازه وهو أنْ يكون العقد مضافًا إلى اسم؛ ليشبه المركب بذلك المضاف والمضاف إليه، ويكون الجواز قياسًا على ابنِ عرس، وعبدِ اللهِ، وامرئِ القيس[6].

وأما عن نحو قول الشاعر:

كُلِّـــفَ مـــن عنائـــه وشِـــقوته بنت ثماني عشرةٍ من حِجَّته[7]

فقد أجازه الكوفيون على إطلاقه[8]، وأجازه الفرَّاء فلم يجزه إلا في الضرورة؛ لأنه لم

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٣.

(٣) يوسف: ٤.

(٤) معاني القرآن: ٣٣/٢-٣٤.

(٥) انظر: الإنصاف ص: ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٣/٢، والمقاصد الشافية: ٢٦٩/٦.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٣.

(٧) البيت من الرجز، بلا نسبه في معاني القرآن: ٣٤/٢، والإنصاف ص: ٢٦٦، والخزانة: ٤٣٠/٦، وعند ابن عصفور برواية: (عُلِّق من عنائه): ٣٣/٢، ونُسِب لنُفَيع بن طارق انظر: الخزانة: ٤٣٢/٦.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٣.

يضف إلى اسم[1].

والراجح: منع الإعراب، وما سُمع منه فهو من القليل الذي لا يُقاس عليه[2]، كما أنَّ المضاف مُشبَّهٌ بالمعرف بالألف واللام؛ إذ إنَّهما مستويان في الاختصاص بالأسماء، والعرب مجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام في نحو: الأحدَ عشرَ، والإضافة والألف واللام[3]. واللام[3].

وأمَّا مَنْ جاء بعد ابن مالك فقد تابعه بالإشارة إلى قلة إعراب عجز العدد إذا أضيف بعض مَن جاء بعده من شارحي (الألفية) وغيرهم، ومنهم المرادي إذ قال عن العدد إنَّه إذا أُضيف له ثلاثة أوجه: «الأول: أن يبقى بناؤه-وهو الأكثر- كما يبقى مع الألف واللام»[4].

والشاطبي إذ قال: «وهذا من القليل الذي يُنقل، ولا يُعتد بمثله، ولا يُبنى عليه»[5]، والمكودي إذ قال بعد اللغة التي يُعرب فيها العجز: «وهي المنبه عليه بقوله: (وعَجُزٌ قدْ يُعرب)، وفهم منه أنَّه لغةٌ قليلةٌ»[6].

وذكر غيرهم الوجهين دون ذكر القلة ومنهم ابن الناظم[7]، وأبو حيَّان[8]، وابن عقيل[9]، وناظر الجيش[10]، والأزهري[11]، والسيوطي[12]، ويس الحمصي[13]،

(١) انظر: معاني القرآن: ٢/٣٤.
(٢) انظر: الإنصاف ص: ٢٦٧.
(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢/٤٠٢.
(٤) شرح المرادي: ٢/٢١٥.
(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٦/٢٦٩.
(٦) انظر: شرح المكودي ص: ٢٧٣.
(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧٣٤.
(٨) انظر: الارتشاف: ٢/٧٦٠.
(٩) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٢٣.
(١٠) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/٢٤٣٠.
(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٥.
(١٢) انظر: همع الهوامع: ٥/٣١٠.
(١٣) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٥.

والصبان[1].

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٥٠٧/٤.

(٤٨) مسألة: قلة مجيء الاسم بعد أدوات التحضيض، و(ألا) التي للعرض[١].

أدوات التحضيض لها صدر الكلام وهي: (لولا، ولوما، وهلاَّ، وألا)[٢]، ولا يليها إلا الفعل؛ لاختصاصها به[٣]، نحو: هلاّ ضربت زيدًا، وقد يليها الاسم، قال ابن مالك:

وَقَدْ يلِيهَا اسْمٌ بِفِعْـلٍ مُضْـمَرِ عُلِّـقَ أوْ بِظَـاهِرٍ مُـؤَخَّرِ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى أنها قد يليها اسم معمول لفعل ظاهر مؤخر عنه، أو مقدر وأن ذلك قليل، كما أشار إلى ذلك في (الكافية الشافية) إذ قال:

وقَدْ يَلي اسْمٌ فيهِ فِعْـلٌ أُعْمِـلا مُؤخرًا أوْ مُضْمَرًا، واذْكر ألا[٤]

وأشار إلى قلته أيضًا في (شرح الكافية الشافية) له في قوله: «وقد يلي حرف التحضيض اسم معمل فيه فعل متأخر، أو محذوف لدليل»[٥].

وأطلق الجواز في متن (التسهيل)[٦]، و(شرح التسهيل) له[٧].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد نصَّ أبو علي الفارسي على قلة مجيء الاسم بعد حروف التحضيض عندما ذكر قول الشاعر:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفْضلَ مَجْـدِكم بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكمِيَّ المُقنَّعا[٨]

قال: «فلم يستعمل الفعل بعدها للدلالةِ على الفعل، والعلم بأن هذا الموضع يختص به،

(١) ذكر ابن هشام أنَّ (ألا) تأتي لطلب الشيء، وفرَّق بين العرض، والتحضيض إذ ذكر أنَّ العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث. انظر: مغني اللبيب: ٦٩/١.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٤٢/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٤٨٣/٩.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٩/٢.

(٥) انظر: المرجع السابق: ١٤٠/٢.

(٦) انظر: التسهيل ص: ٢٤٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ١١٤/٤.

(٨) البيت من الطويل، بلا نسبة في الجمل ص: ٣١١، والمسائل العسكرية ص: ١١٢، وإيضاح الشعر ص: ٥٧، ولجرير في الخصائص ص: ٣٣٦، والمقتصد: ٢١٨/١، والمفصل ص: ٤٣٢، والنيب: النوق المسنة، ضوطرى: حمقاء. انظر: هامش إيضاح الشعر ص: ٥٧، والخصائص ص: ٣٣٦.

ولم يَجِئْ هذا النحو في الخبر إلا أحرف قليلة»[1].

وقال أيضًا عن هذا البيت: «فالناصب لـــ(الكمى)، الفعل المراد بعد (لولا)، وتقديره: لولا تلقون الكمى، أو تبادرون، أو نحو ذلك، إلا أنَّ الفعل حُذِفَ بعدها»[2].

وقدَّر الزجاجي هذا البيت بقوله: «يريد: (لولا) تَعُدُّون الكمى المـــُقنعا»[3].

وقد خالف ابن هشام تأويل النحويين بقوله: «وقول النحويين (لولا تعدون) مردود؛ إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي، وإنما قال تعدون على حكاية الحال»[4].

وفهمت قلته من سيبويه عندما أنَّه سأل الخليل عن قول الشاعر:

ألا رجـــلاً جـــزاه اللهُ خـــيرًا يَدُلُ على مُحَصِلةٍ تَبيتُ[5]

قال سيبويه: «زعم –أي الخليل– أنَّه ليس على التمني، ولكنه بمنـــزلة قول الرجل: (فهلاَّ خيرًا من ذلك)، كأنَّه قال: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيرًا»[6]، فيفهم منه قلة مجيء الاسم بعد (ألا)؛ إذ إنه خلافٌ للأصل الكثير.

وقال ابن هشام عن هذا البيت: «التقدير عنده: (ألا تروني رجلاً هذه صفقته) فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنَّه حُذف على شريطة التفسير، أي: ألا جزى الله رَجُلاً خير»[7].

وأشار إلى قلته عبد القاهر الجرجاني إذ قال بعد ذكره للبيت: «الاسم بعد (لولا) هذه

(١) المسائل العسكرية ص: ١١٢.

(٢) إيضاح الشعر ص: ٥٧.

(٣) الجمل في النحو ص: ٣١١.

(٤) مغني اللبيب: ٢٧٥/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس، بلا نسبة في الكتاب: ٣٠٨/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٣/٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠١/٣، والمقاصد الشافية: ٢٠٣/٦، والخزانة: ٥١/٣، ذكر السيرافي أنَّ هذا البيت يروى: (مُخلَّصة)، انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٣/٨. ومحصلة: هي المرأة التي تحصل تراب المعدن. انظر: الخزانة: ٥٤/٣.

(٦) الكتاب: ٣٠٨/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٦٩/١.

لا يرتفع بالابتداء، من حيث كان معناها التحضيض، والتخصيص يقع على الفعل»[1]، مُشيرًا بأنَّ ذلك خلاف الأصل.

وقال الزمخشري عنه: «وإنْ وقع بعدها اسم منصوب، أو مرفوع، كان بإضمار رافع، أو ناصب، كقولك: لمن ضَرَبَ قومًا: (لولا زيدًا)، أي: لولا ضربته»[2].

فيكون على تقدير الفعل مؤخرًا، وبمثله قال الرضي إذ ذكر أنَّ قولهم: هلاَّ زيدًا، يجوز أن يكون بتقدير: هلاَّ زيدًا ضربته[3].

قال المرادي عن (ألا): «وهي مختصة بالأفعال. . . ، وإن وليها اسم فعلى إضمار فعل»[4].

ومنه قول الشاعر:

الآن بَعْــدَ لَجَــاجَتِي تَلْحُــونني هَلَّا التَّقَدَّمُ والقلوبُ صِحَاحُ[5]

ذكر الفرَّاء جواز نصب (التَّقَدَّمُ) بفعلٍ محذوف[6].

وقال ثعلب عن هذا البيت: «والنصب معناه: هلاَّ تقدَّمتُم»[7]، إذ إنَّ النصب عنده بتقدير الفعل: تقدمتم.

ومجيء أدوات التحضيض بعدها الاسم على تأويل ذلك بتقدير فعل قد أجمع عليه النحويون كالسيرافي[8]، وابن الشجري[9]، والخوارزمي[10]، وابن يعيش[11]، وابن

(١) انظر: المقتصد: ٢١٨/١.

(٢) المفصل ص: ٤٣٢.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٤٣/٤.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص: ٣٨٢.

(٥) البيت من الكامل، بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٩٨/١، ومجالس ثعلب ص: ٦٠، وفي المقاصد الشافية برواية: (يَلْحَيْنَنِي): ٢٠٣/٦، والمقاصد النحوية: ٤٣٦/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن: ١٩٨/١.

(٧) مجالس ثعلب ص: ٦٠.

(٨) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٣/٨.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٢٦/١.

(١٠) انظر: التخمير: ٣٣٦/٢.

(١١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠١/٣.

الحاجب[١].

إلا ابن عصفور الذي خصه بالشعر في قوله: «وزعم بعض النحويين أنَّه يليها المبتدأ، واستدل على ذلك بأنَّ أدوات التحضيض قد يليها المبتدأ في الشعر»[٢].

كما نُسِب جواز مجيء الاسم بعدها دون شرط للكوفيين[٣].

أمَّا عن إشارة ابن مالك لقلته فقد تابعه بهذا بعض من جاء بعده من شارحي الألفية وغيرهم كابن الناظم[٤]، وابن عقيل[٥]، والشاطبي[٦]، والأشموني[٧]، إذ عبَّروا بتعبير ابن مالك نفسه، أي: المضارع المسبوق بـــ(قد).

كما أشار إلى قلته ناظر الجيش إذ ذكر أنَّ مجيء الاسم بعدها خلاف الغالب[٨].

وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[٩]، والمكودي[١٠]، والمرادي[١١]، والأزهري[١٢]، والسيوطي[١٣]، ويس الحمصي[١٤]، والصبان[١٥].

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٣٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٤٢.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ٦/٢٠٤.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٧١٧.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٠٩.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٦/٢٠٢.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ٣/٣٠٣.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/٤٤٨٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ٣/١٣١٩.

(١٠) انظر: شرح المكودي ص: ٢٦٤.

(١١) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢/١٩٢.

(١٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع: ٤/٣٥٣.

(١٤) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٣.

(١٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/١٤٧٩.

(٤٩) مسألة: قلة ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر.

أجاز العلماء صرف الممنوع من الصرف في الضرورة[١]، وقد يمنع المصروف من الصرف في الضرورة، كما في مسألتنا قال ابن مالك:

وَلاِضْطِرَارٍ أوْ تَنَاسُــبٍ صُــرِفْ ذو المَنْعِ وَالمَصْرُوفِ قَــدْ لا يَنْصَــرِفْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة ترك صرف المنصرف، قال الشاطبي عن هذا البيت: «يعني أنَّ الاسم المنصرف الباقي على أصله، قد تمنع العرب صرفه، وإنْ لم توجد فيه علتا المنع، ولكن ذلك قليل، دلَّ على ذلك قوله: (قد لا ينصرف)»[٢]، كما فسَّره المكودي بقوله: «وفُهِم من الخلاف من قوله قد لا ينصرف، فأتى بـــ(قد) التي تقتضي التقليل»[٣]. وأطلق الجواز في (الكافية الشافية) إذ قال:

وفي اضْطِرارٍ وَتَنَاسُــبٍ صُــرِفْ ما يَسْتَحِقُّ حُكْــمَ المــــُنْصَرِف
ورأْيَ أهلِ الكُوفــةِ الأخفــشُ في إجازةِ العكسِ اضطرارًا يَقتفــي
وَبَعْضُــــهُم أجـــازهُ اختيـــارًا وَلَيْسَ بِدْعًا فَدَعِ الإنْكَارا[٤]

وفي (شرح الكافية الشافية) له نصَّ على كثرته إذ قال: «صرف الاسم المستحق لمنع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف، ومنع صرف المستحق للصرف مختلف فيه، فأجازه الكوفيون، والأخفش، وأبو علي، وبقولهم أقول؛ لكثرة استعمال العرب»[٥].

و لم يتحدث عن ترك صرف المنصرف في متن (التسهيل)[٦].

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد اختلفوا في جواز ترك صرف المنصرف على قولين:

القول الأول: جواز ترك صرف ما ينصرف. واحتجوا بكثرة وروده في السماع[٧]،

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ٩٧/٢، التسهيل ص: ٢٢٣.

(٢) المقاصد الشافية: ٦٩٤/٥.

(٣) شرح المكودي ص: ٢٤٨

(٤) شرح الكافية الشافية: ٩٧/٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر: التسهيل ص: ٢٢٤.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ص: ٨٠٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٩٧، والتخمير: ١٠٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، والإيضاح في شرح المفصل:

ومن ذلك قول الشاعر:

فَمَا كَانَ حِصْــنٌ ولا حَــابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ[1]

والشاهد: منع مرداس من الصرف، وهو منصرف.

قال ابن عصفور: «فلم يصرف (مرداسًا) وهو أبوه وليس قبيلة، والرواية عندنا: (يفوقان شيخي) وشيخه هو أبوه»[2].

ومثله قول الشاعر:

ومِمَّـــــن ولَـــــدُوا عَـــــامِرُ ذُو الطُولِ وذُو العَرضِ[3]

والشاهد: منع عامر من الصرف، وهو ينصرف.

قال ابن عصفور: «فلم يصف (عامرًا)، ولم يجعله قبيلة؛ لأنَّه قد وصفه بالمذكر، فقال: (ذو الطول، وذو العرض)، ولو كان قبيلة لقال: (ذات الطول، وذات العرض)، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن عامرًا أبو القبيلة، فيجوز أن تعني به القبيلة فلا يصرف»[4].

وقد نُسَب هذا القول للكوفيين[5]، والأخفش[6]، وممن نسبه إليهم أبو سعيد السيرافي في قوله: «وقد أجاز الكوفيون، والأخفش ترك صرف ما ينصرف»[7]، كما قال به ابن

١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٧/١، وائتلاف النصرة ص: ٥٩.

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ص: ٨٤، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٤٦/٢، والإنصاف: ٣٩٩.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص: ١٠٢.

(٣) البيت من الهزج، وهو لذي الأصبع العدواني في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٤٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، الإيضاح في شرح المفصل: ١٤٩/١.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص: ١٠٢.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ص: ٨٠٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٩٧، التخمير: ١٠٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٤٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص: ١٠١، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٧/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٦/٤، وائتلاف النصرة ص: ٥٩.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٤٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/٢، وائتلاف النصرة ص: ٥٩.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢.

السَّرَّاج[١]، والفارسي[٢]، وابن برهان[٣]، وأبو الأنباري[٤]، والرضي[٥]، وابن عصفور[٦].
عصفور[٦].

القول الثاني: منع ترك صرف المنصرف في الشعر.

وحجتهم: بأن الأصل يُرجع إليه فالأصل في الأسماء صرفها، وإذا جوَّزنا ترك الصرف رددناه إلى الفرع وتركنا الأصل، كما أنَّ ذلك يؤدي إلى الالتباس بين ما ينصرف وما لا ينصرف[٧].

وأمَّا عن ما يحتج به الكوفيون فقد قالوا في قول الشاعر:

فَمَا كَانَ حِصْـنٌ ولا حَـابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ[٨]

ذكروا أنَّ الرواية الصحية عندهم هي: «يَفُوقَانِ شيخي في مَجْمَعِ»[٩].

ومن أثبت رواية المنع جعل (مرداس) قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه[١٠].

وعن قول الشاعر:

ومِمَّـــن ولَـــدُوا عَـــامِرُ ذُو الطُولِ وذُو العَرضِ[١١]

(١) انظر: الأصول في النحو: ٧٩/٢.

(٢) لم أقف على رأيه في كتبه المتوفرة لدي، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/٢، وائتلاف النصرة ص: ٥٩.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، وائتلاف النصرة ص: ٥٩. ٥٩.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٤٠٥.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٨/١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٧/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص: ١٠٤.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٤٠٥، وشرح المفصل لابن لابن يعيش: ٦٨/١.

(٨) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٩) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٥/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٤٩/١.

(١٠) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١.

(١١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

قالوا: لم يصرف عامر؛ لأنه جعله اسمًا لقبيلة، كما في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾[1]، في ثمود صرف الأول؛ لأنه جعله أبا القبيلة؛ و لم يصرف الثاني؛ لأنه جعله اسمًا للقبيلة نفسها[2].

وهذا قول: سيبويه[3]، والمبرد[4]، وأبي موسى الحامض[5]، والسيرافي[6]، وابن جني[7]، جني[7]، والقيسي[8]، والزمخشري[9]، والخوارزمي[10]، وابن يعيش[11]، وابن الحاجب[12]، الحاجب[12]، ونُسب هذا القول للبصريين[13].

والراجح: منع ترك صرف المنصرف؛ إذ إنَّ شواهد المجيزين مردودة بما ذكر أصحاب القول الثاني، كما أنَّ ترك التنوين يُخل بالمعنى ويُلْبِسُ بالمنصرف[14]، وبهذا علل ابن يعيش

(١) هود: ٦٨.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٤٠١، وشرح المفصل لابن لابن يعيش: ٦٨/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ٣٠٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٩٨/٢، والارتشاف: ٨٩٢/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٠٨٤/٨، ٤٠٨٤/٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٨/٢، وهمع الهوامع: ١٢١/١.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب: ٥٤٦/٢.

(٨) انظر: ، شرح شواهد الإيضاح للقيسي ص: ٨٠٧.

(٩) انظر: المفصل ص: ٦٣.

(١٠) انظر: التخمير: ١٠٢/١.

(١١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١.

(١٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٤٩/١.

(١٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٩٧، والتخمير: ١٠٢/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٧/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٦/٤، وائتلاف النصرة ص: ٥٩.

(١٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١.

إذ ذكر أنَّه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل: قاضي، ومع المقصور في مثل: عصا واقتضت الحال حذف أحدهما، اخْتِير حذف لام الكلمة وبقي التنوين؛ لأن حذف التنوين يوقع باللبس بخلاف الياء في قاضي، والألف في عصا[1].

وأمَّا ما أشار إليه ابن مالك في (الألفية) من قلة ترك صرف المنصرف فقد نصَّ على القلة الشاطبي إذ فسَّر كلامه بقوله: «يعني أنَّ الاسم المنصرف الباقي على أصله، قد تمنع العرب صرفه، وإنْ لم توجد فيه علتا المنع، ولكن ذلك قليل، دلَّ على ذلك قوله: (قد لا ينصرف)»[2]، والمكودي إذ فسَّره بقوله: «وفُهِم من الخلاف من قوله قد لا ينصرف، فأتى بـــ(قد) التي تقتضي التقليل»[3].

وأطلق الجواز غيرهم كابن الناظم[4]، وأبي حيان[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7]، وابن وابن عقيل[8]، وناظر الجيش[9]، والأشموني[10]، والأزهري[11]، والسيوطي[12]، والصبان[13]. والصبان[13].

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١.

(٢) المقاصد الشافية: ٦٩٤/٥.

(٣) شرح المكودي ص: ٢٤٨

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦٦١.

(٥) انظر: الارتشاف: ٨٩٢/٢.

(٦) انظر: شرح المرادي للألفية: ١١٥/٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٦/٤.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٥/٢.

(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٠٨٢/٨.

(١٠) انظر: شرح الأشموني: ١٧٤/٣.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٨/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع: ١٢٠/١.

(١٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٤٧/٣.

(٥٠) مسألة: قلة نصب الاسم على الاختصاص في غير (أيّ).

من أساليب الاختصاص أن تأتي بـــ(أيُّها) المختصة بالنداء من غير حرف النداء؛ لأن الباعث إمَّا أن يكون: فخرًا، أو تواضعًا، أو زيادة بيان، وليس تنبيها[١]، قال ابن مالك في باب الاختصاص:

الاْخْتِصَـــاصُ كَنِـــدَاءٍ دُونَ (يَـــا) كَأَيُّهَـــا الْفَتَـــى بـــإِثْر أَرْجُونِيَـــا

وَقَدْ يُـــرَى ذَا دُونَ (أيّ) تِلْـــوَ (أَلْ) كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَـــنْ بَـــذَلْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة نصب الاسم على الاختصاص دون (أيُّ)، وأطلق الجواز في (الكافية الشافية)[٢]، وفي (شرح الكافية الشافية)[٣] له، وفي متن (التسهيل)[٤]، وفي(شرح التسهيل)[٥] له، إذ ذكر أنَّ (أيًّا) قد يقوم مقامها الاسم المنصوب المنصوب المعرف بـــ(أل)، أو الإضافة، أو العلم، أو الضمير المخاطب.

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد أشار الزمخشري إلى قلته؛ إذ ذكر أن الأصل أن يكون الاختصاص بـــ(أيَّ) ثم قال: «ومما يُجْرَى هذا المجْرَى قولهم: (إنَّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا)، و(نحن آلَ فلانٍ كرماءُ)»[٦]، أي: أنَّه أقل من (أيَّ) في كلامهم.

وكذا الرضي إذ أشار إلى أن الاختصاص بغير (أيَّ) خلاف الأصل بقوله: «وقد يقومُ مقام (أيَّ) المذكور، اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إمَّا معرف باللام نحو: (نحن العرب أقرى للنُزل)، أو مُضاف»[٧].

وعن الاختصاص بغير (أيَّ) قال سيبويه: «وذلك قولك: (إنَّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا وكذا)، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر، ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في

(١) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٣، وشرح التسهيل: ٣/٤٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/٤٣١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٥٧.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٢/٥٨.

(٤) انظر: التسهيل ص: ١٩١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣٤.

(٦) المفصل ص: ٩٥.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٤٣٢.

النداء»[1].

وعن قولهم: (إنَّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا وكذا) قال صدر الأفاضل الخوارزمي: «معشرَ العربِ منصوب على الاختصاص كأنَّه لمـــَّا قال: (إنَّا) قِيل: من أنتم؟ قال معشرَ العربِ؛ أي: أعني معشرَ العربِ»[2].

وقال ابن يعيش عن الاختصاص بغير (أيّ): «اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعلٍ مُضمر غير مستعمل إظهاره، وليس بنداء على الحقيقة؛ بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضم كما يُبنى الاسم المفرد في النداء على الضم»[3].

وقد ذكر الشاطبي أن ابن مالك اشترط شرطًا لم يذكره النحويون، ولا هو مما يساعد عليه كلام العرب وهو اشتراطه دخول (أَلْ)[4]، في قوله:

وَقَدْ يُـــرَى ذَا دُونَ (أيّ) تِلْـــوَ (أَلْ) كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَـــذَلْ

والصحيح أنَّ العرب تنصب على الاختصاص أحد ثلاثة أشياء[5]، وهي:

١- ما كان معرفًا بـــ (أَلْ)، ومثَّل له سيبويه[6]، وغيره[7]، بقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ذكر الرضي أنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو: (نحنُ العربَ) لأنَّه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للأَّم،

(١) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٣.

(٢) التخمير: ١/١٩٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٩.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٥/٤٧١، والصحيح أنَّ رأي ابن مالك جواز أنْ يقوم مقام (أيًا) الاسم المنصوب المعرف بـــ(أل)، أو الإضافة، أو العلم، أو الضمير المخاطب، ولم يشترط المعرف بـــ(أل)، انظر: التسهيل ص: ١٩١، وشرح التسهيل: ٣/٤٣٤.

(٥) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٤، والمفصل ص: ٩٥، والأصول في النحو: ١/٣٦٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨/٤٢، وشرح ابن الناظم ص: ٦٠٥، المقاصد الشافية: ٥/٤٧١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/٣٦٦٧، وشرح المكودي ص: ٢٣٠، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/١٩١.

(٦) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٤.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨/٤٢، والمفصل ص: ٩٥، التخمير: ١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٩.

كما قد يأتي الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب[١]، نحو: (سبحانك الله العظيمَ).

والمختص المعرف بـــ(أل) هو الذي خصَّه ابن مالك بالاختصاص في الألفية.

٢- ما كان مضافًا إلى ما هو معرفًا بـــ (ألْ) ومثَّل له سيبويه[٢]، وغيره[٣]، بقولهم: إنَّا معشرَ الصعاليكِ لا قُوةَ بنا على المروءةِ.

٣- العلم، والمضاف إلى العلم نحو قول الشاعر:

إنَّـــا بَـــني مِنْقَـــرٍ ذَوُو حَسَـــبٍ فينا سَراةُ بني سَعْدٍ ونادِيَها[٤]

بتقدير: أخص، أو أعني، وبني منقر منصوب على الاختصاص بالفخر.

قال السيرافي: «وإنَّما اختص الاسم ههنا ليُعرف بما حُمِل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار»[٥].

أمَّا ما فُهِم من ابن مالك من قلة نصب الاسم غير (أيٌّ) على الاختصاص فقد انفرد بمتابعته ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) كالشاطبي إذ قال في شرحه لكلام ابن مالك: «يعني أنَّه قد يوجد في كلام العرب هذا الاختصاص دون أن يُؤْتي فيه بـــ(أي) المذكورة، وذلك قليل، ولذلك قيده بـــ(قد)، وقلته بالنسبة إلى كثرته بـــ(أي)»[٦].

وأطلق الجواز غيره كابن الناظم[٧]، وأبي حيان[٨]، وابن عقيل[٩]، والمرادي[١٠]، وناظر وناظر الجيش[١١]، والمكودي[١٢]، والأشموني[١٣]، والأزهري[١]، ويس الحمصي[٢]،

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/١.
(٢) انظر: الكتاب: ٢٣٤/٢.
(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٢/٨، والمفصل ص: ٩٥، التخمير: ١٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٩/٢، وخزانة الأدب: ٣٠٦/٨.
(٤) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن الأهتم، في الكتاب: ٢٣٣/٢، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٢/٨، شرح المفصل لابن يعيش: ١٩/٢.
(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٣/٨.
(٦) المقاصد الشافية: ٤٧١/٥.
(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٦٠٥.
(٨) انظر: الارتشاف: ٢٢٤٨/٥.
(٩) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٢/٢.
(١٠) انظر: شرح المرادي للألفية: ٣٧/٢.
(١١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٦٦٧/٧.
(١٢) انظر: شرح المكودي ص: ٢٣٠.
(١٣) انظر: شرح الأشموني: ٨٢/٣.

والصبان[٣].

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٩١/٢.
(٢) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١٩١/٢.
(٣) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ١٢٢٢/٣.

(٥١) قلة حذف (الفاء)، و(الواو) العاطفتين مع المعطوف فيهما.

العطف بالحروف هو أن يتوسط بين التابع وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ ليشتركا في الحكم الإعرابي، نحو: قام زيدٌ ومحمدٌ[١]، ومن حروف العطف (الواو) وهو لمطلق الجمع؛ إذ لا تفيد ترتيبًا[٢]، ومن حروف العطف أيضًا (الفاء) وتدل على أنَّ الثاني بعد الأول بلا مهلة[٣]، وقد تُحذف (الفاء)، و(الواو) العاطفتين مع المعطوف فيهما كما قال ابن مالك:

وَالفَاءُ قَدْ تَحذَفُ مَــعْ مــا عَطَفَــتْ وَالوَاوُ إذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَــرَدَتْ

بِعَطْــفِ عَامِــلٍ مُــزَالٍ قَــدْ بَقــي مَعْمُولُــه دفَعًــا لِــوَهْمٍ اتُّقِــي

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة حذف (الفاء)، و(الواو) العاطفتين مع المعطوف فيهما، وكذا رأيه في (الكافية الشافية)؛ إذ بيت (الألفية) هو نفسه بيت (الكافية الشافية) حيث قال:

وَالفَاءُ قَدْ تَحْذَفُ مَعْ مَــا عَطَفَــتْ وَالوَاوُ إذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَــرَدَتْ

بِعَطْــفِ عَامِــلٍ مُــزَالٍ قَــدْ بَقــي مَعْمُولُه دفَعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي[٤]

وأشار إلى القلة أيضًا في متن (التسهيل) إذ قال: «قد تُحذف (الواو) مع معطوفها، ودونه، وتشاركها في الأول (الفاء). . . ، ويُغنِي عن المعطوف عليه، المعطوف بـــ(الواو) كثيرًا، بـــ(الفاء) قليلاً»[٥].

وأطلق الجواز في (شرح الكافية الشافية)[٦] له، وفي (شرح التسهيل)[١] له.

---

(١) انظر: المفصل ص: ٤١٤.

(٢) انظر: حروف المعاني للزجاجي ص: ٣٦، وسر صناعة الإعراب: ٦٣٢/٢، والجنى الداني في حروف المعاني ص: ١٥٨، مغني اللبيب: ٣٥٦/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ص: ٣٩، وسر صناعة الإعراب: ٦٣٢/٢، والجنى الداني في حروف المعاني ص٦١، ومغني اللبيب: ١٦١/١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٧/٢.

(٥) انظر: التسهيل ص: ١٧٨.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٤/٢.

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فلم يصرحوا أو يشيروا إلى قلة حذف حرف العطف مع المعطوف، لكنَّهم بحسب اطلاعي ذكروا جواز الحذف خروجًا عن الأصل إذا لم يُلبس، وكل ما يخالف الأصل فهو قليل بالنسبة للأصل.

ومن حذف حرف العطف (الفاء) مع المعطوف قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[٢].

قال القراء عن هذه الآية: «معناه: -والله أعلم- فضرب فانفجرت، فَعُرِف بقوله: (فانفجرت) أنه قد ضَرَب، فاكتفى بالجواب؛ لأنه أدَّى المعنى. . . ، ومثله في الكلام أن تقول: (أنا الذي أمرتُكَ بالتجارةِ فاكتسبتَ الأموال)، فالمعنى: فَتَجرتَ فاكتسبتَ»[٣].

قال السمين الحلبي عن هذه الآية: «قوله: (فانفلق) قبله جملة محذوفة، أي: فضرب فانفلق، وزعم ابن عصفور أنَّ المحذوف إنَّما هو (ضَرَبَ) وفاءُ انفلق، وأنَّ (الفاء) الموجودة هي فاء (فضَرَبَ) فأبقى كل ما يدلُ على المحذوف، أبقى (الفاء) من (فضَرَبَ) لتدل على (ضَرَبَ)، وأبقى (انفلق)؛ لتدل على (الفاء) المتصلة به، وهذا كلامٌ متهافتٌ»[٤].

وأما (الواو) نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾[٥]، قال الزجاج عن هذه الآية: «ولم يقل تقيكم البرد؛ لأن ما وقى من الحر وقى من البرد»[٦].

قال السمين الحلبي عن هذه الآية: «قوله: (تقيكم الحر) قيل: حُذِف المعطوف لفهم المعنى، أي: والبرد»[٧]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ﴾[٨]، قال الأخفش عن

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧٩.

(٢) الشعراء: ٦٣.

(٣) انظر: معاني القرآن: ١/٤٠-٤١.

(٤) الدر المصون: ٨/٥٢٧.

(٥) النحل: ٨١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٣/١٧٦.

(٧) الدر المصون: ٧/٢٧٦.

(٨) البقرة: ١٨٥.

هذه الآية: «وهو معطوف على ما قبله، كأنَّه قال: ويريد لتكملوا العدة»[١].

وقد تابع الأخفش بهذا التأويل أبو جعفر النحاس[٢]، إذ جعل (لتكملوا العدة) معطوفًا معطوفًا على ما قبله، كأنه قال: (ويريد بكم لتكملوا)، ووضَّحه الزمخشري إذ قال عن هذه الآية: «معطوفًا على علةٍ مقدرةٍ، كأنَّه قيل: لتعملوا ما تعملون، ولتكملوا العدة، أو على اليسر، كأنَّه قيل: يريد الله بكم اليسر، ويريد بكم لتكملوا»[٣].

والسمين الحلبي إذ قال: «قوله: (ولتكملوا) في هذه اللام ثلاثةُ أقوال: أحدها: أنها زائدة في المفعول به في قولك: (ضربْتُ لزيدٍ)، (أنْ) مقدرةٌ بعدها تقديرُه: (ويريد أن تكملوا العِدَّة)، أي: تكميل، فهو معطوف على اليسر»[٤].

وعن إشارة ابن مالك إلى قلة هذا الحذف فقد تابعه بالقول بالقلة بعض من جاء بعده من شارحي (الألفية) وغيرهم كابن الناظم إذ عبَّر بتعبير ابن مالك نفسه في قوله: «وقد تحذف (الفاء) مع المعطوف بها إذا أمن اللبس وكذلك (الواو)»[٥].

أشار المرادي إلى قلة حذف (الفاء) إذ قال: «وقال بعضهم: لا يجوز حذفها إلا في ضرورةٍ، أو ندور»[٦]، ولم يُشرْ إلى قلة حذف (الواو)، و(الفاء) في شرحه لـــ(الألفية) إذ أطلق الجواز فيهما[٧].

ونصَّ الشاطبي على قلته، إذ فسر كلام ابن مالك بقوله: «ويدلُ على أنَّه قليل إتيانه بـــ(قد) إذ عادته أنَّه لا يأتي بها إلا إيذانًا بالقلةِ، وذلك صحيح هنا، إذ ليس في النقل

(١) معاني القرآن: ١/٣٥٠.
(٢) انظر: إعراب القرآن: ١/٩٦.
(٣) انظر: الكشاف: ١/١٣٩.
(٤) انظر: الدر المصون: ٢/٢٨٥.
(٥) شرح ابن الناظم ص: ٥٤٧.
(٦) الجنى الداني في حروف المعاني ص٦٩.
(٧) انظر: شرح المرادي للألفية: ١/٦٢٤.

كثرةٌ»[1].

والمكودي إذ قال: «وفُهِم من قوله: (وقد تُحذف) أنَّ ذلك قليل»[2].

وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5]، والأشموني[6]، والأزهري[7]، والسيوطي[8]، ويس الحمصي[9]، والصبان[10].

(١) المقاصد الشافية: ١٦٢/٥.

(٢) شرح المكودي ص: ٢٠٨.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٩٨٣/٤.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ١٨٩/٢.

(٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٥٠٦/٧.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٣٩٧/٢.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٥٣/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع: ٢٧٤/٥.

(٩) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١٥٤/٢.

(١٠) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١١٩/٣.

(٥٢) مسألة: قلة حذف العامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله.

سبق الحديث عن حروف العطف في المسألة السابقة، كما سبق الحديث عن حذف (الواو) مع المعطوف[١]، أما عن حذف عامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله فقد قال ابن ابن مالك:

وَالفَاءُ قَدْ تَحذَفُ مَعْ مـــا عَطَفَـــتْ وَالوَاوُ إذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَـــرَدَتْ

بِعَطْـــفِ عَامِـــلٍ مُـــزَالٍ قَـــدْ بَقِـــي مَعْمُولُـــه دفَعًـــا لِـــوَهْمٍ اتُّقِـــي

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة حذف العامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله، وكذا رأيه في (الكافية الشافية)؛ إذ بيت (الألفية) هو نفسه بيت (الكافية الشافية) حيث قال:

وَالفَاءُ قَدْ تَحْذَفُ مَعْ مَـــا عَطَفَـــتْ وَالوَاوُ إذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَـــرَدَتْ

بِعَطْـــفِ عَامِـــلٍ مُـــزَالٍ قَـــدْ بَقِـــي مَعْمُولُه دفَعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي[٢]

وأشار إلى القلة أيضًا في متن (التسهيل) وأشار إلى القلة بقوله: «ويجوز أن يُعطف بها بعض متبوعًا تفصيلاً، وعاملٌ مُضمر على ظاهر»[٣].

وأطلق الجواز في (شرح الكافية الشافية)[٤] له.

أمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن وقفت على أقوالهم–فلم يشيروا إلى قلة حذف العامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله لكنهم حكموا عليه بالجواز خلافًا للأصل كالمسألة السابقة، وهذا يفهم منه قلته بالنسبةِ إلى الأصل الكثير.

وقد اختلفوا في عامل المعطوف على قولين:

القول الأول: أن المعطوف عُطف بعاملٍ محذوف، وقد استغنى عنه بمعموله.

وهذا قول الفرَّاء[١]، وسيبويه[٢]، والسيرافي[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وابن

(١) التسهيل ص: ١٧٤-١٧٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٧/٢.

(٣) انظر: التسهيل ص: ١٧٨.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢٤/٢.

الشجري[٦]، والجرجاني[٧]، وابن يعيش[٨]، والرضي[٩]، وهذا القول منسوب لجماعة من الكوفيين، والبصريين[١٠].

وحجتهم: أن معنى الأول يصلح للثاني، واشترطوا أن لا يخرج عن مقصده فجاز الاستغناء بالأول عن الثاني[١١]، قال ابن الشجري عن الحذف: «وأقول إنَّ هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه، ولا يخرج به عن المراد بالأول»[١٢].

ففي (الإيمان) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾[١٣]، جعلها أصحاب هذا القول بتقدير: تبوؤا الدار، واعتقدوا الإيمان[١٤]، وعند ابن الشجري بتقدير: وأحبوا الإيمان[١٥].

ومنه قول الشاعر:

يا ليـــت زَوجَـــكَ قـــد غـــدا مُتَقَلِدًا سيْفًا ورُمْحَا[١٦]

(١) انظر: الارتشاف: ١٩٨٣/٤، وشرح المرادي: ٦٢٥/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٤٦/٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٣/١٠

(٤) انظر: الإيضاح ص: ١٦٩، والمسائل البصريات: ٦٣٤/١.

(٥) انظر: الخصائص ص: ٥٩١.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٢٧/١-٤٢٨.

(٧) انظر: المقتصد: ٦٦٢/١.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٢.

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٩/٢.

(١٠) انظر: الارتشاف: ١٩٨٣/٤، وشرح المرادي للألفية: ٦٢٥/١.

(١١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨٢/٣-٨٣، والمقتصد: ٦٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٩/٢، وشرح المرادي للألفية: ٦٢٦/١.

(١٢) أمالي ابن الشجري: ٨٣/٣.

(١٣) الحشر: ٩.

(١٤) انظر: الدر المصون: ٢٨٥/١٠.

(١٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨٣/٣.

(١٦) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى، في المقتضب: ٥٠/٢، والإيضاح ص: ١٦٩، والمسائل البصريات: ٦٣٤/١، والخصائص ص: ٥٩١، وأمالي ابن الشجري: ٨٢/٣، والمقتصد: ٦٢٢/١.

وجعل الفارسي هذا البيت بتقدير: متقلدًا سيفًا، وحاملاً رمحًا؛ لأنك لا تقول تقلدت رمحًا؛ لتعذر حمله عليه[1].

وبهذا قدَّره ابن جني[2]، وعبد القاهر الجرجاني[3]، وابن يعيش[4]، والرضي[5].

القول الثاني: أن المعطوف عُطِف على الأول عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة.

وهذا قول أبي عبيدة[6]، والأصمعي[7]، واليزيدي[8]، والجرمي[9]، والمازني[10]، والمبرد[11].

وحجتهم: أنه لا حاجة للتكرار، أو تقدير العامل؛ لأن المتكلم بيَّن معناه، قال المبرد عن مثل الأسلوب: «وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه؛ لأنَّ المتكلم بيَّن به ما في الآخر، إذا كان لفظه مخالفًا»[12]، ثم مثَّل له بقول الشاعر:

يا ليـــت زَوجَـــكَ قـــد غـــدا مُتَقَلِدًا سيْفًا ورُمْحَا[13]

ثم شرحه بقوله: «لأنَّ معنى المتقلِّد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظٌ واحد»[14].

والراجح: القول الأول -المعطوف عُطف بعاملٍ محذوف-؛ لأنه في مثل قول الشاعر:

(١) انظر: الإيضاح ص: ١٦٩، والمسائل البصريات: ٦٣٤/١.

(٢) انظر: الخصائص ص: ٥٩١.

(٣) انظر: المقتصد: ٦٦٢/١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٢.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٩/٢.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٩٨٣/٤، وشرح المرادي للألفية: ٦٢٥/١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٩٨٣/٤.

(٨) انظر: الارتشاف: ١٩٨٣/٤.

(٩) انظر: شرح المرادي للألفية: ٦٢٥/١.

(١٠) انظر: شرح المرادي للألفية: ٦٢٥/١.

(١١) انظر: المقتضب: ٥٠/٢.

(١٢) المقتضب: ٥٠/٢.

(١٣) سبق تخريج هذا البيت.

(١٤) المقتضب: ٥٠/٢.

يا ليـــت زَوجَـــكَ قـــد غـــدا مُتَقَلِدًا سيْفًا ورُمْحَا[1]

الرمح لا يصح أن يكون متقلدًا، فهنا لابد من تقديرِ عامل له، وهو: حاملاً.

وعن إشارة ابن مالك قلة حذف العامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله فقد تابعه بالقول بالقلة بعض ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) وغيرهم كالشاطبي إذ نصَّ على قلته في تفسيره لكلام ابن مالك إذ قال: «ويدلُ على أنَّه قليل إتيانه بـــ(قد) إذ عادته أنَّه لا يأتي بها إلا إيذانًا بالقلةِ، وذلك صحيح هنا، إذ ليس في النقل كثرةٌ»[2].

والمكودي إذ قال: «وفُهِم من قوله: (وقد تُحذف) أنَّ ذلك قليل»[3].

وأطلق القول بالجواز غيرهما كابن الناظم[4]، وأبي حيان[5]، وابن هشام إذ ذكر أن (الواو) تنفرد عن حروف العطف بخمسة عشر حكما، ثم ذكر جواز عطف (الواو) لعاملٍ محذوف: «عطف عاملٍ محذوف وبقي معموله على آخر مذكور يجمعهما معنى واحد»[6]، واحد»[6]، والمرادي[7]، وابن عقيل[8]، وناظر الجيش[9]، والأشموني[10]، والأزهري[11]، والسيوطي[12]، ويس الحمصي[13]، والصبان[14].

(١) سبق تخريج هذا البيت.

(٢) المقاصد الشافية: ١٦٢/٥.

(٣) شرح المكودي ص: ٢٠٨.

(٤) شرح ابن الناظم ص: ٥٤٩.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٩٨٣/٤.

(٦) مغني اللبيب: ٣٥٧/٢.

(٧) انظر: شرح المرادي للألفية: ٦٢٤/١.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل: ١٨٩/٢.

(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٥٠٦/٧.

(١٠) انظر: شرح الأشموني: ٣٩٧/٢.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٥٣/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع: ٢٧٤/٥.

(١٣) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١٥٤/٢.

(١٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١١٩/٣.

(٥٣) مسألة: قلة مجيء (أو) بمعنى (الواو).

الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين[١]، وقد تأتي بمعنى (الواو) كما ذكر ابن مالك في قوله:

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة مجيء (أو) بمعنى (الواو)، لتعبيره بـ(ربما)، وعندما ننظر لـ(الكافية الشافية) نجد أنَّ كلامه في (الألفية) ما هو إلا إعادة لما ذكره في (الكافية الشافية) إذ قال:

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا[٢]

وأشار إلى القلة في (شرح الكافية الشافية) له، إذ فسَّر قوله: (**وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ**) بقوله: «على أن (أو) قد تقع، وذلك إذا أمن اللبس» قوله: تقع، أي: بمعنى الواو[٣].

وأطلق الجواز في (شرح التسهيل)[٤] له، ونصَّ على كثرته في متن (التسهيل)[٥].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فلم يشِرْ أحدٌ منهم إلى قلة مجيء (أو) بمعنى (الواو)، وقد منعه فريقٌ منهم، وأجازه آخرون، **والتفصيل في الخلاف على قولين:**

القول الأول: جواز مجيئها بمعنى (الواو) إذا أمن اللبس.

وحجتهم: مجيئها بمعنى (الواو) في القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[٦]، أي: وكفورا[٧].

---

(١) انظر: المفصل ص: ٤١٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٩/٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٥/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١٢/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٦٤/٣.

(٥) انظر: التسهيل ص: ١٧٦.

(٦) الإنسان: ٢٤.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص: ١٩، ٣٨٣، وائتلاف النصرة ص: ١٤٩.

ونصَّ أبو عبيدة معمر بن المثنى على أن (أو) في هذه الآية بمعنى (الواو) بقوله: «ليس هاهنا تخيير، أراد آثمًا وكفورًا»[1].

كما نُسب للأخفش جواز مجيئها بمعنى (الواو)[2].

ومما يُحتج لأصحاب هذا القول قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3]، قال ثعلب عن هذه الآية: «الفرَّاء يقول: بل يزيدون، وغيره يقول: ويزيدون عندكم»[4].

كما قال ابن جني عن هذه الآية: « ومن ذلك قراءة محمد بن جعفر: (وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون) هكذا هي، ليس فيها أو»[5]، كما ذكر الزمخشري أنَّ هذه الآية قُرِئت قُرِئت بـــ(الواو) أي: (ويزيدون)[6]، وبهذا قال السمين الحلبي[7].

ونَسَبَ ابن جنِّي إلى قطرب أنه يرى (أو) في هذه الآية بمعنى (الواو)[8]، ومن مجيء (أو) بمعنى (الواو) قول الشاعر:

قَالتْ ألا لَيْتَما هَذا الحَمَـــامُ لَنـــا إلى حَمَامَتِنا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[9]

بتقدير: إلى حمَامَتِنا ونِصْفُهُ[10].

وقول الآخر:

أَثَعْلَبَـــةَ الفَـــوارِسَ أو رياحًـــا عدَلت بِهم طُهيةَ والخشابَا[11]

(١) مجاز القرآن: ١٧٥/٢، ٢٨٠.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٩٩١/٤، وشرح المرادي للألفية: ٦١٠/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٤٦/٢.

(٣) الصافات: ١٤٧.

(٤) مجالس ثعلب ص: ١١٢.

(٥) انظر: المحتسب: ٢٢٦/٢.

(٦) انظر: الكشاف: ١٣٣٧/٤. وهذه القراءة في المحتسب: ٢٢٦/٢، والمحرر الوجيز: ٤٨٧/٤.

(٧) انظر: الدر المصون: ٣٣٢/٩.

(٨) انظر: الخصائص ص: ٦١١.

(٩) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٢٤، والكتاب: ١٣٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٩٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٨٣.

(١٠) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٨٤.

(١١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص: ٦٦، والكتاب: ١٠٢/١، ومجاز القرآن: ١٥٧/٢، وأمالي ابن

بتقدير: الفَوارِسَ ورياحًا[1].

وقال بهذا القول الجرمي[2]، وثعلب[3]، وابن الشجري[4]، والعكبري[5]، وابن يعيش[6]، والرضي[7]، واليزيدي[8]، ونسب هذا الرأي للكوفيين[9].

القول الثاني: منع مجيئها بمعنى (الواو).

وحجتهم: بأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد شيئين على الإبهام بخلاف (الواو) التي للجمع بين الشيئين، وخرجوا أدلة أصحاب القول الأول على الشك أو التخيير[10].

فأما عن قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[11]، قال الزجاج عن هذه الآية: «(أو) ههنا أوكد من (الواو)؛ لأن (الواو) إذا قلتَ: لا تطع زيدًا وعمرًا، فأطاع أحدهما كان غير عاصٍ؛ لأنه أمره ألا يطيع الاثنين، فإذا قال: ولا تطع آثمًا أو كفورا فـــ(أو) قد دلت على أنَّ كل واحد منهما أهل لأن يُعصى»[12]، وبهذا التأويل قال أبو جعفر النحاس[13].

الشجري: ٧٤/٢.

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨٠/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٩٩١/٤، وشرح المرادي للألفية: ٦١٠/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٤٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٨/٥.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ص: ١١٢.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧٣/٣.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص: ١٩.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٨.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠١/٤.

(٨) ائتلاف النصرة ص: ١٤٩.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧٣/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٣٤/١، والارتشاف: ١٩٩١/٤، والمقاصد الشافية: ١٢١/٥، وشرح التصريح على التوضيح: ١٤٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٨/٥.

(١٠) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٨٤، ٣٨٥.

(١١) الإنسان: ٢٤.

(١٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٥/٥.

(١٣) انظر: إعراب القرآن: ٦٩/٥.

كما ذكر ابن الحاجب أن المعنى قبل النهي: لا تُطِع واحدًا منهما (آثمًا أو كفورا)، فلما جاء النهي ورد على ما كان ثابتًا في المعنى فلم يصح تأويلها (لا تطع آثمًا وكفورا)[1].

وعن قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2]، قال ابن جني: «فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفرَّاء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنَّها بمعنى (الواو)، لكنها عندنا على بابها في كونها شكًّا، وذلك أن هذا كلامٌ خَرَجَ حكاية من الله عزَّ وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون»[3].

ومنع مجيئها بمعنى (الواو) سيبويه[4]، والمبرد[5]، والزجاجي[6]، وابن جني[7]، وأبو بكر بكر الأنباري[8]، وابن الحاجب[9]، وابن عصفور[10]، ونسب هذا القول للبصريين[11].

والراجح: منع مجيء (أو) بمعنى (الواو)؛ لاختلاف المعنى؛ لأنَّك إذا قلت: جالس الحسن وابن سيرين، لم يجز لك مجالسة أحدهما دون الآخر، وإذا قلت: جالس الحسن أو ابن سيرين جاز لك أن تجالسهما معًا، أو تجالس أحدهما[12]. وأما عن إشارة ابن مالك إلى قلة مجي (أو) بمعنى (الواو) فقد نصَّ على القلة ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) الشاطبي إذ قال: «وأمَّا مُعاقبتها لـــ(الواو) فهو قليل كما نبَّه عليه-أي الناظم- بـــ(ربما)»[13].

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢١٢.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) الخصائص ص: ٦١١.

(٤) انظر: الكتاب: ٣/١٨٨.

(٥) انظر: المقتضب: ١/١٤٩.

(٦) انظر: الجمل في النحو ص: ٣٥٥، ١٨.

(٧) انظر: الخصائص ص: ٦١١.

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٨٤، ٣٨٥.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢١٢.

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٣٤.

(١١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٨٣، والمقاصد الشافية: ٥/١٢١.

(١٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/٢٠٥، وإعراب القرآن: ٥/٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٣٤.

(١٣) المقاصد الشافية: ٥/١٢١.

والأشموني إذ قال في التنبيهات بعد شرحه لكلام ابن مالك: «أفْهَمَ قوله: (ربما) أنَّ ذلك قليلٌ مطلقًا»[1]. وأطلق الجواز غيرهما كابن الناظم[2]، وأبي حيان[3]، وابن عقيل[4]، والمرادي[5]، وناظر الجيش[6]، والمكودي[7]، والأزهري[8]، والسيوطي[9]، والصبان[10].

والصبان[10].

(١) شرح الأشموني: ٣٨٢/٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٥٣٤.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٩٩١/٤.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ١٨٢/٢.

(٥) انظر: شرح المرادي للألفية: ٦١٠/١.

(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٤٥٣/٧.

(٧) انظر: شرح المكودي ص: ٢٠٥.

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٤٦/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٢٤٨/٥.

(١٠) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٠٧/٣.

(٥٤) مسألة: قلة مجيء (الكاف) للتعليل.

الأصل في (الكاف) أن تكون للتشبيه[١]، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ﴾[٣]، ونحو: محمدٌ كالأسدِ، وقد تأتي للتعليل كما في قول ابن مالك:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة مجيء (الكاف) للتعليل، وفي (الكافية الشافية) إذ نجد أنَّ ما ذكر في (الألفية) تكرار لما نصَّ عليه في (الكافية الشافية)؛ إذ قال فيها:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ[٤]

وفي متن (التسهيل) قيد إفادتها للتعليل بكفها بـــ(ما)، وأشار إلى قلة ذلك بقوله: «وقد تُحْدِثُ في (الكاف) معنى التعليل»[٥].

وأطلق الجواز في (شرح التسهيل) له[٦].

ونصَّ على كثرة مجيئها للتعليل في (شرح الكافية الشافية) له إذ قال: «كون (الكاف) الجارة حرف تشبيه هو المشهور، ودلالتها على التعليل كثيرة»[٧].

وأمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن اطَّلعت على كلامهم– فلم يشيروا إلى قلة مجيئها للتعليل، لكنَّ معنى القلة متضمن في كلامهم؛ إذ إنَّ مجيئها للتعليل عندهم خلاف الأصل – معنى التشبيه–، وقد اختلفوا في جواز مجيء (الكاف) للتعليل على ثلاثة أقول:

القول الأول: جواز مجيء (الكاف) للتعليل مطلقًا.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٨/١.

(٢) البقرة: ١٩.

(٣) الحشر: ١٦.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٨/١.

(٥) انظر: التسهيل ص: ١٤٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ١٧٣/٣.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٨/١.

نسب أبو حيان هذا القول لبعض النحويين[1]، كما نسبه ابن هشام لقوم[2]، ومنهم ابن برهان إذ قدَّر قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[3]، بمعنى التعليل، فتكون الآية بمعنى: أعجب؛ لأنه لا يفلح الكافرون[4].

والزمخشري إذ ذكر أنَّ (الكاف) في الآية السابقة يجوز أن تكون بمعنى (لأن)[5]، كما قال بتأويل (الكاف) بمعنى التعليل السمين الحلبي[6].

وقد أشار المرادي إلى أنَّ هذا القول للأخفش إذ قال عند ذكره لمعاني (الكاف): «التعليل: ذكره الأخفش، وغيره وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾[7]».

وهذا عندي فيه نظر؛ إذ إنَّه لا دليل على أنَّ الأخفش قال بالجواز على إطلاقه، إذ فسَّر (الكاف) في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[8]، بقوله «أي: كما فعلتُ هذا فاذكروني»[9]، ويعضده أنني لم أقف على قولٍ بإطلاق الجواز للأخفش.

القول الثاني: جواز مجيء (الكاف) للتعليل بشرط دخول (ما) الكافة عليها.

أورد سيبويه حكاية عن العرب فيها إفادة الكاف للتعليل وهو قولهم كما أثبت هذا

(١) انظر: الارتشاف: ١٧١٤/٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٧٦/١.

(٣) القصص: ٨٢.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ص: ٢٠٢، وشرح التسهيل: ١٧٣/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٠٠٣/٦.

(٥) انظر: الكشاف: ١١٧٠/٣.

(٦) انظر: الدر المصون: ٦٩٧/٨.

(٧) البقرة: ١٥١.

(٨) البقرة: ١٥١-١٥٢.

(٩) معاني القرآن للأخفش: ٣٤٤/١.

المعنى سيبويه في مثل قولهم: (كما أنَّه لا يعلمُ ذلك فتجاوزَ الله عنه)[1]، إذ ذكر أنَّ سبب التجاوز هو عدم العلم، وفسَّره السيرافي بقوله: «وكذلك تقول: (تجاوز الله عنه، كما أنَّه لا يعلم)»[2].

والأخفش –كما ذكرت في القول الأول–، والفارسي إذ روى قول سيبويه وهو قوله: « سألت الخليل عن قول العرب: (انتظرني كما آتيك)، فزعم أنَّ (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرفٍ واحدٍ. . . ، والمعنى: لعلَّي آتيك»[3].

والزجاج إذ ذكر أنَّ الأجود في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا﴾[4] أن تكون (كما) معلقة بالآية بعدها وهي قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾[5]، فتكون بمعنى التعليل[6].

كما ذكر الرضي أن (الكاف) تدخل عليها (ما) فيكون لها ثلاثة معانٍ وذلك في قوله: «أن يكون (كَمَا) بمعنى (لعلَّ) حكى سيبويه عن العرب (انتظرني كما آتيك) أي: لعلَّما آتيك»[7].

ومن ذلك قول الشاعر:

لا تَشْتِمْ الناسَ كما لا تُشْتَمُ[8]

(١) انظر: الكتاب: ١٤٠/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢٥٣/٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٢٤٤/١١.

(٣) انظر: البغداديات ص: ٢٩٠.

(٤) البقرة: ١٥١.

(٥) البقرة: ١٥٢.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٩٨/١.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٢٨/٤.

(٨) نصف بيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص: ٨٣، والكتاب: ١١٦/٣، والإنصاف لمسائل الخلاف ص: ٤٧٢، والبغداديات ص: ٢٩٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣٢٧/٤.

فمعنى التعليل كون شتم الناس سببًا للشتم[1].

القول الثالث: منع مجيء (الكاف) للتعليل.

وقد نسبه ابن هشام للأكثرين[2]، ومنهم المبرد[3]، والزجاجي[4]، وابن بابشاذ[5]، وابن وابن يعيش[6]، وابن الحاجب[7]، والجزولي[8]، وابن عصفور[9]، إذ قصروا مجيء (الكاف) (الكاف) على معنى التعليل فيما -اطَّلعت عليه من مصنفاتهم.

وأمَّا عن إشارة ابن مالك إلى قلة مجيء الكاف بمعنى التعليل فقد تابعه بهذا بعض من جاء بعده من شارحي الألفية والتسهيل كابن عقيل[10]، إذ عبَّر بتعبير ابن مالك نفسه- (قد) والمضارع-.

وقد نصَّ الشاطبي على القلة عندما فسَّر كلام ابن مالك بقوله: «يريد: أنَّ (الكاف) قد تأتي قليلاً مُؤدية معنى التعليل، كـــ(اللام)، و(الباء)»[11].

كما نصَّ على القلة المكودي إذ قال: «وفُهِم من قوله: (وقد يُعنى) أنَّ إتيانها للتعليل قليل»[12]، والأشموني إذ قال في شرحه لكلام ابن مالك: «وعبارته هنا، وفي التسهيل تقتضي أنَّ ذلك قليل»[13]، والصبان إذ ذكر أنَّ كلامه يحتمل أحد أمرين، وعبَّر عنهما

(١) انظر: الإنصاف لمسائل الخلاف ص: ٤٧٢.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٧٦/١.
(٣) انظر: المقتضب: ١٤٠/٤.
(٤) انظر: حروف المعاني ص: ٣٩.
(٥) انظر: المفيد في النحو ص: ٥٤.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣/٨.
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٥٦/٢.
(٨) انظر: المقدمة الجزولية في النحو ص: ١٣١.
(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٧/١.
(١٠) انظر: شرح ابن عقيل: ٢١/٢.
(١١) المقاصد الشافية: ٦٦٢/٣.
(١٢) شرح المكودي للألفية ص: ١٤٠.
(١٣) انظر: شرح الأشموني: ٩٧/٢.

بقوله: «أي بناء على المتبادر من (قد) الداخلة على المضارع، وقد يقال للتقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا يُنافي كثرته في نفسه»[1].

وأشار إلى القلة دون النصَّ عليها ابن الناظم[2]، والمرادي[3] إذ عبَّرا بكثرة مجيء الكاف الكاف بمعنى التعليل.

وأطلق الجواز غيرهم كالمالقي[4]، وأبي حيان[5]، وناظر الجيش[6]، والأزهري[7]، والسيوطي[8].

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٨٠٠.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٦٩.

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية: ١/٤٠٥.

(٤) انظر: رصف المباني في شرح حروف المباني ص: ٢٨٩.

(٥) انظر: الارتشاف: ٤/١٧١٥.

(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٢٩٦٤.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٦.

(٨) انظر: همع الهوامع: ٤/١٩٤.

(٥٥) مسألة: قلة حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا.

المضاف والمضاف إليه مرتبطان ببعضهما كالجزء الواحد[١]، وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا كما في قول ابن مالك:

وَمَا يَلِي المُضَـــافَ يَـــأتِي خَلَفَـــا عَنْهُ فِي الإعْرَابِ إذَا مَا حُـــذِفَا

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّـــذِي أبْقَـــوْا كَمَـــا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَـــا تَقَـــدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يَكُونَ مَا حُـــذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْـــهِ قَـــدْ عُطِـــفْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على ما هو موافقٌ له لفظًا ومعنى، وكذا في (الكافية الشافية) إذ نجد نصَّ (الألفية) نفسه في قوله:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّـــذِي يَبْقَـــى كَمَـــا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَـــدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يَكُونَ مَا حُـــذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ [٢]

وأشار إلى القلة في (شرح الكافية الشافية) إذ قال: «وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا، ومعنى»[٣].

وأطلق الجواز بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على ما هو موافقٌ له لفظًا ومعنى وذلك في متن (التسهيل)[٤]، و(شرح التسهيل)[٥] له.

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد نصَّ ابن جني على قلته؛ إذ قال عن قراءة ابن جماز بجر كلمة (الآخرة)[٦]، من قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾[١]:

(١) انظر: التخمير: ٣٥٥/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢٤٧/١.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: التسهيل ص: ١٦٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٦٥/٣.

(٦) انظر: المحتسب: ٢٨١/١، والمحرر الوجيز: ٥٥٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن ص: ١٨٠، والدر المصون: ٦٣٨/٥.

«وجه جواز ذلك على عزته، وقلة نظيره؛ أنه لما قال: (تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا)، فجرى ذكر العَرَض، فصار كأنَّه أعاده ثانيًا، فقال: (عرض الآخرةِ)»[٢].

كما نصَّ على قلته ابن يعيش في قوله: «اعلم أنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال»[٣].

أمَّا عن جواز مجيء المضاف محذوفًا مع بقاء عمله، فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا.

ويحتج لهم بالسماع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾[٤]، على قراءة ابن جمَّاز بجر (الآخرةِ) بحملها على: (عَرَضَ الدنيا)[٥]، بتقدير: (يريد عَرَضَ الآخرةِ)[٦].

ومثلها قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾[٧]، على تقدير: كذي ظلماتٍ[٨]، قال السمين الحلبي: «ودلَّ على حذف المضاف قولهُ: (إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يكدْ يَرَاهَا)»[٩]، حملاً على قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[١٠]، أي: أهل القرية[١].

(١) الأنفال: ٦٧.

(٢) انظر: المحتسب: ٢٨١/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٣.

(٤) الأنفال: ٦٧.

(٥) انظر: المحتسب: ٢٨١/١، والتبيان في إعراب القرآن ص: ١٨٠، والدر المصون: ٦٣٨/٥.

(٦) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ١٠٥/٢.

(٧) النور: ٤٠.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص: ٢٨٠، والدر المصون: ٤١٣/٨.

(٩) انظر: الدر المصون: ٤١٣/٨.

(١٠) يوسف: ٨٢.

ومنه أيضًا قول الشاعر:

أَكلَّ امـــرئ تَحْسَـــبينَ امْـــرًا ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا[٢]

الشاهد: نارٍ، بتقدير: (وكلَّ نارٍ)[٣].

قال سيبويه عن هذا البيت: «فاستغنيتَ عنْ تثنية (كل)؛ لذكركَ إياه في أول الكلام؛ ولقلة التباسه على المخاطب، وجاز كما جاز في قولك: (ما مِثلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخيه)، وإن شئت قلت: ولا مثل أخيهِ»[٤].

ومن الحذف أيضًا قول العرب: (ما كلُّ سوداءَ تمرة، ولا بيضاءَ شحمة)، أي: ولا كلُّ بيضاءَ شحمة[٥].

واشترطوا في الحذف مع بقاء العمل أن يكون المضاف إليه معطوفًا على ما هو موافقٌ له لفظًا ومعنى؛ ليكون دالاً عليه ويُستغنى به عنه[٦].

وقال بهذا القول سيبويه[٧]، والمـــُبرد[٨]، وابن السَّرَّاج[٩]، وابن النحاس[١٠]،

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢٦٥/٣.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي داوود الإيادي في الكتاب: ٦٦/١، والأصول في النحو: ٧٤/٢، والمحتسب: ٢٨١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٧٨، والتبيان في إعراب القرآن ص: ١٨٠.

(٣) انظر: الكتاب: ٦٦/١، والأصول في النحو: ٧٤/٢، والمحتسب: ٢٨١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٧٨، والتبيان في إعراب القرآن ص: ١٨٠.

(٤) الكتاب: ٦٦/١.

(٥) انظر: مجمع الأمثال للميداني: ٢٨١/٢، وهو في الكتاب: ٦٥/١، والأصول في النحو: ٧٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٠/٣، والمفصل ص: ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٣، ويُضرب في موضع التهمة، انظر: مجمع الأمثال للميداني: ٢٨٢/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٦٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥١/٣، والمسائل البغداديات ص: ٥٦٦، والمحتسب: ٢٨١/١، والمفصل ص: ١٥١، والتخمير في شرح المفصل: ٣٥٥/١.

(٧) انظر: الكتاب: ٦٦/١.

(٨) انظر: المقتضب: ١٩٥/٤.

(٩) انظر: الأصول في النحو: ٧٤/٢.

(١٠) انظر: إعراب القرآن: ١٠٥/٢.

والسيرافي[1]، والفارسي[2]، وابن جني[3]، والزمخشري[4]، وابن الشجري[5]، وأبو البركات البركات بن الأنباري[6]، والخوارزمي[7]، وابن يعيش[8]، وابن الحاجب[9]، والرضي[10].

والرضي[10].

القول الثاني: الجر بالعطف، وليس بتقدير مضاف محذوف.

وقال بهذا الأخفش[11]، والكوفيون[12]، ونسبه ابن يعيش إلى جماعة من البصريين[13]، وردُّوا حجة أصحاب القول الأول، بأنَّ (ظلمات) في: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾[14]، معطوفة على (سراب) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾[15]، ولا حذف فيها، والمعنى: أنَّه شبَّه أعمال الكفار بالظلمة في حيلولتها بين القلب، وما يهتدي إليه[16].

وعن (نارٍ) في قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٥٠.

(٢) انظر: المسائل البغداديات ص: ٥٦٦.

(٣) انظر: المحتسب: ١/٢٨١.

(٤) انظر: المفصل ص: ١٥١.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢٢.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٧٨.

(٧) انظر: التخمير في شرح المفصل: ١/٣٥٥.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٦.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٢٦.

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٥٥.

(١١) انظر: المقتضب: ٤/١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٧، والمقاصد الشافية: ٤/١٦٤.

(١٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٧، والارتشاف: ٤/١٨٤٠، وهمع الهوامع: ٤/٢٩٣.

(١٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٧.

(١٤) النور: ٤٠.

(١٥) النور: ٣٩.

(١٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص: ٢٨٠.

أَكلَّ امــرئ تَحْسَــبينَ امْــرًا ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا[1]

تكون عند أصحاب هذا القول معطوفة على (امرئ) ولا حذف للمضاف.

وجعلوا (بيضاءَ) معطوفة على (سوداءَ)، والعامل فيها (ما كلٌّ)، و(شحمة) معطوفة على (تمرة)[2]، في قول العرب: «ما كلٌّ سوداءَ تمرة، ولا بيضاءَ شحمة»[3].

والراجح: جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا بشرط العطف على ما هو موافقٌ له لفظًا ومعنى؛ لأن تقدير الجار –المضاف– أقوى من الجر بالعطف على عاملين مختلفين، فلو قلنا بالعطف في: «ما كلٌّ سوداءَ تمرة، ولا بيضاءَ شحمة»[4]، أصبحت (كلٌّ) (كلٌّ) هي العامل في (بيضاءَ)، و(سوداءَ)، و(ما) هي العامل في (شحمة)، و(تمرة)، وهذا ضعيف؛ إذ إنَّ حرف العطف أضعف من العامل؛ لقيامه مقامه، فتقدير الجار أولى من العطف على عاملين مختلفين[5]؛ وأما تقدير المضاف المحذوف فليس فيه إلا أنَّ الجار قد حذف، والجار ورد محذوفًا في كلام العرب[6].

ومن ذلك قول الشاعر:

وبلــــدٍ عاميـــــةٍ أعْمَـــــاؤُه كأنَّ لَوْنَ أرضِه سماؤُه[7]

الشاهد: حذف حرف الجر (رُبَّ) وبقاء عملها حيث جرت (بلدٍ)[8].

وقول الآخر:

إذا قِيل أيُّ الناسِ شَــرٌّ قَبيلــةٍ أشَارتْ كُلَيْبٍ بالأكفِ الأصابعُ[9]

الشاهد: جر (كليبٍ) بحرف الجر المضمر (إلى)، على تقدير: أشارت إلى كليبٍ. وأمَّا

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٣.

(٣) سبق تخريج المثل في الصفحة الماضية.

(٤) سبق تخريج المثل في الصفحة الماضية.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٣.

(٦) انظر: مسألة: شيوع حذف حرف الجر (ربَّ) وبقاء عملها، وقلة حذف حرف الجر وبقاء عمله ص:١٣٨، و٢٦٨.

(٧) سبق تخريجه ص: ١٤٠.

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢.

(٩)سبق تخريجه ص: ٢٧٠.

عن إشارة ابن مالك بالإشارة إلى قلة حذف المضاف مع بقاء عمله فقد نصَّ على قلته بعض مَنْ جاء بعده من شارحي (الألفية) كالشاطبي إذ فسَّر كلام ابن مالك بقوله: «يعني: أنَّ العرب قد جاء عنها قليلاً إبقاء المضاف إليه على حاله من الجر الذي كان له قبل حذف المضاف»[(١)].

والمكودي إذ فسَّر كلام ابن مالك بقوله: «وفُهِم من قوله: (وربما) أنَّ ذلك قليل»[(٢)].

وأشار إلى القلة غيرهم إذ عبروا بتعبير ابن مالك نفسه-(ربما)- كابن الناظم[(٣)]، وأبي حيان[(٤)]، وابن عقيل[(٥)]، والمرادي[(٦)].

والأزهري إذ عدَّ حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجرورًا خلاف الغالب[(٧)].

وأطلق الجواز غيرهم كناظر الجيش[(٨)]، والأشموني[(٩)]، والسيوطي[(١٠)]، والصبان[(١١)]، ويس ويس الحمصي[(١٢)].

(١) المقاصد الشافية: ١٥٩/٤.

(٢) انظر: شرح المكودي ص: ١٥٦.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٤٠٣.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٨٣٧/٤.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ٦٤/٢.

(٦) انظر: شرح المرادي للألفية: ٤٤٥/١.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٦/٢.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٢٥٢/٧.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ١٧٥/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ٢٩١/٤.

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٧٤/٢.

(١٢) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٥٦/٢.

(٥٦) مسألة: قلة مجيء (عن) اسمًا بمعنى (بعد).

الأصل في (عن) أن تكون للمجاوزة، نحو: رميت عن القوس[١]، وقد تأتي لغير المجاوزة، قال ابن مالك:

. . . . . بَعَنْ تَجَاوُزاَ عَنَى مَــنْ قَــدْ فَطَــنْ

وَقَدْ تَجَي مَوْضِعَ (بَعْــدٍ) وَ(عَلَــى) كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَــدْ جُعِلَــا

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة مجيء (عن) بمعنى (بعد)، وأشار في (شرح التسهيل) له إلى القلة إذ قال: «استعمال (عن) للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها»[٢].

غيرها»[٢].

ونصَّ في (شرح الكافية الشافية) على قلة مجيئها لغير التجاوز، إذ مثَّل لمجيئها بمعنى (بعد) ثم قال: «وهو قليلٌ بالنسبة إلى دلالتها على التجاوز»[٣].

وأطلق الجواز في (الكافية الشافية)[٤]، وفي متن (التسهيل)[٥].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن وقفت على أقوالهم– فقد أشار الهروي إلى قلة مجيء (عن) اسمًا بمعنى (بعد) إذ أفرد بابًا لدخول الحروف بعضها مكان بعض، ثم قال: «اعلم أنَّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعضٍ، وقد جاء ذلك في القرآن، وفي الشعر. . . ومنها (عن)، ولها أربعةُ مواضعٍ: تكون مكان (مِنْ). . . ، وتكون (عن) أيضًا مكان (الباء). . . ، وتكون مكان (على). . . ، وتكون مكان (بعد)»[٦].

---

(١) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٤٣٠، ومغني اللبيب: ١٤٧/١، والجنى الداني في حروف المعاني ص: ٢٤٥.

(٢) شرح التسهيل: ١٥٨/٣.

(٣) انظر: الكافية الشافية: ١٩٧/١.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: التسهيل ص: ١٤٦.

(٦) انظر: الأزهية في علم الحروف ص: ٢٧٦– ٢٧٨–٢٧٩–٢٨٠.

ومن ذلك قولهِ تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[1]، قال ابن عباس رضي الله عنه: «المعنى: سماء بعد سماء في الإسراء»[2].

وقال الفرَّاء: «حدثني قيس بن الربيع عن أبي إسحاق أنَّ مسروقًا قرأ: (لتركَبنَّ يا محمد حالاً بعد حال)، وذُكِر عن عبد الله بن مسعود أنَّه قرأ: (لَتركبَنَّ)، وفسَّر (لتركَبَنَّ) السماء حالاً بعد حال»[3]، ثمَّ ذكر قراءة ابن عبَّاس[4]، ثم قال: «لتصيرن الأمورُ حالاً بعد حال للشدة. . . ، وقال بعضهم في الأول: لتركَبن أنت يا محمد سماءَ بعد سماء»[5]، وقد قرأ (لتركَبَنَّ) بفتح الباء ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف[6]،

وقال الزجاج عن هذه الآية: «أي: حالاً بعد حال حتى يصير إلى الله عزَّ وجل»[7].

وقال أبو جعفر النحَّاس: «أي: حالاً بعد حال، وقيل: سماء بعد سماء»[8].

ومنع هذا التأويل العكبري[9]، والرضي[10]، إذ جعلا هذا الآية على بابها-المجازاة- أي: أي: حال عن حال.

ومن مجيئها بمعنى (بعد) أيضًا قول الشاعر:

(١) الانشقاق: ١٩.

(٢) المحرر الوجيز: ٤٥٩/٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥١/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٢/٣، والمحرر الوجيز: ٤٥٩/٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٢/٣.

(٦) انظر: النشر: ٣٩٩/٢، وقرأ بها غيرهم كعمرو بن مسعود ومجاهد والأسود وابن جبير والشعبي وأبو العالية وابن وثاب وعيسى. وانظر: المحرر الوجيز: ٤٥٩/٥.

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٦/٥.

(٨) إعراب القرآن: ١١٨/٥.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ص: ٣٨٨.

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٢٠/٤.

وتُضْحِي فتيتُ المسكِ فــوقَ فِراشِــها نَؤُومُ الضُّحى لَمْ تَنْتطِقْ عن تفضُّلِ[1]

ذكر أبو بكر الأنباري[2]، وأبو القاسم الزجاجي[3]، أنَّ المعنى: بعد تفضُّلِ. وقال ابن عصفور عن معنى (عن) في البيت السابق: «يريد: بعد تفضُّلِ»[4].

ومنه أيضًا قول الشاعر:

ومَنْهَلٍ وردتُهُ عَنْ منهلٍ[5]

ذكر ابن قتيبة[6]، والهروي[7]، وابن الشجري[8]، أنَّه أراد: بعد منهل.

قال ابن الشجري: «ومنه أيضًا قولهم: (سادوك كابرًا عن كابر)، أي: كبيرًا بعد كبير»[9].

وعن إشارة ابن مالك إلى قلة مجيء (عن) بمعنى (بعد) اسمًا، فقد تابعه من العلماء بعده الشاطبي عندما فسَّر قول ابن مالك: (وقد تجيء موضعَ بعدٍ) بقوله: «يعني أنَّها قد تأتي قليلاً واقعة موقع (بعد)»[10].

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص: ١٧، وأدب الكاتب ص: ٥١٣، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٦٥، وحروف المعاني للزجاجي ص: ٧٩، وضرائر الشعر ص: ٢٣٥، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٤٣٠، والمقاصد الشافية: ٦٥٥/٣.

(٢) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٦٥.

(٣) انظر: حروف المعاني ص: ٧٩.

(٤) ضرائر الشعر ص: ٢٣٥

(٥) صدر من بيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ص: ١٥٧، وأدب الكاتب ص: ٥١٣، والأزهية في علم الحروف ص: ٢٨٠، وأمالي ابن الشجري: ٦١٢/٢، ومغني اللبيب: ١٤٨/١. وبعده: قَفْرٍ بِهِ الأعْطَانُ لَمْ تُسَهَّلِ.

(٦) انظر: أدب الكاتب ص: ٥١٣.

(٧) انظر: الأزهية في علم الحروف ص: ٢٨٠.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري: ٦١٢/٢.

(٩) أمالي ابن الشجري: ٦١٢/٢.

(١٠) المقاصد الشافية: ٦٥٥/٣.

والمكودي إذ قال: «وفُهِم من قوله: (وقد تجيء) أنَّ إتيانها بمعنى: (بعد)، و(على) قليل»[1].

وأشار إلى قلة مجيئها لغير المجاوزة غيرهما ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) وغيرهم كابن عقيل[2]، والمرادي[3]، وناظر الجيش[4] إذ نصُّوا على كثرة مجيئها للمجاوزة، مما يُفهم يُفهم منه قلة مجيئها لغير المجاوزة.

وأطلق الجواز غيرهم كابن الناظم[5]، والمالقي[6]، وأبي حيان[7]، وابن هشام[8]، والأشموني[9]، والسيوطي[10]، والصبان[11].

(١) شرح المكودي للألفية ص: ١٤٠.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١٩/٢.

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية: ٤٠٤/١.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩٦٤/٦.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٦٨.

(٦) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٤٣١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٧٢٧/٤.

(٨) انظر: مغني اللبيب: ١٤٧/١-١٤٨.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٩٤/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ١٩٠/٤.

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٩٨/٢.

(٥٧) مسألة: قلة مجيء (عن) بمعنى (على).

الأصل في (عن) أن تكون للمجاوزة، نحو: رميت عن القوس[١]، وقد تأتي لغير المجاوزة، قال ابن مالك:

. . . . . **بَعَنْ تَجَاوُزا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَــنْ**

وَقَدْ تَجَي مَوْضِعَ (بَعْــدٍ) وَ(عَلَــى) كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَــا

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة مجيء (عن) بمعنى (على)، وأشار في (شرح التسهيل) له إلى القلة إذ قال: «استعمال (عن) للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها»[٢].

غيرها»[٢].

ونصَّ في (شرح الكافية الشافية) على قلة مجيئها لغير التجاوز، إذ مثَّل لمجيئها بمعنى (على) ثم قال: «وهو قليلٌ بالنسبة إلى دلالتها على التجاوز»[٣].

وأطلق الجواز في (الكافية الشافية)[٤]، وفي متن (التسهيل)[٥].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك –ممن وقفت على أقوالهم–أشار الهروي إلى قلة مجيء (عن) بمعنى (على) إذ أفرد بابًا لدخول الحروف بعضها مكان بعض، ثم قال: «اعلم أنَّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعضٍ، وقد جاء ذلك في القرآن، وفي الشعر. . . ومنها (عن)، ولها أربعةُ مواضع: تكون مكان (مِنْ). . . ، وتكون (عن) أيضًا مكان (الباء). . .، وتكون مكان (على). . . ، وتكون مكان (بعد)»[٦].

وفهمت من غيره قلة مجيء (عن) بمعنى (على)؛ إذ جعلوا هذا الجواز على خلاف

(١) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٤٣٠، ومغني اللبيب: ١٤٧/١، والجنى الداني في حروف المعاني ص: ٢٤٥.

(٢) شرح التسهيل: ١٥٨/٣.

(٣) انظر: الكافية الشافية: ١٩٧/١.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: التسهيل ص: ١٤٦.

(٦) انظر: الأزهية في علم الحروف ص: ٢٧٦- ٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠.

الأصل المشهور، ومنهم ابن السَّرَّاج في حديثه عن حروف الجر قال: «واعلم أنَّ العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت في المعاني. . . ، فإذا تقارب الحرفان، فإنَّ هذا التقارب يصلح لمعاقبته، وإذا تباين معناهما لم يجز»[1].

ومن مجيء (عن) بمعنى (على) قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[2]، قال ابن النحاس: «أي: إنما يعود الضرر عليه»[3]، وبهذا قال ابن الشجري[4].

ومنه أيضًا قول الشاعر:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفضَلتَ في حسبٍ عني ولا أنتَ ديَّاني فتخزُوني[5]

ذكر ابن قتيبة، والزجاجي[6]، وابن الشجري[7]، أنَّ هذا البيت بتأويل: لم تُفْضلِ في حسبٍ عليَّ.

وقال البطليوسي مُفَسِّرًا ما ذهب إليه ابن قتيبة في هذا البيت: «من ذهب هذا المذهب الذي ذكرهُ ابنُ قُتيبة، وهو الذي حكاه يعقوب، فإنَّما جعل (أفضلت) من قولهم: أفضلت على الرجل، إذا أوليته فضلاً، فلذلك جعل (عن) بمعنى (بعد)، وجاز استعمال عن ههنا وإن كان الموضع لـ (على)؛ لأنَّه إذا أُفِضلَ عليه، جاز الإفضال عنه، واستبد به دونه، وقد يجوز أن يكون (أفضلت)، بمعنى: صرت ذا فضل، فتكون (عن) على بابها غير واقعة

(١) انظر: الأصول في النحو: ٤١٤/١.

(٢) محمد: ٣٨.

(٣) إعراب القرآن: ١٢٨/٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨٧/١.

(٥) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العداوني في أدب الكاتب ص: ٥١٣، حروف المعاني للزجاجي ص: ٧٩، ٧٩، وأمالي ابن الشجري: ٦١١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٨، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٤٣١، والمقاصد الشافية: ٦٦٠/٣، والمقاصد النحوية: ٤٥٦/٢.

(٦) حروف المعاني ص: ٧٩

(٧) أمالي ابن الشجري: ٦١١/٢.

موقع (على)»[1].

وردَّ الرضي هذا المعنى، وأوله بتضمين معنى: أفضلت، أي: تجاوزت بالفضل[2].

ومنه أيضًا قول الشاعر:

تَدَحْرَجَ عنْ ذِي سامِهِ الــمُتَقَارِبِ[3]

قال ابن قتيبة عن هذا البيت: «أي: على ذي سامِهِ»[4]، وبهذا قال الزجاجي[5]، والبطليوسي[6].

ونُسب جواز مجيء (عن) بمعنى (بعد)، و(على) للكوفيين[7]، ولم يذكر البصريون وغيرهم أنَّ لـــ(عن) معنى غير المجازاة[8].

وعن إشارة ابن مالك إلى قلة مجيء (عن) بمعنى (على) حرفًا، فقد تابعه من العلماء بعده المكودي إذ قال: « وفُهِم من قوله: (وقد تجيء) أنَّ إتيانها بمعنى: (بعد)، و(على) قليل»[9].

وأشار إلى قلة مجيئها لغير المجاوزة غيرهما ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) وغيرهم

(١) الاقتضاب: ٢/٢٨٠.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٢٠.

(٣) عجز بيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص: ٤٠، وأدب الكاتب ص: ٥١٣، وحروف المعاني المعاني للزجاجي ص: ٨٠، والاقتضاب: ٣/٣٦٢، وصدره: لو أنَّك تُلقي حنظلاً فوق بيضنا، ومعنى سامه: عروق الذهب والفضة، انظر: الاقتضاب: ٢/٢٨١.

(٤) أدب الكاتب ص: ٥١٣.

(٥) انظر: حروف المعاني ص: ٨٠.

(٦) انظر: الاقتضاب: ٢/٢٨١.

(٧) انظر: الارتشاف: ٤/١٧٢٧-١٧٢٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٢٩٦٨.

(٨) انظر: الكتاب: ٤/٢٢٦، واللمع في العربية ص: ١٢٨، والمفصل ص: ٣٩٢، وترشيح العلل في شرح الجمل ص: ٢٠٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٥٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣١٩، ومغني اللبيب: ١/١٤٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٧٩٨.

(٩) شرح المكودي للألفية ص: ١٤٠.

كالمرادي[١]، وابن عقيل[٢]، وناظر الجيش[٣] إذ نصَّوا على كثرة مجيئها للمجاوزة، مما يُفهم يُفهم منه قلة مجيئها لغير المجاوزة.

وأطلق الجواز غيرهم كابن الناظم[٤]، والمالقي[٥]، وأبي حيان[٦]، والشاطبي[٧]، وابن هشام[٨]، والأشموني[٩]، والسيوطي[١٠]، والصبان[١١].

(١) انظر: شرح المرادي للألفية: ٤٠٤/١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١٩/٢.

(٣) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩٦٤/٦.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٦٨.

(٥) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٤٣١.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٧٢٧/٤.

(٧) المقاصد الشافية: ٦٦٠/٣.

(٨) انظر: مغني اللبيب: ١٤٧/١-١٤٨.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٩٤/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ١٩٠/٤.

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٩٨/٢.

(٥٨) مسألة: قلة مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان.

الأصل في (مِنْ) أن تدل على بدء الغاية في الأمكنة، نحو: سافرت من البصرة إلى الكوفة[١]، وقد تأتي لبدء الغاية في الزمان، قال ابن مالك:

بَعِّضْ وَبَيِّن وابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَــةْ بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَــدْءِ الأَزْمِنَــةْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان، وفي (الكافية الشافية) أشار إلى الخلاف ثم رجَّح الجواز دون النص أو الإشارة إلى قلته[٢]، وكذلك في (شرح التسهيل) له[٣].

وأطلق الجواز و لم يتطرق للخلاف في (شرح الكافية الشافية)[٤]، ومتن (التسهيل)[٥].

وأمَّا عن العلماء قبل ابن مالك فقد أشار الأخفش إلى قلة مجيء (من) لبدء الغاية الزمانية عندما قال عن قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٦]، «يريد: (مُنذ أول يوم)؛ لأن من العرب من يقول: (لم أره مِنْ يومِ كذا)، يريد: يريد: (منذ يوم كذا)»[٧]، فقوله: (من العرب) يدل على قلتهم، وأنَّهم خلاف الأصل المشهور.

والهروي أشار إلى قلة مجيء (من) بمعنى (مذ) إذ أفرد بابًا لدخول الحروف بعضها مكان بعض، ثم قال: «اعلم أنَّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعضٍ، وقد جاء ذلك في القرآن، وفي الشعر. . . ومنها (من)، ولها خمسة مواضعٍ: تكون مكان (عَنْ). . .

(١) انظر: الكتاب: ٢٢٤/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤.
(٢) انظر: الكافية الشافية: ١٩٢/١.
(٣) انظر: شرح التسهيل: ١٣٠/٣.
(٤) انظر: المرجع السابق: ١٩٣/١.
(٥) انظر: التسهيل ص: ١٤٤.
(٦) التوبة: ١٠٨.
(٧) معاني القرآن للأخفش: ٥٦١/٢.

، وتكون بمعنى (على). . . ، وتكون في مكان (في). . . ، وتكون مكان (الباء). . . ، وتكون مكان (مُذْ)»[1].

وقد نصَّ الرضي وهو ممن عاصروا ابن مالك على كثرة وروده إذ مثَّل له بقوله: «مثل قولك: (نِمتُ من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره) وهو كثير الاستعمال»[2].

وهذا لا يُعارض إشارة ابن مالك إلى قلته؛ لأن ابن مالك ذكر قلة مجيء (مِنْ) للزمان مقارنةً بالمكان.

وقد اختلف العلماء في جواز مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان على قولين:

القول الأول: جواز مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان.

وهذا قول الكوفيين[3]، والأخفش[4]، والمـُبرد[5]، وابن درستويه[6]، والهروي[7]، وابن وابن يعيش[8]، والرضي[9].

ويحتج لهم بوروده بهذا المعنى في السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى

(١) انظر: الأزهية في علم الحروف ص: ٢٧٦- ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤-٢٦٥.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤، ومغني اللبيب: ٣١٩/١، والجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٩، وائتلاف النصرة ص: ١٤٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٦١/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ١٤٣/٤، ١٣٧.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١/٨، ومغني اللبيب: ٣١٩/١، و الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٩.

(٧) انظر: الأزهية في علم الحروف ص: ٢٨٣.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١/٨.

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤.

﴿ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[1]، قال الأخفش عن هذه الآية: « يريد: (مُنذُ أولِ يومٍ)؛ لأن من العرب من يقول: (لم أره مِنْ يومِ كذا)، يريد: (منذ أول يوم)، يريد به: (من أوَّل الأيام)»[2]، ومثلها قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾[3]، ﴿مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾[3]، جعل الزمخشري (من) جارة لظرف الزمان (يوم)[4].

وقد نسب السمين الحلبي للزمخشري أنها في هذه الآية بمعنى: (في)[5]، وهذا غير صحيح؛ إذ إنَّه لم يذكر غير المعنى السابق[6].

كما نصَّ السمين الحلبي على دلالتها على الزمان[7]، وهذا ظاهر، إذ جاءت (مِنْ) جارة لظرفِ الزمان (يوم) بعدها.

ومن مجيء (من) لبدء الغاية الزمانية قول الشاعر:

لِمَنْ الدِّيار بِقُنَّةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[8]

قال الهروي: «أراد: مُذْ حججٍ، ومُذْ دهرٍ»[9]. وقول الآخر:

تُخُيِّرْنَ من أزمانِ يوم إلى اليومِ قَدْ جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ[10]

---

(١) التوبة: ١٠٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٥٦١/٢.

(٣) الجمعة: ٩.

(٤) انظر: الكشاف: ١٦٣٥/٤.

(٥) انظر: الدر المصون: ٣٣٠/١٠.

(٦) انظر: الكشاف: ١٦٣٥/٤، وما بعدها.

(٧) انظر: الدر المصون: ٣٣٢/١٠.

(٨) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص: ٨٦، والأزهية في علم الحروف ص: ٢٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٣٨٦، وائتلاف النصرة ص: ١٤٢.

(٩) الأزهية في علم الحروف ص: ٢٨٣.

(١٠) البيت من الطويل، وهو للنابغة في ديوانه ص: ٦٠، وشرح ابن الناظم ص: ٣٦٠، وشرح ابن عقيل: ١٣/٢،

والتقدير: من مضي أزمان يوم حليمة[١].

قال الرضي بعد ذكره لهذا الخلاف: «والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: (نِمتُ من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره)، وهو كثير الاستعمال»[٢].

القول الثاني: منع مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان؛ لأنهم أجمعوا على أنَّ (مِنْ) تستعمل في المكان، و(مذ) في الزمان ولا تعمل أحدهما عمل الأخرى[٣].

وهذا قول سيبويه[٤]، وابن السَّرَّاج[٥]، والزجاجي[٦]، والفارسي[٧]، وابن جني[٨]، والأنباري[٩]، أبي البقاء العكبري[١٠]، والخوارزمي[١١]، وابن الحاجب[١٢]، وابن إياز[١٣]، ونُسب للبصريين[١٤].

ذكر سيبويه أن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الأماكن[١٥]، ثم قال بعد ذلك: «وأمَّا

ومغني اللبيب: ٣١٩/١، وائتلاف النصرة ص: ١٤٢، وخزانة الأدب: ٣٣١/٣.

(١) انظر: مغني اللبيب: ٣١٩/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٢٦/٤، الإنصاف في مسائل الخلاف: ص: ٣١٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٢٦/٤.

(٥) انظر: الأصول في النحو: ٤٠٩/١.

(٦) انظر: الجمل في النحو: ص: ١٣٩، وحروف المعاني ص: ٥٠.

(٧) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٩/٤.

(٨) انظر: اللمع في العربية ص: ١٢٨.

(٩) انظر: : الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣١٥، وأسرار العربية ص: ١٩٣.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص: ٣٧١.

(١١) انظر: ترشيح العلل في شرح الجمل ص: ٢١٠.

(١٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٤٢/٢.

(١٣) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٦٩١/٢.

(١٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤، والجنى الداني في حروف المعاني: ص٣٠٩، وائتلاف النصرة ص: ١٤٢.

(١٥) انظر: الكتاب: ٢٢٤/٤.

(مُذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها»[1]، وعدَّ الزجاجي استعمال إحداهما مكان الأخرى قبيحًا[2].

قبيحًا[2].

وعمَّا احتج به الكوفيون، ومن تبعهم وهو قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[3]، فجعلوا تقديره: مِنْ تأسيس أول يوم[4].

وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[5]، ذكر أبو البقاء العكبري أنَّ (مِنْ) هنا بمعنى: (في) أي: في يوم الجمعة[6].

وأمَّا قول الشاعر:

لِمَنْ الدِّيار بِقُنَّةِ الحِجرِ أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[7]

فجعلوا: مِنْ حجَجٍ ومِنْ دَهْرٍ، بتأويل مصدر محذوف أي: مِنْ مرّ حجَجٍ ومِنْ مرّ دَهْرٍ[8]، أو على الرواية الأخرى: (مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرٍ)[9].

والراجح: الجواز لوروده في السماع – القرآن الكريم، والشعر– وبُعد تأويلات المانعين، لكن جوازه لا يعني أنَّه بكثرة مجيئه لبدء الغاية المكانية[10].

(١) الكتاب: ٢٢٦/٤.

(٢) انظر: الجمل في النحو: ص: ١٣٩.

(٣) التوبة: ١٠٨.

(٤) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٣٨٦.

(٥) الجمعة: ٩.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص: ٣٧١.

(٧) سبق تخريجه ص: ٣٢٣.

(٨) انظر: الجمل في النحو: ص: ١٣٩، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٩/٤، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٣٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ص: ٣١٧، وائتلاف النصرة ص: ١٤٣،

(٩) انظر: الجمل في النحو: ص: ١٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ص: ٣١٧.

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤، وشرح المرادي للألفية: ٣٩٥/١، والجنى الداني في حروف المعاني:

وقد تابع ابنَ مالك على هذا القول بعضُ من جاء بعده من شارحي (الألفية) وغيرهم كالشاطبي؛ إذ فسَّر قول ابن مالك في (الألفية) بقوله: «يعني أنَّ (مِنْ) تدخُلُ قليلاً على الأزمنة»[1].

والمكودي إذ قال: «وفُهِم من قوله: (وقد تأتي) أن إتيانها لابتداء الغاية في الزمان قليل»[2].

وأطلق القول بالجواز غيرهما كابن الناظم[3]، وأبي حيان[4]، وابن عقيل[5]، وابن هشام[6]، والمرادي[7]، وناظر الجيش[8]، والزبيدي[9]، والأشموني[10]، والأزهري[11]، والسيوطي[12]، ويس الحمصي[13]، والصبان[14]، وخالفهم المالقي إذ قال بالمنع[15].

ص٣٠٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٨٧٦/٦، وهمع الهوامع: ٢١٢/٤.

(١) المقاصد الشافية: ٥٨٨/٣.

(٢) انظر: شرح المكودي ص: ١٣٧.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٦٠.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٧١٨/٤.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ١٣/٢.

(٦) انظر: مغني اللبيب: ٣١٩/١.

(٧) انظر: شرح المرادي للألفية: ٣٩٥/١، والجنى الداني في حروف المعاني: ص٣٠٩.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٨٧٦/٦.

(٩) انظر: ائتلاف النصرة ص: ١٤٢.

(١٠) انظر: شرح الأشموني: ٧٠/٢.

(١١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٨/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع: ٢١٢/٤.

(١٣) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٨/٢.

(١٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٧٩/٢.

(١٥) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٣٨٦.

(٥٩) مسألة: قلة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به.

إذا حُذِف الفاعل ناب عنه المفعول به، أو الظرف، أو المصدر، أو المجرور بحرف الجر، نحو: ضربَ محمدٌ اللصَّ، تقول: ضُرِب اللصُّ، إذ ناب المفعول به عن الفاعل المحذوف، وإذا اجتمع المفعول به مع غيره، أُنِيبَ المفعول به[١]، وقد ينوب غيره مع وجوده كما قال ابن مالك:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصـــدَرِ أَوْ حَـــرْفِ جَـــرٍّ بِنَيابَـــةٍ حَـــرِى
وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هذِي إِنْ وُجِـــدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِـــهِ وَقَـــدْ يَـــرِدُ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة نيابة المصدر، والظرف، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، وأيضًا في (الكافية الشافية) إذ إننا نجد تعبيره في (الألفية) تَكْرارًا لتعبَّيره في (الكافية الشافية) وهو قوله:

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هذِي إِنْ وُجِـــدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ[٢]

وأطلق الجواز في (شرح الكافية الشافية) له[٣]، ومتن (التسهيل)[٤]، و(شرح التسهيل) له[٥].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فلم أجد عالمًا -ممن وقفت على أقوالهم- صرح بقلة نيابة المصدر، أو الظرف، أو المجرور بالحرف عن الفاعل مع وجود المفعول به كما فعل ابن مالك، لكن خلافهم في جوازه مُشعر بأنهم يرون قلته، إذ إنَّ مَنْ منعه منعه لقلته، لأنَّه موقوف عنده على السماع، ومن أجازه رأى صحة القياس عليه مع قلته، **والتفصيل في جوازه كما يلي:**

القول الأول: جواز نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود

(١) انظر: الكافية الشافية: ١/١٣٦، والنحو الوافي: ٢/١١٩.
(٢) انظر: الكافية الشافية: ١/١٣٦.
(٣) انظر: المرجع السابق: ١/١٣٧.
(٤) انظر: التسهيل ص: ٧٧.
(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢/١٢٨.

المفعول به. وهذا قول الكسائي[1]، ونُسِب هذا القول للكوفيين[2].

ويحتج لهم بقراءة أبي جعفر بن القعقاع إذ قرأ قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3]، بضم الياء في (يجزي)، فتكون: (ليُجزى قومًا)[4]، على تقدير: الجزاءُ قومًا، فيكون المفعول المطلق نائبًا للفاعل، مع وجود المفعول به (قومًا)[5].

ويحتج لهم أيضًا بقول الشاعر:

ولو وَلَدت قُفَيْرة جــرِو كَلْــبٍ لَسُبَّ بِذلك الجَرِوِ الكِلابَا[6]

القول الثاني: منع نيابة المصدر، والظرف، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به؛ لأن طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد من سائر المنصوبات، وفي نيابة غير المفعول مع وجوده تقديم للفرع على الأصل[7].

وهذا قول الخليل[8]، وسيبويه[9]، والفرَّاء[10]، والمبرد[11]، وابن السَّرَّاج[12]، وابن

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٥/٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٥/٤، والتسهيل ص: ٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١، شرح ابن الناظم ص: ٢٣٥، والتذييل والتكميل: ٢٤٦/٦، وشرح ابن عقيل: ٤٣٢/١، وشرح المرادي للألفية: ٢٨١/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٦٣٢/٤، والدر المصون: ٦٤٦/٩، وشرح الأشموني: ٤٢١/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٩٠/١، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٢.

(٣) الجاثية: ١٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦/٣، وإعراب القرآن: ٩٥/٤، والمحرر الوجيز: ٨٢/٥، والنشر: ٣٧٢/٢، والدر المصون: ٦٤٦/٩. وهذه القراءة لأبي جعفر بن القعقاع.

(٥) انظر: النشر: ٣٧٢/٢، والدر المصون: ٦٤٦/٩.

(٦) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص: ٨١٣، وفي إعراب القرآن للنحاس: ٩٥/٤، وأمالي ابن الشجري: ٥١٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١.

(٧) انظر: المقتصد: ٣٥٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١، والمقاصد الشافية: ٤٢/٣.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٥/٤.

(٩) انظر: الكتاب: ٢٨٨/١.

(١٠) انظر: معاني القرآن: ٢١٠/٢.

(١١) انظر: المقتضب: ٢٨٢/٣.

(١٢) انظر: الأصول في النحو: ٨٠/١.

النحاس[١]، والسيرافي[٢]، والفارسي[٣]، وابن جني[٤]، والجرجاني[٥]، والزمخشري[٦]، وابن وابن الشجري[٧]، وابن يعيش[٨]، والرضي[٩]، وابن عصفور[١٠]، ونُسِب هذا القول للبصريين[١١].

قال الفرَّاء عن قراءة (نُجِّيَ) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١٢]، قال الفرَّاء: «وقد قرأ عاصم - فيما أعلم- (نُجِّي) بنون واحدةٍ، ونصب (المؤمنين)، كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أنْ يكون أضمر المصدر في (نُجِّي) فنُوِي به الرفع، ونصب (المؤمنين)، فيكون كقولك: (ضُرِبَ الضَّربُ زيدًا)، ثم تكني عن الضرب فتقول: (ضُرِبَ زيدًا)، وكذلك (نُجِّي النجاءُ المؤمنين)»[١٣].

وهذا غير صحيح وإنَّما هي قراءة ابن عامر وأبي بكر[١٤].

وقال ابن عطية في نفي صحة نسبة هذه القراءة لعاصم: «وقرأ جمهور القراء (نُنْجي) بنونين الثانية ساكنة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (نُجي)، بنون واحدة مضمومة وشد الجيم، ورويت عن أبي عمرو، وقرأت فرقة (نُنَجي) بنونين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٥/٤.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٥٨/٥.

(٣) انظر: الإيضاح ص: ١٠٧.

(٤) انظر: اللمع في العربية ص: ٨٤، والخصائص ص: ٣٠٩.

(٥) انظر: المقتصد: ٣٥٢/١.

(٦) انظر: المفصل ص: ٦٨.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ٥١٨/٢.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٠/١.

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١.

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٧/١.

(١١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٥/٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥٨/٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١.

(١٢) الأنبياء: ٨٨.

(١٣) انظر: معاني القرآن: ٢١٠/٢.

(١٤) انظر: النشر: ٣٢٤/٢.

والجيم مشددة. . . ، وأمَّا القراءة الوسطى التي هي بنون واحدة مضمومة، وجيم مشددة، وياء ساكنة، فقال أبو علي: لا وجه لها، وإنَّما هي وهمٌ من السامعِ، وذلك أنَّ عاصمًا قرأ (نُنجي) والنون الثانية لا يجوز إظهارها؛ لأنَّها تخفى مع هذه الحروف يعني الجيم وما جرى مجراها، فجاء الإخفاء يُشبهها بالإدغام»[1].

وقال أبو جعفر النحاس في حديثه عن قراءة (ليُجزى قومًا)[2]، في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3]: «هو لحنٌ عند الخليل، وسيبويه، وجميع البصريين، وقال الفرَّاء هو لحنٌ في الظاهر، وهو عند البصريين لحنٌ في الظاهر والباطن، وإنَّما أجازه الكسائي على شذوذ بمعنى: ليُجزى الجزاءُ قومًا، فأضمر (الجزاء)، ولو أظهره ما جاز، فكيف وقد أضمره؟ وقد أجمع النحويون أنَّه لا يجوز: (ضُرِبَ الضَّربُ زيدًا)، حتى أنه قال بعضهم لا يجوز: (ضُرِبَ زيدًا سوطًا)؛ لأن سوطًا مصدر، وإنما يقام المصدر مقام الفاعل مع حروف الخفض»[4]. وأما عن قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيــدُ ضــارعٌ لِخُصــومةٍ ومُختبِط مِمَّا تُطِيحُ الطوائِحُ[5]

تخريج عندهم كأنه قال: ليبكه ضارعٌ لخصومة[6].

وأمَّا قول الشاعر:

ولو وَلَدت قُفَيْرة جــرِو كَلْــبٍ لَسُبَّ بِذلك الجَرِوِ الكِلابَا[7]

قال ابن جنِّي عن هذا البيت: «فأقام حرف الجر ومجرورة مقام الفاعل، وهناك مفعول

(١) المحرر الوجيز: ٤/٩٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/٤٦، وإعراب القرآن: ٤/٩٥، والنشر: ٢/٣٧٢، والدر المصون: ٩/٦٤٦.

(٣) الجاثية: ١٤.

(٤) إعراب القرآن: ٤/٩٥.

(٥) البيت من الطويل وهو للحارث بن نهيك، في الكتاب: ١/٢٨٨، والمقتضب: ٣/٢٨٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٥٨، والشعر للفارسي ص: ٤٩٩، والإيضاح للفارسي ص: ١٠٧، والضارع: هو الذليل، والمختبط: هو الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، والطوائح: هي المطيحات، يقال أطاحت به. انظر: حاشية المقتضب: ٣/٢٨٢.

(٦) انظر: الكتاب: ١/٢٨٨، والمقتضب: ٣/٢٨٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥٥٨، والإيضاح للفارسي ص: ١٠٧، والمفصل ص: ٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٣٧.

(٧) سبق تخريج هذا البيت ص: ٣٢٨.

به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد أصلاً، بل لا يثبت إلا مُحتقرًا شاذًا»[1].

القول الثالث: جواز نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، بشرط أن يتقدما على المفعول به، وهذا قول الأخفش[2].

قال ابن جنِّي: «وأجاز أبو الحسن (ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدًا)، و(دُفِع الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارًا)، و(قُتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك)، ونحو هذه المسائِل، ثم قال: هو جائزٌ في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال»[3].

والراجح: الجواز؛ لأن المقصود إيضاح الغرض، وإبراز المعنى الأهم من غير تقيد بالمفعول به، فيجوز أن ينوب غير المفعول به مع وجوده إذا كان المعنى المراد من الكلام إبراز غير المفعول لغرض من أغراض المتكلم ففي نحو: ضَرَبَ محمدٌ زيدًا أمام الناس، فالأولى هنا أن ينوب الظرف-أمام الناس-؛ لأن ضَرْب زيد أمام الناس، أولى في الإخبار من ضرب محمدٌ لزيد، فتقول: ضُرِبَ زيدًا أمام الناس ضربًا شديدًا.

ومثله: أَكَلَ محمدٌ تفاحة في نهار رمضان، فالجار والمجرور -في نهار رمضان- أولى بالإخبار من أكل التفاحة، فتقول: أُكِلَ في نهار رمضان تفاحةً[4].

وعن إشارة ابن مالك إلى قلته فقد نصَّ على القلة ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) الشاطبي إذ علل الجواز بقوله: «إذا اجتمعا لم يصح تقديم الأضعف على الأقوى، فلم يسغ إقامة غير المفعول به مع وجوده، وأيضًا السماع كذلك، ولم يأتِ على خلافه إلا قليلاً»[5].

---

(١) الخصائص ص: ٣٠٩.

(٢) انظر: الخصائص ص: ٣٠٩، والتسهيل ص: ٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١، وشرح ابن الناظم ص: ٢٣٥، والتذييل والتكميل: ٢٤٦/٦، وشرح ابن عقيل: ٤٣٢/١، وشرح المرادي للألفية: ٢٨١/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٦٣٢/٤، وشرح الأشموني: ٤٢١/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٩٠/١، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٢، والدر المصون: ٦٤٦/٩.

(٣) الخصائص ص: ٣٠٩.

(٤) انظر: النحو الوافي: ١٢٠/٢.

(٥) المقاصد الشافية: ٤٢/٣.

والمكودي إذ نصَّ على قلته في شرحه لقول ابن مالك: (وقد يرد) بقوله: «وفهم منه أنَّ ذلك قليل»[١].

وأطلق الجواز غيرهما كابن الناظم[٢]، وأبي حيان[٣]، وابن عقيل[٤]، والمرادي[٥]، وناظر الجيش[٦]، والأشموني[٧]، والأزهري[٨]، والسيوطي[٩]، ويس الحمصي[١٠].

وأجازه الصبَّان في الضرورة[١١].

(١) انظر: شرح المكودي ص: ٩٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٢٣٥.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ٦/٢٤٦.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ١/٤٣٢.

(٥) انظر: شرح المرادي للألفية: ١/٢٨١.

(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/١٦٢٨.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ١/٤٢١.

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٩٠.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٢/٢٦٦.

(١٠) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٩١.

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٥٥٩.

(٦٠) مسألة: قلة جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما).

تدخل (ما) المصدرية على (خلا)، و(عدا) فيجوز الجر والنصب، والوجه فيه النصب؛ لأن حروف الجر لا تلي (ما) المصدرية[١]، وأمَّا عن الجر فقد قال ابن مالك:

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما). وأوجب النصب في (الكافية الشافية)[٢]، و(شرح الكافية الشافية) له[٣]، ومتن (التسهيل)[٤]. وجعل الجر شذوذًا في (شرح التسهيل) له[٥].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد أشار سيبويه إلى قلة الجر في (خلا)، و(عد) إذا سبقتا بـــ (ما)، وذلك في حديثه عن الاستثناء بغير (إلا) فقال: «وتقول: (أتاني القومُ ما عدا زيدًا)، و(أتوني ماخلا زيدًا)، فـــ(ما) هنا اسم، و(خلا)، و(عدا) صلة له كأنه قال: (أتوني ما جاوز بعضُهم زيدًا)»[٦]، إذ ذكر النصب وسكت عن الجر.

والفارسي إذ خرَّج جر الجرمي المستثنى بـــ(خلا) المسبوق بـــ(ما) في قولهم: ما جاءني القومُ ما خلا زيدٍ، بقوله: «فلا أدري أجازه أم رواه، ووجهه أنه جعل (ما) زائدة، كما يجعلها زائد في غير هذا الموضع»[٧]، أي: أنه وإن رواه فهو خلاف الأصل الكثير؛ إذ إن الفارسي شك في ثبوته، فعلى تقدير ثبوت الرواية هو قليل بلا شك.

وعن جر المستثنى المسبوق بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبق بـــ(ما) فقد اختلف العلماء فيه على قولين:

(١) انظر: الأصول في النحو: ٢٨٧/١، والجمل في النحو ص: ٢٣٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٠/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١٧١/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ١٠٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣١٠/٢.

(٦) الكتاب: ٣٤٩/٢.

(٧) المسائل البصريات: ٨٧٤/٢.

القول الأول: جواز جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما).

وهذا قول الجرمي[١]، الكسائي[٢]، والأخفش[٣]، والربعي[٤]، والفارسي في أحد قوليه[٥]، وابن جني[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن إياز[٨].

وعلة جواز الجر؛ بأنَّ (ما) هنا هي الزائدة، وليست المصدرية[٩].

ذكر الفارسي الجواز عن الجرمي في قولهم: ما جاءني القومُ ما خلا زيدٍ، فيجر (زيدًا)، وإن جئت بـــ (ما)، قال الفارسي: «فلا أدري أجازه أم رواه، ووجهه أنه جعل (ما) زائدة، كما يجعلها زائد في غير هذا الموضع»[١٠].

وقال الفارسي في حديثه عن (ماخلا) و(ما عدا): «جاز أن تكون (ما) زائدة في (ما عدا) كان حرفَ جرٍ؛ لأن حروف الجر قد وقعت في موضع الاستثناء»[١١].

وقد نسب ابن إياز الجواز للفارسي في حديثه عن (ما) التي دخلت على (خلا) فقال:

---

(١) انظر: المسائل البصريات: ٨٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٧١/١، ومغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٢) الارتشاف: ١٥٣٥/٣، والتذييل والتكميل: ٣١٧/٨، وشرح المرادي للألفية: ٣٤٩/١، ومغني اللبيب: ١٣٤/١، وشرح الأشموني: ٥٢٥/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٦٥/١.

(٣) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٤٨٥/١، وشرح ابن عقيل: ٥٢٣/١.

(٤) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٤٨٥/١، والارتشاف: ١٥٣٥/٣، والتذييل والتكميل: ٣١٧/٨، وشرح المرادي للألفية: ٣٤٩/١، ومغني اللبيب: ١٣٤/١، وشرح الأشموني: ٥٢٥/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٦٥/١.

(٥) انظر: المسائل البصريات: ٨٧٤/٢، وكتاب الشعر ص: ٢٦، والمحصول في شرح الفصول: ٤٨٥/١، ومغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٦) انظر: مغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٩/٢.

(٨) انظر: المحصول في شرح الفصول: ٤٨٥/١.

(٩) انظر: المسائل البصريات: ٨٧٤/٢، وكتاب الشعر ص: ٢٦، والتسهيل ص: ١٠٥، وشرح التسهيل: ٣١٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٩٠/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٤٨٥/١، وشرح ابن الناظم ص: ٣٠٨، الارتشاف: ١٥٣٥/٣، والتذييل والتكميل: ٣١٧/٨، وشرح المرادي للألفية: ٣٤٩/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٠٧/٥، وشرح الأشموني: ٥٢٥/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٥/١.

(١٠) المسائل البصريات: ٨٧٤/٢.

(١١) كتاب الشعر ص: ٢٦.

«وقد أجاز الأخفش، وأبو عليٍّ، والربعي أن تكون (ما) زائدة»[١]، كما نسب له الجواز ابن هشام[٢].

القول الثاني: منع جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما).

منع الفارسي الجر على أحد قوليه إذ قال: «فإذا أدخلت (ما) على (خلا) فقلت: (ما خلا عبد الله) نصبت (عبدَ الله)، ولم يجز فيه غير ذلك، وكان موضع (ما) وما بعدها نصبًا»[٣].

قال عبد القاهر الجرجاني: «فإذا أدخلت (ما) على (خلا) لم يكن إلا النصب، كقولك: (جاءني القومُ ما خلاَ عَبْدَ اللهِ)؛ لأنَّ (ما) بمعنى المصدر»[٤].

وعلل المبرد[٥]، وابن السَّرَّاج[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]، والرضي[٩]، منع جر جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) المسبوقة بـــ(ما)، ووجوب النصب؛ بأن (ما) لا تليها حروف الجر ولا تدخل إلا على الأفعال.

وقال بهذا القول غيرهم كالزجاجي[١٠]، والفارسي[١١]، والزمخشري[١٢]، إذ أوجبوا النصب.

والراجح: الجواز لكن بقلة؛ لأن دخول (ما) على الأفعال هو الأصل والأكثر، وعلى

(١) المحصول في شرح الفصول: ٤٨٥/١.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٣٤/١.
(٣) الإيضاح ص: ١٧٨.
(٤) المقتصد: ٧١٧/٢.
(٥) انظر: المقتضب: ٤٢٧/٤.
(٦) انظر: الأصول في النحو: ٢٨٧/١.
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٢.
(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٤/١.
(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٩/٢.
(١٠) انظر: الجمل في النحو ص: ٢٣٣.
(١١) انظر: شرح كتاب سيبويه للفارسي: ١٨/٩.
(١٢) انظر: المفصل ص: ١١٩.

الأسماء بقلة[1].

وأمَّا عن إشارة ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة الجر بعد (خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما) فقد نصَّ على القلة ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) الشاطبي؛ إذ فسَّر قول ابن مالك: (وانجرار قد يرد) بقوله: «يريد عن العرب قليلاً»[2]، والمكودي إذ قال: «وفُهِم من من تنكير (انجرار)، ومن قوله: (قد يرد) أنَّ الجر بهما مع (ما قليل)»[3].

وأطلق القول بالجواز غيرهما كأبي حيان[4]، والمرادي[5]، والسيوطي[6].

وأوجب النصب ابن عقيل[7]، وناظر الجيش[8]، والأشموني[9]، والأزهري[10]، والصبان[11].

وأمَّا ابن الناظم فقد ذكر القولين دون ترجيح[12].

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٩/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ٤٠٩/٣.

(٣) انظر: شرح المكودي ص: ١٢١.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٥٣٥/٣، والتذييل والتكميل: ٣١٧/٨.

(٥) انظر: شرح المرادي للألفية: ٣٤٩/١.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٢٨٢/٣.

(٧) انظر: شرح ابن عقيل: ٥٢٤/١.

(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٠٧/٥.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٥٢٥/١.

(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٥/١.

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٠٧/٢.

(١٢) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٠٨.

(٦١) مسألة: قلة لحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع.

لغة: (أكلوني البراغيث)

الأصل بالفعل ألا تلحقه علامة التثنية أو الجمع مع فاعله المثنى أو المجموع، وقد تلحقه تلك العلامة نحو: قام الزيدون[١]، وقد يأتي من جنس فاعله نحو: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، قال ابن مالك:

وَجَرِّدِ الْفِعْــلَ إذَا مَــا أُسْــنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَــازَ الشُّــهَدَا
وَقَدْ يُقَــالُ سَــعِدَا وَسَــعِدوا وَالْفِعْلُ لِلظَّــاهِرِ بَعْــدُ مُسْــنَدُ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة لحاق علامة التثنية أو الجمع للفعل، وفي (الكافية الشافية) إذ قال:

وقد تَلِــي علامــةٌ كَمُضْــمر في لُغةٍ كانطلقوا بَنُو السَّري[٢]

وفي متن (التسهيل) إذ قال: «وقد تلحقُ الفعلَ المسند إلى ما ليس واحدًا من ظاهر، أو ضميرٍ منفصل علامةٌ كضميره»[٣].

كما أشار إلى قلته في (شرح الكافية الشافية) له[٤]، و(شرح التسهيل) له[٥]، إذ جعله خلاف اللغة المشهورة.

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فقد نصَّ سيبويه على قلة مجيء فعل الفاعل المثنى، أو المجموع من جنس فاعله إذ قال: «واعلم أنَّ من العربِ مَن يقول: (ضربوني قومُك، وضربابي أخواك)، فشبهوا هذه بالتاء في: (قالت فلانةُ)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»[٦].

كما تبعه في النصِ على القلة السيرافي إذ فسَّر قوله ثم قال عنه: «وهذا قليلٌ في الكلام

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١١٤/٦، وشرح الكافية الشافية: ١٢٨/٢.
(٢) شرح الكافية الشافية: ١٢٧/١.
(٣) التسهيل ص: ٧٦.
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٨/٢.
(٥) انظر: شرح التسهيل: ١١٦/٢.
(٦) الكتاب: ٤٠/٢.

غير مختارٍ»[1].

كما نصَّ على القلة ابن عصفور ممن عاصروا ابنَ مالك ، ثم علل القلة بقوله: «فإن قيل: فلم قلَّ المجيء بعلامة التثنية، والجمع، وهلَّا كان ذلك بمنزلة التأنيث؟ فالجواب: إنَّ التأنيث لما كان لازمًا الفاعلُ لزمت علامته، والتثنية، والجمع لما كان غير لازمين للفاعل – إذ قد يفرد– لم تلزم علامتهما»[2].

والرضي إذ قال: «وقلَّ جَعْلُ الألف، والواو والنون حروفًا كتاء التأنيث»[3].

وفهمت القلة من غيرهم إذ جعلوا هذا الأسلوب لغة، **وللعلماءِ في تخريج هذه اللغة قولان**:

القول الأول: أنَّ (الألف)، و(الواو) علامات دلت على الفاعل كما تدل تاء التأنيث على تأنيث الفاعل، فالألف في (قاما)، والواو في (قاموا) كالتاء في (قامت)، والاسم بعدها هو الفاعل على لغة (أكلوني البراغيث)[4]. قال سيبويه في حديثه عن الألف التي تنوب عن النون في الأفعال الخمسة في حالتي النصب، والجزم: «ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية، في قول من قال: (أكلوني البراغيث)، وبمنزلة (التاء) في: قلتُ، وقالتْ»[5].

ومِن هذه اللغة قول الشاعر:

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١١٧/٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١٦٨/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤١٤/٢.

(٤) هذه اللغة رواها أبو عبيدة معمر بن المثنى عن أبي عمرو الهذلي، انظر: مجاز القرآن: ١٠١/١، وقد وردت هذه اللغة دون نسبة في الكتاب: ١٩/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٧٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٧٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٧/٦، والبغداديات ص: ١٠٩، والشعر ص: ٤٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٠/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٦٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤١٤/٢.

(٥) الكتاب: ١٩/١.

ولكـــنْ ديـــافيٌّ أبُـــوه وأُمُـــه بحورانَ يَعْصرْنَ السَّليطَ أَقَاربُه[1]

ومنها أيضًا قول الآخر:

يَلُومُـــونَني في اشـــتراءِ النخيـــل أهلي فَكلهم يَعْذلُ[2]

وعللوا قلة ذلك بأن التأنيث لازمٌ في الاسم، خلاف التثنية والجمع؛ لأنهما قد يفردان فيفارق الفعلَ التثنيةُ أو الجمعُ، كما أن المذكر والمؤنث جنسان متباينان، وليس أحدهما بعضًا من الآخر كالمثنى والجمع[3].

وحكى هذه اللغة سيبويه[4]، وأبو عبيدة[5]، والأخفش[6]، وابن النحاس[7]، والسيرافي[8]، والفارسي[9]، والزمخشري[10]، وابن الشجري[11]، وابن يعيش[12]، والرضي[13]، وابن عصفور[14].

القول الثاني: ذكر أصحابه وجهًا آخر مع إجازتهم مجيئها على لغة: (أكلوني

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص: ٥٠، والكتاب: ٤٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٧٤/٢، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٢٧٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١١٦/٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤١٤/٢، وخزانة الأدب: ١٦٣/٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأحيحة بن الجلاح في معاني القرآن للفراء: ٣١٦/١، ولأمية بن الصلت في ديوانه ص: ٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٦/٦، والمقاصد الشافية: ٥٥٧/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١١٧/٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٦٨/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٤٠/٢.

(٥) انظر: مجاز القران: ١٠١/١.

(٦) انظر: معاني القرآن: ٤٧٥/٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن: ٢٧٧/١.

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١١٧/٦.

(٩) انظر: البغداديات ص: ١٠٩.

(١٠) انظر: الكشاف: ٣٩٤/١.

(١١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٠٠/١.

(١٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٣.

(١٣) شرح الرضي على الكافية: ٤١٤/٢.

(١٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٦٧/١.

البراغيث)، ففي قولهم: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، (الألف)، و(الواو) ضمائر في محل رفع فاعل للفعل (قام)، لكنْ ذكروا في الاسم بعد (الألف) و(الواو) – الزيدان، أو الزيدون– تخريجين آخرين(١):

أ– الاسم بدل من الفاعل في: قاموا، وقاما، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾(٢)، ذكر الفرَّاء أنَّها قد تكون مرفوعة بدلاً من (كثير).

وقال الأخفش عن هذه الآية أيضًا: «و لم يقل: (ثم عَميَ وصمَّ)، وهو فعلٌ مقدم؛ لأنَّه أخبر عن قوم بأنهم عموا وصموا، ثم فسَّر كم صنع ذلك منهم، كما تقول: (رأيتُ قومك ثُلثيهم)»(٣).

وقال بهذا التخريج أبو جعفر النحَّاس(٤)، والسيرافي(٥)، والزمخشري(٦).

ب –كما ذكر أبو جعفر النحاس(٧)، والسيرافي(٨)، والزمخشري(٩)، أنَّ الاسم (الزيدان (الزيدان أو الزيدون)، مبتدأ، والجملة قبله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم.

وعن إشارة ابن مالك إلى قلة مجيء فعل الفاعل المثنى، أو المجموع من جنس فاعله فقد نصَّ على قلته بعض مَن جاء بعده من شارحي (الألفية) كابن عقيل؛ إذ فسَّر قول ابن مالك بقوله: «فأشعر قوله: (وقد يقال) بأنَّ ذلك قليل، والأمر كذلك»(١٠).

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٢٢١، والتذييل والتكميل: ٢٠٣/٦، وهمع الهوامع: ٢٥٦/٢.
(٢) المائدة: ٧١.
(٣) معاني القرآن: ٤٧٤/٢.
(٤) انظر: إعراب القرآن: ٢٧٧/١.
(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١١٧/٦.
(٦) انظر: الكشاف: ٣٩٤/١.
(٧) انظر: إعراب القرآن: ٢٧٧/١.
(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١١٧/٦.
(٩) انظر: الكشاف: ٣٩٤/١.
(١٠) شرح ابن عقيل: ٤٠٠/١.

والشاطبي إذ قال: «وهذه اللغة ضعيفة قليلة، وعلى قلتها نبَّه بقوله: (وقد يقال) إذ عادته أنَّه يأتي بـــ(قد) مع المضارع تنبيهًا على قلة ما تدخل عليه»[١].

والمكودي إذ قال: «وفُهِم من قوله: (وقد يُقال) قلة هذه اللغة»[٢].

والأشموني إذ فسَّر قوله ابن مالك: (وقد يُقال) بقوله: «على لغة قليلة»[٣].

واكتفى بذكر أنَّها لغة غيرهم كابن الناظم[٤]، وأبي حيان[٥]، والمرادي[٦]، وناظر الجيش[٧]، والأزهري[٨]، والسيوطي[٩]، ويس الحمصي[١٠]، والصبان[١١].

(١) المقاصد الشافية: ٥٥٦/٢.

(٢) شرح المكودي ص: ٨٥.

(٣) انظر: شرح الأشموني: ٣٨٩/١.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص: ٢٢٠.

(٥) انظر: التذييل والتكميل: ٢٠٢/٦.

(٦) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢٦٣/١.

(٧) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٥٩٧/٤.

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٥/١.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٢٥٦/٢.

(١٠) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٥/١.

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٥٢٧/٢.

(٦٢) مسألة: قلة بقاء عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها.

تدخل (ما) على (إنَّ) وأخواتها فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها بالأسماء[١]، وقد يبقى عملها كما في قول ابن مالك:

وَوَصْلُ مَــا بِــذِي الحُــرُوفِ إعْمَالَهَا وَقَــدْ يُبَقَّــى العَمَــلُ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة بقاء عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها، وقصر في (الكافية الشافية)[٢]، و(شرح الكافية الشافية) له[٣]، بقاء العمل على (ليتما) فقط.

وفي متن (التسهيل) ذكر جواز عمل (ليتما)، وقلة السماع في (إنَّما)، وعدم السماع في (كأنَّ)، و(لكنَّما)، و(لعلما) ثم قال: «والقياسُ سائغٌ»[٤]، وفي (شرح التسهيل) له فسَّر فسَّر ما ذكره في متن (التسهيل)؛ إذ ذكر إجازة ابن السَّرَّاج إعمال (إنَّ) وجميع أخواتها إذا لحقت بـــ(ما)، ثم قال: «وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت القياس سائغٌ»[٥]، وعليه فلابن مالكٍ في المسألةِ قولان هما: إعمالها جميعًا مع وجود (ما)، وقصر العمل على (ليتما) فقط.

وأمَّا عن العلماء قبل ابن مالك فقد فهمت قلة بقاء العمل فيهما من الكسائي[٦]، والأخفش[٧]، إذ رواياه عن العرب، مما يعني أنَّه خلاف الأصل الكثير.

كما أشار سيبويه إلى قلة بقاء عمل (ليت) بعد دخول (ما) عليها إذ قال: «وأمَّا:

(١) انظر: الجمل في النحو ص: ٣٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٩٧/١.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٦٥.

(٥) شرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٦) شرح اللمع لابن برهان ص: ٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٦٧/٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤، والارتشاف: ١٢٨٦/٤.

(ليتما زيدًا منطلقٌ)، فإنَّ الإلغاء فيه حسنٌ»[1].

وأشار إلى القلة الزجاجي؛ إذ جعل الإعمال خلاف الأصل في قوله: «ومن العرب من يقول: (إنَّما زيدًا قائمٌ)، و(لعلما بكرًا مقيمٌ)، فيلغي (ما)، وينصب بـــ(إنَّ)»[2].

كما أشار الفارسي إلى قلته إذ قال: «وقد تدخل (ما) على (إنَّ) فتكفها عن عملها النَّصبَ»[3].

والزمخشري إذ قال: «ومنهم مَنْ يجعل (ما) مزيدة ويعملها، إلا أنَّ الإعمال في (كأنَّما) و(لعلَّما)، و(ليتما) أكثر منه في (إنَّما) و(أنَّما) و(لكنَّما)»[4].

وابن الشجري إذ قال: «و(لعلَّما) بمنزلة (كأنَّما) يغلب عليها أنْ تكون (ما) فيهما كافة، و(إنَّما)، و(لكنَّما) في هذا نظيرتان، ليس فيهما في الأغلب الأكثر إلا الكف، فهما في إلغاء (ما) دون (لعلَّما)، و(كأنَّما)»[5].

ونصَّ على القلة -ممن عاصروا ابن مالك- الرضي إذ ذكر قول الشاعر:

قَالتْ: ألَا ليتَمَا هذا الحَمَـــامُ لنـــا إلى حَمَامتِنا ونِصْفُه فقدِ[6]

ثم قال: «رفعًا، ونصبًا، والإلغاء أكثر؛ لأنَّها تخرج بـــ(ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية»[7]، ثم ذكر أنَّ الأخفش روى الإعمال والإهمال فيها ثم قال: «والإعمال قليلٌ فيهما»[8].

(١) الكتاب: ١٣٧/٢.

(٢) الجمل في النحو ص: ٣٠٤.

(٣) الإيضاح ص: ١٢٦.

(٤) المفصل ص: ٣٩٧.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٥٦٢/٢.

(٦) سبق تخريجه ص: ٢٩٩.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤.

(٨) المرجع السابق.

وللعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال:

القول الأول: جواز إعمال (ليتما) دون غيرها. قال سيبويه: «وأمَّا: (ليتما زيدًا منطلقٌ)، فإنَّ الإلغاء حسنٌ»[(١)]، ثم استشهد بقوله الشاعر:

قَالتْ: ألَا ليتَمَا هذا الحَمَــامُ لنــا إلى حَمَامتِنا ونِصْفُه فقدِ[(٢)]

وعللوا بقاء عمل (ليتما)؛ ببقاء المعنى فيها بعد دخول (ما) عليها، و لم تفقد اختصاصها بالأسماء لقوة اختصاصها[(٣)].

قال ابن عصفور عن (ليتما): «وأمَّا (ليتما) فلم تولها العرب الفعلُ قط»[(٤)].

وهذا قول الخليل[(٥)]، وسيبويه[(٦)]، والأخفش في أحد قوليه[(٧)]، والفارسي[(٨)]، وابن جني[(٩)]، وابن عصفور[(١٠)]، والرضي[(١١)]، وقد نسب الشاطبي هذا القول للجمهور[(١٢)].

القول الثاني: إعمال (ليتما)، و(لعلَّما) فقط.

إعمال (ليتما)، و(لعلَّما) لازم؛ لقوة اختصاص (ليتما)، وقوة شبه (لعلَّما) فيها.

وهذا القول قد نسبه أبو حيان للفرَّاء إذ قال: «وذهب الفرَّاء إلى أنَّه لا يجوز كف (ما)

(١) الكتاب: ١٣٧/٢.

(٢)سبق تخريجه ص: ٢٩٩.

(٣) انظر: الكتاب: ١٣٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤، وهمع الهوامع: ١٨٩/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٥/١.

(٥) انظر: الكتاب: ١٣٨/٢، والأصول في النحو: ٢٣٣/١.

(٦) انظر: الكتاب: ١٣٧/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٤/١.

(٨) انظر: الإيضاح ص: ١٢٦.

(٩) انظر: اللمع في العربية ص: ٣٠٣.

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٤/١.

(١١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤.

(١٢) انظر: المقاصد الشافية: ٤٢٨/١.

لـــ(ليت)، ولا لـــ(لعل) بل يجب إعمالها، فتقول: (ليتما زيدًا قائمٌ)، و(لعلما بكرًا قادمٌ)»[1]، كما نسبه البغدادي للفرَّاء[2].

القول الثالث: إعمال (ليتما)، و(إنَّما) فقط.

وهذا قول ابن السَّرَّاج[3]، وابن برهان في أحد قوليه[4].

القول الرابع: جواز إعمالها جميعًا، ولكن الإعمال في (كأنَّما)، و(لعلَّما)، و(ليتما) أقوى من غيرها.

قال الزمخشري: «ومنهم مَنْ يجعل (ما) مزيدة ويعملها، إلا أنَّ الإعمال في (كأنَّما) و(لعلَّما)، و(ليتما) أكثر منه في (إنَّما)، و(أنَّما)، و(لكنَّما)»[5].

وزاد ابن يعيش على الزمخشري بـــ(لكنَّما)[6]، وعن تعبير الزمخشري بأنَّ إعمال (كأنَّما)، و(لعلَّما)، و(ليتما) أكثر ردَّ ابن الحاجب عليه بقوله: «فكان الأولى أن يضع موضع قوله: (أكثر)، (أولى)؛ لأن هذا لم يأتِ عنهم فيه نصب، ووجه القياس الابتداء فحملت عليها أختاها في ذلك»[7].

وابن الشجري إذ قال: «و(لعلَّما) بمنزلة (كأنَّما) يغلب عليها أنْ تكون (ما) فيهما كافة، و(إنَّما)، و(لكنَّما) في هذا نظيرتان، ليس فيهما في الأغلب الأكثر إلا الكف، فهما في إلغاء (ما) دون (لعلَّما)، و(كأنَّما)، وإنما غلب على (ليتما) العمل؛ لقوة شبه (ليت) بالفعل»[8].

(١) الارتشاف: ١٢٨٥/٣.

(٢) انظر: خزانة الأدب: ٢٥٢/١٠.

(٣) انظر: الأصول في النحو: ٢٣٢/١-٢٣٣.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ص: ٦٧.

(٥) المفصل ص: ٣٩٧.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٨.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ١٦٤/٢.

(٨) أمالي ابن الشجري: ٥٦٢/٢-٥٦٣.

وقال بهذا القول قال الحريري[١]، والزمخشري[٢]، وابن الشجري[٣]، وابن يعيش الذي زاد على أصحاب هذا القول بـــ(كأنَّما)[٤]، وابن الحاجب[٥].

القول الخامس: أجاز أصحابه الإعمال والإلغاء لها جميعًا[٦].

ذكر العلماء أنَّ الكسائي[٧]، والأخفش[٨]، رويا عن العرب قولهم: إنَّما زيدًا قائمٌ. وقال بهذا القول غيرهما كالزجاجي[٩]، وابن برهان[١٠]، والجزولي[١١]، والرضي[١٢]، ونُسِب ونُسِب هذا القول لأكثر النحاة[١٣].

والراجح: إعمال (ليتما)، و(إنَّما)؛ وذلك لوردها في السماع دون سائر أخواتها، ومُنِع القياس في غير (ليتما) من أخواتها؛ لأنَّ الأصل في العمل الحروف للحروف الخاصة غير المشتركة، ودخول (ما) على هذه الحروف يجعلها مشتركة تدخل على الأسماء والأفعال، والقياس ألا يعمل الحرف المشترك[١٤].

---

(١) انظر: همع الهوامع: ١٨٩/٢.

(٢) انظر: المفصل ص: ٣٩٧.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ٥٦٢/٢-٥٦٣.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٨

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٦٤/٢.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٥٠/٣.

(٧) انظر: شرح اللمع لابن برهان ص: ٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: الفوائد: ١٣٦٧/٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤، والارتشاف: ١٢٨٦/٤.

(٩) انظر: الجمل في النحو ص: ٣٠٤.

(١٠) شرح اللمع لابن برهان ص: ٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٩٧/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٦٧/٣.

(١١) انظر: المقدمة الجزولية ص: ١١١.

(١٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٩/٤.

(١٣) انظر: المرجع السابق.

(١٤) انظر: رسالة ماجستير بعنوان اختيارات الشاطبي النحوية، والتصريفية في كتابة (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): : ٢٥٥/١.

وأمَّا عن إشارة ابن مالك إلى قلة بقاء عمل (إنَّ)، وأخواتها بعد دخول (ما) عليها فقد نصَّ على قلته ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) وغيرهم الشاطبي إذ قال مفسرًا قول ابن مالك: «نبَّه على قلته بـــ(قد)، في قوله: (وقد يُبقى العمل)»[١].

والصبان إذ فسَّر (قد يبقى العمل) بقوله: «قد للتقليل بالنسبة لغير (ليت)، وللتحقيق بالنسبة لـــ(ليت)»[٢].

ولم يجز العمل إلا في (ليتما) غيرهما كابن الناظم[٣]، وابن عقيل[٤]، والمرادي[٥]، والأشموني[٦].

وزاد الأزهري عليها (لعلما)؛ لشبهها بـــ(ليتما)[٧]. وأطلق الجواز فيها جميعًا غيرهم كأبي حيان[٨]، وناظر الجيش[٩]، والمكودي[١٠]، والسيوطي[١١].

(١) انظر: المقاصد الشافية: ٣٦١/٢.
(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٣٨/١.
(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص: ١٧٤.
(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٣٢٠/١.
(٥) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢٢٦/١.
(٦) انظر: شرح الأشموني: ٣١١/١.
(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٥/١.
(٨) انظر: الارتشاف: ١٢٨٥/٣.
(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٦٧/٣.
(١٠) انظر: شرح المكودي ص: ٦٩.
(١١) انظر: همع الهوامع: ١٨٩/٢.

(٦٣) مسألة: قلة دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المسبوق بـــ(قد).

تدخل لام الابتداء على خبر (إنَّ) إذا كان مفردًا، نحو: إنَّ زيدًا لقائم، أو جملة اسمية نحو: إنَّ زيدًا لأبوه قائم، أو فعلاً مضارعًا نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[(١)]، والماضي غير المتصرف نحو: إنَّ زيدًا لنعم لنعم الرجل[(٢)]، وعن دخولها على الماضي المتصرف –وهو محل دراستنا– قال ابن مالك في ذكره لموانع دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ):

. . . . . **وَلاَ مِنَ الأَفْعَالَ مَا كَـــ(رَضِـــيَا)**

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَـــدْ كَـــ(إنّ ذَا) لَقَد سَمَا عَلَـــى الْعِـــدَا مُسْـــتَحْوِذَا

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المسبوق بـــ(قد)، وأشار إلى إجازة دخولها في (الكافية الشافية) إذ ذكر مواضع دخول لام الابتداء ثم قال:

وإنْ يَكُنْ فِعْـــل مُضـــي صُـــرِّفا ولم يُقارِن (قد) فذا اللَّام انتفى[(٣)]

كما أشار إلى جواز دخولها في (شرح الكافية الشافية) له؛ إذ قال وهو يتحدث عن مواضع عدم دخول لام الابتداء: «وكذا إن كان فعلاً ماضيًا متصرفًا غير مقارن لـــ(قد)، فإن كان ماضيًا غير متصرف، أو متصرف مقارنًا لـــ(قد) لم يمتنع اقترانه»[(٤)].

وأطلق جواز دخولها في متن (التسهيل) إذ قال عنها: «ولا تدخل على أداة شرط، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرف خالٍ من (قد)»[(٥)]. وفسَّره في (شرح التسهيل) له إذ قال: «ولا تدخل هذه اللام على فعلٍ ماضٍ، إلا إذا كان مقرونًا بـــ(قد)، أو كان غير متصرف،

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢٤٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٩/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٠/١.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: التسهيل ص: ٦٤.

وذلك لأنَّها في الأصل للاسم، فدخلت على المضارع؛ لشبهه به، ولم تدخل على الماضي لعدم الشبه، فإن قرن بـــ(قد) قربته من الحال، فأشبه المضارع، فجاز أنْ تلحقه»[1].

أمَّا عن العلماء قبل ابن مالك –ممن وقفت على أقوالهم–فلم يشيروا إلى قلة دخول لام الابتداء على الماضي المسبوق بـــ(قد)، **لكنهم اختلفوا في جوازه على قولين:**

القول الأول: جواز دخول لام الابتداء على الماضي المسبوق بـــ(قد).

وعلة جواز دخولها على الماضي المسبوق بـــ(قد)؛ لأنها تُقربِه من الحال[2].

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[3]، ذكر ابن السَّرَّاج أن الفعل (يحكم) وقع موقع الاسم (حاكم) وليس موضع الفعل، فجاز دخول اللام في الفعل المضارع؛ لشبهه من الاسم، وليس لأنَّ هذا الموضع موضع الفعل؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان دخول اللام على الماضي أولى؛ لأنه فعل كما أن المضارع فعل[4]، ثم قال: «ولا تدخل على النفي، ولا على الحال، ولا على الصفة، ولا على التوكيد، ولا على الفعل الماضي كما قلنا، إلا أنْ يكون معه (قد)»[5]. كما أجازه –ممن عاصروا ابن مالك– الرضي إذ قال: «وإنما تدْخُلُ على الخبر إذا لم يكن ماضيًا مجردًا عن (قد)، فلا يجوز: (إنَّ زيدًا لقامَ)، كما يجوز: (إن زيدًا ليقوم)، بل تقول: (إنَّ زيدًا لقد قام)»[6]. كما نسب أبو حيان[7]، والأشموني[8]، والصبان[1]، للكسائي جواز قولهم: إنَّ زيدًا لقام، بتقدير: (قد).

---

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢٨/٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢٤٣/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٨/٤، والتذييل والتكميل: ١١٢/٥، وشرح المرادي للألفية: ٢٢٥/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٥٠/٣، وشرح الأشموني: ٣١٠/١، وهمع الهوامع: ١٧٤/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٣٥/١.

(٣) النحل: ١٢٤.

(٤) انظر: الأصول في النحو: ٢٤٣/١.

(٥) المرجع السابق: ٢٤٤/١.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٨/٤.

(٧) انظر: التذييل والتكميل: ١١٢/٥.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ٣١٠/١.

كما نُسب الجواز للجمهور واشترطوا أن تكون (قد) مذكورة لا مقدرة[٢].

القول الثاني: منع دخول لام الابتداء على الماضي.

قال سيبويه في حديثه عن شبه الفعل المضارع بالاسم: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أَنك تقول: (إنَّ عبد الله ليفعلُ) فيوافِقُ قولك: (لفاعل). . . ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللام»[٣]، أي: لا تلحق اللام الفعل الماضي؛ لأنَّ حقها أن تأتي أول الكلام فلما أُخرت وجب ألا تقع إلا على الاسم، والمضارع[٤].

والزجاجي إذ جعل (اللام) في نحو: إنْ زيدٌ لقامَ، (لام) الإيجاب التي تفرق بين النفي والإيجاب، ثم ذكر أنها تدخل على الفعل الماضي خلافًا لـــ(لام) الابتداء، والتأكيد[٥].

وفي ذكر السيرافي لأوجه مضارعة المضارع للاسم قال: «وهو أنَّ الفعل المضارع إذ وقع خبرًا لـــ (إنْ) صلح دخول اللام عليه كقولك: (إنَّ زيدًا ليذهب)، كما صلح دخول اللام على الاسم، إذ قلت: (إنَّ زيدًا لذاهب)، فإذا كان الخبر فعلاً ماضيًا امتنع ذلك فيه، لا تقول: (إنَّ زيدًا لذهبَ)»[٦].

كما منعه أبو علي الفارسي في حديثه عن الفعل المضارع ومشابهته للاسم؛ إذ قال: «ومن شبه هذا الضرب أيضًا دخول لام الابتداء عليه في حال وقوعه خبر لـــ(إنَّ)، ووجه الشبه أن هذه اللام تختص بالدخول على الأسماء المبتدأة دون الأفعال. . . ، فدخل على هذا الضرب من الفعل حيث كان مشابهًا له ومقارنًا، و لم يدخل على غيره كالماضي»[٧].

وفي قولهم: إنَّ زيدًا لقام، عدَّ الفارسي هذه اللام بأنَّها ليست التي تدخل على الابتداء،

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٣٥/١.
(٢) انظر: التذييل والتكميل: ١١٢/٥، ومغني اللبيب: ٢٢٨/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٣/١.
(٣) الكتاب: ١٥/١.
(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٤/١، والتذييل والتكميل: ١١٢/٥.
(٥) انظر: حروف المعاني ص: ٤٣، والجمل في النحو ص: ٥٧.
(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٤/١.
(٧) انظر: المسائل العسكرية ص: ٢٥١.

إنما هي التي إذا دخلت على المضارع لزمته أحد النونيين الثقيلة أو الخفيفة[1]، ويقصد بها لام القسم.

كما منع دخول لام الابتداء على الماضي ابن يعيش إذ قال: «وهي تدخل على الاسم، والفعل المضارع، ولا تدخل على الماضي»[2].

وخطاب المارِديُّ إذ قال بعدم جواز دخولها على الماضي سواء سُبِقت بـــ(قد) أو لا، فاللام في قولهم: إنَّ زيدًا لقد قام، هي لام القسم[3].

كما فهمت منع دخول لام الابتداء على الماضي المسبوق بـــ(قد) من آخرين كالمـــُبرد[4]، وابن جني[5]، والزمخشري[6]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[7]، وابن الحاجب[8]، وابن عصفور[9]، إذ قَصَروا دخول لام الابتداء على الاسم، والفعل المضارع، المضارع، ولم يذكروا –فيما وقفت عليه من كلامهم- حكم دخول لام الابتداء على الماضي بعد دخول (قد) عليه.

وأمَّا عن إشارة ابن مالك إلى قلة دخول لام الابتداء على الماضي المسبوق بـــ(قد)، فقد نصَّ على القلة ممن جاء بعده من شارحي (الألفية) الشاطبي إذ فسَّر قول ابن مالك: (وَقَدْ يَلِيَهَا) بقوله: «يعني أنْ اللام قد تدخل قليلاً على الفعل الماضي»[10].

(١) انظر: المرجع السابق ص: ٢٥٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ١١٢/٥، وشرح المرادي للألفية: ٢٢٥/١، وشرح الأشموني: ٣١٠/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٣/١.

(٤) انظر: المقتضب: ٣٤٥/٢.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب: ٣٩٥/١.

(٦) انظر: المفصل ص: ٤٤٧.

(٧) انظر: التخمير: ٣٦٧/٢.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٣/٢.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٩/١، والمقرب: ١٠٦/١.

(١٠) انظر: المقاصد الشافية: ٣٥٤/٢.

والمكودي إذ قال: «وفُهِم من قوله: (قد) أن ذلك قليل»[1].

وخالفهم الدنوشري الذي قال: «هذا لا يفيد القلة»[2]، وذلك في معرض تأييده لنسبة لنسبة الأزهري نحو: إنَّ زيدًا لقد قام للجمهور[3].

وأطلق الجواز غيرهم كابن الناظم[4]، وأبي حيان[5]، وابن عقيل[6]، والمرادي[7]، وناظر وناظر الجيش[8]، والأشموني[9]، الأزهري[10]، والسيوطي[11]، ويس الحمصي[12]، والصبان[13].

(١) انظر: شرح المكودي ص: ٦٨.
(٢) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٣/١.
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٣/١.
(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص: ١٧١.
(٥) انظر: التذييل والتكميل: ١١١/٥.
(٦) انظر: شرح ابن عقيل: ٣١٦/١.
(٧) انظر: شرح المرادي للألفية: ٢٢٥/١.
(٨) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٥٠/٣.
(٩) انظر: شرح الأشموني: ٣١٠/١.
(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٣/١.
(١١) انظر: همع الهوامع: ١٧٤/٢.
(١٢) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٣/١.
(١٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٣٥/١.

(٦٤) مسألة: قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما).

تدخل (ما) على (رُبَّ)، و(الكاف) فتكفهما عن العمل[١]، نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٞ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا﴾[٣]، وقد تدخل عليهما (ما) ولا تكفهما عن العمل، قال ابن مالك:

وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَ(بَاءٍ) زِيدَ فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَزِيْدَ بَعْدَ (رُبِّ) وَ(الْكَافِ) فَكَفْ وَقَدْ يَلِيْهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة عمل (رُبَّ) و (الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما). كما أشار إلى القلة في (الكافية الشافية)؛ إذ تحدث عن دخول (ما) على حروف الجر، ثم قال:

وكَفَّتْ (الكَاف)، و(ربَّ) غالبًا وقد يُرى كما لفعلٍ ناصبَا[٤]

ونصَّ على قلة كف (ما) لـــ(رُبَّ) و (الكاف) في (شرح الكافية الشافية) له إذ قال: «وتتصل (ما) أيضًا بـــ(الكاف)، و(رُبَّ)، فيبقى عملها، وذلك قليل»[٥].

وذكر أنها تأتي كافة وغير كافة دون التعبير بالقلة في متن (التسهيل)[٦]، و(شرح التسهيل) له[٧].

أمَّا العلماء قبل ابن مالك فلم يُشر -ممن وقفت على أقوالهم- إلا الرضي-وهو ممن عاصروه- إلى قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد دخول (ما) عليهما؛ إذ قال: «وقد جاءت

(١) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٣٠.
(٢) الحِجر: ٢.
(٣) الإسراء: ٤٢.
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٢٠٠.
(٥) انظر: المرجع السابق: ١/٢٠٠.
(٦) انظر: التسهيل ص: ١٤٧.
(٧) انظر: شرح التسهيل: ٣/١٧١.

(ما) بعد (رُبَّ) زائدة. . . ، وشذَّ إعمال (الكاف) مع (ما)»[1]، ففي نصِّه هذا عبَّر لجواز عمل (رُبَّ) بعد (ما) عليها بـــ(قد) الدالة على التقليل، وجعل إعمال (الكاف) مع (ما) شاذًا.

وأجاز الإعمال في (كأنَّما) دون الإشارة إلى قلته غيره كالخليل؛ إذ سأله سيبويه في قوله: «وسألته عن قوله: (كما أنَّه لا يَعلمُ ذلك فتَجَاوزَ الله عنه)، و(هذا حقٌ كما أنَّك هاهنا)، فزعَمَ أنَّ العاملة في (أنَّ) الكاف، و(ما) لغوٌ، إلا أنَّ (ما) لا تُحذف من هاهنا؛ كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأنَّ)، كما ألزموا النون لـــ(أفعلنَّ)، و(اللام) قولَهُم: إنْ كان ليفعلُ؛ كراهيةَ أن يلتبس اللفظان»[2].

وعن قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[3]، ذكر الأخفش أنَّ (ما) دخلت على (رُبَّ) ليتكلم بالفعل بعدها، وربما تكون بمنزلة (شيء) فكأنَّك قلت: ورُبَّ شيءٍ يودُّ[4].

كما نسب السيرافي جواز إعمال (كأنَّما) للـــمُبرد؛ إذ قال: «وكان أبو العباس المبرد يُجيز أن تكون (ما) مع كاف التشبيه لغوًا، وأنْ تكون مبنية معها»[5].

والفارسي في حديثه عن كاف التشبيه ودخول (ما) عليها قال: «ويجوز أنْ تكون (ما) كافة»[6].

وابن الشجري جوَّز إعمال (رُبَّما) إذ قال: «واعلم أنَّ وقوع (ما) بعد (ربَّ) على ثلاثة أوجه: أحدُها أن تكون كافة. . . ، والثاني: أنها تكون بعد (رُبَّ) بمعنى: شيء. . . ، والثالث: وقوعها بعدها (ربَّ) زائدةً لغوًا، فلا تمنعُها من العمل، كقولك: (رُبَّما رجلٍ عالمٍ لقيتُه)»[7].

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٩٤/٤.

(٢) الكتاب: ١٤٠/٣.

(٣) الحِجر: ٢.

(٤) انظر: معاني القرآن: ٦٠٢/٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٣/١١.

(٦) الإيضاح للفارسي ص: ٢٠٦.

(٧) أمالي ابن الشجري: ٥٦٦/٢.

وابن يعيش إذ قال: «تدخل (ما) في (رُبَّ) على وجهين، أحدهما: أن تكون كافة، والآخر: أنْ تكون ملغاة»[1].

ومما يُحتج لـــعمل (الكاف) بعد دخول (ما) عليها قول الشاعر:

ونَنْصُـــرُ مولانـــا ونَعْلَـــمُ أنَّـــه كما النَّاسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ[2]

(الناسِ) مجرورة بـــ(الكاف) مع دخول (ما) عليها.

واستشهدوا لعمل (رُبَّ) مع دخول (ما) عليها، بقول الشاعر:

رُبَّما ضَـــرْبةٍ بِسَـــيْفٍ صَـــقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطعْنَةٍ نَجْلاءِ[3]

فـــ(ضربةٍ) مجرورة بـــ (رُبَّ) مع دخول (ما) عليها[4].

وقال بالجواز غيرهم كالسيرافي[5]، وابن عصفور[6]، وابن إياز[7].

وأما إشارة ابن مالك في (الألفية) إلى قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد دخول (ما) عليهما، فقد نصَّ على قلته ممن جاء بعدهم من شارحي (الألفية) وغيرهم كالمالقي إذ تحدث عن دخول (ما) على (ربَّ) فذكر أنَّها قد تكون كافة، ثم قال: «وإمَّا زائدةٌ دخولها كخروجها، فتبقى داخلةً على النكرة كما كانت، كقول الشاعر:

رُبَّما ضَـــرْبةٍ بِسَـــيْفٍ صَـــقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطعْنَةٍ نَجْلاءِ

وهو قليل»[8].

والمرادي إذ نصَّ على قلةِ إعمال (رُبَّ) مع (ما) في تفسيره قول ابن مالك: (وَقَدْ

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براق الهمداني في شرح الكافية الشافية: ٢٠٠/١، وشرح ابن الناظم ص: ٣٧٥، وشرح ابن عقيل: ٢٩/٢، والمقاصد الشافية: ٧٠٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢١/٢.

(٣) البيت من الخفيف وهو لعدي بن الرعلاء، وهو في أمالي ابن الشجري: ٥٦٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٤/٤، والجنى الداني في حروف المعاني ص: ٤٥٦، ومغني اللبيب: ١٣٧/١، والمقاصد الشافية: ٧٠٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢١/٢.

(٤) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٧١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٢/١١-٥٣.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٥/١.

(٧) المحصول في شرح الفصول: ٧١٥/٢.

(٨) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٧١.

يَلِيْهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ) بقوله: «فإن قلت: ما الأغلب على (ما) بعد (رُبَّ)؟ قلت: يُفهم من قوله: (وقد) أنَّ الكف هو الغالب، وصرح به في الكافية»[1]، وبنحو هذا ذهب في (الجنى الداني) إذ قال: «وزيادتها كافة أكثر»[2].

وابن عقيل؛ إذ قال مفسرًا قول ابن مالك: (وَقَدْ يَلِيْهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ): «وقد تزاد بعدهما فلا تكفُها عن العمل، وهو قليل»[3].

والشاطبي إذ فسَّر قول ابن مالك: (وَقَدْ يَلِيْهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ) بقوله: «وذلك قليلٌ على ما يُفهم من إتيانه بـــ(قد)»[4]. كما نصَّ على القلة المكودي إذ فسَّر كلام ابن مالك بقوله: «وفُهِم من قوله: (وَقَدْ يَلِيْهِمَا) أن عملها قليل، وقد صرح به في الكافية»[5]. الكافية»[5].

ونصَّ على القلة أيضًا الأزهري إذ قال: «وتزاد (ما) بعد (رُبَّ)، و(الكاف) فيبقى العامل قليلاً، وتكفها كثيرًا»[6]. وأشار إلى القلة دون أن ينصوا عليها غيرهم كابن الناظم إذ قال عن (ما): «وتدخل على (رُبَّ)، و(الكاف) فتكفها عن العمل غالبًا»[7].

وابن هشام إذ قال في حديثه عن (رُبَّ): «وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أنْ تكفها عن العمل»[8].

وأطلق الجواز أبو حيان[9]، وناظر الجيش[10]، والأشموني[11]، والصبان[12].

(١) شرح المرادي للألفية: ٤١٢/١.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص: ٤٥٦.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢٨/٢.

(٤) المقاصد الشافية: ٧٠٠/٣.

(٥) شرح المكودي ص: ١٤٣.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٢١/٢.

(٧) شرح ابن الناظم ص: ٣٧٤.

(٨) مغني اللبيب: ١٣٧/١.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب: ١٧١٤/٤.

(١٠) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٠٠٢/٦.

(١١) انظر: شرح الأشموني: ١٠٦/٢.

(١٢) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٨١٠/٢.

(٦٥) مسألة: قلة زيادة (كان) في حشو الكلام.

الأصل في (كان) أن تنصب المبتدأ، وترفع الخبر[١]، وقد تجيء زائدةً، وهذا محل دراستنا في هذه المسألة، قال ابن مالك:

وَقَدْ تُــزَادُ (كَــانَ) فِــي حَشْــوٍ كَــانَ أَصَــحَّ عِلْــمَ مَــنْ تَقَــدَّمَا

أشار ابن مالك هنا في (الألفية) إلى قلة مجيء (كان) زائدة في الحشو. وأجاز مجيء (كان) زائدة دون الإشارةِ إلى القلة في (الكافية الشافية)[٢]، و(شرح الكافية الشافية)[٣] له، وفي متن (التسهيل)[٤]، و(شرح التسهيل) له[٥].

أمَّا عن العلماء قبل ابن مالك لم أجد أحدًا صرح بقلة زيادة (كان) في حشو الكلام مع أنَّ جمهور النحويين ذكروا زيادتها[٦]، فمن ذلك الخليل إذ قال سيبويه راويًا: «قال الخليل: (إنَّ من أفضلهِم كانَ زيدًا) على إلغاء كان»[٧].

ومثَّل المبرد بمجيئها زائدة مؤكدة للكلام بقول العرب: «ولدت فاطمةُ بنتُ الخُرشب الكَمَلَة من بني عبسٍ لم يوجد كان مِثْلُهُم»[٨]. وذكر ابن السَّرَّاج أن لـــ(كان) ثلاثة مواضع، منها: «أن تكون توكيدًا زائدة نحو: قولك: (زيد كان منطلق)، إنَّما معناه: زيد منطلق، وجاز إلغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ، والخبر»[٩].

---

(١) انظر: الأصول في النحو: ٩٢/١، والجمل في النحو ص: ٤٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٧٧/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٧٧/١.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٥٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٦١/١.

(٦) انظر: المقتضب: ١١٦/٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٧٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٩٠/٤-١٩٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٧٢/١.

(٧) الكتاب ١٥٣/٢.

(٨) ورد هذا القول في المقتضب: ١١٦/٤، وفي شرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/٧، وفي شرح الكافية للرضي: ١٩١/٤.

(٩) انظر: الأصول في النحو: ٩٢/١.

ومن الإلغاء قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1]، ﴿صَبِيًّا﴾[1]، قال أبو جعفر النحَّاس في إعراب (صبيًا): «فيه ثلاثة أقوال: أحدها أن تكون (كان) زائدة، ونصب (صبيًا) على الحال. . . ، وحكى النحويون: (ما كان أحسنَ زيدًا)، وقالوا: على إلغاء كان»[2].

وجاز إلغاؤها؛ لتوسطها؛ إذ إنَّ البداية لا تكون إلا باللوازم والأصول، لذا لا يليق بالزائدة الصدر[3].

ومن مواضع مجيئها زيادتها بين الصفة والموصوف، قول الشاعر:

فكيف إذَا مررتَ بِـــدارِ قَـــوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كانوا كرامِ[4]

جاءت (كان) زائدة ملغاة بين الصفة (كرامٍ)، والموصوف (جيرانٍ)[5]. قال أبو علي الفارسي: «وجاز إلغاء (كانوا)؛ لأنَّها لم تقع أولاً، إنما وقعت بين صفةٍ وموصوف، فجاز إلغاؤها كما جاز إلغاء (هو)، لكانت واقعة بين المبتدأ، والمخبر عنه. . . ، وحُكمُ ما تلغيه أن توسطه ولا تبتدئه قياسًا على (هو) الفصل، ولا تبتدئ به؛ لأنَّ الملغي غير معتد به»[6].

وذكر عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن (كان) أن لها أربعة أوجه، ومنها أن تكون زائدة، وهو ما نصَّ عليه بقوله: «أنْ تكون زائدة، نحو ما حُكِي من قولهم: (إن أَفضَلَهُمْ كان زيدٌ)»[7]، ثم استشهد لها بقول الشاعر:

سَرَاةُ بـــني أبي بكـــرٍ تَسَـــامى عَلَى كان المـــُسَومَةِ العِرابِ[8]

---

(١) مريم: ٢٩.

(٢) إعراب القرآن: ١١/٣

(٣) انظر: الكتاب: ١٥٣/٢، والأصول في النحو: ٩٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٨/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه: ٥٩٧/٢، وفي الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب: ١١٦/٤، والجمل في النحو ص: ٤٩، والمسائل البصريات: ٨٧٥/٢.

(٥) انظر: الجمل في النحو ص: ٤٩، والمسائل البصريات: ٨٧٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٩٣/٤.

(٦) المسائل البصريات: ٨٧٦/٢.

(٧) انظر: المقتصد: ٤٠٢/١.

(٨) البيت من الوافر بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢٩٨/١، وفي المقتصد: ٤٠٢/١، والمفصل ص: ٣٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/٧، والخزانة: ٢٠٧/٩.

جاءت (كان) زائدة بين حرف الجر (على) والمجرور (المُسَومَةِ)[1].

وعليه فقد ذكر زيادتها جمهور النحويين[2] كالخليل[3]، وسيبويه[4]، والفرَّاء[5]، والمُبرد[6]، وابن السَّرَّاج[7]، وأبو جعفر النحاس[8]، والزجاجي[9]، والسيرافي[10]، والفارسي[11]، وابن جني[12]، والجرجاني[13]، والزمخشري[14]، وابن يعيش[15]، وابن الحاجب[16]، وابن عصفور[17]، والرضي[18]، ولم أجد أحدًا من النحويين -ممن وقفت على أقوالهم- منع زيادتها.

وأمَّا عن إشارة ابن مالك إلى قلة مجيئها زائدة فقد نصَّ ممن جاء بعده من شارحي الألفية الشاطبي على القلةِ؛ إذ قال: «أشار إلى قلة وجود الزيادة فيها، لكن بما لا ينافي القياس؛ إذ قال: (وقد تزاد)، وهذه العبارة يُطلقها مريدًا بها القياس على قلةٍ،

(١) انظر: سر صناعة الإعراب: ٢٩٩/١.

(٢) انظر: المقتضب: ١١٧/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٧٢/١.

(٣) انظر: الكتاب: ١٥٣/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق: ١٥٣/٢.

(٥) انظر: المقتصد: ٤٠٢/١، وشرح التسهيل: ٣٦٢/١، وشرح المرادي للألفية: ٢٠٣/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١١٥٥/٣، وتعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٢٢٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٩٢/١.

(٦) انظر: المقتضب: ١١٦/٤.

(٧) انظر: الأصول في النحو: ٩٢/١.

(٨) انظر: إعراب القرآن: ١١/٣.

(٩) انظر: الجمل في النحو ص: ٤٩.

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٩/٧.

(١١) انظر: المسائل البصريات: ٨٧٦/٢.

(١٢) انظر: سر صناعة الإعراب: ٢٩٨/١.

(١٣) انظر: المقتصد: ٤٠٢/١.

(١٤) انظر: المفصل: ٣٥٧.

(١٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٩/٧.

(١٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٧٨/٢.

(١٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٨/١.

(١٨) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٩٠/٤.

وضعف»[1].

وأشار إلى القلة دون النص عليها غيره كابن الناظم إذ عبَّر بتعبير ابن مالك نفسه قال: «وقد تأتي كان بلفظ الماضي زائدة، لا عمل لها»[2].

وناظر الجيش إذ قال في حديثه عن (كان) «كان قد تستعمل في مكان زائدة»[3].

وأطلق الجواز غيرهم كأبي حيان[4]، والمرادي[5]، والدماميني[6]، الأشموني[7]، والأزهري[8]، والسيوطي[9]، ويس الحمصي[10]، والصبان[11].

وخصَّ ابن عقيل القياس في زيادتها بعد (ما) وفعل التعجب، وجعل زيادتها بين الجار والمجرور شاذًا[12].

(١) انظر: المقاصد الشافية: ٢/٢٠٠.

(٢) شرح ابن الناظم ص: ١٣٩.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/١١٥٥.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ٤/٢١٢.

(٥) انظر: شرح المرادي للألفية: ١/٢٠٣.

(٦) انظر: تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد: ٣/٢٢٠.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ١/٢٤١.

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/١٩١.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٢/٩٩.

(١٠) انظر: حاشية شرح التصريح على التوضيح: ١/١٩٢.

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٧٢.

(١٢) انظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٥٠.

الفصل الثالث

منهج ابن مالك فيما حكم عليــه بالكثرة، أو القلة:

- المبحث الأول: المسائل التي سُــبِق فيها ابن مالك بالحكم عليها بـــ (الكثرة) أو (القلة).
- المبحث الثاني: المسائل التي انفرد ابن مالك بالحكم عليها بـــ (الكثرة)، أو (القلة).
- المبحث الثالث: اختلاف حكم ابن مالك على المسائل بالكثرة أو القلة بين الألفية ومؤلفاته الأخرى.
- المبحث الرابع: أصول النحو وارتباطها بالألفاظ المعيارية الدالة على الكثرة أو القلة عند ابن مالك.

المبحث الأول:

المسائل التي سُـــبِق فيها ابن مالك

بالحكم عليها بـــ (الكثرة) أو (القلة).

العناية بمعرفة دلالة مصطلحات (الكثرة)، و(القلة) وغيرها من المصطلحات المعيارية كـــ(الشيوع)، و(الفشو)، و(النزرة)، و(الندرة) له أهميته في الدرس النحوي، فالقاعدة النحوية تبنى على أساس كثرة دوران الكلام الذي بنيت عليه القاعدة على ألسنة العرب وقلته، والألفاظ المعيارية لها حضورها القوي في مؤلفات ابن مالك، انطلاقًا من هذا سأقوم في هذا المبحث بحصر المسائل التي سُبِق ابن مالك بالحكم عليها بـــ(الكثرة)، و(القلة) وغيرها من المصطلحات المعيارية كـــ (الشيوع)، و(الفشو)، و(النزرة)، و(الندرة)، مع ذكر العلماء الذين سبقوه، وذلك من خلال المسائل التي تمت دراستها في الفصل الثاني، وقد سُبِق ابن مالك في الحكم بالكثرة، والقلة، وغيرها من الألفاظ المعيارية في ستٍ وأربعين مسألة وهي:

- في مسألة كثرة حذف العائد المتصل المنصوب في صلة الموصول فيما كان عامله فعلاً، نصَّ السيرافي، وابن الشجري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن إياز على كثرة هذا الحذف[1].

- في مسألة كثرة حذف العائد المجرور بالإضافة في صلة الموصول، نصَّ سيبويه، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي على كثرة هذا الحذف[2].

- في مسألة كثرة حذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين، نصَّ ابن يعيش على كثرة هذا الحذف[3].

- في مسألتي كثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب بعد (لات) المشبهة بـــ(ليس)، نصَّ سيبويه، وابن السَّرَّاج، وابن النحاس، والسيرافي، على قلة حذف المنصوب، ونصَّ السيرافي وحده على كثرة حذف المرفوع[4].

- في مسألة كثرة إلحاق نون الوقاية بـــ(ليت) وقلة حذفها، نصَّ ابن خروف على كثرة إلحاق نون الوقاية بـــ(ليت)[5].

(١) انظر: المسألة (١) ص:٥٦.

(٢) انظر: المسألة (٤) ص:٧١.

(٣) انظر: المسألة (٥) ص:٧٦.

(٤) انظر: المسألة (٦-٧) ص:٨٠.

(٥) انظر: المسألة (٨) ص:٨٤.

- في مسألة كثرة تجريد (لعل) من (نون الوقاية)، نصَّ ابن خروف على تجريد (لعل) من (نون الوقاية)[١].

- في مسألة كثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان، نصَّ سيبويه على الكثرة، ووصف ابن يعيش نيابة المصدر عن ظرف الزمان بأنَّه عربي جيد[٢].

- في مسألة كثرة مجيء خبر (كاد) بدون (أنْ)، أشار سيبويه، والمبرد، وابن السَّرَّاج، والسيرافي، وابن يعيش إلى الكثرة إذ جعلوا مجيء خبر (كاد) مع (أنْ) خلاف الأصل[٣].

- في مسألة كثرة مجيء اسم الفعل بمعنى فعل الأمر، نصَّ سيبويه، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن يعيش على أنَّ مجيء اسم الفعل بمعنى فعل الأمر هو الأغلب[٤].

- في مسألة كثرة النعت بالمصدر، ذكر ابن درستويه أنَّ النعت بالمصدر مُطَّرد[٥].

- في مسألة شيوع مجيء العلم المركب تركيبًا إضافيًا، نصَّ سيبويه على قلة المركب تركيبًا مزجيًا، وهذا يشعر بكثرة العلم المركب[٦].

- في مسألة شيوع حذف حرف الجر (ربَّ) وبقاء عملها، ذكر أبو علي الفارسي في حديثه عن حرف الجر (مِنْ) بأنَّ حذفه لم يطَّرِد في كل موضع، ثم مثَّل لحذف (رُبَّ)، فيفهم منه هنا أنَّه يطرد العمل في (رُبَّ) مع حذفها، خلافًا لحرف الجر (مِنْ)[٧].

- في مسألة شيوع تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود على الفاعل، نصَّ سيبويه على أن التقديم عربيٌّ جيدٌ كثير[٨].

- في مسألة شيوع حذف خبر (لا) النافية للجنس نصَّ الزمخشري، وابن الحاجب على كثرة حذف خبر (لا) النافية للجنس[٩].

---

(١) انظر: المسألة (٩) ص:٨٨.

(٢) انظر: المسألة (١٠) ص:٩١.

(٣) انظر: المسألة (١٥) ص:١١٤.

(٤) انظر: المسألة (١٦) ص:١١٧.

(٥) انظر: المسألة (١٧) ص:١٢٣.

(٦) انظر: المسألة (١٩) ص:١٣٤.

(٧) انظر: المسألة (٢٠) ص:١٣٨.

(٨) انظر: المسألة (٢١) ص:١٤٣.

(٩) انظر: المسألة (٢٢) ص:١٤٧.

- في مسألة قلة فتح نون المثنى نصَّ أبو علي الفارسي على أنَّ الأكثر في الاستعمال كسر نون المثنى، كما نصَّ السيرافي، وابن جنِّي، وابن يعيش على أن من العرب يفتح نون المثنى، وهذا مشعر بقلة فتح نون المثنى[1].

- في مسألة قلة كسر نون الجمع ذكر ابن خروف أن الفتح في نون الجمع هو الأعرف، وهذا كله مشعر بقلة كسر نون الجمع[2].

- في مسألة قلة عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدنْ)، ذكر أبو جعفر النحاس بـــأن لحاق النون أولى في العربية وأقيس، كما ذكر أبو علي الفارسي بأن لحاق النون هو القياس والذي عليه الاستعمال، مما يدل عن أنَّ عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدنْ) من القليل[3].

- في مسألة قلة بقاء عمل (إنَّ) بعد تخفيفها، ذكر الزمخشري بأنَّ (إنَّ) إذا خففت بطل عملها، وإن من العرب من يعملها، ويفهم من هذا أنَّ الإعمال قليل، وخلاف للأصل الكثير[4].

- في مسألة قلة حذف حرف النداء مع (اسم الجنس) و(اسم الإشارة)، ذكر سيبويه بأن حذف حرف النداء ليس بكثير ولا بقوي[5].

- في مسألة قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين، ذكر سيبويه، والسيرافي، أن (مَعَ) تكون ساكنة في الضرورة، وذهب الكسائي، وابن يعيش، أن تسكين العين في (مَعَ) لغة، وهذا كله مرده إلى الإشارة للقلة[6].

- في مسألة قلة حذف النعت أشار ابن يعيش إلى أنَّ النعت قد يحذف بقلة وندرة[7].

- في مسألة قلة دخول (نوني التوكيد) على الفعل بعد (ما) التي لم تُسبق بـــ(إنْ)، و(لم) و(لا) النافية، وغير (إمَّا) من أدوات الشرط أشار سيبويه، وابن السَّرَّاج إلى قول

(١) انظر: المسألة (٢٤) ص:١٥٧.
(٢) انظر: المسألة (٢٥) ص:١٦٣.
(٣) انظر: المسألة (٢٦) ص:١٦٨.
(٤) انظر: المسألة (٢٧) ص:١٧٣.
(٥) انظر: المسألة (٢٩) ص:١٨٣.
(٦) انظر: المسألة (٣٠) ص:١٨٨.
(٧) انظر: المسألة (٣١) ص:١٩٢.

عيسى بن عمر إذ ذكر أن عدم دخول النون هو الأجود والأكثر، كما نصَّ ابن يعيش، وابن الحاجب إلى القلة[١].

- في مسألة قلة مجيء (لو) الشرطية دالةً على المستقبل، نصَّ الرضي –ممن عاصروا ابن مالك–على القلة[٢].

- في مسألة قلة حذف (الفاء) في جواب (أمَّا)، أشار ابن يعيش إلى القلة عندما عبَّر بـــ(ربما) الدالة على التقليل[٣].

- في مسألة نُزْرَة حذف العائد المرفوع مع غير (أي) إذا لم تستطل الصلة، نصَّ سيبويه على قلة حذف العائد المرفوع مع غير (أي) إذا لم تستطل الصلة[٤].

- في مسألة نُزْرَة مجيء خبر (عسى) بدون (أن)، أشعرَ سيبويه، وابن السَّرَّاج، والسيرافي، وأبو علي الفارسي بنزرة مجيء خبر (عسى) بدون (أن)؛ إذ ذكروا الأصل –مجيء (أنْ) في خبر (عسى)– ثم ذكروا أن من العرب من يأتي بخبر (عسى) بدون (أن)، كما أشار الرماني إلى نزرة مجيء خبر (عسى) بدون (أن) عندما جعله خلاف المطرد، ونصَّ ابن خروف على قلته مجيء خبر (عسى) بدون (أن)[٥].

- في مسألة نُزْرَة مجيءِ (أنْ) في خبر (أوشك)، أشار سيبويه، وابن السَّرَّاج، والسيرافي، وأبو علي الفارسي إلى نزرة مجيء (أنْ) في خبر (أوشك)، إذ عبَّروا بالمضارع المسبوق بـــ(قد) الذي يُفهم منه التقليل[٦].

- في مسألة نُزْرَة مجيء تمييز العدد (مائة) جمعًا؛ أشار الفرَّاء إلى قلته إذ قال: «ومن العرب مَن يضع (السنين) في موضع (سنة)» أي: خلاف الأصل الكثير، والأخفش إذ قال: «وقد يقوله بعض العرب»[٧].

---

(١) انظر: المسألة (٣٢) ص:١٩٧ .

(٢) انظر: المسألة (٣٣) ص:٢٠٣.

(٣) انظر: المسألة (٣٤) ص:٢٠٩.

(٤) انظر: المسألة (٣٥) ص:٢٠٥.

(٥) انظر: المسألة (٣٦) ص:٢٢٢.

(٦) انظر: المسألة (٣٧) ص:٢٢٧.

(٧) انظر: المسألة (٣٩) ص:٢٣٥.

- في مسألة نُزْرَة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر دون شروط (مسألة الكُحْل)، نصَّ سيبويه على قلتها وأنَّها رديئة، وأشعر ابن يعيش بنزرتها إذ قال: «وقد أجاز قوم من العرب: (مررت برجلٍ أفضل منه أبوه، وخيرٌ منه عمه)»[1].

- في مسألة نزرة تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، أشار الزجاجي إلى النزرة إذ قال: «ومن الناس من يُقدم التمييز إذا كان العاملُ فعلاً»، فجعل التقديم خلاف الأصل الكثير؛ إذ إنَّه قال: «ومِن الناس»[2].

- في مسألة نُزْرة مجيء (اللاءِ) جمعًا لـــ (الذي)، أشار الفارسي إلى نزرته إذ جعله خلاف الأصل في قوله: «وقد جاء (اللائي) جمعًا للمذكر»، وابن الشجري إذ قال: «ومنهم من يقول: (هم اللائي فعلوا)»[3].

- في مسألة نُزْرَة مجيء اسم الفعل بمعنى الفعل الماضي والمضارع، أشار سيبويه، والزمخشري إلى نزرته؛ إذ ذكرا أن الأغلب في اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر، كما نصَّ أبو علي الفارسي، وابن يعيش على قلته[4].

- في مسألة قلة مجيء (سنين) وبابه معربًا بالحركات أشار الفرَّاء، وأبو جعفر النحاس إلى القلة إذ قال: «ومن العرب»، أي أنهم خلاف الأصل المعروف، وثعلب؛ إذ عدَّ الإعراب بالحركات لغة، والزمخشري، إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد) الذي يُفهم منه التقليل في قولهما: «وقد يُجعل إعراب ما يُجمع بالواو والنون في النون»[5].

- في مسألة قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين في الرتبة، أشار سيبويه، وابن السَّرَّاج إلى قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين بالرتبة، إذ عدَّاه خلاف الكثير، كما نصَّ السيرافي، وابن الشجري، والزمخشري، وابن يعيش[6].

- في مسألة قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله، نصَّ الزمخشري على القلة، وأشار المبرد

(١) انظر: المسألة (٤٠) ص:٢٣٩.

(٢) انظر: المسألة (٤١) ص:٢٤٣.

(٣) انظر: المسألة (٤٢) ص:٢٤٩.

(٤) انظر: المسألة (٤٣) ص:٢٥٣.

(٥) انظر: المسألة (٤٤) ص:٢٥٩.

(٦) انظر: المسألة (٤٥) ص:٢٦٤.

قبله إلى قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله إذ قال: «واعلم أنَّ من العرب من يقول: (واللهِ لأفعلنْ)، يريد (الواو) فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة»، وأبو علي الفارسي إذ قال: «وهو غير مُطَّرِدٍ في كلِّ موضعٍ»، وأشار ابن يعيش إلى القلة أيضًا إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)[1].

– في مسألة قلة إعراب عجز العدد المركب إذا أضيف، أشار سيبويه إلى قلتها إذ وصفها بالرداءة، كما أشار المبرد إلى قلتها إذ جعلها خلافًا لكلام أكثر العرب ثم نصَّ على القلة[2].

– في مسألة قلة مجيء الاسم بعد أدوات التحضيض، و(ألا) التي للعرض، أشار سيبويه وعبد القاهر الجرجاني إلى قلته إذ جعله خارجًا عن بابه ومخالفًا للأصل الكثير، كما نصَّ أبو علي الفارسي على القلة[3].

– في مسألة قلة نصب الاسم على الاختصاص في غير (أيّ)، أشار الزمخشري، والرضي إلى القلة إذ جعلا مجيء غير (أيَّ) أقل من (أيَّ) في كلام العرب[4].

– في مسألة قلة حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا نصَّ ابن جنِّي، وابن يعيش على قلة حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا[5].

– في مسألة قلة مجيء (عن) اسمًا بمعنى (بعد)، أشار الهروي إلى قلة مجيء (عن) اسمًا بمعنى (بعد)، إذ جعل مجيئها اسمًا بمعنى (بعد) خلاف الأصل[6].

– في مسألة مجيء (عن) بمعنى (على) مع بقائها حرفًا، أشار الهروي إلى قلة مجيء (عن) اسمًا بمعنى (على)، إذ جعل مجيئها اسمًا بمعنى (على) خلاف الأصل[7].

– في مسألة قلة مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان، أشار الهروي إلى قلة مجيء (مِنْ) لبدء

(١) انظر: المسألة (٤٦) ص:٢٦٨.

(٢) انظر: المسألة (٤٧) ص:٢٧٣.

(٣) انظر: المسألة (٤٨) ص:٢٧٨.

(٤) انظر: المسألة (٥٠) ص:٢٨٧.

(٥) انظر: المسألة (٥٥) ص:٣٠٨.

(٦) انظر: المسألة (٥٦) ص:٣١٤ .

(٧) انظر: المسألة (٥٧) ص:٣١٨.

الغاية في الزمان، إذ جعل ذلك مجيئها لبدء الغاية في الزمان من باب تداخل الحروف خلافًا للأصل[1].

- في مسألة قلة لحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع، لغة: (أكلوني البراغيث)، نصَّ سيبويه، والسيرافي على أنَّ لحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع لغة قليلة، وجعلها لغة دون أنْ ينص على قلتها غيرهما كأبي عبيدة، والأخفش، والنحاس، والفارسي، والزمخشري، وابن الشجري، وابن يعيش[2].

- في مسألة قلة بقاء عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها، روى الكسائي، والأخفش، بقاء عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها عن العرب، وهذه الرواية مشعرة بأن بقاء عملها خلاف للأصل، كما روى الزجاجي بقاء عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها لكنَّه زاد بإشارته إلى قلة الناطقين بها في قوله: «ومن العرب»، كما أشار سيبويه إلى القلة إذ نصَّ على أنَّ الإلغاء في (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها حسن، والفارسي أشار إلى القلة إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد) في قوله: «وقد تدخل (ما) على (إنَّ) فتكفها عن عملها النَّصبَ»، والزمخشري حيث ذكر أنَّ الإعمال في (كأنَّ) و(لعلَّ)، و(ليت) أكثر منه في (إنَّ) و (أنَّ) و(لكنَّ) بعد دخول (ما) عليها، وابن الشجري إذ نصَّ بأن الأغلب الأكثر في (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها أن تكفها عن العمل، كما نصَّ الرضي -ممن عاصروا ابن مالك- على القلة[3].

- في مسألة قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما)، نصَّ الرضي -ممن عاصروا ابن مالك- على قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما)[4].

(١) انظر: المسألة (٥٨) ص:٣٢٢.

(٢) انظر: المسألة (٦١) ص:٣٣٨.

(٣) انظر: المسألة (٦٢) ص:٣٤٣.

(٤) انظر: المسألة (٦٤) ص:٣٥٤.

المبحث الثاني:

المسائل التي انفرد ابن مالك

بالحكم عليها بـــ(الكثرة)، أو (القلة).

انفرد ابن مالك بالقول بـــ(الكثرة) و(القلة)، وغيرها من المصطلحات المعيارية عن العلماء قبله في تسع عشرة مسألة وهي:

- في مسألة كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه وصفًا[١].
- في مسألة كثرة حذف العائد المجرور بحرف الجر في صلة الموصول[٢].
- في مسألة كثرة مجيء الحال الجامدة إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق[٣].
- في مسألة كثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا[٤].
- في مسألة كثرة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر مع توفر شروط الرفع[٥].
- في مسألة كثرة مجيء تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة مجرورًا بالإضافة[٦].
- في مسألة كثرة جر المفعول له المستوفي الشروط بحرف جر[٧].
- في مسألة شيوع الاستغناء بالصدر من التركيب الأول عن الصدر من التركيب الثاني، وبالعجز من التركيب الثاني عن العجز من التركيب الأول في صياغة اسم الفاعل من الأعداد المركبة[٨].
- في مسألة قلة جر المفعول له المستوفي الشروط بحرف جر[٩].
- في مسألة نُزْرَة فتح نون (مَنْ) في حكاية المؤنث المثنى[١٠].
- في مسألة قلة ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر[١١].
- في مسألة قلة حذف (الفاء)، و(الواو) العاطفتين مع المعطوف فيهما[١].

(١) انظر: المسألة (٢) ص:٦١.
(٢) انظر: المسألة (٣) ص:٦٤.
(٣) انظر: المسألة (١١) ص:٩٤.
(٤) انظر: المسألة (١٢) ص:١٠٠.
(٥) انظر: المسألة (١٣) ص:١٠٥.
(٦) انظر: المسألة (١٤) ص:١٠٩.
(٧) انظر: المسألة (١٨) ص:١٢٨.
(٨) انظر: المسألة (٢٣) ص:١٥١.
(٩) انظر: المسألة (٢٨) ص:١٧٨.
(١٠) انظر: المسألة (٣٨) ص:٢٣١.
(١١) انظر: المسألة (٤٩) ص:٢٨٢.

- في مسألة قلة حذف العامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله[٢].
- في مسألة قلة مجيء (أو) بمعنى (الواو)[٣].
- في مسألة قلة مجيء (الكاف) للتعليل[٤].
- في مسألة قلة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به[٥].
- في مسألة قلة جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما)[٦].
- في مسألة قلة دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المسبوق بـــ(قد)[٧].
- في مسألة قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما)[٨].

(١) انظر: المسألة (٥١) ص:٢٩٠.
(٢) انظر: المسألة (٥٢) ص:٢٩٤.
(٣) انظر: المسألة (٥٣) ص:٢٩٨.
(٤) انظر: المسألة (٥٤) ص:٣٠٣.
(٥) انظر: المسألة (٥٩) ص:٣٢٨.
(٦) انظر: المسألة (٦٠) ص:٣٣٤.
(٧) انظر: المسألة (٦٣) ص:٣٤٩.
(٨) انظر: المسألة (٦٥) ص:٣٥٨.

المبحث الثالث:

اختلاف حكم ابن مالك على المسائل بالكثرة أو القلة بين الألفية ومؤلفاته الأخرى.

إن المتأمل في المصطلحات المعيارية في مسائل (الألفية) التي تمت دراستها في الفصل الثاني، وبالرجوع لمظان تلك المسائل في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)، **يتضح له ثلاثة مظاهر، وهي:**

المظهر الأول: التداخل بين المصطلحات المعيارية.

التداخل في المصطلحات المعيارية من أبرز المظاهر عند ابن مالك، إذ نجده ينصَّ على الكثرة في (الألفية)، وفي غيرها يقول أعرف، أو أحسن، أو يصفه بالشيوع، أو الفشو، أو الغلبة.

أو ينص على الشيوع في (الألفية)، وفي غيرها ينصُّ على الفشو.

أو ينص على القلة في (الألفية)، وفي غيرها ينص على الندرة، أو النزرة.

أو ينص على النزرة في (الألفية)، وفي غيرها ينصُّ على القلة، أو الندرة.

المظهر الثاني: عدم التصريح بالمصطلح المعياري.

من عدم التصريح الكثرة، أن يتناول حكمًا ثم ينصُّ على قلته، ثم يتناول حكمًا آخر وينص على أنَّه عكس الحكم السابق –القليل–، وكذا يفعل بالقلة؛ إذ نجده يتناول حكمًا ثم ينصُّ على كثرته، ثم يتناول حكمًا آخر وينص على أنَّه عكس الحكم السابق.

ومن عدم التصريح بالكثرة، النص على القلة في حكمٍ ما مع عدم توفر الشروط، وهذا يعني كثرته مع توفر الشروط.

ومن عدم التصريح بالقلة، ذكره أنَّ هذا الأسلوب خلاف لأكثر العرب، أو يذكر الحكم الكثير ثم يقول: (ومِن العرب مَنْ يقول كذا وكذا) إشارةً إلى قلتهم.

ومن عدم التصريح بالقلة، أو النزرة، كأن يجعل حكمًا خلاف الأعرف، والأولى.

ومن عدم التصريح بالقلة، تعبيره بـــالمضارع المسبوق بـــ(قد)، أو بـــ(ربما) للدلالة على القلة.

المظهر الثالث: الحكم بنقيض مصطلح معياري في مسألة لما يناقضها من المسائل.

كأن يصف حكمًا بالكثرة في أحد مؤلفاته، ثم يتناول نقيض هذا الحكم في مؤلفٍ آخر وينصُّ على نقيض اللفظ المعياري–القلة–.

أو ينصُّ على قلة حكم في أحد مؤلفاته، ثم يتناول نقيض هذا الحكم في مُؤلَّفٍ آخر

وينصُّ على غلبته.

ولتتضح هذه المظاهر، دونك سردًا للمسائل التي تمت دراستها في (الألفية) مع الرجوع لمظانِ تلك المسائل في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)، للوقوف على هذه المظاهر بتوسع:

- نصَّ في (الألفية) على كثرة حذف العائد المتصل المنصوب في صلة الموصول فيما كان عامله (فعلا)، لم يُشر إلى كثرته في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) إذ أطلق القول بالجواز(١).

- نصَّ في (الألفية) على كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه (وصفًا)، لم يُشر إلى كثرته في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) إذ أطلق القول بالجواز(٢).

- نصَّ في (الألفية) على كثرة حذف العائد المجرور بحرف الجر في صلة الموصول، ولم يُشر إلى كثرته في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل) إذ أطلق القول بالجواز، وفي (شرح التسهيل) نصَّ على قلة الحذف مع عدم توفر الشروط فيفهم من ذلك كثرة الحذف مع توفر الشروط(٣).

- نصَّ في (الألفية) على كثرة حذف العائد المجرور بالإضافة في صلة الموصول، ولم يُشر إلى الكثرة في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل) إذ أطلق القول بالجواز، وفي (شرح التسهيل) نصَّ على قلة الحذف مع عدم توفر الشروط فيفهم من ذلك كثرة الحذف مع توفر الشروط(٤).

- نصَّ في (الألفية) على كثرة حذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين، ولم يُشر إلى كثرته في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) إذ أطلق القول بالجواز(٥).

---

(١) انظر: المسألة (١) ص:٥٦.

(٢) انظر: المسألة (٢) ص:٦١.

(٣) انظر: المسألة (٣) ص:٦٤.

(٤) انظر: المسألة (٤) ص:٧١.

(٥) انظر: المسألة (٥) ص:٧٦.

- نصَّ في (الألفية) على كثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب بعد (لات) المشبهة بـــ(ليس)، وكذا صنع في متن (التسهيل)، ولم يُعبر بكثرةٍ، أو بقلةٍ في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل)[1].

- نصَّ ابن مالك في (الألفية) على فشو لحاق نون الوقاية بـــ(ليت) وقلة حذفها، أي: كثرته، كما فُهِم منه الحكم بكثرة إلحاق نون الوقاية بـــ(ليت) في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)؛ إذ نجده في (الكافية الشافية) يذكر أن تجريد (ليت) من (نون الوقاية) أقل من دخولها، وفي (شرح الكافية الشافية) جعل حذفها مع (ليت) يقل، وفي متن (التسهيل) ذكر أن ثبوتها أعرف من عدم ثبوتها، وفي (شرح التسهيل) أن حذفها حسن للتخفيف[2].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة تجريد (لعل) من (نون الوقاية)، وهذا الحكم بالكثرة فُهم من جعله (لعل) عكس (ليت) التي يكثر إلحاق (نون الوقاية) بها، كما يُفهم منه الحكم بالكثرة في (الكافية الشافية) أيضًا؛ إذ ذكر بأن تجريدها من (نون الوقاية) أولى من دخولها، وفي متن (التسهيل) إذ ذكر أن ثبوتها أعرف من عدم ثبوتها[3].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان، ونصَّ في (الكافية الشافية) على شيوعه، وأطلق الجواز دون أن يحدد كثرة أو شيوع الحذف في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[4].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة مجيء الحال الجامدة إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، وأطلق القول بالجواز دون النصَّ على الكثرة في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[5].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا، وأطلق القول بالجواز، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ولم ينص على الكثرة في متن

(١) انظر: المسألة (٦-٧) ص:٨٠.

(٢) انظر: المسألة (٨) ص:٨٤.

(٣) انظر: المسألة (٩) ص:٨٨.

(٤) انظر: المسألة (١٠) ص:٩١.

(٥) انظر: المسألة (١١) ص:٩٤.

(التسهيل)، و(شرح التسهيل)[١].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر إذا توفرت شروط الرفع، وكذا صنع في (شرح الكافية الشافية)، وأطلق الجواز دون النصَّ على الكثرة في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[٢].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة مجيء تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة مجرورًا بالإضافة، ويُفهم منه في متن (التسهيل) الحكم بالكثرة؛ إذ حكم بقلة مجيء تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة جمع تصحيح، أو كثرة، فيفهم من ذلك كثرة مجيء تميز العدد جمع قلة، وأطلق الجواز في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل)[٣].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة مجيء خبر (كاد) بدون (أنْ)، وذكر في (الكافية الشافية) أن الأغلب تركها، وأشار إلى الكثرة في (شرح الكافية الشافية) إذ جعلها عكس (عسى) التي يقل مجيء خبرها دون (أنْ)، وفي متن (التسهيل)؛ إذ ذكر بأن تجريدها أعرف[٤].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة مجيء اسم الفعل بمعنى فعل الأمر، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل) إذ نصَّ على كثرة مجيء اسم الفعل بمعنى فعل الأمر[٥].

- نصَّ في (الألفية) على كثرة النعت بالمصدر، وكذا صنع (الكافية الشافية)، وجعله في متن (التسهيل) من غير المطرد، ووضحه في (شرح التسهيل) عندما ذكر بأن النعت بالمصدر يُقارب الاطراد[٦].

- أشار في (الألفية) إلى كثرة جر المفعول له المستوفى الشروط بحرف جر؛ إذ جعله عكس المجرد من الألف واللام الذي يقل جره، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، كما أشار إلى كثرته في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) إذ ذكر أنَّ جر

(١) انظر: المسألة (١٢) ص:١٠٠.
(٢) انظر: المسألة (١٣) ص:١٠٥.
(٣) انظر: المسألة (١٤) ص:١٠٩.
(٤) انظر: المسألة (١٥) ص:١١٤.
(٥) انظر: المسألة (١٦) ص:١١٧.
(٦) انظر: المسألة (١٧) ص:١٢٣.

المستوفي للشروط المقرون بـــ(أل) أكثر من نصبه[١].

- نصَّ في (الألفية) على شيوع مجيء العلم المركب تركيبًا إضافيًا، واكتفى في (الكافية الشافية)، و (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) بالتفصيل والتمثيل لمجيء العلم مضافًا دون التعبير بالشيوع أو الكثرة[٢].

- نصَّ في (الألفية) على شيوع حذف حرف الجر (ربَّ) وبقاء عملها، وكذا صنع (الكافية الشافية)، ونصَّ في (شرح الكافة الشافية)، ومتن (التسهيل) على كثرة الحذف لـــ(ربَّ) مع بقاء العمل، وأطلق القول بالجواز في (شرح التسهيل) دون أن ينص على شيوع أو كثرة[٣].

- نصَّ في (الألفية) على شيوع تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود للفاعل على الفاعل، ونصَّ في (الكافية الشافية) على فشو تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود على الفاعل، وفي (شرح الكافية الشافية) ذكر بأن التقديم حسن، وأطلق القول بالجواز دون أن ينص على كثرة، أو شيوع، أو فشو في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[٤].

- نصَّ في (الألفية) على شيوع حذف خبر (لا) النافية للجنس، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، ونصَّ على كثرة هذا الحذف عند الحجازيين ولزومه –الحذف– عند التميميين، وذلك في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[٥].

– نصَّ في (الألفية) على شيوع الاستغناء بالصدر من التركيب الأول عن الصدر من التركيب الثاني، وبالعجز من التركيب الثاني عن العجز من التركيب الأول في صياغة اسم الفاعل من الأعداد المركبة، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، واكتفى بذكر هذه الصورة دون أن ينص على شيوع، أو كثرة في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[٦].

---

(١) انظر: المسألة (١٨) ص:١٢٨.

(٢) انظر: المسألة (١٩) ص:١٣٤.

(٣) انظر: المسألة (٢٠) ص:١٣٨.

(٤) انظر: المسألة (٢١) ص:١٤٣.

(٥) انظر: المسألة (٢٢) ص:١٤٧.

(٦) انظر: المسألة (٢٣) ص:١٥١.

– نصَّ في (الألفية) على قلة فتح نون المثنى، وأشار في (الكافية الشافية) إلى القلة إذ عبَّر المضارع المسبوق بـــ(قد)، ولم يُعبر بالقلة في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) إذ عدَّ فتح نون المثنى لغة[1].

– نصَّ في (الألفية) على قلة كسر نون الجمع، وأشار في (الكافية الشافية) إلى قلة كسرها إذ عبَّر المضارع المسبوق بـــ(قد)، وحكم عليه في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) بأنَّه ضرورة[2].

– نصَّ في (الألفية) على قلة عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدنْ)، ونصَّ في (الكافية الشافية) على ندرته، وأشار في (الكافية الشافية) إلى قلته إذ عبَّر بـــ(ربما) التي يُفهم منها التقليل، كما أشار إلى قلته في (شرح التسهيل)؛ إذ ذكر أن لحاقها أكثر من عدمه، وأطلق الجواز دون الإشارة إلى قلة أو ندرة في متن (التسهيل)[3].

– نصَّ في (الألفية) على قلة بقاء عمل (إنَّ) بعد تخفيفها، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، وأشار إلى القلة في (شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل) إذ نصَّ على كثرة إهمالها بعد تخفيفها، كما أشار إلى القلة في متن (التسهيل)؛ إذ ذكر بأن الغالب فيها بعد التخفيف الإهمال[4].

– نصَّ في (الألفية) على قلة جر المفعول له المستوفي الشروط بحرف جر، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، وأشار إلى القلة في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) إذ جعل جر المستوفي للشروط المقرون بـــ(أل) أكثر من النصب[5].

– نصَّ في (الألفية) على قلة حذف حرف النداء مع (اسم الجنس) و(اسم الإشارة)، وكذا صنع في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)، وأشار في (الكافية الشافية) إلى قلة حذف حرف النداء مع (اسم الجنس) و(اسم الإشارة) حيث عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، ولم

(١) انظر: المسألة (٢٤) ص:١٥٧.

(٢) انظر: المسألة (٢٥) ص:١٦٣.

(٣) انظر: المسألة (٢٦) ص:١٦٨.

(٤) انظر: المسألة (٢٧) ص:١٧٣.

(٥) انظر: المسألة (٢٨) ص:١٧٨.

يشر إلى القلة في (شرح الكافية الشافية) إذ اكتفى بذكر هذا الحذف[١].

- نصَّ في (الألفية) على قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين، وأطلق القول بالجواز في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، وجعلها لغة في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[٢].

- نصَّ في (الألفية) على قلة حذف النعت، وأشار إلى القلة في (الكافية الشافية) إذ عبَّر بـــ(ربما)، وفي (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)، حيث عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)[٣].

- نصَّ في (الألفية) على قلة دخول (نوني التوكيد) على الفعل بعد (ما) التي لم تُسبق بـــ(إنْ)، و(لم) و(لا) النافية، وغير (إمَّا) من أدوات الشرط، وأشار إلى قلته في (الكافية الشافية)؛ إذ عبَّر بـــ(قد) مع المضارع الدالة على قلة مجيء الفعل المؤكد بالنون منفيًا بـــ(لا) إذا كان متصلاً، وجعله من النادر إذا كان منفصلاً، كما عدَّ التوكيد بالنون مع (ربما) و(لم) من الشاذ، وعدَّ التوكيد مع أدوات الشرط غير (إمَّا) نزرًا، وفي (شرح الكافية الشافية) له أشعر بقلة التوكيد بـــعد (لا) النافية؛ إذ عبَّر بـــ(قد) مع المضارع، ونصَّ على قلة التوكيد بالنون مع (ربما) و(لم)، واكتفى بالاستشهاد لأدوات الشرط غير (إمَّا)، وفي متن (التسهيل) جعل دخول نون التوكيد على الفعل بعد (ما) و(لم) و(لا)، وغير (إمَّا) من غير اللازم دون أن يشير إلى قلة[٤].

- نصَّ في (الألفية) على قلة مجيء (لو) الشرطية دالةً على المستقبل، وكذا صنع في (شرح الكافية الشافية)، وأشار في (الكافية الشافية) إلى القلة إذ عبَّر بـــ(ربما)، كما أشار إلى القلة في متن (التسهيل) إذ ذكر أن استعمالها بمعنى الماضي هو الغالب، وفي (شرح التسهيل) أيضًا إذ عبَّر بـــالمضارع المسبوق بـــ(قد)[٥].

- نصَّ في (الألفية) على قلة حذف (الفاء) في جواب (أمَّا)، ومنع في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل) حذف (الفاء) في جواب (أمَّا) في النثر إلا مع القول، وفي (شرح الكافية

(١) انظر: المسألة (٢٩) ص:١٨٣.

(٢) انظر: المسألة (٣٠) ص:١٨٨.

(٣) انظر: المسألة (٣١) ص:١٩٢.

(٤) انظر: المسألة (٣٢) ص:١٩٧.

(٥) انظر: المسألة (٣٣) ص:٢٠٣.

الشافية) أشار إلى قلة الحذف إذ جعل بقاء (الفاء) هو الغالب[١].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرَة حذف العائد المرفوع مع غير (أي) إذا لم تستطل الصلة، وأشار إلى نزرته في (الكافية الشافية)؛ إذ وصفه بغير القوي، وفي (شرح الكافية الشافية) إذ وصفه بغير الحسن، وفي (شرح التسهيل)؛ إذ وصف هذا الحذف بالضعيف، ولم يشر إلى نزرته في متن (التسهيل) إذ اكتفى بذكر آراء أهل البصرة والكوفة[٢].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرَة مجيء خبر (عسى) بدون (أن)، وأشار في (الكافية الشافية) إلى نزرته؛ إذ جعلها عكس (كاد) التي نصَّ على أن الأغلب ورودها بدون (أنْ)، كما أشار إلى النزرة في (شرح الكافية الشافية) إذ ذكر أن اقترانها بـــ(أنْ) هو الأكثر، وفي متن (التسهيل) إذ جعل عدم دخولها خلاف الأعرف، وفي (شرح التسهيل) إذ جعل دخولها أولى[٣].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرَةُ مجيءِ (أنْ) في خبر (أوشك)، أشار في متن (التسهيل) إلى نزرة مجيءِ (أنْ) في خبر (أوشك)؛ إذ جعل تجريدها عكس الأعرف، وساوى بين مجيء (أنْ) مع (أوشك) وتجريدها وذلك في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل)[٤].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرَة فتح نون (مَنْ) في حكاية المثنى المؤنث، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، وأشار إلى النزرة في هذا الموضع في متن (التسهيل)[٥].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرَة مجيء تميز العدد (مائة) جمعًا، ونصَّ في (الكافية الشافية) على أن مجيئه جمعًا من النادر، وأشار إلى النزرة في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)[٦].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرَة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر دون شروط (مسألة

(١) انظر: المسألة (٣٤) ص:٢٠٩.
(٢) انظر: المسألة (٣٥) ص:٢١٥.
(٣) انظر: المسألة (٣٦) ص:٢٢٢.
(٤) انظر: المسألة (٣٧) ص:٢٢٧.
(٥) انظر: المسألة (٣٨) ص:٢٣١.
(٦) انظر: المسألة (٣٩) ص:٢٣٥.

الكُحْل)، ونصَّ في (الكافية الشافية)على قلته، وأشار إلى النُزرة في متن (التسهيل) إذ جعل رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر دون توفر الشروط خلاف الأعرف، واكتفى في (شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل) بحكاية جوازه عن سيبويه والخليل[1].

- نصَّ في (الألفية) على نزرة تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، و لم يُشر إلى نزرته، أو قلته في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[2].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرة مجيء (اللاءِ) جمعًا لـــ (الذي)، ونصَّ في (شرح الكافية الشافية) على قلة مجيء (اللاءِ) جمعًا لـــ (الذي)، وأشار إلى القلة في (شرح التسهيل) إذ عبَّر بـــ(قد) مع المضارع، و لم ينص على قلةٍ أو نزرة في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)[3].

- نصَّ في (الألفية) على نُزْرَة مجيء اسم الفعل بمعنى الفعل الماضي والمضارع، ونصَّ في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية) على قلته، وأشار إلى القلة في متن (التسهيل) إذ عبَّر بـــ(قد) مع المضارع[4].

- أشار في (الألفية) إلى قلة مجيء (سنين) وبابه معربًا بالحركات؛ إذ عبر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وكذا صنع في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، وفي (الكافية الشافية) إذ عبَّر بـــ(ربما)، وفي (شرح التسهيل) إذ قال: (ومن العرب)، أي أنهم خلاف الأصل الكثير[5].

- أشار في (الألفية) إلى قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين في الرتبة؛ إذ عبر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، كما أشار إلى القلة في متن (التسهيل) إذ عبَّر بـــ(ربما)، وأجازه في (شرح التسهيل) على ضعف[6].

- أشار في (الألفية) إلى قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله عندما عبَّر بالمضارع

(١) انظر: المسألة (٤٠) ص:٢٣٩.

(٢) انظر: المسألة (٤١) ص:٢٤٣.

(٣) انظر: المسألة (٤٢) ص:٢٤٩.

(٤) انظر: المسألة (٤٣) ص:٢٥٣.

(٥) انظر: المسألة (٤٤) ص:٢٥٩ .

(٦) انظر: المسألة (٤٥) ص:٢٦٤.

المسبوق بـــ(قد) بقوله: (وقد يُجر)، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)، وأطلق بالجواز في (شرح الكافية الشافية) دون أن ينص أو يشير إلى القلة[١].

- أشار في (الألفية)، إلى قلة إعراب عجز العدد المركب إذا أضيف عندما عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وكذا صنع في متن (التسهيل)، كما أشار إلى القلة في (الكافية الشافية) إذ نسب الإعراب إلى بعضهم، وأشار إلى القلة أيضًا في (شرح التسهيل) إذ جعل الإعراب خلاف الأجود، وأطلق الجواز في (شرح الكافية الشافية)[٢].

- أشار إلى القلة في (الألفية) إلى قلة مجيء الاسم بعد أدوات التحضيض و(ألا) التي للعرض إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، وأطلق القول الجواز في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[٣].

- أشار في (الألفية) إلى قلة ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر، وأطلق الجواز في (الكافية الشافية)، كما أطلق الجواز في (شرح الكافية الشافية) لكنَّه نصَّ على كثرة وروده عن العرب في تعليله لجواز ترك صرف المنصرف[٤].

- أشار في (الألفية) إلى قلة نصب الاسم على الاختصاص في غير (أيّ) إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وكذا صنع في (شرح الكافية الشافية)، وأطلق الجواز دون الإشارة إلى القلة في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[٥].

- أشار في (الألفية) إلى قلة حذف (الفاء)، و(الواو) العاطفتين مع المعطوف فيهما إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، وأطلق الجواز دون أنْ ينص أو يشير إلى القلة في (شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل)[٦].

- أشار في (الألفية) إلى قلة حذف العامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله، وكذا صنع

(١) انظر: المسألة (٤٦) ص:٢٦٨.

(٢) انظر: المسألة (٤٧) ص:٢٧٣.

(٣) انظر: المسألة (٤٨) ص:٢٧٨.

(٤) انظر: المسألة (٤٩) ص:٢٨٢.

(٥) انظر: المسألة (٥٠) ص:٢٨٧.

(٦) انظر: المسألة (٥١) ص:٢٩٠.

في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، وأطلق القول بالجواز دون أنْ ينص أو يشير إلى القلة في (شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل)[1].

- أشار في (الألفية) إلى قلة مجيء (أو) بمعنى (الواو) عندما عبَّر بـــ(ربما)، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، كما أشار إلى القلة في (شرح الكافية الشافية) عندما عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، ونصَّ على كثرته في متن (التسهيل)، وأطلق القول بالجواز دون الإشارة إلى القلة في (شرح التسهيل)[2].

- أشار في (الألفية)، إلى قلة مجيء (الكاف) للتعليل، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، ونصَّ على كثرة مجيئها للتعليل في (شرح الكافية الشافية)، وأطلق القول بالجواز دون أن ينص على قلةٍ أو كثرةٍ في (شرح التسهيل)[3].

- أشار في (الألفية)، إلى قلة حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا، وكذا صنع في (الكافية الشافية)، كما أشار إلى القلة في (شرح الكافية الشافية) إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وأطلق القول بالجواز دون أن ينص على القلة في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[4].

- أشار في (الألفية) إلى قلة مجيء (عن) اسمًا بمعنى (بعد)، حيث عبّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، كما أشار إلى القلة في (شرح التسهيل) إذ ذكر بأنَّ استعمال (عن) للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها، ونصَّ في (شرح الكافية الشافية) على قلة مجيئها لغير التجاوز، وأطلق القول بالجواز في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)[5].

- أشار في (الألفية) إلى قلة مجيء (عن) بمعنى (على) مع بقائها حرفًا حيث عبّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، كما أشار إلى القلة في (شرح التسهيل) إذ ذكر بأنَّ استعمال (عن) للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها، ونصَّ في (شرح الكافية الشافية) على قلة

(١) انظر: المسألة (٥٢) ص:٢٩٤.

(٢) انظر: المسألة (٥٣) ص:٢٩٨.

(٣) انظر: المسألة (٥٤) ص:٣٠٣.

(٤) انظر: المسألة (٥٥) ص:٣٠٨.

(٥) انظر: المسألة (٥٦) ص:٣١٤.

مجيئها لغير التجاوز، وأطلق القول بالجواز في (الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)[1].

- أشار في (الألفية) إلى قلة مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان إذ عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وأطلق القول بالجواز دون أن يشير أو ينص على القلة في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[2].

- أشار في (الألفية)، و(الكافية الشافية) إلى قلة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به حيث عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وأطلق القول بالجواز دون أن يشير أو ينص على القلة في (شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[3].

- أشار في (الألفية) إلى قلة جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما)، وأوجب النصب في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، وجعل جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما) شاذًا في (شرح التسهيل)[4].

- أشار في (الألفية)، و(الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل) إلى قلة لحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع عندما عبَّر عن القلة بالمضارع بالمسبوق بـــ(قد)، كما أشار إلى القلة أيضًا في (شرح الكافية الشافية)، و(شرح التسهيل) إذ جعل لحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع خلاف اللغة المشهورة[5].

- أشار في (الألفية) إلى قلة بقاء عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها عندما عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، ونصَّ في متن (التسهيل) على قلة عمل (إنَّ) دون غيرها، وأطلق القول بالجواز في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية) دون أن ينص على القلة[6].

- أشار في (الألفية) إلى قلة دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المسبوق بـــ(قد) حيث عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وأطلق القول بالجواز دون أن يشير أو ينص على

(١) انظر: المسألة (٥٧) ص:٣١٨.

(٢) انظر: المسألة (٥٨) ص:٣٢٢.

(٣) انظر: المسألة (٥٩) ص:٣٢٨.

(٤) انظر: المسألة (٦٠) ص:٣٣٤.

(٥) انظر: المسألة (٦١) ص:٣٣٨.

(٦) انظر: المسألة (٦٢) ص:٣٤٣ .

القلة في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[1].

- أشار في (الألفية) إلى قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما) عندما عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، كما أشار إلى القلة في (الكافية الشافية) إذ جعل الكف لـــ(رُبَّ)، و(الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما) هو الغالب، ونصَّ على القلة في (شرح الكافية الشافية)، وأطلق القول بالجواز في متن (التسهيل)، و(شرح التسهيل) دون أن يشير أو ينص على القلة[2].

- أشار في (الألفية) إلى قلة زيادة (كان) في حشو الكلام عندما عبَّر بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، وأطلق القول بالجواز دون أن يشير أو ينص على القلة في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية)، ومتن (التسهيل)، و(شرح التسهيل)[3].

(١) انظر: المسألة (٦٣) ص:٣٤٩.

(٢) انظر: المسألة (٦٤) ص:٣٥٤.

(٣) انظر: المسألة (٦٥) ص:٣٥٨.

المبحث الرابع:

أصول النحو وارتباطها بالألفاظ المعيارية الدالة على الكثرة أو القلة عند ابن مالك.

يرتبط السماع والقياس من الأصول النحوية بالألفاظ المعيارية بشكلٍ مباشر؛ إذ يعتمد قياس الفرع على الأصل بالرجوع إلى الأصل المسموع من كلام العرب، وابن مالك في هذا الباب كغيره من النحاة قبله يبني قياساته على أساس كثرة دوران المقيس عليه –المسموع– على ألسنة العرب وقلته، فما كثر دورانه على ألسنة العرب قبله وقاس عليه، وما لم يكثر دورانه قبله و لم يقس عليه[1].

ولكن ربما انقدح ابتداءً الحكمُ بتناقض ابن مالك، وعدم دقة استعماله للمصطلح في ذهن من قرأ تراثه، وتتبع ألفاظَه المعيارية التي يطلقها على الظواهر النحوية المختلفة، وأحكامَه الأصولية المنبنية عليها من حيث القياس، أو عدمه؛ لأن ثمة عاملين يدفعان إلى هذا الحكم:

الأول: ظواهر حكم عليها بكثرة الورود في كلام العرب ثم منع القياس عليها.

الثاني: ظواهر حكم عليها بالقلة، أو الشذوذ ثم أجاز القياس عليها.

وفي هذين المظهرين مخالفة لما شاع في تقعيدات النحويين عامة، ومنهج ابن مالك خاصة؛ إذ إن القياس يكون في الكثير المطرد، وانتفاءه يكون في القليل الشاذ الذي لا تنهض به قاعدة.

وفي هذا المبحث تحاول الدراسة عرض هذه الظاهرة، وتحليلها؛ بغية الكشف عن مقاصد ابن مالك في تلك الألفاظ المعيارية، والأحكام الأصولية.

أولاً: ظاهرة الحكم بالكثرة مع منع القياس عليها:

نصَّ ابن مالك على **كثرة مجيء الحال الجامدة إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق**[2]، إذ قال في (الألفية):

وَيكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

وفي (الكافية الشافية) إذ قال:

وَيكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي تَشبيهٍ أو تفاعلٍ غَيرَ خفي
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

(١) انظر: أصول النحو عند ابن مالك ص: ١٨٣.

(٢) انظر: المسألة (١١) ص: ٩٤.

كذَاك في تقسيم أو ترتيــبٍ أو تنويعٍ أو ما مِثلَ ذابِهِ عَنَوا[1]

وفي (شرح الكافية الشافية) إذ قال: «ويكثر الجمود إذ بين فيها سعر»[2].

ومع أن ابن مالك نصَّ على كثرة مجيء الحال الجامدة إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق في (الألفية)، و(الكافية الشافية)، و(شرح الكافية الشافية) إلا أنَّ هذه الكثرة لا تعني القياس عنده؛ إذ نجده ينصُّ على منع القياس في متن (التسهيل) في قوله: «واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان، ويُغني عن اشتقاقه وصفه، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالته على مفاعله، أو سعر، أو ترتيب، أو أصالة، أو تفريع، أو تنويع، أو طور واقع فيه تفضيل. . . ، ولا يُقاس عليه خلافًا لهشام»[3].

وأوضح حكمه بعدم القياس في (شرح التسهيل) إذ قال معللاً: «وأجاز القياس عليه هشام الكوفي، فيقال على رأي: قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي، وذكر ابن خروف أن الفرَّاء حكى حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلى بيتي، وصارعته جبهته إلى جبهتي، بالرفع والنصب، ولا يُرد شيء من ذلك، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى؛ لأنَّ فيه إيقاع جامد موقع مشتق، وإيقاع معرفة موقع نكرة، وإيقاع مركب موقع مفرد»[4].

ونصُّ ابن مالك هنا على كثرة مجيء الحال جامدة إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق، لا يعارض منعه للقياس، لأنَّ تعبيره بالكثرة إنَّما هو مقارنة بغيرهما من الأحوال الجوامد، لأن الأصل في الحال الاشتقاق، والجمود قليل بالنسبة له، لكنها إذا كانت جامدة فالأكثر مجيئها دالة على سعر، أو مؤولة بالمشتق.

ومثل ذلك نصُّه على **كثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا**[5]، في (الألفية) وذلك في قوله:

وَمَصْــدَرٌ مُنكَّــرٌ حَــالاً يَقَــعْ بِكَثْــرَةٍ كَبَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ

وفي (الكافية الشافية) إذ قال:

(١) شرح الكافية الشافية: ١/١٧٣.

(٢) المرجع السابق: ١/١٧٣.

(٣) التسهيل ص: ١٠٨.

(٤) شرح التسهيل: ٢/٣٢٥.

(٥) انظر: المسألة (١٢) ص: ١٠٠

وَمَصْـــدَرٌ مُنكَّـــرٌ حَـــالاً يَقَـــعْ بِكَثْرَةٍ كَجاءَ ركضًا اليسع[1]

وفي (شرح الكافية الشافية) إذ قال: «وورود المصدر النكرة حالاً كثير»[2].

وقد منع القياس في (شرح التسهيل) إذ قال: «قد تقدم التنبيه على أنَّ الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة للمبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شيء منه يحفظ و لم يُقس عليه»[3].

وعلة منع القياس؛ لأنَّ مجيء الحال مصدرًا خلافًا للأصل؛ لأنَّه غير صاحب الحال، وتعبير ابن مالك بكثرته لا يعارض منع القياس؛ لأن الكثرة هنا إنما هي مقارنة بمجيء الحال مصدرًا معرفًا.

وهذا الذي نصَّ عليه في (شرح الكافية الشافية) إذ قال: «ورد المصدر المعرفة حالاً قليل، نحو أرسلها العراك،. . . ، وورد المصدر النكرة حالاً كثير»[4].

ومثله نصَّ ابن مالك في (الألفية) على **كثرة النعت بالمصدر**[5]، إذ قال:

وَنَعَتُـــوا بِمصْـــدَرٍ كَـــثِيرًا فَـــالْتَزَمُوا الإِفْـــرَادَ وَالتَّـــذْكِيرَا

كما نصَّ على الكثرة في (الكافية الشافية)، إذ نجده ينصُّ على نفس ما نصَّ عليه في (الألفية) في قوله:

وَنَعَتُـــوا بِمصْـــدَرٍ كَـــثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا[6]

ومع أنَّه نصَّ على كثرته، إلا أنَّه أشار لعدم اطراده في متن (التسهيل) إذ قال بعد ذكره لما يُنعت باطراد: «وغير المطرد النعت بالمصدر»[7].

ونصَّ على عدم القياس في (شرح التسهيل) عندما قال بعد ذكره لما يُنعت باطراد:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٧٥.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/١٧٥.

(٣) شرح التسهيل: ٢/٣٢٨.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١/١٧٥.

(٥) انظر: المسألة (١٧) ص: ١٢٣

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٢٩٩.

(٧) التسهيل ص: ١٦٨.

«فالنعت بهذه كلها مُطرد لا يتوقف على سماع، بخلاف النعت بالمصدر وما ذُكر بعده، فإن السماع فيه متبوع، واطراده ممنوع، وللمصدر مزية على غيره وكذا العدد، ويقارب فيهما الاطراد»[1]؛ وذلك أن المصدر اسم جنس جامد غير مُشْتق، وليس معْناهُ معنى المشتق.

وتعبيره بكثرة مجيء النعت مصدر لا يعني بذلك كثرته ككثرة المشتق، وإنما هو بمقارنة المصدر الذي وجب فيه الإفراد والتذكير مع غيره من المصادر التي ثُنيت أو جُمعت أو أُنثت، وفي هذا يقول الشاطبي عن المصادر: «فإذا جعلت المصادر صفات فالوجه ألا تُثني، ولا تجمع، وتؤنث اعتبارًا بأصلها، وإنَّما ثنَّوا منها، وجمعوا، وأنَّثوا ما كثر استعماله في الوصف حتى زال عن شبه المصادر، ودخل في باب الأسماء والصفات، وذلك قليل»[2].

ثانيًا: ظاهرة الحكم بالقلة مع جواز القياس عليها:

ومن ذلك **تعبيره بقلة عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدنْ)**[3]، إذ قال في (الألفية):

وَفِي لَـــدُنِّي لَـــدُنِ قَـــلَّ وَفِـــي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيْضًا قَدْ يَفـــي

ووصف في (الكافية الشافية) عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدن) بالندرة وذلك في قوله:

وقَبـــلَ ذا اليـــا النُّـــونُ واقيـــا لـــزم مَعَ كُلِّ فِعلٍ غير نـــادرٍ عُلـــم

كذا (لدن) و(مِنْ) و(عن) و(قـــط) و(قـــد) و(ليت) باقي أخواتها ورد[4]

ووضح قوله في (الكافية الشافية): «غير نادرٍ عُلم» إذ قال في (شرح الكافية الشافية) عن نون الوقاية: «ولا تثبت هذه النون في الخفض إلا مع (من) و(عن) و(لدن) و(قط) بمعنى: حسب، وربما حُذِفت مع هذه الخمسة، ومع (ليس)، ومع فعل التعجب، كقول بعض العرب: ما أقربي، ما أحسني، وعلى هذه النوادر نبهت بقولي: (غير نادرٍ عُلم)»[5].

ومع أنَّه نص على قلة عدم لحاقها لـــ(لدن) في (الألفية)، وعلى الندرة في (الكافية الشافية)، و(شرح الكافية) إلا أنَّه لم يقصر عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدن) على السماع وضرورة الشعر، وإنما أجازه في الكلام الفصيح، وذلك في (شرح التسهيل) إذ قال: «ولحاق

(١) شرح التسهيل: ٣/٣١٥.

(٢) المقاصد الشافية: ٤/٦٤٤.

(٣) انظر: المسألة (٢٦) ص : ١٦٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ص: ٢٥.

(٥) المرجع السابق ص: ٢٦.

النون مع (لدن) أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك، بل هو جائزٌ في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[1] بتخفيف النون[2]، وضم الدال»[3].

ومثل ذلك تعبيره بقلة **بقاء عمل (إنَّ) بعد تخفيفها**[4]، إذ قال (الألفية):

وَخُفِّفَتْ (إنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إذَا مَا تُهْمَلُ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أرَادَهُ مُعْتَمِدَا

وفي (الكافية الشافية) إذ قال:

وَخُفِّفَتْ (إنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَإنْ تلا فعلٌ فَمَمَّا يعزلُ[5]

ونص ابن مالك على قلتها إنما يقصد قلتها مقارنةً بها قبل تخفيفها، وليس قلتها بذاتها، لأنَّها وردت مخففة عاملة، وذلك في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[6]، بتخفيف (إنَّ) كنافع، وابن كثير مع نصبها للخبر[7]، كما وردت عن العرب[8]، وهذا الذي وضَّحه ابن مالك في قوله في متن (التسهيل): «وتُخفَّف فيبطل الاختصاص، ويغلب الإهمال»[9].

وفي (شرح التسهيل) إذ قال عن (إنّ) بعد تخفيفها: «وإهمالها أكثر»[10]، أي: أنَّ بقاء

(١) الكهف: ٧٦.

(١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٣.

(٢) هذه قراءة نافع في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٣، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٣٠٢/٢، والحجة في القراءات السبعة ٤٥٦/٣، والكشاف: ٨٧٧/٢، والنشر في القراءات العشر: ٣١٣/٢، الدر المصون ٥٣١/٧.

(٣) شرح التسهيل: ١٣٦/١.

(٤) انظر: المسألة (٢٧) ص:١٧٨

(٥) شرح الشافية الكافية ١٠٥/١.

(٦) هود: ١١١.

(٧) انظر: السبعة لابن مجاهد: ٣٣٩، والنشر: ٢٩١/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٦٦/٣، وإعراب القرآن لابن النحاس: ١٨٥/٢، والحجة في علل القراءات السبع: ٢٦٩/٣، والكشاف: ٦٨٣/٢، والدر المصون: ٣٩٧/٦.

(٨) الكتاب: ١٤٠/٢.

(٩) التسهيل ٦٥.

(١٠) شرح التسهيل ٣٣/٢.

عملها قليل بعد تخفيفها مقارنةً بها قبل تخفيفها.

ومثله نصُّه على **قلة جر المفعول له المستوفى الشروط بحرف جر**[1]، إذ قال في (الألفية): (الألفية):

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ
وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا
«لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ»

قرر في (الألفية) قلة مجيء المفعول له المجرد المستوفي للشروط مجرورًا، إذ إن الضمير في (يَصْحَبَهُ) يعود على حرف الجر، وهذا الرأي الذي نصَّ عليه في (الكافية الشافية) إذ قال:

وتدخُلُ (اللام) عليه حائزًا هذي الشُّرُوطِ فاعتقدهُ جَائِزا
وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا
«لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ»[2]

وهذه القلة لا تمنع القياس، لأنَّ القلة هنا لا تعني أنَّ جر المجرد قليل منكر، وإنما هو مقارنة بالمسموع من المستوفي للشروط المقرون بـ(أل)، ويتضح هذا بما نصَّ عليه في (شرح الكافية الشافية) عندما قال: «جر المستوفي للشروط المقرون بـ(أل) أكثر من نصبه، والنصب في التجريد أحسن»[3].

وفي متن (التسهيل) إذ قال: «وجر المستوفي لشروط النصب مقرونًا بـ(أل) أكثر من نصبه، و(المجرد) بالعكس»[4].

وفي (شرح التسهيل) له قال: «إلا أن انجرار المختص بـ(الألف واللام) أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره»[5].

(١) انظر: المسألة (٢٨) ص:١٧٨

(٢) انظر: الكافية الشافية: ١/١٥٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) التسهيل ص: ٩٠

(٥) شرح التسهيل: ٢/١٩٨.

ومثله نصُّه على **نُزْرَة مجيء خبر (عسى) بدون (أن)**[1]، إذ قال في (الألفية):

وكونُه بدون (أنْ) بعــد (عَسَــى) نزْرٌ و(كاد) الأمر فيــه عُكِســا

وتعبيره بنزرة مجيء خبر (عسى) بدون (أن) لا يمنع القياس؛ لأنَّه نزر بالنظر إلى كثرة مجيء خبر (عسى) مسبوقًا بـــ(أن) وليس نزر بذاته، وهذا الذي ذكره في الكافية الشافية إذ أشار إلى أن مجيء خبر (عسى) مسبوقًا بـــ(أن) يغلب على مجيئه دون (أن) في قوله:

واقْرِن بــ(أنْ) بَعْدَ (حرى) و (اخلولقا) وقــد يُــرى أولى بــذَينِ مُلْحقــا
و(أوشكَ) التخييرُ فيها، و(كرب) كــذا (عســى)، و(كــاد)دون(أنْ)
ولــ(عسى) عكسٌ وعند ترك (أنْ) يَعْزُ إليها خَبَرُا من قد فطن[2]

كما وضحه في (شرح الكافية الشافية) إذ قال: «واستعمل الخبر بالتجريد، والاقتران بعد (عسى)، و(كرب)، و(أوشك)، فلك أن تقول: (عسى زيد أن يفعل)، و(عسى زيد يفعل)، وكذا الثلاث البواقي، إلا أنَّ (عسى أنْ يفعل)، أكثر من (عسى يفعل)»[3].

وفي متن (التسهيل) إذ قال: «والتجريد مع (كاد)، و(كرب) أعرف، و(عسى)، و(أوشك) بالعكس»[4].

وفي (شرح التسهيل) إذ قال وهو يتحدث عن مجيء خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع جملة فعليه فعلها مضارع: «ولابد من مقارنة (أنْ) للمضارع المخبر به بعد (وحرى)، (اخلولق)، وترك ذلك بعد (كاد) و(كرب) أولى، وفعله بعد (عسى) أولى من تركه، والأمر بعد (أوشك) سواء»[5].

(١) انظر: المسألة (٣٦) ص:٢٢٢

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٨٨.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١/٨٩.

(٤) انظر: التسهيل ص: ٥٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١/٣٩٠.

الخاتمة

الخاتمة

وبعدُ فقد خرجت من دراستي هذه ببعض النتائج؛ وهي:

- اهتمام علماء العربية بالمسموع من كلام العرب، وذلك بوضع الشروط الزمانية، والمكانية لمن يؤخذ منهم، ويحتج بهم.
- عناية العلماء الأوائل بوضع المصطلحات المعيارية كـــ(المطرد، والغالب، والكثير، والشائع، والفاشي، والقليل، والنادر، والنزر، والشاذ) وغيرها؛ لوصف المسموع من كلام العرب.
- القاعدة النحوية تُقوَّى وتُضَّعف استنادًا على هذه المصطلحات المعيارية.
- اعتنى علماء اللغة الأوائل في توضيح معاني المصطلحات المعيارية للمسموع من كلام العرب، لكنهم لم يبينوا الفروقات والعلاقات بينها، كالفرق بين (المطرد، والكثير، والشائع)، والفرق (القليل، والنادر، والنزر، والشاذ)، ومراتبها في دلالتها على المسموع.
- اعتمد العلماء الأوائل في غالب قياساتهم وتقعيدهم على المسموع الكثير، وتجنبوا غالبًا الاعتماد على المسموع القليل.
- يتفاوت العلماء في اهتمامهم بذكر المصطلحات الدالة على توصيف المسموع من كلام العرب، فنجد الحكم النحوي كالجواز أو المنع – مثلا – عند عالم موصوف بالقلة أو الكثرة، ونجده عند آخر محكوم بجوازه أو منعه دون تقييد.
- أولى ابن مالك في (الألفية) التوصيف المعياري للمسموع من كلام العرب عناية فائقة؛ إذ كثر لديه الحكم على المسموع بـــ(الكثير)، أو(المطرد)، أو (الغالب)، أو (الشائع)، أو (الفاشي) (النادر)، أو(القليل)، أو (النزر).
- تابع ابن مالك في ألفيته من قبله من العلماء في وصف خمسة عشر حكمًا نحويًّا بأنه كثير أو فاشٍ.

- تابع ابن مالك في ألفيته من قبله من العلماء في وصف واحد وثلاثين حكمًا نحويًّا بأنه قليل أو نزر.
- انفرد ابن مالك في ألفيته بتوصيف ثمانية أحكامٍ نحويَّة بأنها كثيرة أو فاشية.
- انفرد ابن مالك في ألفيته بتوصيف أحد عشر حكمًا نحويًّا بأنه قليل أو نزر.
- عناية ابن مالك بالتوصيف المعياري للمسموع من كلام العرب في (الكافية الشافية، ومتن التسهيل)، مع توضيح تلك المصطلحات المعيارية، وبيان ما يُقاس عليه منها، وما يترك في (شرح الكافية الشافية، وشرح متن التسهيل).
- تغير المصطلح المعياري لمسموع من كلام العرب للحكم الواحد عند ابن مالك بين مؤلفاته، إذ نجده– مثلا - ينصُّ على الكثرة في (الألفية)، وفي غيرها من مؤلفاته يصفه بالشيوع، أو الفشو، أو الغلبة، أو ينص على الشيوع في (الألفية)، وفي غيرها ينص على الفشو، أو ينص على القلة في (الألفية)، وفي غيرها ينص على الندرة، أو النزرة، أو ينص على النزرة في (الألفية)، وفي غيرها ينصُّ على القلة، أو الندرة.
- من طرائق ابن مالك في توصيف المسموع بأحد المعايير الاصطلاحية أنه – أحيانًا- لا يصرح بالمصطلح المعياري، لكنه يصف ما كان معاكسًا له بمصطلح معياري فيهم نقيضه للمعاكس؛ مثل أن يتناول حكمًا ثم ينصُّ على قلته، ثم يتناول حكمًا آخر وينص على أنَّه عكس الحكم السابق، وكذا يفعل بالقلة؛ إذ نجده يتناول حكمًا ثم ينصُّ على كثرته، ثم يتناول حكمًا آخر وينص على أنَّه عكس الحكم السابق.
- ومن طرائقه– أيضًا - الحكم بنقيض مصطلح معياري في مسألة لما يناقضها من المسائل؛ كأن يصف حكمًا بالكثرة في أحد مؤلفاته، ثم يتناول نقيض هذا الحكم في مؤلفٍ آخر وينصُّ على نقيض اللفظ المعياري–القلة-. أو ينصُّ على قلة حكم في أحد مؤلفاته، ثم يتناول نقيض هذا الحكم في مُؤلَّفٍ آخر وينصُّ على غلبته.
- ومن طرائق ابن مالك – أيضًا – ألا يصرح بالمصطلح المعياري في توصيف المسموع، لكنه يحكم بالجواز فيما لم توفر فيه الشروط – مثلا – وبأنه قليل، وهذا يفهم منه أن ما توافرت فيه الشروط كثير.

- ومن طرائقه في تقرير قلة المسموع أن يصرح بأن أسلوبًا ما خلاف لما عليه أكثر العرب، أو يذكر الحكم الكثير ثم يقول: (ومِن العرب مَنْ يقول كذا وكذا) إشارةً إلى قلتهم.
- ومن طرائقه – أيضًا- في تقرير قلة المسموع ألا يصرح بالقلة، بل يذكر أن الحكم خلاف الأعرف أو المشهور.
- ومن طرائقه– أيضًا - في التعبير عن القلة تعبيره بالمضارع المسبوق بـــ(قد)، أو بـــ(ربما) للدلالة على القلة.
- كانت للأوصاف المعيارية للمسموع من كلام العرب التي قررها ابن مالك في ألفيته أثر كبير في من جاء بعده من العلماء؛ فقد كثرت متابعته في توصيفه للمسموع، ومن أبرز من تأثر به ابنه، والمرادي، وابن عقيل، والمكودي، والأشموني، والشاطبي الذي أولى هذا المصطلحات عناية فائقة.

المصادر والمراجع

أ

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد ود. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي بركات الأنباري النحوي، تحقيق بركات يوسف هبود، الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م.
- الأصول، لتمام حسان، عالم الكتب، ١٤٣٠ هـ -٢٠٠٩م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السَّرَّاج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- الأصول النحوية والصرفية، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد عبدالله قاسم، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.
- أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م.
- أصول النحو العربي، للدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية.
- أصول النحو العربي، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
- أصول النحو عند ابن مالك، لخالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.
- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام فهمي أبو غريبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد عبدالله قاسم، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر ابن النحاس، تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.

- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ياسين جاسم، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م.
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق عبدالله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي في دبي، ٢٠٠٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد الشجري، تحقيق د. محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. جوده مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، ١٩٧٦م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاج، تحقيق د مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة السادسة، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

ت

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩ هـ - ١٩٨٨م.
- التخمير، للزمخشري، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب، ١٣٨١ هـ -١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق د. محمد عبدالرحمن محمد المفدى، دار بساط، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ١٤١٠ هـ -١٩٩٠م.
- التنبيه على مشكلات الحماسة، لابن جني، تحقيق أد. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩.

ج

- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ -١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م.

ح

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض و د. أحمد عيسى حسن العصراوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

خ

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧م.

- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود غازي أبو تاكي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤.

د

- الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة، للدكتور غنيم غانم الينبعاوي، جامعة أم القرى، ١٤١٧ هـ.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢ هـ -٢٠١١.

ر

- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان:أسباب ترجيحات ابن مالك في شرحه للتسهيل لعلي بن علوي الشهري، جامعة أم القرى.
- رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف بعنوان: كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا، لإسماعيل بن محمد عبدالله بشير فلاته، جامعة أم القرى، ١٤٢٥ هـ.
- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو بعنوان: العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، لهنادي رشيد ديه، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦م.
- رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : الكثرة والقلة وأثرهما في أصول الفقه، للدكتور وليد العجاجي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩ هـ.
- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو بعنوان: الندرة في الدراسات النحوية، أحمد بويا ولد الشيخ تقي الدين، جامعة أن القرى، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م.

س

- سر صانعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

ش

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.
- شرح ابن عقيل، لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة الفيصلية .
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل.
- شرح الألفية، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن مالك الطائي، تحقيق د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار الفكر.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ١٩٧١م.
- شرح الجمل في النحو، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح الجمل في النحو، لابن الفخار، تحقيق د. حماد محمد حامد الثمالي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٤١٠هـ.

- شرح الجمل في النحو، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د. خليل عبدالقادر عيسى، الدار العثمانية و دار ابن حزم، الطبعة العاشرة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبدالله الفاكهي، تحقيق د. محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، ٢٠٠٩م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح القصائد الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك الطائي، تحقيق أحمد يوسف القادري، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. فهمي أبو الفضل هناك غيره، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠١.
- شرح اللمع لابن جني، للشريف عمر إبراهيم الزيدي الحسيني الكوفي، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب.
- شرح المكودي، لأبي زيد عبدالرحمن بن علي المكودي، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي، تحقيق د. طه محسن، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ض

- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ع

- الاعتراض النحوي عند ابن مالك، للدكتور ناصر محمد آل قميشان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- العلل في النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

ف

- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.
- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

ك

- الكامل، للمبرد، مؤسسة المعارف .
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- كتاب الأمالي والنوادر، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية.
- كتاب التعريفات، للجرجاني، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.

- كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم نجر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- كتاب حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاج، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة و دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد لبطليوسي، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- كتاب الفصول في العربية، لابن الدهان النحوي، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل، الطبعة الاولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- كتاب المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- كتاب المقيد في النحو، لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي، تحقيق أد.محسن سالم العميري الهذلي، مكتبة الفيصلية، ١٤٢٤هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجارالله الزمخشري، تحقيق د. سمير شمس، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكوفي، تحقيق د. عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة .

ل

- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبدالله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

م

- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤ه-١٩٥٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي و د. عبدالحليم النجار و د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، الطبعة الأولى،١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، تحقيق برجستراسر، دار الوراق، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن محمود هنداوي، كنوز اشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدادي، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، لإيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- معجم شواهد العربية، لعبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة .
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق د. خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، مكتبة الفيصلية.
- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضَّبِّي، تحقيق، أحمد محمد شاكر و عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة العاشرة.
- المقاصد الشافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق أد. عياد عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- مقال بعنوان: المسائل الصرفية المنصوص عليها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ في ألفية ابن مالك، للدكتور سليمان الضحيان، نُشر في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الزقازيق بمصر.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩ه.
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبدالوهاب محمد.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري و عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها، للدكتور إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠م.

ن

- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لأبي الفرج الجوزي، تحقيق محمد عبدالكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، تحقيق د. عبدالرحمن محمد إسماعيل، مكتبة إحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ لأبي الخير محمد بن الجزري الدمشقي، أشرف على تحقيقه محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية.

هـ

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
مقدمة	٤
تمهيد	١٢
المبحث الأول: أهمية ألفية ابن مالك في الدراسات النحوية.	١٣
المبحث الثاني: السماع في النحو العربي.	١٩
الفصل الأول مصطلحا الكثرة، والقلة:	٢٣
المبحث الأول: التعريف بمصطلحي الكثرة والقلة في اللغة	٢٤
المبحث الثاني: مصطلحا الكَثْرة والقِلة في التقعيد النحوي.	٢٨
المبحث الثالث: طرق الكشف عن القلة والكثرة في الدرس النحوي.	٣٨
المبحث الرابع: حجية الاحتجاج بالكثرة والقلة في التقعيد النحوي.	٤٤
الفصل الثاني دراسة تطبيقية للمسائل التي حكم عليها ابن مالك بالكثرة، والقلة، وغيرهما من الألفاظ المعيارية في الألفية:	٥٤
المبحث الأول: مسائل الكثرة.	٥٥
(١) مسألة: كثرة حذف العائد المتصل المنصوب في صلة الموصول فيما كان عامله (فعلا).	٥٦
(٢) مسألة: كثرة حذف العائد المنصوب فيما كان العامل فيه (وصفًا).	٦١
(٣) مسألة: كثرة حذف العائد المجرور بحرف الجر في صلة الموصول.	٦٤
(٤) مسألة: كثرة حذف العائد المجرور بالإضافة في صلة الموصول.	٧١
(٥) مسألة: كثرة حذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين.	٧٦
(٦-٧) مسألتا: كثرة حذف المرفوع، وقلة حذف المنصوب بعد (لات) المشبهة بـــ(ليس).	٨٠
(٨) مسألة: كثرة إلحاق نون الوقاية بـــ(ليت) وقلة حذفها.	٨٤
(٩) مسألة: كثرة تجريد (لعل) من (نون الوقاية).	٨٨
(١٠) مسألة: كثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان.	٩١
(١١) مسألة: كثرة مجيء الحال الجامدة إذا دلت على سعر أو كانت مؤولة بالمشتق.	٩٤

الموضوع	الصفحة
(١٢) مسألة: كثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا.	١٠٠
(١٣) مسألة: متى يكثر رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر؟	١٠٥
(١٤) مسألة: كثرة مجيء تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة مجرورًا بالإضافة.	١٠٩
(١٥) مسألة: كثرة مجيء خبر (كاد) بدون (أنْ).	١١٤
(١٦) مسألة: كثرة مجيء اسم الفعل بمعنى فعل الأمر.	١١٧
(١٧) مسألة: كثرة النعت بالمصدر.	١٢٣
(١٨) مسألة: كثرة جر المفعول له المستوفى الشروط بحرف جر.	١٢٨
المبحث الثاني: مسائل الشيوع.	١٣٣
(١٩) مسألة: شيوع مجيء العلم المركب تركيبًا إضافيًا.	١٣٤
(٢٠) مسألة: شيوع حذف حرف الجر (ربَّ) وبقاء عملها.	١٣٨
(٢١) مسألة: شيوع تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود للفاعل على الفاعل.	١٤٣
(٢٢) مسألة: شيوع حذف خبر (لا) النافية للجنس.	١٤٧
(٢٣) مسألة: شيوع الاستغناء بالصدر من التركيب الأول عن الصدر من التركيب الثاني، وبالعجز من التركيب الثاني عن العجز من التركيب الأول في صياغة اسم الفاعل من الأعداد المركبة.	١٥١
المبحث الثالث: مسائل القليل.	١٥٦
(٢٤) مسألة: قلة فتح نون المثنى.	١٥٧
(٢٥) مسألة: قلة كسر نون الجمع.	١٦٣
(٢٦) مسألة: قلة عدم لحاق نون الوقاية لـــ(لدنْ).	١٦٨
(٢٧) مسألة: قلة بقاء عمل (إنَّ) بعد تخفيفها.	١٧٣
(٢٨) مسألة: قلة جر المفعول له المستوفى الشروط بحرف جر.	١٧٨
(٢٩) مسألة: قلة حذف حرف النداء مع (اسم الجنس) و(اسم الإشارة).	١٨٣
(٣٠) مسألة: قلة مجيء (مَعَ) ساكنة العين.	١٨٨
(٣١) مسألة: قلة حذف النعت.	١٩٢
(٣٢) مسألة: قلة دخول (نوني التوكيد) على الفعل بعد (ما) التي لم تُسبق بـــ(إنْ)، و(لم) و(لا) النافية، وغير (إمَّا) من أدوات الشرط.	١٩٧
(٣٣) مسألة: قلة مجيء (لو) الشرطية دالةً على المستقبل.	٢٠٣

الموضوع	الصفحة
(٣٤) مسألة: قلة حذف (الفاء) في جواب (أمَّا).	٢٠٩
المبحث الرابع: مسائل النزرة.	٢١٤
(٣٥) مسألة: نُزْرَة حذف العائد المرفوع مع غير (أي) إذا لم تستطل الصلة.	٢١٥
(٣٦) مسألة: نُزْرَة مجيء خبر (عسى) بدون (أن).	٢٢٢
(٣٧) مسألة: نُزْرَةُ مجيءِ = خبر (أوشك) بدون (أنْ).	٢٢٧
(٣٨) مسألة: نُزْرَة فتح نون (مَنْ) في حكاية المثنى المؤنث المثنى.	٢٣١
(٣٩) مسألة: نُزْرَة مجيء تميز العدد (مائة) جمعًا.	٢٣٥
(٤٠) مسألة: نُزْرَة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر دون شروط (مسألة الكُحْل).	٢٣٩
(٤١) مسألة: نزرة تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف.	٢٤٣
(٤٢) مسألة: نُزْرة مجيء (اللاءِ) جمعًا لـــ (الذي).	٢٤٩
(٤٣) مسألة: نُزْرَة مجيء اسم الفعل بمعنى الفعل الماضي والمضارع.	٢٥٣
المبحث الخامس: المسائل التي دل تعبير ابن مالك على أنَّها من القليل.	٢٥٨
(٤٤) مسألة: قلة مجيء (سنين) وبابه معربًا بالحركات.	٢٥٩
(٤٥) مسألة: قلة اتصال الضميرين الغائبين المتحدين في الرتبة.	٢٦٤
(٤٦) مسألة: قلة حذف حرف الجر وبقاء عمله.	٢٦٨
(٤٧) مسألة: قلة إعراب عجز العدد المركب إذا أضيف.	٢٧٣
(٤٨) مسألة: قلة مجيء الاسم بعد أدوات التحضيض، و(ألا) التي للعرض	٢٧٨
(٤٩) مسألة: قلة ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر.	٢٨٢
(٥٠) مسألة: قلة نصب الاسم على الاختصاص في غير (أيّ).	٢٨٧
(٥١) قلة حذف (الفاء)، و(الواو) العاطفتين مع المعطوف فيهما.	٢٩٠
(٥٢) مسألة: قلة حذف العامل المعطوف بـــ(الواو) وبقاء عمله.	٢٩٤
(٥٣) مسألة: قلة مجيء (أو) بمعنى (الواو).	٢٩٨
(٥٤) مسألة: قلة مجيء (الكاف) للتعليل.	٣٠٣
(٥٥) مسألة: قلة حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا.	٣٠٨
(٥٦) مسألة: قلة مجيء (عن) اسمًا بمعنى (بعد).	٣١٤
(٥٧) مسألة: قلة مجيء (عن) بمعنى (على).	٣١٨

الموضوع	الصفحة
(٥٨) مسألة: قلة مجيء (مِنْ) لبدء الغاية في الزمان.	٣٢٢
(٥٩) مسألة: قلة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به.	٣٢٨
(٦٠) مسألة: قلة جر المستثنى بـــ(خلا)، و(عدا) إذا سبقتا بـــ(ما).	٣٣٤
(٦١) مسألة: قلة لحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع.	٣٣٨
(٦٢) مسألة: قلة بقاء عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها.	٣٤٣
(٦٣) مسألة: قلة دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المسبوق بـــ(قد).	٣٤٩
(٦٤) مسألة: قلة عمل (رُبَّ)، و(الكاف) بعد اتصالهما بـــ(ما).	٣٥٤
(٦٥) مسألة: قلة زيادة (كان) في حشو الكلام.	٣٥٨
الفصل الثالث منهج ابن مالك فيما عُبِّر عنه بالكثرة، والقلة:	٣٦٢
المبحث الأول: المسائل التي سُيِق فيها ابن مالك بالحكم عليها بـ (الكثرة) أو (القلة).	٣٦٣
المبحث الثاني: المسائل التي انفرد ابن مالك بالحكم عليها بـ (الكثرة)، أو (القلة).	٣٧١
المبحث الثالث: الألفاظ المعبرة عن (الكثرة)، و(القلة) عند ابن مالك.	٣٧٤
المبحث الرابع: أصول النحو وارتباطها بالألفاظ المعيارية عند ابن مالك.	٣٨٨
الخاتمة:	٣٩٦
الفهارس:	٤٠٠
فهرس الآيات والقراءات القرآنية	٤٠١
فهرس الأحاديث النبوية والآثار	٤١٣
فهرس الأمثال وكلام العرب النثري	٤١٤
فهرس أبيات ألفية ابن مالك حسب ترتيب المسائل	٤٢٣
فهرس الشواهد الشعرية	٤٣٠
فهرس أنصاف الأبيات	٤٣٧
فهرس أجزاء الأبيات	٤٣٧
فهرس الأرجاز	٤٣٨
فهرس المصادر والمراجع	٤٤٠
فهرس المحتويات	٤٥١